

# **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**

د. حافظ علوان حمادي الدليمي

٢٠٠١

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٠١/٢/٢٢٦)

٣٢٧,٤٠٥٥

دلي الدليمي ، حافظ علوان

النظم السياسية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية/  
حافظ علوان الدليمي. عمان: دار وائل ٢٠٠١

(٣٠٩) ص

ر. أ (٢٠٠١/٢/٢٢٦)

الواصفات / السياسة الخارجية / تاريخ اوروبا الغربية /  
الولايات المتحدة

\* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الرقم المعياري الدولي للكتاب: (ردمك) ISBN 9957-11-182-5

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للناسر

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة  
الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة، سواء أكانت اليكترونية،  
ام ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على  
إذن الناسر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى

٢٠٠١

**DAR WAEL**

Printing - Publishing

**دار وائل**

للطباعة والنشر

شارع الجمعية العلمية الملكية - هاتف : ٥٣٣٥٨٣٧ ص.ب ١٧٤٦ الجبيهة

عمان - الأردن

# المحتويات

الموضوع	الصفحة
*****	

المقدمة	١٧
- أهمية دراسة النظم السياسية الغربية.....	٩

الباب الأول	
الإطار النظري	١٣

الفصل الأول	١٥
- المرتكزات الأساسية للنظم السياسية الغربية.....	١٧
- الخلفية التاريخية للنظم السياسية الغربية المعاصرة.....	١٧
- التطور الاقتصادي وأثره على النظم السياسية الغربية.....	٢٠
- التطور الحضاري وأثره على النظم السياسية الغربية.....	٢٢

الفصل الثاني	٢٧
- القوى السياسية والايديولوجية في الغرب.....	٢٩
- القوى السياسية المحافظة.....	٢٩
- القوى السياسية الليبرالية.....	٣١
- القوى السياسية الديمقراطية المسيحية.....	٣٢
- القوى السياسية الاشتراكية والماركسية.....	٣٥
- القوى السياسية الأخرى.....	٤١

الفصل الثالث	٤٧
- الدساتير والمؤسسات السياسية.....	٤٩
- الديمقراطية البرلمانية ومبدأ الفصل بين السلطات.....	٤٩
- الصراع بين القوى السياسية وتنظيم التعاقب على السلطة.....	٥٣

الموضوع	الصفحة
*****	

- كيفية ممارسة السلطة..... ٥٥
- الحريات العامة والحريات الفردية..... ٥٨

## الفصل الرابع

### توزيع السلطة

- المؤسسات الدستورية والسياسية..... ٦١
- المؤسسات الإدارية المركزية واللامركزية..... ٦٣
- المنظمات الشعبية..... ٦٥
- جماعات الضغط..... ٦٨
- ٧١

## الباب الثاني

### الإطار التطبيقي

٧٥

## الفصل الخامس

### النظام السياسي البريطاني

٧٧

- نظرة تاريخية عامة حول تطور النظام الديمقراطي البرلماني في

- بريطانيا..... ٧٩

- عناصر النظام السياسي البريطاني

- الهيئات الانتخابية التشريعية وغير التشريعية

- (البلديات - والمجالس المحلية)..... ٨٢

- البرلمان (مجلس العموم - مجلس اللوردات)..... ٩٣

- الوزارة - مجلس الوزراء وعلاقتهما بالملكة والبرلمان..... ١٠١

- الملكة..... ١١٣

\*\*\*\*\*

## الفصل السادس

١١٩

## النظام السياسي الفرنسي

- ١٢١ - نشوء وتطور الجمهورية الفرنسية الخامسة.....
- ١٢٥ - القوى والاحزاب السياسية المؤثرة في الحياة العامة.....
- تعاظم أهمية السلطة التنفيذية بالنسبة إلى البرلمان والسلطة القضائية.....
- ١٤٨ .....
- ١٥٤ - صلاحيات رئيس الجمهورية.....
- ١٥٦ - كيفية ممارسة السلطة.....

## الفصل السابع

١٦١

## النظام السياسي الايطالي

- ١٦٣ - نظرة تاريخية عامة: (من سقوط الفاشية حتى الآن).....
- ١٦٨ - المؤسسات الدستورية والسياسية.....
- ١٧٨ - القوى السياسية المؤثرة العلنية والسرية.....
- ١٩٩ - ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ايطاليا واسبابها.....

## الفصل الثامن

٢٠٩

## النظام السياسي الالماني

- ٢١١ - نظرة تاريخية عامة.....
- ٢١٧ - أسباب قيام النظام الفيدرالي وأهم خصائصه.....
- ٢١٩ - المؤسسات الدستورية والسياسية الفيدرالية في الولايات الاعضاء.....
- ٢٢٤ - البرلمان الفيدرالي.....
- ٢٣٠ - السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية - المستشار - الوزراء.....
- ٢٣٥ - القوى السياسية المحركة للنظام.....

\*\*\*\*\*

## الفصل التاسع

٢٥٥

## النظام السياسي في الولايات المتحدة

- نظرة تاريخية عامة حول نشوء وتطور النظام السياسي في الولايات المتحدة الأميركية..... ٢٥٧
- الكونغرس الأميركي: مجلس النواب ومجلس الشيوخ..... ٢٥٨
- الأهمية السياسية لمجلس الشيوخ..... ٢٦٣
- الانتخابات التشريعية ودور الأحزاب فيها..... ٢٦٦
- رئيس الجمهورية: وسائل عمله وعلاقاته الدستورية بالكونغرس..... ٢٧٢
- علاقة الكونغرس بالسلطة التنفيذية..... ٢٧٩
- رئيس الجمهورية باعتباره رئيس حزب الأغلبية..... ٢٨٣
- كيفية ممارسة السلطة..... ٢٨٧
- المراجع العربية..... ٢٩٧
- المراجع الأجنبية..... ٣٠٦

## المقدمة

النظم السياسية ، هي مجموعة الاسس الدستورية والقواعد القانونية والهيكل والبنى السياسية التي من خلالها تفصح السلطة عن ارادتها وتستمد منها الدولة بقاءها واستمرارها .

وموضوعنا ((النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية)) موزع على بابين ، حيث مهدنا لدراستنا التطبيقية ((نماذج)) بفصل اولي نظري، تطرقنا فيه الى البنى الاساسية للنظم الغربية الليبرالية مبتدئين بالخلفية التاريخية ، متدرجين نحو التراكم الثقافي والتطور الاقتصادي ، معززين ذلك بدراسة الدساتير والمؤسسات السياسية ، وقد اغنينا تلك الدراسة بحديث عن توزيع السلطة ، كما اجرينا مسحاً للقوى السياسية والايدولوجية الفاعلة المؤثرة في الساحة السياسية الغربية .

أما الباب الثاني ، فكان دراسة تطبيقية لنماذج عملية لبعض دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، دراسة استقرائية واقعية عملية ، لكل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا اضافة للولايات المتحدة الامريكية، بإعتبار ان بريطانيا هي الرائدة والمؤسسة للتجارب البرلمانية الراسخة ، وفرنسا المبدعة في مؤسساتها ، العظيمة في افكارها ، وايطاليا الغارقة بفوضويتها وعدم استقرارها وكثرة احزابها كما انها تحفل بقوى سرية وكنيسة قوية ، أما المانيا الاتحادية فهي فريدة في مستشارها وغريبة في برلمانها وجيدة في استقرارها . أما الولايات المتحدة الامريكية ، فهي اوسع من دولة وأصغر من قارة ، فهي عالم قائم بذاته، يبرز فيها رئيس يملك سلطات واسعة وصلاحيات مطلقة ، وباسم الدستور وضمن القانون ويقف له الكونكرس ولجانه بنفوذ واسع وسيادة مطاعة .



## النظم السياسية في أوروبا الغربية

### والولايات المتحدة الأمريكية

#### تمهيد : أهمية دراسة النظم السياسية الغربية

في البدء يمكن القول إنّ النظم السياسية بتعريفها الغربي البسيط ، يقصد بها اشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الانسانية . وكانت دراسة النظم السياسية في الفلسفة الغربية في مرحلتها الاولى تقتصر على شكل الدولة ونوع الحكومة ، ولاتتعدى تلك الدراسات نشاطات السلطة بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية .

ونظراً لانهصار مجال نشاط السلطة العامة في نطاق محدود وضيق كان يتمثل في البداية في الامن الخارجي والداخلي ، واقامة العدالة بين الافراد ، فان تحديد أهمية دراسة النظم السياسية الغربية كان مقبولاً في البداية واصبح أكثر قبولاً الآن لاتساع نشاطاته المختلفة ، حيث اخذت الدولة في اوروبا الغربية تزيد من تدخلها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، منافسة في ذلك حتى النشاطات الفردية في العديد من المجالات ، لهذا لم يعد النظام السياسي بالمفهوم الغربي مرادفاً لشكل الدولة<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء ذلك ، تطور الاهتمام بدراسة النظم السياسية الغربية ، فاصبحت تهتم بدراسة تلك المنظمات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، وكل

---

(١) د. ثروت بدوي : النظم السياسية ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٠ ،

التجمعات والجماعات التي تسهم في التأثير سلباً أو ايجاباً في النظام بصورة علنية او سرية ، سواء كانت احزاباً او منظمات او جماعات ضغط .

كما ان دراسة تلك النظم لم تعد تقتصر على الجوانب القانونية فحسب ، بل امتدت الى تحليل اسلوب عملها واقعياً وأبرز أهميتها ومكانتها ودورها الحقيقي في داخل المجتمع<sup>(١)</sup>، وتكمن الأهمية في دراسة النظم الغربية من خلال عملها وسيرها، إذ لا تسيرها القواعد القانونية فحسب ، وانما الفضل في ديمومتها واستمراريتها يعود الى تلك القوى الفعلية المسيطرة على المجتمع التي تفوق في اهميتها واثرها ما تنظمه القواعد القانونية من احكام ، فالعلاقة المترابطة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لايحكمها في واقع الامر النظرية الدستورية الخاصة بذلك فقط ، بل تلك القوى الاساسية التي توجه المجتمع ، فعلى سبيل المثال بقاء الوزارة في الحكم لايتوقف أمرها على البرلمان فقط ، بقدر ما هو متوقف على دور النقابات والاحزاب السياسية وماتقوم به من نشاطات سياسية نحو الوزارات المختلفة<sup>(٢)</sup> ، ويمكن القول إن ما يميز النظم السياسية الغربية هي ديمقراطيتها التي تفرض قيوداً على تصرفات الحكومة واعمالها ، بحيث تكون مسؤولة أمام البرلمان لتوفير الضمانات للأفراد والطوائف ، وتقوم بتغيير زعمائها تغييراً سلمياً ومنظماً بأجهزة التمثيل الشعبي الفعال ، وهي من حيث موقفها تشترط التسامح في الآراء المعارضة والمرونة والرغبة في التجربة . ولكن مايجب الاشارة اليه هو ان الضمانات وحدها لاتكفي لجعل الديمقراطية قوية وفعالة ، بل لابد من توفير الموقف الديمقراطي من خلال احترام حقوق الناس في توكيد وجهة نظرهم مهما تكن بغیضة او واضحة ، وهذا الموقف الاساسي يتمثل في العبارة القائلة )) إنني

---

(1) Mourice Duverger : Institutions Politiques et Droit Constitutionnel, Edition Themis , Paris , 1980 , P. 22 .

(2) George Burdeau : Traite de Science Politique , T.IV , Paris , 1966,P.13.

أبغض رأيك ، ولكنني سأقاتل حتى الموت دفاعاً عن حقك في التعبير عنه)). وتتميز الديمقراطية الغربية التي يوفرها النظام فوق هذا ، بأحترام الاقلية وحق الفرد بالالتجاء الى المناقشة لا الى القوة في حل المنازعات ، وبقبول شرعية النظام الذي يحكم في ظلله الشعب بالاسلوب التجريبي ، فللديمقراطيات في الغرب مثل وغايات، ولكن ليس لها اشواط او اهداف محدودة ، فهي تمضي في طريقها مجتازة المحسن والأخطاء ، مغيرة برامجها إستجابةً لحاجات الشعب والظروف الراهنة . ان الدول مقيدة بماضيها وبيئتها ، ولكن الديمقراطيات لاتقيدها اية عملية تاريخية محتومة بل تؤمن بان هناك فرصاً للتجربة والمفاضلة<sup>(١)</sup> . ان أشكال الديمقراطية لاحصر لتتوعها ، والوسائل التي تتبعها كل دولة في تطبيقها للخط الديمقراطي يعتمد بالأساس على تطورها التاريخي، وهذا ظاهرٌ في حالة بريطانيا ، او نابغ من مفاهيم يعدلها التطور الزمني، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او نابغ من التجديد والتصحيح لتفادي أخطاء الماضي ، كما في الجمهورية الفرنسية الخامسة ، بما تتسم به من دعم للسلطة التنفيذية تماشياً لما كانت تتسم به السلطة التشريعية من طغيان، وعدم استقرار السلطة التنفيذية في الجمهورية الثالثة والرابعة .

وبعد هذا العرض العام ، تأتي أهمية دراسة النظم السياسية الغربية بكونها تقدم لنا نماذج متكاملة لتطبيقات ديمقراطية مختلفة في غاية الاهمية ، نظرياً وعملياً، بعد أن ترسخت قواعدها منذ عشرات السنين . وعلى الرغم من جذورها العميقة وقدمها ، إلا ان النظم السياسية الغربية لاتزال تحتل أهمية عالية جداً لدى الباحثين والمهتمين ، لما تتمتع به هذه النظم من حيوية متجددة ومن تطبيقات

---

(١) جوندولين كارثر وجون هيرز : نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة : ماهر

نسيم ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤-٢٥ .

ديمقراطية . وتتعاظم أهمية دراستها أكثر عند معرفة فلسفتها في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ويطلق على الانظمة السياسية السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا... الخ اسم « الديمقراطية الليبرالية » ، حيث يختلف بعضها عن البعض الآخر أختلافاً جوهرياً \* ، إلا ان لها خصائص وسمات مشتركة.

فالسلطة في هذه البلدان تقوم على نظرية السيادة الشعبية ، ويتم اختيار الحكام فيها بالاقتراع العام ، ويسود فيها نظام فصل السلطات ونظام الحزبين او تعدد الاحزاب ، والمعارضة معترف بها وسلطات حكامها مقيدة بالاحكام الدستورية المكتوبة والاعراف الدستورية غير المكتوبة ، والمحكومون يتمتعون فيها بالحريات العامة ، كحرية الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الجمعيات والمنظمات السياسية ، وحرية العقيدة <sup>(١)</sup> ... الخ .

ومن خلال هذه المعطيات ، يمكن القول ان دراسة النظم السياسية الغربية تمثل اهمية استثنائية .

---

\* تختلف دول وشعوب اوربا الغربية من حيث المستوى الثقافي والتطور الاقتصادي ، والجذور التاريخية والبنى الاجتماعية ، وتختلف من حيث الهوية الثقافية والاصل القومي والعرقى .

(١) د. عبد الغني بسيوني عبد الله : النظم السياسية - أسس التنظيم السياسي ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .



**الباب الأول**  
**الإطار النظري**





المرتكزات الأساسية  
لتنظيم السياسة الغربية



## الفصل الأول

### المرتكزات الأساسية للنظم السياسية الغربية

لكل نظام سياسي أسس يقوم عليها وخلفية تاريخية يرجع إليها، وقاعدة حضارية وثقافية يقوم عليها ويستند إليها ، وتطور اقتصادي يؤثر سلباً أو إيجاباً في المعطيات الروحية والمادية في ذلك النظام .

هذا ما سنبحثه في الفصل الاول ضمن الاطار النظري .

#### أولاً : الخلفية التاريخية للنظم السياسية الغربية المعاصرة

يعود تعدد الحياة السياسية الفردية وتنوعها في كثير من البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الى تلك الخلفية التاريخية التي أثرت بما خلفت من آثار نفسية في أن تطبع تفكير الفرد والمجتمع وتحديد اتجاهاته السياسية وانتماءاته الفكرية . وان تحديد معالم النظام السياسي يتم من خلال اختلاف الظروف التاريخية التي يحياها الافراد ويعاصرونها ، الا ان (( الاختلافات والتناقضات القديمة لاتهدم بل تترسب ايضاً فوقها كالطبقات الارضية ، حيث تنعكس انشقاكات الاجيال السابقة في نفوس الاجيال الحاضرة ، وخصوصاً عندما تكشفها ظروف معينة تمر بها هذه الاجيال ))<sup>(1)</sup>. فدراسة الخلفية التاريخية للنظم السياسية الغربية ، ابتداءً من القرن السابع عشر ، تعطينا صورة شاملة لذلك الارث التاريخي ، بحيث يمكننا من ان نميز المراحل المختلفة التي مرت بها تطورات الفكر السياسي التي انعكست فيما بعد على طبيعة النظم السياسية الغربية ونوعيتها ، وكانت سماتها المميزة في المرحلة الاولى ، هي ازدواجية التنافس السياسي وتباين وتعدد الحلول

---

(1) Duverge : M. , Op.Cit. , P. 264 .

المناسبة لكل ما يواجه المجتمعات في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي<sup>(١)</sup>. فظهور الايدولوجية التحررية مثلاً في اواخر القرن الثامن عشر واولئل القرن التاسع عشر ، كان من بين اهم العوامل التي اسهمت في انقسام المجتمع الى اتجاهين ، الاول يمتدح السلطة والتراث ، ويحبذ الخضوع للنظام القائم وهو مايسمى بالاتجاه (( المحافظ ))<sup>(٢)</sup> . والثاني يتبنى التحرر من الملكيات القديمة التي كانت سائدة في السابق ، وتنادي بالحرية والمساواة والتغيير وعدم التدخل ، وهو مايسمى بالاتجاه (( الليبرالي او التقدمي ))<sup>(٣)</sup> . وغالباً مايستند الليبراليون الى الطبقة البرجوازية الصناعية والتجارية المتمركزة في المدن ، في حين يستند المحافظون الى الطبقة الارستقراطية مع نسبة كبيرة من الفلاحين . ونجد في الوقت ذاته، طبقة اخرى متميزة بمعارضتها عن الاتجاهين السابقين ، الليبرالي والمحافظ، غالباً ماتتكون من كبار البرجوازيين وتهدف الى حماية مصالحها الاقتصادية . ولكن امام هذه الصراعات السياسية التاريخية والاختلافات الفكرية التي استمرت عدة قرون، وضعت رغم كل سلبياتها القاعدة المادية للتطور الفكري والعقائدي ، الذي انعكس فيما بعد في صياغة القواعد القانونية والنظم السياسية والممارسة التطبيقية اليومية. فعلى سبيل المثال ، نجد في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر تيارين يتجاذبان النظام السياسي، الاول يدعو الى الابقاء على الملكية المدعومة من النبلاء، والثاني يدعو الى زيادة صلاحيات وامتيازات البرلمان . اما في أواخر القرن الثامن عشر فكان على بريطانيا ان تختار بين مقاومة الافكار الثورية الآتية

---

(1) Mourice Duverger : Le Partis Politiques , Huiteme ed. Librairie Armand Colin , Paris , 1973 , P . 242 .

(٢) د. نعمان الخطيب : الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر ، دار الثقافة، ١٩٨٣ ، ص ٥٥١ .

(3) Hauriou Andre : Droit Constetinsts Politiques , Edition Montchrestion , paris , 1975 , P . 372 .

من فرنسا ايضاً أو قبولها ببنية حسنة <sup>(١)</sup>. فكل مانجد اليوم من قيم سياسية فردية ومؤسسات ليبرالية ، هي تمتد جغرافياً لتتجاوز اوروبا الغربية الى الولايات المتحدة الامريكية ، وليس منبعها القرن الحالي ، وانما اصولها تعود الى عدة قرون مضت، حيث الجذور التاريخية للايدولوجيات التحررية ، نجدها في الاعلانات الامريكية والفرنسية حول حقوق الانسان . فاعلان ((الاستقلال الامريكي)) ، استقلال الولايات المتحدة الصادر في ١٧٧٦ عقب مؤتمر ((فيلادلفيا)) ، الذي عكس في مضمونه تطلع الشعب الامريكي نحو الحرية والمساواة ، قد أشار الى ان ((من الحقائق الثابتة ان كل الناس قد خلقوا متساوين ، لهم منذ ميلادهم حقوق لا تسلب ، مثل الحق في الحياة والحق ان يكونوا احراراً ، والحق في التطلع الى السيادة ، ولم توجد الحكومات الا لضمان ممارسة هذه الحقوق )) <sup>(٢)</sup>.

اما الاعلان الفرنسي حول حقوق الانسان الذي صدر في ١٧٨٩ ، ليؤكد على ان هدف النظام السياسي هو المحافظة على حقوق الافراد الطبيعية والثابتة ، كما نصت المادة الاولى من الاعلان بقولها (( يولد الافراد ويظلون احراراً ومتساوين في الحقوق)). كما نصت المادة الثانية على ان (( هدف كل جماعة سياسية هو صون حقوق الانسان الطبيعية غير القابلة للتقادم ، وهي الحرية والملكية ومقاومة الاضطهاد )) <sup>(٣)</sup>.

اما بريطانيا فتاريخياً قد سبقت الدولتين المذكورتين ، بما جاء في (ميثاق العهد الاعظم - Charte Magno ) الصادر عام ١٢١٥ ، الا أنها لم تكن تطبقه

---

(١) Ibid : P . 271 .

(٢) د. رمزي الشاعر : الايديولوجيات واثرها في الانظمة السياسية المعاصرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٤٦ .

(٣) اسكندر جرجيس غطاس : اسس التنظيم في الدول الاشتراكية ، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦٣.

الا على فئة قليلة من الافراد ، ولكن بعد صدور الاصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢ تغير بها الحال مؤمنة بحرية الانسان وصيانة حقوقه اكثر<sup>(١)</sup>. كل تلك النتائج والتراكمات الهائلة هي بالتأكيد نتيجة طبيعية لذلك التطور التاريخي .

### ثانياً: التطور الاقتصادي وأثره في النظم السياسية الغربية

ان التطور الاقتصادي بدأ عن طريق الثورة الصناعية في بريطانيا عام ١٧٥٠ التي استمرت اكثر من مائة عام<sup>(٢)</sup>، وعلى اثر ذلك ظهرت مدرسة ((الاقتصاد الحر)) بزعامة (( كينيه )) في فرنسا ، و (( آدم سميث )) في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر<sup>(٣)</sup> ولمبادئ هذه المدرسة اثر واضح في توجيه الفكر السياسي نحو المبادئ التحررية ، من خلال ما نادى به مفكرو هذه المدرسة ((من أن تترك الدولة الحرية الكاملة للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي)). وقد لخصت سياسة هذه المدرسة بالعبارة التي تقول ((دعه يعمل، دعه يمر - Laisser Faire, Laisser Passer)) وقد أصبحت فيما بعد رمزا للسياسة الاقتصادية الحرة<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا الاساس، فقد كان لمدرسة الاقتصاد الحر أثر مهم في تكوين الفكر الليبرالي الذي قام اساسا على حماية الفرد واطلاق حرياته سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي<sup>(٥)</sup> ويمكن القول بأن للتطور الاقتصادي الذي حصل وللثورة الصناعية التي جاءت بنتائج سلبية وإيجابية على المجتمعات

---

(١) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) محمد محمد صالح : تاريخ اوربا الحديث [ ١٨٧٠ - ١٩١٤ ] ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٨ ص ٥٠ .

(٣) ثروت بدوي : النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، ج ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٣ ؛ د.رمزي الشاعر ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٤) د. نعمان الخطيب: المصدر السابق، ص ١٨٢ .

(٥) د. اسكندر جرجيس غطاس: المصدر السابق، ص ٥٣ .

الاوربية بشكل عام ، ودول اوربا الغربية بشكل خاص ، ومن تلك النتائج الاقتصادية التي برزت ، زيادة الثروة ، ونمو السكان ، وتحسن احوال المعيشة ، وانتشار المبادئ الاشتراكية ، وظهور النقابات العمالية والاحزاب الاشتراكية ، وازدياد الدور السياسي لتلك المجتمعات <sup>(١)</sup>. وعلى العكس من هذه الايجابيات ، ظهرت الصراعات السياسية التي تمحورت على المبادئ الحرة الفردية وتطبيقاتها ، والحكم الدستوري وفعاليته ، وتقرير المصير القومي ومستقبله، هذا ماكان واضحاً في كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا، والذي اثر في القواعد الدستورية والنظم السياسية . ومن الآثار البارزة للتطور الاقتصادي والتقدم الصناعي والتراكم المادي في اوربا الغربية والولايات المتحدة ، التي لا تقبل الشك، هو التمايز الاجتماعي والتقسيم الطبقي ، وعندما تبلور هذا التقسيم وأخذ ابعاده الحقيقية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، امتد هذا التمايز والاختلاف ليطال النشاط الفكري والعمل السياسي ، اذ قامت كل طبقة اجتماعية كمرحلة لاحقة بتجميع نفسها لتحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فنشأت طبقاً لهذا التمايز الاحزاب المحافظة والاشتراكية والاحرار والمعتدلون ، كان ذلك في المجتمعات الصناعية . اما المجتمعات الزراعية ، حيث انقسم المجتمع الى ملاكي الارض الذين يمثلون اليمين ، ثم العمال الزراعيين الذين منهم مايتسم بالاعتدال وهم الاشتراكيون، ومنهم المتطرفون وهم الشيوعيون <sup>(٢)</sup>. وكل من هذه الفئات الاجتماعية المتباينة تخفي وراءها اختلافات اقتصادية قائمة على دفاع كل فئة منها عن مصالحها الخاصة . فهناك فئة تدافع عن الليبرالية ، في حين تفضل فئة اخرى التدخل لانه يحميها ويحقق مصالحها . فالخط البياني الاجمالي للرأي العام يكشف

---

(١) د. فاضل حسين، د. كاظم هاشم نعمة : التاريخ الاوربي الحديث [١٨١٥-١٩٣٩]،

الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٦ .

(2) Duverge : M . , Op . Cit . , P . 266 .

في البداية عن اتجاهين ، اتجاه محافظ واتجاه تقدمي، ومنهما ظهرت مدارس فكرية وتعددية حزبية<sup>(١)</sup>.

وانطلاقاً من هذا الواقع ، أيقنت الاغلبية ولاسيما المثقفين منهم باستحالة صيانة وحدة المجتمع وتحقيق حريته واتمام مساواته في ظل انقسام المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، الآ في ظل النظم الحرة التي تستند الى الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية ، وذلك من خلال تحقيق نظام الاختيار الحر المطلق للفرد في تحديد تياراته السياسية والاقتصادية ، وهذا ما توفره النظم السياسية الليبرالية ، وهذه الاخيرة لم تنشأ وتتطور الا بعد ازدهار الاقتصاد وتقدم الصناعة، فهي اذن محصلة طبيعية للرفاهية المادية التي تحققت نتيجة التراكم الاقتصادي، تلك الرفاهية التي ساهمت بالانفتاح الفكري والتسامح السياسي .

### ثالثاً: التطور الحضاري وآثاره على النظم السياسية

ان وجود (حضارة - Civilization) يعني وجود ( فكو - Pensee) لان الحضارة وان كانت تعني اساساً درجة تقدم مادي ، الا ان هذا التقدم المادي لا يتصور وجوده الا بفضل فكر انساني ، ومن هنا كان التراث الفكري اهم عنصر من عناصر الحضارة<sup>(٢)</sup>.

ان التطور الحضاري الغربي كان وراء كل ما حصل من تقدم التعليم والثقافة العامة والاتصال العلمي بين الشعوب الاوربية المختلفة ، والصحافة والراديو وتبادل الاساتذة والطلاب ، وازدياد عدد المؤلفين وتعاضل دور المثقفين وتكاثر المطابع، كل ذلك ادى الى نضوج شعوب تلك المنطقة نضوجاً اصبح بموجبه النظم السياسية الديمقراطية معه واقعة لاسبيل الى اجتنابها . وأن عيش

---

(1) Hauriou Andre : Droit Constetinsts , Op , Cit , P. 263 .

(٢) د. ابراهيم احمد شلبي : تطور الفكر السياسي ،الدار الجامعية،بيروت،١٩٥٨،ص ٢٥.

امرىء في مجتمع ما، يعني انه يعيش في ظل حضارة معينة مهما كانت طبيعتها ودرجة تطورها، وان هذه الحضارة التي يترعرع في ظلها المرء تفرض عليه ان يحترم المؤسسات والقيم والعادات والتقاليد والقوانين النافذة ، ومن ثم فان كل هذه تترك آثارها على التكوين النفسي والعقلي للفرد ، وكذلك تنعكس بعد ذلك في طريقة تفكيره وفي اتجاهاته<sup>(١)</sup>. فالحضارة بهذا الشأن تؤدي دوراً مهماً في صياغة القواعد القانونية والنظم السياسية، بإعتبار هذه الاخيرة نتاج الحضارة وجزءاً منها.

وعلى هذا الاساس فان التطور الحضاري والتقدم الثقافي في اوربا الغربية قام بدور مهم في تكييف السلوك الانساني ، فهو الذي جعل الناس يعرفون انفسهم ويحيطون بتجارب غيرهم . والرجل المتوسط في المجتمع الاوربي يعرف عالمه اكثر مما كان يعرفه ارسخ الفلاسفة الاغريق القدامى ، لا لانه اذكى وانما اكتسب بطريقة آلية في اثناء تعلمه بمدارس المعرفة التي تقدمت في عصره<sup>(٢)</sup>. مما جعل الفرد الغربي اكثر تشبهاً بالقيم الفردية وتطوير القواعد الدستورية والهياكل العامة للنظم السياسية ، هذا ماوفرته القاعدة الثقافية العريضة نتيجة للتطور الحضاري الشامل والعام ، والذي كوّن بما يسمى الحل الوسط والتسامح السياسي ، على نقيض ما يحدث لدى الشعوب التي تعاني من ضعف في الوعي الثقافي وتخلف في المستوى الحضاري ، اذ تفهم الخلافات السياسية بين الفئات المختلفة على انها صراع وتناحر يجب ان ينتهي بقضاء بعضها على البعض الآخر<sup>(٣)</sup>، على عكس النظم الغربية التي تمثل اقصى درجات التقدم الديمقراطي . والديمقراطية بغض

---

(١) د . صادق الاسود : الرأي العام والاعلام ، بغداد، ١٩٩٠ ، ص ٨٦ .

(٢) د. حسنين عبد القادر : الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة ، الطبعة الاولى ، مكتبة

الانجلو - مصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٢ .

(٣) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، الطبعة الرابعة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ ،

ص ١٦٨ .

النظر عن مستوياتها أو تعبيراتها ظاهرة ترتبط بعنصرين مهمين ، الاول التقدم الحضاري ، والثاني التضخم الكمي . والديمقراطية بنتائجها المتعددة حقيقة لا يستطيع انكارها احد بعمقها وتواصلها في الحياة السياسية ، كاسلوب في التعامل اليومي من خلال وجود الاحزاب المتنوعة والمتعددة ، وحرية التعبير والفكر للفرد والقوى الاجتماعية المختلفة، واحترام المعارضة<sup>(١)</sup>. ولكن المشهد الاكثر بروزاً في مرحلة التسعينات في اوربا، هو ازمة الليبرالية السياسية ، والنظم الفلسفية التي كانت تسيطر على حقل انتاج المعارف والفلسفات والعلوم الانسانية . ففي عالم غربت فيه الماركسية والبنوية، ومحاولات التركيب والتوفيق بين هذين النسقين وبدء التفكيرية ، ومابعد الحداثة وعصر النسبيات التي لاحدود لها في القيم والافكار والانظمة السياسية ، بحيث تبدو الانظمة الليبرالية في ازمة مع انهيار العوالم الايديولوجية ، وصعود موجة حقوق الانسان ، وعودة الحوار الاوربي حول مفهوم المجتمع المدني فلسفياً وسياسياً واجتماعياً ، وتدهور مواقع الاحزاب السياسية الشيوعية الاوربية واحزاب اليسار على وجه العموم، واصبح الجميع ينادون بنظم حقوق الانسان وتحول اللغات السياسية من طروحات فلسفية الى نظام لغوي سياسي شبه مفتوح يتحدث عن نفس القيم والافكار السياسية التي تتمحور حول نظام حقوق الانسان باجياله الثلاثة ، وهو ماجعل بعض كبار المفكرين الاوربيين يرون اوربا تعيش عصر الايديولوجية الناعمة او الرخوة ، او عصر حرية بلا اختيارات حقيقية . واذا ما استمرت هذه الظاهرة الحضارية وخاصة مع وصول التفكيرية الى مشارف ذروتها ومأزقها سنكون ازاء أزمة كبرى في العقل والضمير الاوربي الغربي ، وبدء تشكل المجتمع مابعد الحديث وظهور اشكاليات المعنى والوجود والعدم كاشكاليات واسئلة قديمة وحديثة معاً تدور حول الكينونة والمصير

---

(١) د. حامد ربيع : الحوار العربي الاوربي ومنطق التعامل الدولي والاقليمي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥١ .

الانساني<sup>(١)</sup>. وعلى العكس نجد من يصبر اليوم كما في الماضي ان ما يفيد الحكومة البريطانية هو التقاليد الثقافية والخلفية الحضارية التي تضع الاطار الذي لايجوز لاية حكومة ان تتخطاه، وفي انكلترا من النادر الالتجاء الى قيود دستورية رسمية. وكتب في هذا المعنى احد قضاة المحكمة العليا يقول<sup>(٢)</sup> ان ضمان الحرية في بريطانيا يكمن في الادراك الثقافي والوعي الحضاري وفي النظام النيابي وفي وجود حكومة مسؤولة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نبيل عبد الفتاح : اوربا وارهاسات التحول ، (( السياسة الدولية ))، ( مجلة )، العدد ١٠٩، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٥٠ .

(2) Richard Rose : Politics in England , 3rd . Ed , Little Brown 8 Co, Boston Printed in the U.S.A , 1980 ,P. 414 .





## القوى السياسية والإيديولوجية في الغرب



## الفصل الثاني

### القوى السياسية والايديولوجية في الغرب

نقصد بالقوى السياسية تلك القوى المنظمة على شكل احزاب سياسية لها اهداف محددة تحاول تحقيقها في ظل النظام السياسي العام . إن الآراء تجمع على ان الاحزاب السياسية هي ادوات لا غنى عنها في الانظمة السياسية الديمقراطية ، وان تعدد الاحزاب والقوى السياسية عدت ظاهرة تدل بالدرجة الاولى على تعدد واختلاف الامزجة لمجموع الافراد المكونين للمجتمعات السياسية المختلفة . وهي بالتالي تعكس في تنظيماتها مجموع الاتجاهات التي يحتويها كل مجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية وغيرها (١).

#### أولاً : القوى السياسية المحافظة

ان الاتجاه السياسي بصورة عامة هو حصيلة تفاعل مجموع الميول الفردية تجاه ظاهرة التغيير ، ولمعرفة القوى السياسية المحافظة يجب ان نعرف المحافظين، وطبقاً لنظرية (( لورنس لويل )) الاميركي فان (( المحافظين هم الفئة القانعة بالالوضاع والمتشائمين من الاصلاح )) (٢). وهذه الفئة هي التي شكلت فيما بعد نواة للاحزاب والقوى السياسية المحافظة .

ينتمي تيار القوى والاحزاب المحافظة الى اكبر الاحزاب ذات النزعة الاقليمية في أوروبا الغربية ، وله اتجاه قوي نحو العناصر اليمينية ، حيث ترجع

---

(1) Hauriou , Andre : Op . Cit ., 1975 , P. 264 .

(٢) د. شمران حمادي : الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٤٨ .

جنور هذا التيار في اوربا الى القرن التاسع عشر . وقد أدى هذا التيار دوراً مؤثراً في اوربا على الصعيد السياسي عامة والمجالس التشريعية خاصة نظراً لموقفه المؤيد للسلطة الملكية وبقيّة الاقطاع ورجال الدين من الكنيسة المتنفذين (١).

يعتمد تيار القوى والاحزاب المحافظة في نمطه الحديث المحافظ ، وبعد ادخال العديد من التعديلات على اهدافه ومبادئه وتجاربه السابقة ، على الايمان بحق كل انسان في وطنه ومبدأ سيادة القانون والتقاليد التاريخية والعقيدة المسيحية . وفي ضوء هذه المعتقدات وماترتب عليها من احداث ونتائج ، فقد آمن هذا التيار بعدم جدوى السياسة المستوحاة من أية عقيدة أو ايديولوجية ، الامر الذي يؤدي في اعتقاد هذا التيار الى ضرورة أن تقوم الشؤون السياسية على اساس واقعي محض واجراءات تدريجية . ويستند جوهر فلسفة هذا الاتجاه المحافظ على فكرة ، ان الحرية الفردية لا بد من ان تحدها الروابط والمواثيق الاخلاقية حتى لا تتحول الى فوضى ، على ان تبقى رفاهية الفرد هي العامل الذي يحكم أي قرار . وفي الشؤون الخارجية فان هدفهم الاول اعادة توحيد اوربا بالطرق السلمية (٢) . وبالمقابل هناك قوى وحركات محافظة ولكن (( متطرفة )) ظهرت في فترات مختلفة من التاريخ المعاصر ، إذ يهدف الى قيام الملكية التقليدية ولايتطلع هذا التيار الى حاكم مستبد ، بل يهدف الى تغيير النظم السياسية للحفاظ على النظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهي اليوم تُعرف بالاحزاب اليمينية المتطرفة وتعبّر عن اختلافها من الناحية الايديولوجية والحركية عن اليمين المتطرف القديم ، فهو راديكالي في رفضه للنظام الاجتماعي والثقافي والسياسي القائم ، ودفاعه عن المنجزات الفردية والسوق الحرة وتقليل دور العدالة الى أقصى مايمكن ، وهو

---

(١) ألر بليشكة : حكومة المانيا المعاصرة ، ترجمة : محمد حقي ، مكتبة الانجلو مصرية ،

القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٥ .

(٢) المصدر نفسه .

يميني في رفضه للمساواة الاجتماعية والفردية ، وفي معارضته للدمج أو الاشتراك فيها، بل المطلوب منها ان تبتعد في سلوكها عن المعارضة المدمرة <sup>(١)</sup>.

### ثانياً : القوى السياسية الليبرالية

من الصعب تحديد تاريخ معين لنشأة الايديولوجية الليبرالية بما لها من جذور عميقة في التاريخ ، اذ تتعدد العوامل والمؤثرات التي أدت الى تكوينها ، فان اصطلاح ((التحررية)) هو الترجمة العربية لاصطلاح ( الليبرالية - Liberalism)، الذي بدأ انتشاره مع نشوء ذلك الحزب السياسي في اسبانيا ، الذي أعتنق انصاره المبادئ الدستورية الحرة ، كالتى كانت سائدة في بريطانيا آنذاك، وسُمي بالحزب الليبرالي وكان ذلك عام ١٨١٠ <sup>(٢)</sup>. ويمكن تعريف الليبرالية بمفهومها العام ، بانها مجموعة من المبادئ المتميزة والمتماكة الى حد ما ، ولها مغزى فكري واقتصادي وسياسي ودولي . فهي تعني حرية الفكر ، وفصل الدين عن الدولة ، والحرية الفردية في المنافسة والتعاقد ، وهو يطمح الى حكم دستوري وتمثيلي وبرلماني ، وتدعو الى السلام وتقرير مصير الشعوب <sup>(٣)</sup>.

اما القوى السياسية الليبرالية في النظم الأوروبية الغربية ، فينطوي تحتها العديد من التيارات والاحزاب ذات التطلعات الديمقراطية الحرة ، ومختلف احزاب الاحرار ، وقسم مرموق من مثقفي الطبقة البرجوازية . اما مبادئهم ومواقفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعبارة عن خليط من القيم الديمقراطية والروح المسيحية. وتتميز مواقفهم السياسية والانتخابية بعدم الثبات ، فهم حلفاء رئيسيين

---

(١) سيمون مارتن ليبست : رجل السياسة والاسس الاجتماعية للسياسة ، ترجمة : خيري حماد، دار الافاق ، بيروت ، ص ٦٧ .

(٢) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٣) د. فاضل حسين، د. كاظم هاشم نعمة : المصدر السابق ، ص ٨٢ .

للمسيحيين الديمقراطيين يعارضون الاشتراكية بأشكالها المختلفة ، وتتمتع هذه الأحزاب بقاعدة واسعة من الجماهير أبناء الطبقة الوسطى والمهنيين والعمال والزراعيين . ويؤمن هذا التيار ويركز على أهمية الحقوق القومية أكثر من تركيزه على التعاون الدولي . والطموح السياسي لرواد هذا التيار هو الوحدة الوطنية في ظل الحرية ، ويحبذ قيام حكومات موحدة وإن كانت غير مركزية . تعاني الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية من الضعف الداخلي والتنظيم غير المترابط والقيادة العليا المتنازعة ، ونتيجة لذلك نجد أن الخلافات الخطيرة الداخلية ترتب عليها حالة من عدم الاستقرار مما قلل من أهميتها السياسية (١).

### ثالثاً : القوى السياسية الديمقراطية المسيحية

ومن الأحزاب السياسية المؤثرة في الساحة السياسية لدول أوروبا الغربية تلك الأحزاب التي تُسمى بالأحزاب الديمقراطية المسيحية ذات الميول الدينية ، ولا يعني هذا أنها أحزاب لرجال الدين ، بل تحاول التعبير عن قيم روحية وثقافية بوسائل ديمقراطية . كما تحاول أن تجمع تأييد المسيحيين في محاولتها لوقف التيار المادي اليساري المتصاعد . وتهدف في الوقت نفسه إلى حل جميع القضايا السياسية الحاسمة عن طريق تطبيق التعاليم المسيحية ومبادئها من خلال احترام القانون الأخلاقي السماوي (٢).

والفكرة المركزية للأحزاب الديمقراطية المسيحية ، هي أن العالم وخصوصاً العالم الغربي يعاني من أزمة ، وهذه الأزمة ليست سياسية أو اقتصادية أو أزمة حرية ، وإنما أزمة روحية أو أزمة قيم ، وهم يرون أن التوازن بين المادة والروح مفقود في أوروبا الغربية . فهناك رفاهية مادية طاغية وغنى هائل ، يقابلها

---

(١) ألمر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٢١٦ .

فقر في القيم والمثل الروحية . فهم ينادون بتطعيم المجتمع بالقيم الروحية الموجودة في الديانة المسيحية ، ولا يدعون للحكم الكنسي . وأهم افكارهم هي الأجر العادل والثمن العادل ، والدعوة الى المحبة والاخاء والمساواة بين الافراد . وفكرتهم الرئيسية تقوم على تشييت السلطة ، اذ ليس من المعقول أو من الفضيلة كما يقولون، ان تتركز درجة عالية من السلطة بيد شخص او جماعة واحدة معينة، فعملية تركيز السلطة خطر ، باعتبار أن الانسان مرتهن بالنقص وكون السلطة مفسدة .

وبعد برنامجهم الاجتماعي والاقتصادي مزيجاً من الاهتمام بقدسية الملكية الخاصة، وبعض عناصر اشتراكية الدولة لتلبية الحاجات المادية للقاعدة العريضة للشعب. ولذا طالبوا برفع الاجور وتخفيض ساعات العمل ، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية، وما الى ذلك من مطالب تدخل الدولة لتحقيقها <sup>(١)</sup>. كما تهدف هذه الجماعات الى دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الاوربي ، ولهذا تؤيد المشروعات الحرة ، والاقتصاد الحر ، ورفع المستوى المعيشي واستقرار العملة <sup>(٢)</sup>.

ومما تتميز به هي مواقفها السياسية ووقوفها ضد الشيوعية ومبادئها ، فقد كانت الاحزاب المسيحية في طليعة الائتلافات والسياسات المعادية للشيوعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي ايطاليا مثلاً يعلن الكرسي البابوي من خلال مرسوم بابوي يصدره بان <sup>(٣)</sup> أي اتحاد بين حزب كاثوليكي وحزب شيوعي

---

(١) د. عدنان حمودي الجليل : نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة ، القاهرة، ١٩٧٦ ، ص ٩٥ ؛ د. عبد الحميد متولي : الحريات العامة ، نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٨ ؛ د. السيد خليل هيكل، الاحزاب السياسية ، فكرة ومضمون ، مكتبة الطليعة ، أسبوط ، ١٩٧٩ .

(٢) الأمر بليشكة : المصدر السابق ، ٢١٨ .

سواء بالعضوية او بغيرها ، او بأي نشاط مؤيد للتعاليم والافعال الشيوعية محضور، يجلب على صاحبه الحرمان من الكنيسة تلقائياً ((<sup>(١)</sup>). وقد ظلت القوى الديمقراطية المسيحية أمينة لهذه الافكار لعدة عقود ، وبالذات في ايطاليا ، وهي تسير على قاعدة أبعاد الحزب الشيوعي عن السلطة ، وقد كان هذا الحال حتى انتخابات مارس ١٩٩٤ ، فقد تحالفت مع قوى اليمين المتناقض فكرياً وايدولوجياً في تلك الانتخابات بغية الحيلولة دون وصول الشيوعيين الى الحكم<sup>(٢)</sup>. وقد خاضوا الانتخابات تلك كجبهة واحدة لضمان اكبر قدر من الاصوات . ولكن مرحلة نهاية التسعينيات شهدت انعطافاً كبيراً في العلاقة بين الكرسي البابوي والحركة الشيوعية، كنتيجة لانهايار الاتحاد السوفيتي والتجربة الشيوعية ، وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب . والامر نفسه نجده على صعيد الكنيسة ، فان أفكارها وطروحاتها قد اعتراها الوهن والتغيير كذلك. وقد ترجم هذا التغيير عملياً ، حين بادر رئيس الوزراء الجديد داليمبا ، سكرتير الحزب الشيوعي الايطالي ، على أثر فوزه في الانتخابات ، بزيارة مقر البابوية ولقائه البابا ومشاركته في القداس الذي اقيم في روما . واذا كان المسيحيون الديمقراطيون يقفون بصلافة ضد الشيوعية ومبادئها، فهم على العكس يدعون الى التضامن الدولي وتحقيق النظام الفيدرالي في الداخل، والاندماج الأوروبي القائم على اساس التعاون بين هذه الاحزاب في غرب اوربا ووسطها ، والحد من سلطة الحكومة المركزية بقدر الامكان ، وذلك عن طريق تحديد سلطتها في الميادين الاساسية المهمة لتنمية موارد الدولة ورفاهية الشعب.

---

(١) جوندولين كارتر وجون هيرز : المصدر السابق، ص ١٩٠ .

(٢) سوسن حسين : ايطاليا ومرحلة تاريخية جديدة ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة)، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٣٦ .

## رابعاً : القوى السياسية الاشتراكية والماركسية

تضم هذه القوى مجموعتين من الاحزاب ، الاشتراكية الماركسية ، والاشتراكية الديمقراطية ، تضم المجموعة الاولى من الاحزاب التي يطلق عليها الاحزاب العقائدية او المذهبية ، وهي التي تعتنق عقيدة مطلقة تحاول من خلالها تفسير كل ظاهرة سياسية كانت او اجتماعية او اقتصادية . فالحزب يقوم هنا على اساس فلسفة معينة للحياة ، يؤمن بها اعضاؤه وترتفع عندهم الى مستوى المعتقدات الدينية فيعملون على حل مشاكل الحياة في ضوءها <sup>(١)</sup>.

اما القوى السياسية الاشتراكية غير الماركسية فتضم احزاباً غير مذهبية لها عقيدة محددة مطلقة\* ، لمعالجة الامور من خلال حلول عامة تطرحها للرأي العام. وتتدرج هذه الاحزاب ثباتاً وقوة من احزاب عارضة تظهر في أزمات معينة، كالأحزاب التي تظهر في عهد الملكية وتنادي بالنظام الجمهوري ، أو احزاب برامج ثابتة ، كالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي او حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي السويدي وغيرها <sup>(٢)</sup>. وهذه الاحزاب تحاول الربط بين الديمقراطية والتحول الاشتراكي ، وقد حاولت تفسير آراء ماركس وانجلز بالطرق السلمية والديمقراطية من خلال العمل بالدستور عبر النظام ومؤسساته البرلمانية <sup>(٣)</sup>. وتنادي بزيادة مجالات تدخل الدولة في شؤون الافراد ونشاطاتهم ، فمنهم من يؤمن بالتحول الثوري الكلي وهم الاشتراكيون

---

(١) د. سليمان الطماوي : السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الاسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٧٠ .

\* هي تلك الاحزاب التي تؤمن بنسب متفاوتة بالقيم والافكار الاشتراكية القابلة للتطبيق والمرنة في التعامل والتحليل، التي تختلف جذرياً عن الاحزاب الشيوعية الأوروبية .

(٢) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) الاشتراكية الديمقراطية :مجموعة بحوث نشرتها مؤسسة الاهرام بالقاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٦.

الثوريون ، في حين يؤمن البعض الآخر بالتحوّل التدريجي ويطلق عليهم بالاشتراكيين الاصلاحيين <sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من ان الهدف الرئيس لهذه الاحزاب مازال تأميم وسائل الانتاج والتوزيع ، فان برامجهم الاقتصادية تفضل الاسلوب التدريجي ويعارض التطرف واسلوب الثورة ، كما يعارض التخطيط الشامل للدولة والاقتصاد الحر . وعلى العكس من الشيوعيين يؤمن الاشتراكيون بأن تحوّل البنية الاقتصادية يمكن ان يتم بالطرق البرلمانية ، وتتادي هذه الاحزاب بسياسة الضرائب بما يتناسب مع الدخل والملكية . اذا كانت تلك الافكار تمثل العقائدية الاولى ، والتي تمثل المرحلة التاريخية الاولى ، والتي استمرت حتى الثمانينات من هذا العصر ، ولكن تغييراً جوهرياً قد طرأ على عقيدتهم وأفكارهم وطروحاتهم تلك، وبالذات منتصف التسعينات صعوداً ، فحزب العمال البريطاني مثلاً، والذي تزعم رئاسته توني بلير عام ١٩٩٥ ، فقد قام بثورة حقيقية على أفكار الحزب وطروحاته ، فقد بادر بتغيير الخطاب السياسي للحزب وتخلّى عن الافكار الاشتراكية التقليدية ، فقام بالغاء البند الرابع من ميثاق الحزب الذي ينص على « ملكية الدولة لوسائل الانتاج » ولم تعد الدعوة الى التأميمات او استخدام الضرائب كنوع من إعادة توزيع الثروات من الافكار التي يعمل من اجلها الحزب. وبذلك بلور توني بلير رؤية جديدة للاشتراكية كما يجب ان تكون في القرن الواحد والعشرين لمسايرة المناخ الدولي الجديد . وبذلك قدم حزب العمال البريطاني الحل بالنسبة للحزاب اليسارية الاوربية الاخرى خاصة في فرنسا والمانيا ، فهو اول حزب يساري يضع برنامجاً على أساس وسط ويتحدث عن المرونة والتنافسية ،

---

(١) د. شمران حمادي : الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

وستكون التجربة البريطانية بمثابة السابقة والاختيار التي يمكن تقليدها للتخلص من النظريات التقليدية والقوالب الجامدة المعادية لأي إصلاح أو تحديث<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم مما أصاب التيار الاشتراكي الماركسي من انقسام بين انصاره بسبب النزعة الإصلاحية ، إلا أن أغلب هذه الأحزاب بقيت معلقة تمسكها بالمبادئ الماركسية الأصلية ، ورغم قيام الدولية الثالثة \* التي تأسست في مارس ١٩١٩ ، وإعلانها العداء لهذه الاتجاهات الاشتراكية والتي اتخذت سبيلاً مضاداً للماركسية المتشددة وإعلانها في مؤتمر فرانكفورت عام ١٩٥١ عدم التزامها بالماركسية بقولها « إذا كان الاشتراكيون يؤسسون عقائدهم على الماركسية لتحليل المجتمع ، ويستوحدون مبادئ دينية أو مسيحية ، فإنهم يكافحون من أجل هدف واحد هو نظام للعدالة الاجتماعية وحياة أفضل وحرية وسلام عالمي »<sup>(٢)</sup>

وفي ضوء كل ماتقدم ، فإن الاشتراكية الماركسية لا ترى في التعدد إلا إنقساماً للمجتمع البرجوازي إلى طبقات يجب القضاء عليها ، باستثناء الطبقة العاملة التي يجب أن تفرض دكتاتوريتها بقيادة الحزب الوحيد الذي يمثل الطليعة من الطبقة العاملة<sup>(٣)</sup>. وجاءت مرحلة التسعينات بكل ماتحمل من تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره ، وفشل التجربة الشيوعية ، وانتهاء ما يعرف بالكتلة الاشتراكية

---

(١) سوسن حسين : بريطانيا والعد التنزلي لسقوط الحزب الحاكم ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ١٢٧ ، يناير ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

\* الدولية الاولى ١٨٦٤-١٨٧٦ انهارت بين الاشتراكيين الماركسيين والفوضيين .  
الدولة الثانية ١٨٨٩-١٩٢٣ اشتركت فيها المنظمات الاشتراكية مع اتحادات العمال .  
الدولة الثالثة (( الكومنترن )) اسسها لينين لتحقيق الثورة العمالية .

(٢) د. اسكندر غطاس : المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٣) د. سليمان الطماوي : المصدر السابق ، ص ٥٨٠ ؛

— Leon . P . Bordat : Political Ideologies . (( Their Origins and Impact )) , New Jersey , 1978 , P. 165 .

لدول اوربا الشرقية والغاء حلف وارشو، وبروز القيم الليبرالية، وحقوق الانسان والحرية الفردية والسوق المفتوح والعولمة، لتترك تلك الاحداث بظلالها على الاحزاب الشيوعية في اوربا الغربية، والتي اخذت بدورها تعيد النظر في طروحاتها العقائدية، السياسية منها والاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن القادة الشيوعيون في اوربا الغربية عمليون ويعلمون تماماً، بأنه لا يوجد خيار آخر امامهم سوى طرح أفكار جديدة تتلاءم وروح العصر ومنطق الاشياء، فأخذت تطرح مفردات، كالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والسوق المفتوح والوحدة الاوربية وغيرها من الطروحات ، وأن الامر لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد ذهبت أبعد من ذلك حين أستبدلت حتى اسمائها التي كانت حريصة عليها لسنوات مضت، بغية ابعاد شبح الشيوعية عنها . فالحزب الشيوعي الايطالي يصبح ( الحزب الديمقراطي اليساري )<sup>(١)</sup>، وتبعته في ذلك بقية الاحزاب الشيوعية في اوربا الغربية، منها الحزب الشيوعي الالمانى الذي تحول اسمه الى ( حزب الاشتراكية الديمقراطية)<sup>(٢)</sup>. على العكس من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي شذ عن ذلك وبقي محتفظاً باسمه .

ان هذه الواقعية التي أتصفت بها الاحزاب الشيوعية لاوربا الغربية في تغيير طروحاتها ، فهي تبغى من عملها هذا زيادة المؤيدين لها وكسب أصوات الناخبين . ومن المفيد ان نشير ، بأن تلك الارهاصات والرغبات في التغيير التي تشهدها الاحزاب الشيوعية لأوربا الغربية لم تكن وليدة اليوم ، وإنما بذلت محاولات قديمة في هذا الاتجاه منذ الخمسينات وبالذات بعد ثورة ١٩٥٦، الطلابية في هنغاريا وبعدها توجت تلك المحاولات باتفاق الاحزاب الشيوعية في

---

(١) سوسن حسين : ايطاليا ومرحلة تاريخية جديدة ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) وائل حامد : الانتخابات الالمانية ومستقبل كول ، (( السياسة الدولية )) ، ( مجلة ) ، العدد

١٣٤ ، اكتوبر ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٠ .

فرنسا - إيطاليا - أسبانيا عندما تخلت عن المسلمات الماركسيه مثل صراع الطبقات ، حكم الطبقة الواحدة البروليتارية ، والثورة الدائمة ، والحزب الواحد، وقد طرحوا بدلاً عنها ما يعرف بالشيوعية الاوربية ، وقد جاءت تفاصيلها في مؤلف حمل اسم (اليوروكومنيزم) لسكرتير الحزب الشيوعي الاسباني سانتيانو. والحجة الاساسية التي أعتمدت الشيوعية الاوربية هي ان ظروف اوربا الغربية تختلف تماماً عن ظروف الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى ثقافياً ، وهذه المحاور تعمل في ظل الديمقراطية الليبرالية والاختيار الفردي الحر .

اما الاشتراكية الديمقراطية فانها تؤكد الصلة بين الاشتراكية والديمقراطية من خلال ربطها بين تحقيق الاهداف الاشتراكية وتعميق مبادئ الديمقراطية وتكثيف ممارستها<sup>(١)</sup>. وهذا بدوره ينقل الصراع بين الطبقات الى صراع بين الاحزاب من اجل الاستيلاء على السلطة او المشاركة فيها<sup>(٢)</sup>. وان هذه الاحزاب على الرغم من مبادئها وافكارها الاشتراكية فهي قوة مؤثرة في الساحة السياسية لدول اوربا الغربية، فقد استطاعت هذه الاحزاب استلام السلطة في العديد من الدول الاوربية\* سواء كان ذلك بائتلافها مع حزب آخر او دون ذلك . فعلى سبيل المثال

---

(١) د. اسكندر غطاس : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(2) Hauriou , Gicquel : Op. Cit , P. 579 .

\* اجريت عملية حصر شاملة للتيارات الانتخابية في عام ١٩٨٣ في ١٢ دولة اوربية صناعية اسفرت نتائجها عن وجود (١٢٥) وزيراً ينتمون للتيارات الاشتراكية ويمثلون نسبة ٥٤% من مجموع الوزراء الاوربيين مقابل (٥٨) وزيراً من المحافظين و (٢٩) وزيراً من الليبراليين و (١٩) ينتمون الى احزاب اخرى وقد احتفظت القوى الاشتراكية بتفوقها حتى في مرحلة التسعينات على الرغم من عدم تمتعها بنفس النسب لمرحلة الثمانينات وصعود الاحزاب اليمينية وبذات اليمين المتطرف .

نرى ذلك في فرنسا إذ يحكمها اشتراكيون منذ حزيران ١٩٨١ ، سواء على صعيد رئاسة الدولة أو رئاسة الوزراء . ثم لحقت اليونان بركب التغيير إذ استلم الحزب الاشتراكي ( باسوك ) الذي يتزعمه ( بابا ندريو ) الحكومة بعد فوزه بأغلبية ساحقة داخل البرلمان عام ١٩٨٣ . وبعد عام نجد الحزب الاشتراكي العمالي في اسبانيا يفوز بأغلبية ساحقة لم ينلها أي حزب اشتراكي آخر بحصوله على ١١٦ مقعداً من مجموع ٢٠٧ في البرلمان الاسباني . وكذلك وصول الاحزاب الاشتراكية الى الحكم في الدول الاسكندنافية ، كالحزب الاشتراكي في السويد بزعامة اولف بالمّة . وكان اخر الانتصارات لها في الاعوام ١٩٩٧ - ١٩٩٩ على التوالي ، فقد فاز حزب العمال البريطاني فوزاً ساحقاً بزعامة توني بلير على حزب المحافظين . وفاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى بزعامة ( شرويدر ) على الحزب الديمقراطي المسيحي .

ومن أسباب صعود هذا التيار وتعاضم قوته في دول أوربا الغربية اسباب اقتصادية ناجمة عن أزمة التضخم العالمية وأزمة الطاقة التي تفجرت عام ١٩٧٣ ، وانتشار أزمة البطالة وتفشيها <sup>(١)</sup> ، في عموم اوربا الغربية ، وبالذات في المانيا بعد التوحيد . وايطاليا بسبب الكساد الاقتصادي والفساد الاداري ، وبريطانيا نتيجة لفشل سياسة حزب المحافظين في هذا المجال ، حيث ان واحداً من الاسباب الرئيسيه لفوز حزب العمال في انتخابات عام ١٩٩٧ ، هو موضوع البطالة والكساد الاقتصادي .

فعلى سبيل المثال ان ارتفاع معدلات البطالة في بريطانيا قد وصل اعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٧ ، حيث بلغ اجمالي عدد المتعطلين ٢.٦٥ مليون

---

- نبيه الاصفهاني : المد الاشتراكي الجديد في جنوب القارة الأوربية ، (( السياسة الدولية )) ،

(مجلة) ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ ، ص ١٨٢ .

(١) نبيه الاصفهاني : المصدر السابق ، ص ١٨٠-١٨١ .

شخص، أو ما يعادل ٩.٤% من اجمالي حجم القوة العاملة . وإذا اخذنا في الاعتبار فترة حكم المحافظين ككل ، فسوف نجد ان اعداد المتعطلين ارتفعت بنسبة ٦٣% (١).

وختاماً لما تقدم يمكن القول ان هذا التيار استطاع ان يمتص زخم الاحزاب الشيوعية وقوتها في أوروبا الغربية ، ولكن التيارات السياسية الاخرى من محافظين وليبراليين ومسيحيين كل طرف فيهم يقف موقف الندد للند .

### خامساً : القوى السياسية الاخرى

نقصد بتلك القوى والاحزاب السياسية الصغيرة ، الموجودة على الساحة السياسية لاوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية . وهذه الاحزاب لا ترتقي بأى شكل من الاشكال سواء على صعيد العملية الانتخابية او الكسب الجماهيري والتأييد الشعبي الى مستوى الاحزاب المحافظة او الليبرالية او المسيحية او الاشتراكية المذكورة آنفاً . فهي احزاب صغيرة منتشرة في كل قطر اوروبي وليس لها وزن سياسي ملحوظ قياساً بالاحزاب الكبيرة العاملة . ففي الولايات المتحدة مثلاً نجد الى جوار الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي أحزاباً اخرى تكاد تكون معدومة او شبه مشلولة . فهناك ( حزب التحريم Prohibtio Party ) والحزب الشيوعي الذي تم تنظيمه منذ عام ١٩١٩ ، و ( حزب الارض الحرة Free Soil Party ) ، و ( حزب الذين لا يعرفون شيئاً Know nathing Party - ) و ( حزب الكرين باك Green Back ) وحزب المزارعين وحزب الشعب والحزب التقدمي الذي ظهر عام ١٩٤٨ والحزب الحر (٢). وهذه الاحزاب متنوعة ومتعددة ولا تنتمي الى

---

(١) نزيرة الافندي : الانتخابات العامة ومستقبل المظام الحزبي البريطاني ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٥٧ .

(2) H . Zink , H. Penniman and G. Hathaun : American Government and Politics , P. Van Nostrand Company , Inc , 1967 , P. 106 .

عقيدة واحدة . فمنها ما هو ذو طابع مذهبي مثل الحزب الكاثوليكي في شمال المانيا الذي يأخذ على عاتقه حماية مصالح الكاثوليك في المانيا ، فهو ليس حزباً دينياً وإنما هو حزب مذهبي طائفي ، ويقابله في الجنوب الحزب البروتستاني الالمانى . فهي احزاب طوائف ومصالح اذ ليس لها وزن في البرلمان ولا تملك منهاج عمل ، فتنحالف تارة مع المسيحيين وتارة اخرى مع الديمقراطية الاشتراكية ، والى جانب هذه الاحزاب نجد أصنافاً اخرى ذات قضية اجتماعية ، ويملك فكرة محددة عن القضية التي يدافع من اجلها ، وقد يكون هذا الصنف احزاباً او جمعيات ذات نشاط سياسي . فمثلاً احزاب الحفاظ على البيئة الموجودة في كل أوروبا ، وهي احزاب تأخذ على عاتقها الدفاع عن البيئة من التلوث الناتج عن الصناعات المتطورة ، وهم يركزون على معضلات واطار المفاعلات النووية لانهم يعتقدون ان فضلاتها قد تكون خطراً على البيئة ، وهم ينشطون في كل مجال ويزداد عددهم ويتعاضد دورهم عند انفجار كل مشكلة بيئية دولية ، كما الحال في حادثة انفجار شرنوبل في الاتحاد السوفياتي ، وتلوث البيئة بسبب حرب الخليج وحزب الخضر في المانيا زاد عدد اعضائه في البرلمان في اعقاب حادثة شرنوبل حيث بلغ عدد اعضائه ٤٨ عضواً في ( البوندستاغ - مجلس النواب ) ، البالغ عدد اعضائه ٥١٩ نائباً ، واصبح الحزب القوة الرابعة في البلاد على الرغم من حداثة تأسيسه في عام ١٩٨٠<sup>(١)</sup>. بينما لم يستطع هذا الحزب في الانتخابات المحلية التي جرت في اول (مارس ١٩٩٨ ) في ولاية نيدر ساكسن من تخطى الحاجز الانتخابي ٥% مما دفعه الى الدخول في مفاوضات مع حزب صغير آخر هو الاتحاد المسيحي الديمقراطي ، بغية تشكيل ائتلاف كبير يرمز له بـ حزب تحالف ٩٠ + الخضر<sup>(٢)</sup>. والنوع الآخر من هذه الاحزاب ، هي الاحزاب الصغيرة ذات الطابع

---

(١) (( الدستور )) ، (مجلة) ، العدد ٥٣٢ في ٩ أيار ١٩٨٨ .

(٢) وائل حامد : المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

العقائدي ، التي لا تنتمي الى عقيدة واحدة ولكنها تملك منهجاً شاملاً للحياة ، وتتراوح أهميتها ونفوذها بين المد والجزر نتيجة تغيّر الظروف والاوقات ، منها حزب الاحرار في بريطانيا، الذي تحول الى حزب صغير بعد ان كان في طليعة الاحزاب البريطانية، التي تمثل افكار نبلاء الريف سابقاً . وتنتمي الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية الى هذا النوع العقائدي وعلى عكس حزب الاحرار فهي قوية وذات نفوذ في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا لكنه ضعيف في بريطانيا.

والصنف الأخير هي الاحزاب والحركات ذات المحتوى القومي ، كحركة الجيش الجمهوري الايرلندي ، وحركة الباسك في شمال اسبانيا ، والحركة الانفصالية في كورسيكا في جنوب فرنسا .

وعلى الصعيد الحزبي فالاحزاب القومية في سردينيا وحزب رابطة الشمال وحزب الحركة الاجتماعية في ايطاليا ، والحزب القومي الويلزي ، والحزب القومي لعموم ايرلنده ، والحزب القومي الموحد في البرتغال تندرج ضمن هذا الصنف . فالاحزاب القومية في اوربا الغربية تمثل اليمين والغالب منها يمين متطرف . وقد استطاعت هذه الاحزاب في الانتخابات الاخيرة لعام ١٩٩٩ ، لبرلمان اوربا من اكتساح أغلب المقاعد على حساب اليسار بجناحيه الاشتراكي والشيوعي، حيث كان اليسار يتربع على تلك الاغلبية لاكثر من دورتين انتخابيتين.

بعد هذا الاستعراض البسيط للقوى السياسية الصغيرة ، ولابد من القول ان من اسباب انتشار هذه الظاهرة تعدد الاحزاب الصغيرة ، انتشار الروح الديمقراطية والانفتاح السياسي والتطور الثقافي والتنوع الاقتصادي والتباين الاجتماعي . وكما يقول احد الكتاب ان ظهور الاقتراع العام وتعاضل دور

الجماهير في الحياة السياسية قد ساعد على قيام الاحزاب وتعددتها (١). وأخيراً يجب ان نشير الى اهمية الاحزاب الصغيرة على صعيد المجالس النيابية والحقائب الوزارية، ولكن نسبق حديثنا بالقول ، أنها تؤدي دوراً مهماً على المستوى المحلي أي في مناطقهم حيث تشكل في بعض الحالات اغلبيّة في الحكم المحلي ومجالس البلديات. واما دورهم العام على المستوى القومي فهو بمثابة ماسك الميزان ، نظراً لقلّة الاغلبيات في اوربا الغربية ، والتي تكاد ان تكون معدومة كما هو الحال في ايطاليا والمانيا، اذ الكل متساوون في نسبة النتائج الانتخابية، وامام هذا الواقع فالاحزاب الصغيرة قادرة على ترجيح أي الحزبين الكبيرين المتنافسين اذا لم يحصل أي منهما على الاغلبية المطلوبة ، وهنا يأتي دور الاحزاب الصغيرة بترجيح هذا الحزب او ذاك، اذا ما عرفنا أن الاحزاب الكبيرة لاتحتاج الا لعدد قليل من الاصوات ، ومن هنا تأتي أهمية تلك الاحزاب ، علماً ان ماتحصل عليه من حقائب وزارية لايتناسب تماماً مع قوتها السياسية وحصيلتها الانتخابية . وأفضل مثال يمكن أن يساق في هذا الخصوص ، هو الحزب الديمقراطي الحر الالمني الذي كان يتمتع بأربعة مقاعد في عهد حكومة هيلموت شميدت ، وهي وزارات الخارجية والاقتصاد والداخلية والزراعة وهي مناصب حيوية ، أما نصيبهم في حكومة هلموت كول\* فكان يقتصر على ثلاث وزارات ، الخارجية ويترأسها

---

(١) د. كريم يوسف احمد كشاكش : الحريات العامة ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١١٧ .

\* كانت حصيلّة الانتخابات النيابية الالمانية لعام ١٩٨٣ على الشكل الآتي ، مستقلون وخضر ٢٨ ، الحزب الديمقراطي الحر ٣٥ مقعداً ، الاتحاد الاجتماعي المسيحي ٥٣ مقعداً ، اما حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي ٢٠٢ مقعداً ، والحزب الديمقراطي الاجتماعي ٢٠٢ مقعداً ، وهما حزبان كبيران في المانيا .

غينشر منذ عام ١٩٧٤ ، ووزارة الاقتصاد والعدل <sup>(١)</sup>. وقد احتل حزب الخضر هذا الدور ، بسبب تدني شعبية الحزب الديمقراطي الحر وعدم قدرته على تجاوز الحاجز الدستوري ٥% ، تاركاً الساحة السياسية لحزب الخضر الذي تخطى ذلك واقام تحالفاً مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، بزعامة شرويدر بعد فوزه في الانتخابات العامة في عام ١٩٩٩ ، وقد شغل الخضر وزارات الخارجية والطاقة والبيئة .

---

(١) (( الصياد )) ، ( مجلة ) ، العدد ٢١٩٨ ، كانون الاول ١٩٨٦ ، ص ٤١ .





## الدساتير والمؤسسات السياسية



## الفصل الثالث

### الدهاتير والمؤسسات السياسية

تتميز معظم الانظمة الغربية في أوربا بوجود دساتير تنظم الحياة السياسية بمختلف اشكالها وعبر المؤسسات السياسية الشرعية التي تقوم على مبدأ الديمقراطية البرلمانية ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، اما الحريات العامة والحريات الفردية فهي تنظم وتحدد ماهيتها من خلال ممارسة السلطة السياسية صلاحياتها طبقاً للدستور واحتراماً للقانون ، وعن طريق الصراع السلمي بين الاحزاب والقوى السياسية .

#### اولاً : الديمقراطية البرلمانية ومبدأ الفصل بين السلطات

ابتداءً يمكننا القول بأن الديمقراطية في الغرب الليبرالي أقيمت على اسس وجود احزاب سياسية، وتنظيمات او اتحادات او هيئات اخرى تعبر عن رأي الشعب وطموحاته، ووجود انتخابات حرة ونزيهة وعادلة في مدد منتظمة، تتنافس فيها تلك الاحزاب والهيئات بأساليبها ومناهجها على أصوات الناخبين، وهناك اقرار بنتائج تلك الانتخابات . وكذلك احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وان جوهر الممارسة الديمقراطية هو مدى احترام حقوق الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وليس العبرة فيما تحويه النصوص القانونية والدستورية، وانما بالممارسة العملية لهذه الحقوق ممارسة ايجابية من خلال المشاركة الحقة في صنع القرارات التي تمسه على مختلف المستويات <sup>(١)</sup>. وليس المهم ان يكون هناك

---

(١) حسن ابو طالب : حقوق الانسان ، وطبيعة الدولة العربية، (( السياسية الدولية ))، (مجلة)،

صندوق أنتخابي، بل المهم هو مجئ المواطنين طوعية للادلاء بأصواتهم دون أي خوف او محاسبة لما يبدوه من رأي .

وتعد الديمقراطية البرلمانية النيابية الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب، نظراً لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة . ويعد النظام النيابي البرلماني في الوقت الحاضر من أكثر النظم الديمقراطية الاخرى انتشاراً ، نظراً للمزايا التي يتصف بها هذا النظام على غيره باعتباره نظاماً ديمقراطياً ، يعطي للشعب حق ممارسة خصائص السيادة بواسطة نوابه المنتخبين من قبله ، وانه اقرب الى الواقع العملي من النظام المباشر ، ونظراً لدقة وظائف الدولة الحديثة وتعقيدها ، أصبح من الصعب على الشعب عامة ممارستها مباشرة او حتى الاشتراك مع النواب في ممارستها ، لان عامة الشعب لايملكون الخبرة والدراية الكافية لممارستها بالشكل الذي تتطلبه المصلحة العامة .

وعلى الرغم من كل ما قيل عن ايجابيات الديمقراطية النيابية المتمثلة بنظامها النيابي ، اذ لايزال الجدل قائماً في الغرب بين السياسيين حول محاسنه وعيوبه ، وكل تلك الجهود ترغب في الوصول الى الحالة المثالية للديمقراطية النيابية ، لهذا انتقدوا النظام النيابي قائلين انه يتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية، مستندين في ذلك الى قول جان جاك روسو <sup>(1)</sup> ان ممارسة السيادة لايمكن ان تكون عن طريق الانابة ، لانه لايمكن التنازل عنها . انها عبارة عن الارادة العامة التي لايمكن ان يمثلها سواها . فهي ان تكون بذاتها او لاتكون بالمرة ، ولاوسط بين الامرين . وعلى ذلك فنواب الشعب ليسوا ولايمكن ان يكونوا ممثلين لهذه الارادة العامة <sup>(2)</sup> . ولايعد النظام النيابي من الناحية العملية حكومة الشعب ولا حتى حكومة اغلبية الشعب ، وانما حكومة الاقلية . ويضيفون الى القول اذا كان الحكم في هذا النظام تباشره اغلبية الشعب ، فانه لايفهم لماذا تستأثر الاغلبية بالسلطة دون الاقلية، ولماذا تكون سلطة الاغلبية شرعية . ويختتمون انتقاداتهم بالقول ان النظم

النيابي لا تتوفر فيه الكفاءات ، ذلك لان النواب في الغالب تنقصهم الخبرة والكفاءة في ادارة الشؤون العامة ومتطلباتها <sup>(١)</sup>.

وعليه فان الديمقراطية البرلمانية تقوم على اساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة ، وذلك إما مباشرة او بواسطة من ينتخبهم من نواب او باشتراك الشعب مع هؤلاء النواب في ذلك ، لهذا تسمى الديمقراطية البرلمانية ، فتاريخها مرتبط بظهور البرلمان وتطوره <sup>(٢)</sup>.

ولعل اهم من أكد على الديمقراطية البرلمانية حديثاً هو كوست فلوريه احد واضعي مشروع الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦ ، عند عرضه أمام الجمعية التأسيسية الفرنسية مؤكداً يجب ان نحقق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لاننا نعتقد ان الديمقراطية ليست مجرد نظام يطبق في المجال السياسي فقط ، بل انها فلسفة كاملة للحياة تبدو مظاهرها في الميدان السياسي بمعناه المعتاد كما يبدو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ايضاً <sup>(٣)</sup>. وهي تعمل ايضاً على مساهمة الافراد في الحكم بصفتهم مواطنين دون النظر الى أي اعتبار آخر يتعلق بمراكزهم او بانتمائهم الى طبقة اجتماعية معينة ، وذلك لاستنادها الى المذهب الفردي الذي يقدس الفرد ويسعى الى حماية حقوقه وحياته وتحقيق سعادته <sup>(٤)</sup>.

أما مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، فقد جاءت نتيجة لتطور الحياة السياسية، واتساع وظائف الدولة ، وتعدد غاياتها ، وبهذا انفصلت السلطة عن

---

(1) P. Lamumiere , A . Demichel : Les regimes Parlementaires Europeen's P.U.F. , Paris , 1978 , P. 23 .

(٢) د. عبد الغني عبد الله بسيوني : المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(3) Quoted in: Maurice Deverger : Op, Cit ., P.98-110 ; P . Lalumiere , A. Demichel Op, Cit ., P. 26 .

(٤) د. عبد الغني عبد الله بسيوني : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

اشخاص الحاكمين، واصبحت ملكاً للدولة يمارسها اشخاص معينون لصفات يحملونها، ولكنهم لا يملكون تلك السلطة من ناحية اخرى. وبرزت فكرة فصل السلطات لمنع الاستبداد بالسلطة عن طريق توزيعها والحيولة دون قيام السلطة المطلقة. وبدأت النظرية تأخذ شكلها الواضح من اجل الدفاع عن قضية الحرية. ووجود التقسيم لوظائف الدولة بين السلطات المتعددة يفرض على السلطة ان توضح نفسها، وتعبّر عنها امام السلطات الاخرى وان لاتظل أمورها حكراً عليها وسراً مغلقاً، ولا يحس أحد بها، ومن ثم تستطيع ان تفعل ما تشاء<sup>(١)</sup>.

ويقول ديفرجيه (( ان هذا المبدأ، مبدأ الفصل بين السلطات، مازال من الناحية الرسمية والنظرية أساساً من أسس القانون العام في الدول الغربية ))<sup>(٢)</sup>. وتحقيقاً للغاية المقصودة من توزيع السلطات، نادى الكتاب والمفكرون السياسيون بضرورة الفصل بين تلك الهيئات الحاكمة فصلاً عضوياً، يجعل كلاً منها تمارس وظيفتها بطريقة مستقلة، لمنعها من الاستبداد اولاً، وضمان تحقيق مبدأ الشورية ثانياً، وبذلك نشأ المبدأ المشهور، مبدأ الفصل بين السلطات وهو التشريع والتنفيذ والقضاء<sup>(٣)</sup>.

ونظرية فصل السلطات التي بحث فيها كل من ارسطو وشيشورن ومارسيليو و لوك وآخرون، قد تبلورت على يد المفكر الفرنسي ( مونتسكيو - Montestcuieu ) وتهدف الى تحقيق مزايا التخصص ومنع إساءة استعمال السلطة، التي سوف تستغل اذا ما اجتمعت وظائفها الثلاث في هيئة واحدة تقوم بوضع القوانين وتنفيذها ومعاقبة من يخالفها، أي انه لما كانت (( السلطة مفسدة ))،

---

(١) د. يحيى الجمل : الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٢٦ - ١٢٩.

(2) Quoted in :Maurce Duverger : Institutions Politiques et Droit, Constitutionnel, Op. Cit., P. 170 .

(٣) رمزي الشاعر : المصدر السابق، ص ١٢٤.

فان فصلها الى مؤسسات متميزة لممارسة أعمالها المختلفة يصبح أمراً ضرورياً لصيانتها من التسلط ، وقد نسب مونتسكيو في كتابه (( روح القوانين )) الحرية في انكلترا الى فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض ومراقبة كل منها للآخرى (١).

إضافة الى هذا المبدأ الذي يعطي حقاً شرعياً ومتساوياً لكل هيئة في ممارسة تخصصها ، فان الانظمة الديمقراطية المعاصرة في الغرب تعتمد في تركيبها وطرق ممارستها للسلطة على مبدأ (( التدقيق والموازنة )) ، الذي يسمح بتدخل السلطات الثلاث بمهام بعضها البعض ، وذلك ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها الاخرى ، حسب طبيعة النظام وشكل الحكومة (٢).

### ثانياً : الصراع بين القوى السياسية وتنظيم التعاقب على السلطة

ان وجود الاحزاب السياسية في الغرب ضمان للسياسة الهادفة على المدى الطويل ، وعامل مهم لتحديد المسؤولية السياسية . وان مايميز أوروبا في هذا الشأن تعدد الكتل والاتجاهات ، اذ لا نجد نمطاً واحداً في الحياة السياسية بل هناك عدد كبير جداً من المحاور والحركات والاحزاب في المجتمعات الأوروبية . وليس هنالك رأي واحد ، ودرجات الرأي وتغييراته تدور حول مؤسسات وحركات واحزاب . واذا كان العمل الحكومي لايتطابق مع الوعود التي قطعتها الاحزاب قبل وصولها للحكم ، فان الناخبين سيعبرون عن عدم رضائهم في الانتخابات التالية ، وبالتالي فان الاحزاب السياسية وتعددتها بمثابة وسيلة تبدي من خلالها الجماهير عدم رضاها ، فينعكس هذا الاثر على تغيير الحزب الحاكم وانتقال السلطة بطرق

---

(١) جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة علي ابراهيم السيد ، دار المعارف ، القاهرة ، [ د - ت ] ، ص ٧٥٥ - ٧٥٨ .

(٢) نظام برركات ، عثمان الرواف ، محمد الحلوة : مبادئ علم السياسة ، دارالكرمل ، عمان ،

سلمية. وإن تعدد (( القوى )) الأحزاب السياسية وتصارعها قد يوحي للإنسان بأن المجتمع الغربي مجتمع فوضي وسينهار بعد فترة ، ولكن الصراع بين القوى لايعني الفوضى ، فهناك موازنة دائمية بين النظام والحرية ، وهناك الالتقاء بين هذه القوى على المسائل العامة ، والنظام السياسي لايتمسك بالجهود المتزنة الرصينة للذين في الحكم من أجل البقاء فيه ، ولا للذين هم خارج الحكم من أجل الدخول فيه ، ويتبع كلا الطرفين القواعد السائدة لأن كلاً منها له مصلحة في أن تضمن له فرصة العودة الى الحكم من خارجه <sup>(١)</sup>. وهذا التداول يجب ان يكون على مستوى قمة الهرم السياسي وفي قاعدته. ولا يمكن على الاطلاق تصور وجود منع عن أي نوع من النشاط السياسي المعبر عن التنافس السياسي او المشاركة السياسية ما بين القوى والهيئات والأحزاب السياسية ، او أي منع من حرية التعبير عن الرأي ، في نقد الحكومة في سياساتها وإدارتها أو يشترط عدم المساس برأس السلطة والمتمثلة بالقمة الحاكمة . وإنما هناك مفاهيم عامة ثابتة ومقبولة يؤمن بها الجميع في عملهم السياسي ، (ومفهوم الخصومة مفهوم مقبول داخل النظام، والتنافس سلمي وبرلماني)، والمسألة الأخيرة بالذات تؤمن بها حتى الأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية . وتلتقي الأحزاب المتصارعة على صعيد السلطة في مفهوم الحل الوسط ، فمغانم المجتمع والمسؤوليات لاتعطى لطرف دون الآخر ، فلا توجد علاقة حدية أو حل نهائي واحد ، والالتقاء هنا يكون بالضرورة في المبدأ ، فأما المناقشات داخل المؤسسات الدستورية والهيئات الحكومية بين مختلف القوى السياسية يتسم بالمرونة الواسعة سواء في المناقشات الداخلية للحزب او الخارجية من خلال التصويت في البرلمان والحرية في التعبير . وخير ما تعبر عنه تلك المناقشات الحزبية هي التي حدثت بخصوص مسألة انضمام بريطانيا الى

---

(١) ولیم زار تمان : المعارضة كدعامة للدولة : الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الثاني ، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٥٥٨.

السوق الأوروبية المشتركة ، وحرب الفوكلاند ، وحرب الخليج ، وأزمة بنك التجارة والاعتماد في تموز عام ١٩٩١ ، والحرب ضد صربيا ١٩٩٩ لتحرير اقليم كرسوفو اليوغسلافي ، وتلك التي تجري بين الاحزاب الأوروبية حول امكانية نصب الصواريخ النووية في أوروبا <sup>(١)</sup> . ووحدة أوروبا وتوحيد المانيا .

ويمكن القول أخيراً ان الصراع بين القوى السياسية ، كما يجمع أغلب الكتاب لم يحول دون قيام الاحزاب على الرغم من تعددها بأدوارها السياسية ، وذلك من خلال الحكومة والبرلمان ، فهي تستوعب معظم الاتجاهات في اطار النظام السياسي والدستوري مما يخلق جواً من الاستقرار السياسي في مؤسسات الدولة كافة <sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : كيفية ممارسة السلطة

لقد ذهب البعض الى اعتماد شروط مادية وغير مادية في اطلاق صفة الديمقراطية على أي نظام سياسي ، وتتمثل الشروط المادية في التجانس القومي والاجتماعي . اما الشروط غير المادية فتتضمن الاتفاق على ثلاث مسلمات رئيسية ، الاولى هي الاتفاق على الاختلاف ، ومعناه الاتفاق حول مسألة رئيسية تواجه المجتمع السياسي ، والاختلاف في اختيار السياسة التي سوف تتبع بصدد هذه المسألة . اما المسألة الثانية فتتضمن مبدأ الاغلبية ، والذي يعني الاتفاق الجماعي او التزام الجميع بقبول القرار الصادر عن الاغلبية بوصفه يمثل الكل . والمسألة الثالثة هي مبدأ التسوية وهي نتيجة منطقياً من المبدأ السابق ، والتسوية تتطلب

---

(١) سليمان الطماوي : المصدر السابق ، ص ٥٨٠ .

(٢) Louis Maised and Paul M. Sacks : The Future of Political Parties Bervery, Hill, London , 1974 , P. 8.

مزاجاً عقلياً يتسم بالتسامح المتبادل واحترام وجهات النظر المختلفة<sup>(١)</sup> . وعليه تعد البراغماتية (( الذرائعية )) سمة مميزة للمناخ السياسي في أوروبا عامة ولممارسة السلطة خاصة ، وهي تعني عدم التمسك الصارم في ممارسة السلطة أو النشاط السياسي بنظرية معينة في السلوك السياسي والمواقف الحكومية ، و عدم التمسك التام باطار نظري معين وانما التفتيش دائماً عن المصلحة ، مصلحة الاغلبية في اطار الزمان والمكان المعينين \* . وهذا لايعني ان الاوربيين في ممارستهم للسلطة يفقدون النظرية السياسية أو العقيدة الفكرية ، ولكن ليس هناك مذهبية في العمل

(١) محمد علي محمد : أصول علم الاجتماع السياسي ، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٢ .

\* الذرائعية أو البراغماتية : هي احدى الفلسفات الحديثة التي ظهرت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة ، وأثرت فيما بعد تأثيراً كبيراً على الحياة العامة فيها ، وبرز من يمثلها هو الفيلسوف جارلس ساندروز (١٨٣٩ - ١٩١٤) ووليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٦) وجون ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢) . اما خارج الولايات المتحدة فلم يكن لها ذلك التأثير القوي ، وأشهر من كتب فيها . ف . ج سيلر في بريطانيا ، وادوار لروا في فرنسا ، وبابيني في ايطاليا ، واهم افكارها كما جاءت على لسان روادها . جارلس ساندروز ، عندما أشار الى ((ان صحة فكره لايمكن التحقق منها الا بواسطة النتائج التي يسفر عنها التطبيق في الحياة العملية )) ، او بعبارة اخرى ان الفائدة العملية للفكرة هي التي تعين قيمتها وثبتت هذه الفائدة العملية في التجربة . وعلى حد قول وليم جيمس (( ان الاسلوب البراغماتي يتضمن تفسير كل حركة بتعقب نتائجها العملية )) ، ولذلك فان البراغماتية ترفض الايدلوجيات الشمولية والنظريات والافكار الجاهزة . واهم سمة فيها انها ترفض الافكار المجردة ثم انها فلسفة عملية ، باعتبارها انها تتمسك بالنتائج التي يسفر تطبيق الفكرة بدلاً من البحث في مصدرها وطبيعتها ، فهي من هذه الناحية توجه الفكر نحو العمل والمستقبل .

للتفاصيل راجع : وول ديورانت ، قصة الفلسفة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦١٧ .

\* (جون ميجور ) رئيس الوزراء البريطاني السابق ، وصف نفسه في يونيو ١٩٨٩ بأنه ((ليس فيلسوفاً أخلاقياً وليس اقتصادياً او مثقفاً ... ولكن رجل سياسة عملي ))

السياسي . وممارسة السلطة حيث القبيح والجميل والحسن والردئ من الاعمال هي مسائل نسبية ، وان معيار الحكم على اعمال السلطة هي المنفعة كما تقرها الاغلبية ، المهم عدم الاختلاف بين الواقع والنظرية عند ممارسة السلطة . والاوربيون في ممارستهم للسلطة لا يلتزمون التزاماً صارماً بالنصوص والنظريات الفكرية ، وان مواقفهم ومفاهيمهم واسلوبهم في ممارسة السلطة يتغير بتغير الزمان والمكان (( أكبر كمية من المنفعة لأكثر عدد من الافراد)). ومن الشائع جداً في أوروبا الغربية أن نجد الاحزاب السياسية تتبنى برامج الاحزاب المعارضة لها . ففي بريطانيا مثلاً ، حزب العمال هو الذي طرح مشروع دولة الضمانات\* (( دولة الرقابة )) ، ولكن حزب المحافظين بعد استلامه السلطة وضع المشروع العمالي هذا موضع التطبيق على الرغم من اقتناعه أنه مشروع يدعو الى الكسل ، وقد طبق لانه مقبول من الاكثرية ، وحتى فكرة الضرائب المتصاعدة وتأميم بعض القطاعات الصناعية هي أفكار عمالية ولكن المحافظين طبقوها .

إن من يمارس السلطة (( الحكومة )) او البعيد عنها (( المعارضة )) ، يؤمن بأن أي طرف منهما لا يملك الحقيقة كاملة ، كل المسائل نسبية وقابلة للنقاش، الحكومة تملك جزءاً من الحقيقة والمعارضة تملك الجزء الآخر ، المعارضة تستشار ويؤخذ رأيها وبالذات في المسائل المهمة والخطيرة<sup>(١)</sup>. مثل (( حرب فوكلاند )) و (( استقلال الجزائر )) و ((توحيد شطري ألمانيا )) و (( حرب الخليج الاولى والثانية )) ، تساهم ايضاً في اتخاذ القرار . ويكفي ان نشير الى ان المعارضة يطلق عليها في بريطانيا (( حكومة جلالة الملكة )) تقديساً لاهميتها ودورها في ممارسة السلطة . صحيح ان حزب الاغلبية هو يمارس السلطة وهو

\* دولة الضمانات تعني بها ، ضمان حياة افضل تليق بكرامة الانسان عن طريق الضمانات المادية التي تتعهد الدولة بتقديمها ضد المرض والشيخوخة والبطالة ... الخ .

(1) Ghita Ionescu and Isabel De Modariaga : Oppoisition Past and Present of Political Institution,C.A,Watts and Co.Ltd., 1968 , P.5.

المسؤول، ولكن عند كل تشريع او موقف خطير يؤخذ بنظر الاعتبار عند صياغة القرارات مصالح المعارضة ورأيها ، فهي الجزء غير المعلن في ممارسة السلطة<sup>(١)</sup>. والكل مقتنع بأنه يؤدي وظيفة مؤقتة ، ولا يملك على الاطلاق الحق في حرمان الاطراف الاخرى من المساهمة فيها ، والمشاركة في ممارسة السلطة باسم الدستور ووفق القانون .

### رابعاً : الحريات العامة والحريات الفردية

بقدر ما تنوعت الحريات الفردية والحريات العامة وتفرعت الى شخصية وفكرية واقتصادية واجتماعية ، تعددت الآراء حول تلك الحريات . فاذا كانت الحريات تعكس القدرات التي يمتلكها الافراد على العمل المبدع بحكم طبيعتهم الانسانية ، فانها تمثل في الجانب الآخر منها قدرة الدولة على تقريرها وتنظيمها وبيان حدودها بواسطة القانون.

وبذلك يصبح الانسان حراً اذا كان سيداً على نفسه ، يقيدها بارادته الذاتية داخل الحدود القانونية للنظام الذي يعيش فيه <sup>(٢)</sup>. ولمنع المساس بحرية الفرد وحقوقه من الحكومة وخاصة أجهزة الهيئة التنفيذية وفروعها ، فان دساتير الدول الديمقراطية تنص صراحة او ضمناً على مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها الافراد في ظل القانون . والتعريف الذي جاء في اعلان الحقوق الفرنسي للحرية صحيحاً في معناه عندما نص <sup>(٣)</sup> ان الحرية قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين ولا تحد ممارسة الحقوق الطبيعية لكل انسان الا بالحقوق التي تؤمن للاعضاء الآخرين في المجتمع ، ولا يجوز ان تحدد هذه

---

(١) د. كمال غالي : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، الطبعة الرابعة ، المطبعة الحديثة ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧٨ .

(٢) اندريه هوريو : القانون الدستوري والنظم السياسية ، ترجمة : علي مقلدو ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٤ .

الحدود الآ بقانون . وليس للقانون ان يحظر الآ الأعمال المضرة بالمجتمع ، وكل ما هو غير محظور باحكام القانون لايمكن ان يمنع ولا يجبر احداً على عمل شيء لم يأمر به القانون»<sup>(١)</sup>. ان ما حدث عام ١٩٩٨ للرئيس الامريكي كلينتون أفضل مثال على ذلك، عندما وقع في فخ اليهودية البولندية (مونيكـا ليونسكي) ومن أضطارره تحت ضغوط شديدة للاعتراف بقيام علاقة معها ، فاعتذر لزوجته وللشعب الامريكي عبر أجهزة الاعلام ، كل ذلك يقترب من ذهاب المراقب السياسي من الخيال رغم انه واقع وهو أمر غير مسبوق . الا أن الامر كله رغم قسوته يقدم لنا النظام الامريكي مثلاً رائعاً لسيادة القانون فوق الجميع بمن فيهم رئيس الدولة وهو أقوى رئيس دستوري في العالم كله ، بحيث لم يجروا على اسكانها او سلب حريتها<sup>(٢)</sup>.

وللافراد في حالة انتهاك أي حق من حقوقهم أو المساس بحرياتهم العامة من أجهزة الحكومة ، الحق في مقاضاة الفرع الحكومي المتهم أمام المحاكم ((الهيئة القضائية)) التي يجب ان تنظر في القضية ، وتنصف الفرد إذا ثبت اضطهاد حريته أو انتهاك حقوقه . ويستوجب ذلك تأكيد استقلالية القضاء وعدم خضوعه لسيطرة السلطتين التشريعية والتنفيذية<sup>(٣)</sup>.

اما الحريات العامة فمتعددة ومتنوعة اهمها الحريات الشخصية التي تسمى الحرية ((الجسمانية))، مثل حق الأمن وحرية التنقل وحرية السكن ، وسرية المراسلات، وتقرير هذه الحريات في أي دستور يعد بمثابة ضمانة مهمة للأحزاب

(١) مقتبس من : د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ .

(٢) سفير أبراهيم يسري : مونيكـا - جيت وأمكانية عزل الرئيس كلينتون ، ((السياسة الدولية))، (مجلة ) ، العدد ١٣٤ ، اكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(3) Rodec , Carlton C. Et at : Introduction to Political Science , N.Y. Hill Book , 1967 , P. 225 .

السياسية بمباشرة نشاطاتها على أكمل وجه ، فكيف يتسنى للفرد ابداء رأيه صراحة والدفاع عنه في الاجتماعات اذا لم يتوفر الأمن الكامل له ولغيره ، وذلك خوفاً من أي سوء قد يلحق به سواء من السلطة او غيرها . وكذلك ماقيمة حق الانتخاب اذا لم تتوفر للمواطن حق التنقل دون إعاقة أو تأخير . ان حرية الرأي والتجمع \* اثر كبير في تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية وتجمعها ، على اعتبار ان الحزب ما هو الا تجمع لاصحاب رأي واحد ، فاذا لم يكن للفرد حق ابداء الرأي والدعوة اليه من خلال تجمع الافراد ليقنعهم به ويجعلهم يقتنعون ، على أمل ان يصل هذا الرأي الى القوة التي تسمح بظهوره على المسرح السياسي ، بدون ذلك لن تقوم أحزاب قوية قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة. لعل أخطر ما في الأمر ، انه اذا لم يتقرر هذا الحق ولم تحترمه السلطة ، فان ذلك يدعو المعارضين الى التجمع السري الذي لا يتوانى بعد ذلك في سلوك سبيل غير مشروع لتحقيق اهدافه .

ومن هنا تبرز ظاهرة تعدد الاحزاب فهي تتصل كلياً بضمان الحريات العامة وممارسة الحقوق السياسية . وان كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً أمام حرية تشكيل الاحزاب وممارسة نشاطاتها ، بل يعدّ انتقاصاً من الديمقراطية الحقّة. وتعمل الاحزاب الأوربية والاميركية على تعميق جوانب الديمقراطية كافه ، وهي مؤمنة بأن تلك الديمقراطية التي تسعى اليها المؤسسات السياسية تعني بالدرجة الاولى وضع السلطة العليا في يد الشعب . وبدون ان يتمتع أفراد الشعب بالحرية الشخصية وحرية الحديث والاجتماع لا ينشأ للشعب هذا الحق <sup>(1)</sup>.

---

\* نص التعديل الاول للدستور الاميركي الذي تم في ١٥ كانون الاول ١٧٩١ على انه « يجب على الكونغرس الا يقدم أي تشريع يمس الدين او يقيد من ممارسة طقوس او يحد من حرية الكلام والصحافة والتجمع السلمي » .

(1) Hauriou , A : Op Cit ., P . 27 .



## توزيع السلطة



## الفصل الرابع

### توزيع السلطة

إذا كانت السلطة ظاهرة طبيعية ووجودها مسألة أساسية . فإننا في هذا الفصل سنتحرى عن وجودها ، وتنوع توزيعها بين المؤسسات الدستورية والسياسية ، وفي المؤسسات الادارية المركزية واللامركزية ومن خلال المنظمات الشعبية وجماعات الضغط.

#### أولاً : المؤسسات الدستورية والسياسية

ان من خصائص ومميزات أي نظام سياسي ، وجود المؤسسات الدستورية والسياسية فيه . وان لكل نظام سياسي خصائص معينة ، يتميز بها وفق ظروف المحيط الذي نشأ ويعيش فيه ، ووفق النظرية السياسية التي تحكم طبيعته والاهداف التي يبتغيها، والاسس العامة التي تقوم عليها مؤسساته الدستورية والسياسية ، ومقدار اسهام الفرد فيه، والدور الذي يقوم به الفرد داخل النظام السياسي كل هذه وغيرها من الخصائص الفردية التي تكون في كل نظام سياسي على حدة (١).

اما ما يميز اوربا الغربية في المؤسسات الدستورية والسياسية ، فالحياة السياسية فيها (( حكام ومحكومين )) تتبلور حول مسألة الدستور ، فالعلاقة داخل النظام السياسي بعناصره المختلفة تقوم على فكرة الدستور ، وهذه العلاقة تمارس وفق قواعد موضوعية ومعدة سلفاً غير متأثرة بأمزجة الحكام والمحكومين على حد سواء ، فالمعارضة مصانة وفق احكام الدستور ، والدستور والقانون ملزم ومحترم بالنسبة للحكام والمحكومين .

---

(١) ابراهيم درويش : النظام السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٠ .

وهذه الفكرة متأصلة بعمق في العقلية الأوروبية ، فهي جزء مهم من مفاهيم شعوب أوروبا الغربية الاخلاقية أكثر منها شيء قانوني محدد ، بل هي جزء من البناء النفساني للمجتمع الأوروبي . فالدستور بنظر الأوروبيين مجموعة مقدسة من القواعد وجدت لخدمة الصالح العام فيجب ان تطاع وتحترم \* . إذ لو رجعنا الى الجذور التاريخية لنشوء الدساتير وقيامها في أوروبا الغربية لعرفنا لماذا ذلك التثبيت والاحترام للدستور وقواعده ، ومرد ذلك كونها لم تنشأ هبة من الحاكم للمحكوم ، وانما جاءت تلك الدساتير نتيجة للصراع بين الحركات الشعبية والاستبداد الملكي حول نصيب كل منهما

من القوة السياسية ، كما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر ، حالة (( الملك الدستوري )) حيث كان الدستور تسوية بين التاج والشعب او بين التاج وطبقات الأمة . فقد أنشأت شعوب الولايات المتحدة وكندا واستراليا دساتير تعرف بـ

---

\* أنني كملك ( خوان كارلوس ملك اسبانيا ) دستوري لا يحق لي ان أتكلم في السياسية بالطبع أنني انسان ، ولكل انسان آراؤه . ولكن ملكاً دستورياً - حتى لو تكلم ، فليس له ان ينشر رأيه على الناس ... وفي رده على صديقه ، المعارض المحذر من نتيجة اول انتخابات بعد زوال حكم فرانكو الدكتاتوري والتي فاز بها الاشتراكيون ، يرد الملك على صديقه (( ماقولاه هو المكتوب بالدستور والذي قسمت على احترامه )) . ويسترسل بالحديث ، أنك تسألني (( هل أعرف عواقب ما فعلت ؟ )) وانا بدوري أسألك (( هل تعرف عواقب عدم فعلي له ؟ )) . ان الملك الذي يعترض على أرادة شعبه ليست امامه الا ان يقدم رأسه للمقصلة قبل ان يطالب الشعب بها . أنني لم أفعل ما فعلته عن خوف وإنما عن اعتقاد بأن الملك لا يحق له أن يريد غير ما يريد شعبه وينص عليه الدستور . فهل فهمتني ؟!!! ، هل فهمت التاريخ ؟ . هل فهمت العصر الذي نعيش فيه ؟ .

محمد حسنين هيكل: زيارة جديدة للتاريخ، الطبعة السابعة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٩-٣٠-٣١.

(الاتفاق )، وفق قواعد متفق عليها اتفاقاً مشتركاً ، وهذه القواعد هي (( القانون الاعلى )) الذي أقسم الشعب عندها ان يعيش في ظله (١).

أما المؤسسات فتعني ان فكرة الحكم والسياسة وممارستها لا تتبلور حول أشخاص بل في اطار مؤسسي . وحتى المسائل ذات الطابع الشخصي، كفكرة العرش في بريطانيا مثلاً ، فهي مقترنة بالحاكم ولكن البريطانيون ينظرون الى العرش كمؤسسة فكل شيء يدور في اطار مؤسسات بالنسبة للحكام او المعارضة. وتجسد الاحزاب السياسية فكرة المؤسسات وتعميقها ، فهي الجزء المهم من تلك المؤسسات حيث يظهر دورها على انه تداخل علاقات اجتماعية جماعية بين الافراد ، او بين مؤسسات رسمية او شبه رسمية قد أضحت (( ميكانيكية )) نفسانية، يمكن على اساسها تفهم ظواهر كثيرة داخل النظام السياسي ، كتلك الظواهر المتعلقة بالمؤسسات السياسية ونشاطها ، وبممارسة السلطة وبأسس اختيار الحكام وعزلهم ، وبالسلوك السياسي للحكومة ، وكذلك بالظواهر المتعلقة بجوهر عملية صنع القرارات نفسها . ومن هنا نستطيع ان نخلص الى ان الأحزاب السياسية لها مكانة مهمة في مؤسسات الدولة السياسية والدستورية ، فهي تؤدي دوراً رئيساً فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة ، كما انها تؤلف الصلة بين الوحدات السياسية المنفصلة في داخل المؤسسات السياسية للدولة في اطار الدستور وبطل القانون وضمن مؤسسات الدولة الشرعية .

### ثانياً : المؤسسات الادارية المركزية واللامركزية

من المعروف ان اللامركزية تقوم على منح وحدات ادارية حولت الى شخصيات اعتبارية متميزة عن الدولة ومتمتعة ببعض الاستقلال الذاتي . فهي تستلزم اذن اجتماع عدد من الشروط من بينها اسناد الشخصية المعنوية الى

---

(١) جوندولين كارتروجو هيرز : المصدر السابق ، ص ٧٠

مجموعة تبدي شيئاً من الوحدة ، ومنحها استقلالاً عن الدولة نسبياً على الأقل ، تحرزه بانتخاب الهيئات الحاكمة ، واعطاؤها صلاحيات اتخاذ القرارات في امور على قدر كاف من الاهمية، ووصاية مرنة وتحررية جداً على القرارات المتخذة ، وأخيراً استقلالاً مالياً بفضل موارد خاصة لمواجهة الحاجات . والادارة اللامركزية تسمح لرعايا الدولة بأن يأخذوا على عاتقهم عن طريق ممثلين منتخبين لهم ، وكذلك عن طريق دوائر تابعة لهم لادارة مصالح منفصلة عن مصالح الدولة (1).

ولا يمكن استثناء دولة أوربية من فكرة تطبيق نظام المركزية أو اللامركزية الادارية ، ففي ظل المركزية الادارية تركّز الوظيفة في دول أوربا الغربية في يد السلطة المركزية في العاصمة ، بحيث تمارسها بنفسها او بواسطة موظفين تابعين لها ينتظمون في السلم الاداري لموظفي الدولة ، ويخضعون لسلطتها الادارية مع عدم منح أية اختصاصات مستقلة لوحدات ادارية مصلحية او محلية . ومن مزايا هذا النظام تحقيقه للوحدة الوطنية، وتوفيره للنفقات واتاحة الفرصة لموظفي الادارة المركزية لاكتساب خبرة ادارية عالية .

أما كيفية ممارسة الوظيفة الادارية داخل النظام الاداري المركزي ، فهناك اسلوبان ، ( التركيز الاداري Concentration Administrative ) ، وعدم ( التركيز الاداري De' concentration Administrative ) ، والأول يقصد به تجميع سلطة البت والتقرير في يد الرئيس الاداري بصدد جميع المسائل الداخلة في اختصاصه . أما عدم التركيز الاداري فيعني قيام الرئيس الاداري بنقل سلطة التقرير النهائي في بعض اختصاصاته الى نوابه ومروسيه ، لكي يتفرغ للقيام بمهام الاشراف والتوجيه والتخطيط داخل ادارته . ففي حالة عدم التركيز الاداري لا يوجد تعدد في السلطات ، وإنما مجرد توزيع للاختصاصات بين أعضاء سلطة ادارية واحدة ، في حين يوزع النظام اللامركزي الاختصاصات بين الجهاز المركزي

---

(1) Pierre Pactet : Les Institutions Francaises , P.U.F , Paris, 1976 , PP. 87 - 111 .

للدولة والوحدات الادارية المحلية فيها . اذ تمنح هذه الوحدات سلطة البت والتقريب فيما يتعلق بالاختصاصات التي خولها لها القانون على ان تخضع لرقابة السلطة المركزية واشرافها ، ويتركز الهدف من فرض هذه الرقابة او ( الوصاية الادارية Tutelle Administrative ) في الحفاظ على وحدة الدولة <sup>(١)</sup>.

ونستطيع ان نأخذ فرنسا مثلاً على وجود هذه المؤسسات الادارية المركزية واللامركزية ، حيث ان المدن الفرنسية في الداخل وما وراء البحار تمتلك مديرية ومجلساً منتخباً لادارتها ولها الشخصية القانونية . وتلك المجالس لها رؤساء منتخبون ، ورئيس المجلس في المدن الكبيرة يسمى (( العمدة )) الذي يتمتع بصلاحيات المحافظ ورئيس البلدية . وهذه الادارات ملزمة بتطبيق وتنفيذ القوانين والامور الصادرة من السلطات المركزية كافة اضافة الى واجباتها اللامركزية . والوحدات الادارية المحلية لها اختصاصات واسعة وتتفرع منها الخدمات الضرورية - الاجتماعية والصحية والزراعية والاسكان .... الخ - الا ان الوحدات الادارية الفرنسية تتبع السلطة المركزية في الشؤون السياسية ، أما الامور المحلية والخدمات الضرورية فتتم بأساليب لامركزية <sup>(٢)</sup>.

وتوزيع السلطة في فرنسا تعني نقل جانب كبير من سلطات القرار الذي تملكه الاجهزة المركزية الى موظفي الدولة الموزعين في فرنسا وبوجه خاص الى المحافظين ، ويؤدي المحافظ دوراً مزدوجاً سياسياً وادارياً ، وبموجب دوره السياسي يطلع الحكومة على حالة الافراد ، ويهيئ الانتخابات ، وقد يتدخل سراً ، نوعاً ما ، في سبيل التأثير في الاتجاه الذي تريده الحكومة . باعتباره ادارياً يبعث

---

(١) د. عبد الغني بسيوني عبد الله : المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٣ .

(٢) هادي رشيد الجاوشلي : دول العالم ، دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٣٤ .

الحياة في المحافظة على مختلف اصعدتها، وله دور في الجانب الاقتصادي المتعلق بتنظيم المحافظة، وعمران المدن ، وبالصناعة والاستخدام<sup>(١)</sup>.

اما في المانيا الاتحادية فنجد ان الدستور والقوانين قد وضعت فواصل معلومة بين واجبات كلا السلطتين بغية عدم تضارب الاختصاصات وتسيير اعمال الدولة بانتظام.

فالحكومات المحلية التي نقصد بها حكومة الولاية ، فان اختصاصاتها واسعة حيث تعد احكام الدستور الاتحادي ولها السيادة بالنسبة للشؤون الداخلية، ومن اهم تلك الواجبات ، الشرطة المحلية والصحة والتعليم والزراعة والخدمات الاجتماعية وقوات الطوارئ وقوات الحدود . وفي كل ولاية حكومة تتوفر فيها كيان دولة مستقلة تنازلت عن بعض اختصاصاتها الى الاتحاد ، وبهذا اصبحت دولة ناقصة ، ولكل ولاية حاكم ومجلس تشريعي ومجلس تنفيذي ، وكافة الاقاليم الفرعية تابعة لسلطة الولاية وتدار هذه التقسيمات الادارية بطرق لامركزية. وهكذا فان اختصاصات الدولة في جمهورية المانيا الاتحادية وواجباتها موزعة على ثلاث جهات ، فاعلى سلطة للدولة هي حكومة الاتحاد ثم حكومة الولايات وان الولايات متمتعة بكيان اداري وسياسي ، أي ان اساليب اللامركزية السياسية هي الطابع الرئيس لادارة الولاية<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً : المنظمات الشعبية

تتج الساحة السياسية الأوروبية والأميركية بالعديد من المنظمات الشعبية، وتتباين هذه المنظمات وتختلف من حيث الاهداف والتنظيم والوسيلة والاعضاء. وتتراوح الاهداف بين اهداف اجتماعية او انسانية او اقتصادية وحتى ثقافية

---

(1) Pierre Pactet : Op . Cit . , P.42 .

(2) George Burdeau : Droit Constitutionnel et Institutions Politiques librairie general , Paris , 1972 , P.41-42 .

وفنية... الخ . ومن اكثر هذه المنظمات تأثيراً وتنظيماً هي نقابات العمال التي لها ثقلها السياسي في عملية التصويت والتأثير الفاعل على صناعات القرار ، فكل الاطراف السياسية تحاول كسبها وتلبية مطالبيها . واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الثقل السياسي لحزب العمال البريطاني والحزب الشيوعي والاشتراكي الفرنسي ، فسنجد تلك الاحزاب تعتمد بالدرجة الاساس على تلك النقابات .

ومن المنظمات الشعبية المهمة الاخرى ، الاتحادات الطلابية والاتحادات الفلاحية ، والمنظمات النسوية ... الخ ، ويأتي دور هذه المنظمات الشعبية من ثقلها الانتخابي « عدد الاصوات » ، وقدرتها على ايصال هذا الناخب او ذاك وقدرتها على ايصال اعضائها الى البرلمان ، وأفضل صورة هي نقابات العمال البريطانية. وكذلك قدرتها على التأثير في السلطة وقراراتها من خلال تعبئتها للجماهير. كما ان قسماً من هذه المنظمات تعدّ العمود الفقري للحياة الاقتصادية. ولعل العلاقة بين هذه المنظمات الشعبية والاحزاب السياسية شيء له اهمية كبيرة لما تقوم به كل منهما في محاولة التأثير في القرارات التي تتخذها الحكومة والتحكم في سلوك اعضائها<sup>(1)</sup>. فنراها أحياناً تقترب من بعضها البعض الى حد الاندماج والتكوين، كما هي الحال في حزب العمال البريطاني المكوّن من اتحادات التجارة البريطانية، واتحاد العمال البريطاني وبعض النقابات الاخرى . فهذه الجماعات هي اعضاء تابعة لحزب العمال ، الذي يسيطر يده على كافة هذه الاتحادات فيؤثر فيها ويتأثر بها\* .

---

(1) Leon ,P. Baradat : oP . CIT ., P. 139 .

\* فالمشرع الانكليزي لم يستطع ان يتجاهل العلاقة القائمة بين هذه الجماعات والاعمال السياسية حين ذهب الى اصدار قانون عام ١٩١٣ ، والذي بموجبه سمح للنقابات بأنشاء صندوق سياسي بالاضافة الى صندوقها المالي العام ، وذلك للانفاق على النشاط السياسي .

فاتحادات التجارة البريطانية واتحاد العمال البريطاني يزود حزب العمال بما يزيد على ٩٠% من اعضائه . وقد مثلوا [١١٢] من [٢٨٧] من المرشحين الذين فاز بهم حزب العمال البريطاني في انتخابات عام ١٩٧٠<sup>(١)</sup>. ولكن انعطافاً جوهرياً قد حصل بعد هزيمة حزب العمال الرابعة عام ١٩٩٢ ، بحيث أصبح الاصلاح ضرورياً بهذا الصدد ، وقد خطى (دون سميث) الزعيم العمالي خطوات واسعة في طريق الاصلاح واستطاع ان يخفف كثيراً من سيطرة النقابات على الحزب ، وبعد وفاته عام ١٩٩٤ خلفه (توني بلير) لتكملة المسيرة ، فقد ابقى الاخير على علاقاته الطيبة بالنقابات ، ونفذ لها مطالبها فوافق على الحد الأدنى للأجور، ولكنه سلبها قوة التحكم في سياسة الحزب والسيطرة عليه . فلم يعد هناك في حزب العمال ، عمال في مواجهة أرباب العمل<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الحال في جمهورية المانيا الاتحادية ، حيث ظل الاتحاد النقابي الرئيس هناك مدة طويلة يمثل العنصر الفعّال للحزب الاشتراكي الديمقراطي .

اما في فرنسا فالتقاليد النقابية تؤكد استقلال النقابات عن الاحزاب ، على اساس ان استقلالها أمر طبيعي هناك . وهذا ما بدأ باعلان اتحاد العمال العام استقلاله التام عام ١٩٠٦ في مواجهة الاحزاب ، ولكن الامر لم يستمر طويلاً حتى عام ١٩٣٦ حين عمل الحزب الشيوعي الفرنسي على استمالة اتحاد العمال العام حتى أصبح جهازاً ملحقاً بالحزب الشيوعي الفرنسي<sup>(٣)</sup> . ونلاحظ ذلك في علاقة

---

(1) Edward Feit and Others : Governments and Leaders , An Approach to comparative Politics , Houghton Mifflin Co . Boston , 1978 , P.39.

(٢) سوسن حسين : بريطانيا والعد التنزالي لسقوط الحزب الحاكم، المصدر السابق، ص ٢٣٣ .

(3) Duverger . M : Op . Cit., P. 132 .

كل من (الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل C . F . D . T) والاتحاد العام للعمل بكل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي \* .

أما التهديد الجماعي ، او مايسميه البعض ( التخريب - Sabotage ) فينظم جميع الاعمال التي تتخذ في مواجهة السلطة من أجل اضعافها ، بل القضاء عليها اذا كان ذلك ممكناً ، كالمظاهرات والاضطرابات المتوالية ، والتصادم مع رجال الأمن . وهذه الاساليب استعملتها كثير من النقابات العمالية في اوربا وتوصلت بفضلها الى تحسين أوضاع العمال من خلال الحصول على التشريعات الاجتماعية التي آلت الى دفع مستوياتهم الحياتية الى الامام <sup>(١)</sup>.

#### رابعاً : جماعات الضغط

ان مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يمكن تقسيمه على مفهومين : الأول مفهوم الجماعة ، والثاني مفهوم الضغط . ويقصد بـ ( الجماعة - Groupe ) ، أي ائتلاف بين مجموعة من الاشخاص لهم خصائص عامة مشتركة مثل ، مستوى معين من المعيشة ، ومستوى متقارب في الدخل ، اصحاب مهنة واحدة ، تشابه في السلوك العام ، مستوى ثقافي وعلمي متقارب ، وذو حالة اجتماعية متشابهة ، ومصالحهم واهدافهم متقاربة ، ينتمون الى جنس ومذهب ديني واحد <sup>(٢)</sup>.

---

\* حيث تشير احصائية انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٤ الى ان ٥٢% من اصوات العمال كانت لصالح المرشح الاشتراكي فرانسوا ميتران في حين كانت ٤٨% من الاصوات لصالح مرشح اليمين والوسط جيسكار ديستان .

(١) آدمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري العام ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الملايين ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٧٥١ .

(2) H. Bell and H . William : Modern Government , New York , 1962 , P. 112 .

اما مفهوم ( الضغط - Pressure ) فانه مرتبط بالعمليات السياسية ، اذ يعني ان الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاهاً او رأياً موحداً قبل موضوع معين ، ومن ثم فمن أجل وضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي ، فان (( جماعة الضغط )) على هذا النحو تحاول التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من اجل تحقيق غرضهم على وفق مصالحهم .

وهناك مفهوم آخر شائع الاستعمال وهو ( جماعات المصلحة - Interest Group ) ، وهذا المفهوم قد يستعمل في أحد المعنيين الآتيين : الأول كمفهوم مرادف لجماعات الضغط ، أما المعنى الثاني فهو اعتبار جماعات المصلحة نوعاً من جماعات الضغط ، وتعني ان هناك جماعة تسعى لتحقيق غاياتها بأسلوب معين عن طريق استعمال نفوذها لدى صانعي القرار في النظام السياسي ، وهذه الجماعة ليس لها صفة الدوام ، وانما تظهر عندما يتبلور موقفها تجاه غرض معين، وتختفي بمجرد تحقيقه .

وهناك أيضاً ( جماعة اللوبي - Lobby Group ) ، وهي تعدّ نوعاً من جماعات الضغط لها اسلوبها الخاص ، وتهدف أساساً الى التأثير مباشرة في صانعي القرارات التشريعية ، وقد اشتهر بها الكونغرس الاميركي (1).

وهكذا تعددت الاصطلاحات والتعابير التي اطلقت على هذه الجماعات ، الا ان اصطلاح جماعات الضغط هو أدقها وأشملها ، والتي يمكن تعريفها على انها (( جماعة منظمة او غير منظمة من الافراد الذين تجمعهم مصلحة او رابطة موحدة ، ويهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتهم بواسطة التأثير في الرأي العام

---

(1) H. Bell and H. William : Op Cit , P.113 .

وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير فيهم ، وحملهم على الاستجابة وفقاً لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعة (١) .

وأياً ما كانت التسمية ، فقد تعددت جماعات الضغط في مختلف البلاد وخصوصاً في اعقاب الثورة الصناعية ومانتج عنها ، حتى بلغ عدد جماعات الضغط في بلد واحد كالولايات المتحدة الاميركية مايزيد على [٢٥٠٠] جماعة ضغط . وهذه الجماعات لاكتفي بالكونغرس الاميركي في التأثير فيه فقط ، بل تحاول الاتصال ايضاً بدوائر الاجهزة التنفيذية للتأثير فيها . فالاجهزة البيروقراطية من خلال تفسيرها لقرارات الكونغرس والقيام بتنفيذها تصبح هدفاً او ملجأ ثانياً لجماعات الضغط . ففي حالة صدور قرار من الكونغرس يعارض مصالح هذه الجماعة يحاول مندوبوها الذين يلقبون بـ " Lobbyists " ، والتي يرمز بها الى الممرات وغرف الانتظار والمداخل حيث يتردد فيها أشخاص كثيرون على المجالس التشريعية في محاولة للتأثير في اعضائها لمصلحتهم ، وفي مسعاهم هذا ينشدون رجال الحكومة وممثلهم في المجالس النيابية ، أن يستجيبوا لمطالبهم وان يؤيدوا القوانين التي تخلع عليهم المزيد من الحقوق . وهذه الممرات والدهاليز والغرف هي بمثابة المأوى لحقوق الجماعة ، ومنها يتوجهون لتفسير مطالبهم والدفاع عن حقوقهم وهي تشبه المنابر لتأييد حقوقهم ضمن الاطار العام للنظام (٢) . ومن جهة أخرى فهي تحاول التأثير في الدوائر التنفيذية المختصة على أمل وضع العراقيل في طريق التنفيذ ، وتفسير القرار بالشكل الذي يخفف من الاضرار بمصالحهم . أما في بريطانيا فان الاجهزة التنفيذية هي محور اهتمام هذه

---

(1) Harman Zeigler : Interest Groups in American Society , New Jersey , Printid - Hall , 1969 , P. 30 ;

د. ابراهيم درويش : المصدر السابق ، ص ٣٩٧ ؛ د. بطرس غالي ود. محمود خيرى عيسى :

المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٣٦ .

(٢) حافظ علوان حمادي الدليمي ، المدخل الى علم السياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٥ .

الجماعات ، بالإضافة الى القيادات الحزبية التي تتحكم وتسيطر على التصويت داخل البرلمان<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من كل العيوب والانتقادات التي وجهت الى جماعات الضغط، فهناك من يدافع عنها ، لما تقدمه من خدمات ، اذ تعدّ بمثابة خزانات للمعلومات يلجأ اليها ( صانعو القرارات الحكومية Government Decisions Maker )<sup>(٢)</sup>، فاعضاء البرلمان والحكومة بحاجة دائمة لهذه الجماعات لكي تمدّهم بالمعلومات والخدمات الارشادية ، حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات .

وأخيراً يمكن القول إن جماعات الضغط والمصالح هي احدى الدعائم الاساسية في الدول الديمقراطية الحديثة . ولقد اشترط المفكر السياسي<sup>(٣)</sup> روبرت داهل وجود عشرين نوعاً من أنواع المؤسسات السياسية المختلفة في النظام السياسي لكي يعطيه الصفة الديمقراطية .

وأول نوع من أنواع المؤسسات المذكورة كشرط للنظام الديمقراطي برأى<sup>(٤)</sup> داهل هي « الحرية لتشكيل المنظمات وحرية الانضمام لعضويتها » ، وأكد ايضاً « ان جماعات الضغط والمصالح هي وسائل فعالة لمساعدة الاقليات في الافصاح عن رغباتها والتأثير على قرارات الحكومة لتحقيق مصالحها »<sup>(٥)</sup>.

---

(1) Winter , Herbert and Thomas Bellows : People and Politics , An Introduction to Political Sceince , New York , John Wiley , 1977, P.187 ;Zink, H. Penniamin , H and Hathron , G: Op . Cit., P. 17 .

(2) Lester W. Milbrah : The Washington Lobbyists , Rand Mc Nally and Bid Chicago , P. 163 .

(3) Quoted in : Robert A. Dahl , Polyarchy , Participation and Opposition , New York, U.V , Press , 1971 , P. 3 .



**الباب الثاني**  
**الإطار التطبيقي**

1. The first part of the document is a list of the names of the members of the committee.



## النظام السياسي البريطاني



## الفصل الخامس

### النظام السياسي البريطاني

أولاً: نظرة تاريخية عامة حول تطور النظام الديمقراطي البرلماني في بريطانيا

تعدّ بريطانيا من أقدم الدول التي اخذت بالنظام البرلماني ، وقد تم التطور الديمقراطي فيها بشكل مستمر عبر العصور ، بحيث أدى هذا التطور الى تحويل كامل وجذري لبلد عريق في التقاليد الارستقراطية والليبرالية الى بلد ديمقراطي. وقد تكونت قواعد هذا النظام خلال تطور تاريخي طويل ، والمطلع على تاريخ النظام السياسي يجد ان (( العرف )) قد ساهم بشكل كبير في نشأة واستقرار هذا النظام ، كما ان العوامل الطبيعية، مثل وجود بريطانيا في جزيرة محصنة طبيعياً من كافة الجهات ساعدها في صرف جهودها لتطوير البلد من الانصراف لانشاء جيوش تحمي حدودها ، هذا اضافة الى العقلية البريطانية المحافظة والليبرالية<sup>(١)</sup>.

ومن الملفت للنظر ، ان اهم القواعد الدستورية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير مدونة ، ولكنها اكثر رسوخاً واستقراراً واحتراماً حتى من النصوص المكتوبة في دساتير بقية الدول ، فقد عرف عن البريطانيين تمسكهم بالتقاليد والاعراف السائدة ، وهذا لايعني ان النظام الدستوري في بريطانيا لم يعرف نصوصاً مكتوبة ، بل عرفها وهي قليلة مثل (( الميثاق الاعظم او العهد الاعظم عام ١٢١٥ )) الذي ينص على (( ان ما من ضريبة يمكن فرضها في المملكة

(١) فوزي ابو ذياب : المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت،

١٩٧١ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

الآ بعد مصادقة البرلمان عليها)). و ((قانون الحقوق)) الذي صدر عام ١٨٢٨ تضمن ايضاً بياناً لحقوق المواطنين التقليدية التي كفلها الميثاق الاعظم السابق . وكان من اهمها الحرية الشخصية التي يحرم القانون بموجبه التوقيف الكيفي بدون محاكمة على اساس القوانين المرعية . وكذلك قانون البرلمان لعام ١٩١١ وعام ١٩٤٨ . كل هذه القوانين والمواثيق وثائق دستورية مكتوبة ، الا انها لاتشكل بالمقارنة مع الاعراف والتقاليد الآ الجزء البسيط من النظام الدستوري الرسمي للبلاد<sup>(١)</sup>.

وبما ان قواعد النظام البريطاني قد تكونت خلال تطور تاريخي طويل ، فان النظام البرلماني فيها قد اجتاز ثلاث مراحل سياسية حتى وصل الى ما هو عليه الآن ، وهذه المراحل الثلاث مراحل واضحة المعالم الا انها متداخلة مع بعضها ، وهي :

مرحلة الملكية المطلقة ، وهي المرحلة التي كان الملوك فيها يحكمون حكماً مطلقاً، وتبدأ هذه المرحلة في اعقاب الغزو النورماندي عام ١٠٦٦ وتمتد حتى بدايات القرن السابع عشر ، وعلى الرغم من وجود بعض المظاهر الديمقراطية البسيطة هنا وهناك ، الا ان هذه الفترة كلها هي فترة الحكم الملكي المطلق ، ولعل عبارة جيمس الاول في عام ١٦٠٩ خير دليل على الملكية المطلقة عندما قال ((ان الملوك يجلسون على عروش الاله في الارض)) على الرغم من ان شارل الاول عندما اعتلى العرش عام ١٦٢٥ كان يعتقد بأن السلطة المطلقة ليست مجرد حق للملوك ولكن استعمالها واجب عليهم ايضاً ، فانه اضطر ان يدفع حياته ثمناً لهذا الاعتقاد في كانون الثاني من عام ١٦٤٩ بعد نزاع طويل بينه وبين البرلمان.

---

(١) د. حسن سيد احمد اسماعيل : النظام السياسي للولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٨٥-٨٦ .

ويعدّ مجيء حكم أسرة أورنج البداية الحقيقية للمرحلة الثانية من مراحل التطور نحو النظام البرلماني ، حيث وقع الملك قانوناً للحقوق يدعم سلطة البرلمان ، ويقلل من امتيازات التاج بشكل واضح ويلغي فكرة المحاكم الخاصة ، وكان ذلك في بداية عام ١٦٨٩ . وتبلورت في تلك الفترة نظام الوزارة وتطور نتيجة لعدد من السوابق المهمة ، فكان تعيين رئيس الوزراء حقاً من حقوق الملك الشخصية ، وعلى رئيس الوزراء أن يعمل لكسب ثقة الاغلبية البرلمانية بالطريقة التي يراها مناسبة ، ولم يكن الملك مقيداً باختيار رئيس الوزراء من حزب الاغلبية على الرغم من وجود حزبين متنازعين احدهما يمثل الاغلبية ، والاخر يمثل الاقلية . ومن ابرز الوزارات في تلك الفترة وزارة ( روبرت وولبول - R. Walpole ) التي استمرت عشرين عاماً في الحكم ، في عهد كل من ( جورج الاول ١٧١٤ - ١٧٢٧ ) ، الذي كان لايعرف اللغة الانكليزية ، وعهد ( جورج الثاني ١٧٢٧ - ١٧٦٠ ) ، الذي استمر على سياسة سلفة ولم يكن له دور في السياسة الداخلية في بلده .

أما المرحلة الثالثة في تطور النظام البرلماني البريطاني ، فقد جاءت مع اعتلاء (جورج الثالث ١٧٦٠ - ١٨٢٠ ) العرش والذي كلف (وليم بيت- W.Pitt) بتشكيل الوزارة لاستعادة بعض سلطاته كملك ، وكان يعرف اللغة الانكليزية . وبعد ان حصل (وليم بيت ) على موافقة مجلس العموم على الميزانية باغلبية صوت واحد ، طلب من الملك حل المجلس واجراء انتخابات جديدة ، وجاءت النتيجة باغلبية ساحقة لصالح (وليم بيت ) وبدأت منذ ذلك الحين خصائص النظام البرلماني تتجمع واحدة بعد الاخرى ، واصبح من المقرر انه لايمكن للوزارة ان تحكم الاّ مؤيدة بأغلبية أحد الحزبين الكبيرين آنذاك ، المحافظين او الاحرار ، ومن ثم اصبحت وزارة برلمانية تماماً<sup>(١)</sup>.

---

(١) G. Burdeau : Op. Cit ., P. 223 .

وعلى أية حال فإن من المجمع عليه ، انه خلال حكم الملكة فيكتوريا الذي امتد اكثر من ستين عاماً ١٨٣٧ - ١٩٠١ ، كانت الخصائص الاساسية ، المشار اليها من قبل بالنسبة للنظام البرلماني ، قد اكتملت تماماً واستقرت ولم تعد هناك ازمة بين التاج والبرلمان <sup>(١)</sup>.

ولذا نجد النظام البرلماني البريطاني الذي تكوّن عبر قرون عديدة ووصل الى ما هو عليه الآن ، جاء نتيجة لعاملين كان لهما الاثر الاكبر في تطوره اللاحق وهما :

العامل التاريخي ، حيث نشأ وتطور هذا النظام بالتدريج من خلال تلك الاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتوالية ، التي جاءت محصلة نهائية لذلك الكم الكبير من التجربة اليومية والخبرة الطويلة . ولهذا نجد ان (( العُرف )) له المساهمة الكبرى في نشأة هذا النظام واستقراره . أما العامل الثاني ، فهو العامل الشخصي الذي نلاحظه من خلال التطور التاريخي للنظام البرلماني البريطاني حيث ان لشخصية الملك وسلوكه تجاه النظام السياسي ، الدور الاعظم في تحديد النظام الديمقراطي ونجاحه . ولهذا نجد ان المراحل التي مرت بها البرلمانية البريطانية ، مراحل تبدأ مع بداية اعتلاء الملك للعرش وتنتهي بانتهاء فترة حكمه سواء كان ايجابياً او سلبياً .

### ثانياً : عناصر النظام السياسي البريطاني الهيئات الانتخابية التشريعية وغير التشريعية (( البلديات - المجالس المحلية .. ))

ان المقصود بعناصر النظام السياسي البريطاني هو الهيئات الانتخابية المتمثلة بالاحزاب السياسية والهيئات غير التشريعية المتمثلة بالمجالس المحلية والهيئات البلدية .

---

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ٢٠٠-٢٠٢.

ان جذور النظام الحزبي في بريطانيا جذور عميقة تمتد في تاريخها السياسي وتطورها الدستوري ، الى عوامل النشأة الطبيعية التدريجية استناداً الى ولاءات طبقية او اجتماعية او ايدولوجية او جغرافية . ومن ثم عرفت ظاهرة ((النشيع الحزبي)) درجة من الاستقرار والجمود لم يكن معها من التيسير تغيير الولاءات الحزبية . ففي حين يستند التأييد لحزب العمال في الاغلب على دعم الاتحادات التجارية والطبقات الاجتماعية الفقيرة ، فإن التأييد لحزب المحافظين يأتي من تلك الطبقات الرأسمالية الارستقراطية وأعلى الطبقة الوسطى . يدعم ذلك عوامل تتصل بالتقاليد التاريخية والاصول العائلية والنظام الانتخابي والتقاليد والعرف والايديولوجيا (١) . ولقد كان الطريق عسيراً امام الاحزاب البريطانية عندما بدأت بالظهور في بدايات القرن السابع عشر ، لكونها اعتبرت عنصراً خطراً على الوحدة القومية يهدد الامة بالانقسام . الا ان صدور قوانين الاصلاح الانتخابي سنة ١٨٣٢ ساعد على ازدياد الاحزاب البريطانية ونموها من خلال تضاعف عدد الناخبين وحصول العمال على حق الانتخاب بعد ان كان مقتصرراً على الاثرياء وذوي النسب (٢) . والنظام السياسي في بريطانيا يقوم على ركيزتين :

### (١) الثنائية الحزبية

#### (٢) الحقيقة الليبرالية المحافظة على النظام السياسي

تعدّ بريطانيا من اوائل دول العالم التي اخذت بنظام الحزبين ، وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة ، ففي القرون السابقة كان حزبا المحافظين والاحرار يتنافسان فيما بينهما للوصول الى السلطة ، وكان المحافظون يمثلون

(١) معتز محمد سلامة : أزمة حزب المحافظين في بريطانيا ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ١١٨ ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٧٤ .

(٢) د. محمد فتح الله الخطيب : دراسات في الحكومات المقارنة ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٧٨ .

مصالح الرأسمالية ، في حين كان الاحرار يمثلون اصحاب الاراضي الكبرى والنبلاء . وبعد ان تحول المجتمع البريطاني الى مجتمع عمالي وظهور طبقة عمالية تستطيع التأثير في الرأي العام ، تمكن حزب العمال من ان يحل محل حزب الاحرار كحزب معارض ذي اقلية أو حزب حاكم ذي اغلبية في البلاد . ففي عام ١٩٢٤ استطاع ان يصل الى السلطة للمرة الاولى بمساندة حزب الاحرار ، والمنتبع للتطورات السياسية والحزبية في بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ وحتى الان ، يجد ان النظام الحزبي فيها أخذ ينمو تجاه نظام الحزبين . وعلى الرغم من تعدد الاحزاب الموجودة على الساحة السياسية والتي يبلغ عددها اثني عشر حزباً ، قبل اندماج حزبي الاحرار والاشتراكي الديمقراطي ، تحت اسم حزب الاحرار الديمقراطي فعلى مدى هذه الفترة تولى حزب المحافظين الحكم ثماني مرات (أربعاً منها متوالية) ، أما حزب العمال فقد تولى هذا المنصب سبع مرات كان أخرها عام ١٩٩٧ والجدير بالملاحظة أنه على الرغم من أنحسار دائرة التنافس الانتخابي في إطار الحزبين الرئيسيين ، ألا أن استمرار الاحزاب الصغيرة الأخرى ، يتيح الفرصة أمام الآراء المتباينة والاتجاهات السياسية المتعددة ، سواء كانت أنفصالية او قومية، للتعبير عن آرائها، ولاشك أن هذا التعدد والتنوع الحزبي يعد مظهراً أساساً من مظاهر الديمقراطية البريطانية.

كما يلاحظ في الوقت ذاته ، ان هناك بعض الاحزاب مثل حزبي الاحرار\* والاشتراكي الديمقراطي ، قد وعت بان فرصتها في البزوغ على المسرح السياسي

---

\* أن حزب الاحرار يرتكز على جذور قديمة ومتينة وهو يتلائم حتى اليوم مع رأي قسم مهم من الشعب البريطاني . وفي سنة ١٩٥٠ منحه أكثر من (٢٦٠٠٠٠٠) ناخب نقتهم الآن عدداً اكبر بكثير من المنسجمين معه في التفكير ، اضطرهم النظام الانتخابي الى التحول عنه. والحزب يساند الاصلاح الاجتماعي وتحسينه ويهدف الى رفع مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة المصروفات الوطنية وتحرير التجارة مع التعريفة الكمركية ، وأنه يدعو ان تنظم الدولة وأدارتها وليس تأميمها ، وانه يرغب بسيطرة الحكومة على البنوك ، وتوظيف

والمشاركة الفعلية في الحكم ، ستتزايد في أطار الاندماج وتوحيد البرامج. ومن هنا نجد أنهما قد دخلا في تحالف انتخابي عام ١٩٨١ في ظل برنامج مشترك، حتى كان اندماجهما عام ١٩٨٨<sup>(١)</sup>. وبما ان نظام الحزبين يتطلب حصول احد الحزبين على الاغلبية في المجلس النيابي وينال الآخر الاقلية ، ولهذا تتكون الوزارة المشكلة من حزب الاغلبية في الدول البرلمانية<sup>(٢)\*</sup>. ولتبيان تأثير الاحزاب البريطانية في الحياة السياسية، لابد من دراسة تنظيماتها الداخلية ودورها المؤثر في الحياة السياسية .

حزب العمال : ان أول ما يميز حزب العمال عن حزب المحافظين ، هو أن العضوية فيه تنقسم على نوعين من الاعضاء ، الجمعيات المرتبطة بالحزب ، والاعضاء المنتمين اليه مباشرة ، وهو بهذا يعتمد على الطبقة العاملة ، وبما ان أعضاء الحزب ينتمون الى هذه الطبقة فهو لا يعتمد مالياً على المساعدات ، بل

---

رؤوس الاموال وتنظيم الزراعة وتقسيم الارض الى حصص صغيرة . أن طريقه الليبرالي أساسي وهو وسط بين ( الدولة الرأسمالية لحزب المحافظين ) و ( الدولة الاشتراكية لحزب العمال ) . ويستمد الحزب قوته من الطبقات المهنية والتجارية والفلاحين والمستقلين الصغار وقسم كبير من الطبقة المتوسطة وبعض العمال ومنذ مجيء حزب العمال وبروزة ، فأن الحزب تقلص كثيراً وف شيئاً من قوته واهميته في السياسة البريطانية .

(١) نزيرة الافندي : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(2) P . Lalumiere , A , Demichel : Op, Cit ., P.119 .

\* لقد حصل الحزب في انتخاب نيسان ١٩٩٢ على (٣٣٦) مقعداً من مجموع مقاعد مجلس العموم البالغة (٦٥١) مقعداً أي (١٠) مقاعد على الاغلبية المطلقة المطلوبة بالرغم من فقدان (٤٤) مقعداً مقارنة بعام ١٩٨٧ . وجاء حزب العمال في المركز الثاني ، اذ حصل على (٢٧١) مقعداً أي أكثر بـ (٣٩) مقعد مما حصل عليه عام ١٩٨٧ اما الديمقراطيين الاحوار فقد حصلوا على (٢٠) مقعداً .

يعتمد على بدلات اشتراك اعضائه والجمعيات التابعة والخدمات التي يتقدم بها الاعضاء .

ان المؤتمر السنوي يعدّ اعلى هيئة منفذة في الحزب ، فهو الذي يضع المبادئ العامة للحزب وجميع قراراته وفي شتى المجالات ، وتعدّ ملزمة لجميع الاعضاء والفروع . وتتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الحزب ومساعدته وأمين الصندوق وثمانية وعشرين عضواً ينتخبهم المؤتمر العام . وتنتخب رئيس حزب العمال ، الكتلة البرلمانية للحزب التي تتكون من اعضاء الحزب في مجلس العموم<sup>(١)</sup>.

ومن بين الاسباب التي كانت وراء قوة حزب العمال البريطاني وصعوده الى السلطة ، ماعانته بريطانيا من الحرب العالمية الاولى ، فقد أدت الحرب دوراً مهماً في صعود الحزب العمالي الذي لم يعان مسؤولية الحكم في الحرب ، حيث استهلك الاحرار قواهم ، اضافة الى الاصلاح الانتخابي لعام ١٩١٨ ، الذي كسب العمال من خلاله ثلاثة أخماسهم ، وبذلك اصبحت المنافسة مباشرة بين العمال والاحرار . وبعد الحرب العالمية الثانية فاز العمال في انتخابات ١٩٤٥ ، لان الشعب الانكليزي أراد تحقيق آماله الاجتماعية التي ولدتها الآم الحرب<sup>(٢)</sup>. ومنذ ذلك التاريخ وحتى مرحلة التسعينات كانت تتحكم في مسيرة الحزب داخلياً طروحات وخيارات متعارضة تتراوح بين التمسك بمبادئه او الانعتاق نحو المستقبل، ويظهر ذلك جلياً في كل مرة يطرح الحزب فيها برنامجاً اصلاحياً جديداً، منها هل يستخدم الحزب ألوان العلاج ليحد من مظاهر الظلم والتفسخ الملازمة للرأسمالية ، بعبارة أخرى تعترض الحزب اشكالية وهي ، أكون الحزب ممثلاً لمبادئه الخاصة الضيقة

---

(١) P. Lalumiere , A. Demichel : Op , Cit ., PP. 120 - 130 .

(٢) البير مابيلو ، مارسيل ميرل : الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ، ترجمة : محمد برجوي، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٧ - ١٩ .

ام مسؤولاً امام مسالك العمل الاساسية في المجتمع كله. فاذا هاجم بعنف النظم الاقتصادية السائدة ، غامر باقصاء جناحه اليميني ، بل اكثر من ذلك طوائف الطبقة الوسطى التي يعتمد عليها في نجاحه في الانتخابات ، فأن لم يفعل ذلك اقصى أعضائه الاكثر تطرفاً وفقد قوته الدافعة. ولكنه كان دائماً يحاول استمالة اكثر طبقات الناخبين ، كي يتمكن من خلالها ان يتفوق بها على خصومه من المحافظين.

وقد مثلت مرحلة التسعينات منعطفاً كبيراً لحزب العمال ، اذ شهد مجموعة من الاصلاحات الجوهرية نتيجة للمراجعة والنقد الذاتي ، بروز كواثر جديدة من القيادات داخل الحزب ممن تتمتع برؤية واستراتيجية واضحة بعيدة المدى . وتتمثل اهم التجديدات والاصلاحات التي شهدتها الحزب مؤخراً ، والتي لم تقتصر فقط على إبعاد القيادات ذات النزعة اليسارية الجامدة وبالذات زعيم الحزب السابق ( نيل كينوك ) وأحلال قيادة شابه جديدة بزعامه (توني بلير) ، الذي اتسم بمقومات قيادة معتدلة في توجهاتها وقدرة عليا للاقناع ، مكنته من اراحة الصورة اليسارية الجامدة التي أبعدت الحزب عن السلطة طيلة العقد الماضي . فقد تخلى الحزب كذلك عن اليسار المتطرف ، وأسقاط الاصرار على نزع السلاح النووي من جانب واحد ، وبدلاً من ذلك فضل المحافظة على الردع النووي المستقل لبريطانيا ، وتراجع عن مطالبته لسلخ بريطانيا عن المجموعة الاوربية وعن إعادة تأميم مايقدر بـ ( ٧٠ ) بليون جنية أموال الدولة ، وأعترف بأن احكامه السابقة كانت خاطئة ، وأصدر العمال ولاول مرة ببيان ليس به كلمة اشتراكية<sup>(١)</sup>. وقام بالغاء البند الرابع من ميثاق الحزب الذي ينص على ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، ولم يبتعد عن الدعوة الى التأميمات او استخدام الضرائب كنوع من إعادة توزيع الثروات من الافكار التي يعمل من اجلها الحزب . وبذلك بلور توني بلير رؤية

---

(١) معتز محمد سلامه : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

جديدة للاشتراكية كما يجب ان تكون في القرن الواحد والعشرين . وفي ظل مثل هذه السياسة الاشتراكية الجديدة لم يعد هناك مكان للتطرف ، وقد اندفعت العناصر المتطرفة الى خارج الحزب بهدوء<sup>(١)</sup> \* . وأتجه الحزب تدريجياً الى تفكيك خطابيه السياسي الجامد أيديولوجياً الى مجموعة من السياسات البرلمانية الوسطية والمعتدلة . وهكذا يستمر حزب العمال البريطاني منذ ذلك الحين يمارس دوره السياسي مقابل حزب المحافظين الذي يعدّ المنافس الوحيد والقوي لحزب العمال البريطاني .

**حزب المحافظين:** أما حزب المحافظين فانه يتكون من اعضاء منتمين اليه بصورة فردية، يرتبطون بالحزب مباشرة ، ويعتمد المحافظون على الهبات والمساعدات المقدمة لهم .

أما المؤتمر العام للحزب ، الذي يعقد مرة واحدة على الأقل في السنة، فانه شبيه باجتماعات حزبية لعمل الدعاية لزعمائها . والقرارات الصادرة من المؤتمر العام لا تكون ملزمة للجنة التنفيذية والفروع والاعضاء البارزين . وتتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الحزب ومساعديه وممثلي الفروع . وينتخب رئيس حزب المحافظين هيئة مكونة من اعضاء الحزب في مجلسي العموم واللوردات واعضاء اللجنة التنفيذية<sup>(٢)</sup>.

وتوجد عقيدتان رئيسيتان لحزب المحافظين وهما ، حماية الملكية وابقاء الامبراطورية البريطانية تحت التاج . ويؤمن المحافظون بأن النظام الاجتماعي الحاضر يستند الى الملكية الخاصة وسيطرة وسائل الانتاج . اما العقيدة الثانية

---

(١) سوسن حسين : بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم ، المصدر السابق، ص ٢٣٣ .

\* هكذا فعل آرثر سكارجيل زعيم المناجم الشهير، عندما ترك الحزب وكون حزباً جديداً أطلق عليه حزب العمال الاشتراكي ، وقد تم ذلك بعيداً عن إثارة أي صراعات داخلية .

(٢) د. د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

للمحافظين فانهم لايؤمنون بالمساواة الاقتصادية ، ويساندون الكنيسة القائمة والتاج ومجلس اللوردات ، ولهذا يتلقى مساندته الرئيسه من الكنيسة والاغنياء (١).

وقد تدهورت شعبية ورصيد حزب المحافظين كثيراً في المرحلة الاخيرة، خاصة في نهاية التسعينات بعد ان اكتسح هذا الحزب بقية الاحزاب البريطانية، محطماً كل التوقعات في مدة بقاءه في السلطة وهي الاطول منذ الحرب العالمية الثانية ، ثماني مرات أربع منها متتالية .

ان طول الفترة التي حكم فيها المحافظون بريطانيا ، جعلتهم يتصرفون كطبقة حاكمة ، وليس كحزب حاكم ، عرضه للانتقال الى مقاعد المعارضة في أي وقت بكل مايتضمنه ذلك من صلف وغرور وفساد وتحايل على اختراق القوانين ، أستناداً الى الاستمرار في الحكم . وكان يمكن أن يستمر المحافظون في حكم بريطانيا مدة أطول ، لولا الخلافات الحادة التي تفجرت بين أجنحة الحزب المختلفة وأفقدته قوته وتماسكه ، وأن المشكلة الاوربية كانت واحداً من الاسباب التي أسهمت في أضعاف الحزب ، وتلخص ذلك ، بأن فريقاً معارضاً من داخل الحزب يرى أن الاندماج مع أوربا وإنضمام العملة البريطانية الى العملة الاوربية سيفقد بريطانيا استقلالها وسيادتها ، وستصبح جزءاً من كل وتذوب في كيان أوسع وتفقد حرية القرار . فالمجموعة الاوربية التي أنضمت بريطانيا اليها عام ١٩٩٥ ، قد تحولت من مجموعة اقتصادية يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد البريطاني الى اتحاد سياسي يضع بريطانيا في موقف تابع لبروكسل . هذا هو المنطق الذي كانت تاتشر تتصرف بموجبه طوال فترة حكمها ، بل أنها كانت تعتبر انضمام بريطانيا الى

---

(١) د. أيدوريا : المدخل الى العلوم السياسية ، ترجمة : فوزي محمد حسين ، بغداد ، ١٩٨٨ ،

السوق المشتركة عام ١٩٧٥ كان خطأ لا يغتفر ولا ينبغي التماذي فيه<sup>(١)</sup>. وهناك من يصر على تحميل تآثر مسؤولية تردي الحزب حالياً ، بالقول ، بأن جذور الازمة داخل حزب المحافظين تعود الى أواخر عهدها ، عندما تبنت سياسات وتوجهات اسهمت في تصفية القطاع العام وخصصت الشركات المؤممة ، وتبنيها السياسات الاقتصادية الأكثر ارتكازاً الى النظرية منها الى الواقع العملي ، أسهمت في تفاقم حجم المعاناة التي تحملتها الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وأكثر ما جلب الاستياء الشعبي ضدها هي «ضريبة الرؤوس» ، ثم تقليصها نفوذ الاتحادات العمالية ، وخطر الاضرابات الثانوية ، واشترط الاقتراع السري في انتخابات القيادة . وقد أدت كل تلك السياسات الى تآكل التأييد الشعبي لحكومة المحافظين تدريجياً خاصة بعد أن أضرت بقطاع عريض من المجتمع البريطاني بما فيه مؤيدي الحزب التقليديين . وكان آخر تلك النكسات عندما تم الكشف عن الفضائح المالية الكثيرة وفساد الذمم من جانب أعضاء بارزين في الحزب ، مما أدى الى سلسلة من الاستقالات وألغالات \* . والمشكلة أن هذه الفضائح التي باغتن الحزب ، كرست أحساس المواطنين بالخداع والزيف تجاه المحافظين خاصة وأنه قد سبقتها دعوة ( ميجور ) الشهيرة في مؤتمر الحزب في أكتوبر ١٩٩٣ بالدعوة الى القيم والجذور الاصلية ، وتمثل عناصر دعوته تلك في المنسادة بالعودة الى قيم الخمسينات العائلية والتعليمية والى محاربة الجريمة والفساد ، وكانت دعوته وكأنها ترمي الى تشكيل أيديولوجية توحيدية للحزب تلنقي حولها كافة العناصر داخل

---

(١) سوسن حسين : بريطانيا والعد التنزلي لسقوط الحزب الحاكم ، المصدر السابق ، ص ١٤٥-١٤٦ .

\* كما في فضيحة ( أصيل نادر ) وهو رجل أعمال معروف حصل منه حزب المحافظين على مبلغ ( ٤٤٠ ) الف جنيه . مقابل تمشية قضية قضائية . وكذلك فضيحة ( ( الان دونكات ) ) الوكيل البرلماني لوزير الصحة الذي تورط في فضيحة رشوة . وأيضاً وزير البيئة الذي تورط في فضيحة اخلاقية .

الحزب يمينية كانت او يسارية ، ويقول « نحن نريد معايير طبية وقيماً نبيلة ليس في القطاع العام وحسب وإنما في كل مكان » . وقد كان ممكناً لدعوة مجبور أن تشكل أيديولوجية تجديدية للحزب قائمة على العودة للتقاليد البريطانية الأصلية ، لولا تلك السقطات التي وقع فيها أعضاء الحزب (١).

وللحزاب البريطانية تأثير في الحياة السياسية سواء كان ذلك على صعيد البرلمان او خارجه . فلكي يرشح شخص مانفسه لابد له من المساندة والتأييد من احد الاحزاب . ومن المفيد القول بأن فوز احد المرشحين في الانتخابات - بالنسبة للحزبين - يخرجهم من سيطرة التنظيم الحزبي ويدخله تحت سيطرة التنظيم البرلماني للحزب . حيث أن الكل من الحزبين كتلة برلمانية متكونة من اعضائه في البرلمان كما أن لكل منهما هيئة خاصة منتخبة من اعضاء الكتلة البرلمانية .

والملاحظ في اثناء مدة حكم أي من الحزبين يعمل ذلك الحزب بكل جهده للاستمرار في الحكم اطول مدة ممكنة ، على النهوض بأعباء الحكم بالشكل الذي يرضي غالبية الناخبين ، اضافة الى اظهار اخطاء مواقف حزب المعارضة وسياسته . وبفضل وعي الرأي العام وبدافع المصلحة العامة ، لا يتردد كل من الحزبين بالاعتراف بخطئه والتعاون مع الحزب الثاني لتلافي نتائج ذلك الخطأ (٢).

**الهيئات غير التشريعية :** أما الهيئات غير التشريعية ونقصد بها البلديات والمجالس البلدية .. ، فنرى ان الحكومة البريطانية تمثل المناطق البريطانية الثلاث وهي « انكلترا-ويلز-اسكتلنده » ، ومن الناحية السياسية فان نظام الحكم يعدّ مركزياً بالنسبة لمنطقتي انكلترا وويلز . أما في المنطقة الثالثة اسكتلنده فهناك حكومة محلية ذات طابع خاص . اما التشكيلات الادارية فتدار بأسلوب الادارة

(١) معتز محمد سلامة : المصدر السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ وما بعدها .

المحلية اللامركزية في المناطق الثلاث . اما الحكومة المحلية في أسكتلنده فمكونه من حكومة محلية لادارة الشؤون الداخلية ، والتقسيمات الادارية في هذه المنطقة مرتبطة بالحكومة المحلية ، ولهذه السلطة اختصاصات واسعة مرتبطة بمجلس وزراء بريطانيا بوساطة وزير خاص يسمى وزير اسكتلنده ، ويعود السبب في ذلك الى الاختلافات في العادات والتقاليد لسكان هذه المنطقة .

والاقسام المرتبطة بالجزيرة البريطانية : ايرلندا الشمالية وجزر المان القنال ، ولكل منها حكومة محلية خاصة ومجلس وزراء خاص وبرلمان ، والوزارة المحلية تتسلم السلطة بنفس الاسلوب المتبع في الحكومات المركزية ، فالحكومات المحلية تمارس سائر الاختصاصات عدا الواجبات المناطة بالحكومة المركزية حصراً ، وهي الشؤون الخارجية والدفاع والتمثيل الدبلوماسي والمعاهدات والاتفاقيات والتجارة الخارجية والمواصلات العامة . وارتباط حكومات جزر القنال وجزر المان بالحكومة المركزية يتم بوساطة وزارة الخارجية البريطانية ، أما بالنسبة لايرلندا الشمالية فهناك وزير خاص .

ان كافة سكان المملكة المتحدة بضمنهم سكان ايرلندا الشمالية والجزر المذكورة ممثلة في البرلمان البريطاني ومجلس الوزراء عبر أئتمائهم الحزبي . اضافة الى ذلك هناك مقاطعات لها مجالس محلية خاصة ، وترتبط بها القصببات والمناطق الريفية والنواحي الصناعية ، اما المدن الكبيرة فلها استقلال اداري خاص ، وارتباطها بادارة المقاطعات لاتتعدى التعاون في بعض الامور . والانتخابات المحلية تجري كل ثلاث سنوات ، والمجالس تتبدل في ضوء النتائج الانتخابية ، وهناك وزارات مصغرة او هيئات تنفيذية ، ورئيس المجلس بمثابة الحاكم ورئيس البلدية<sup>(١)</sup> .

---

(١) د. أيدوريا ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

### ثالثاً : البرلمان (( مجلس العموم ومجلس اللوردات ))

لقد جاء البرلمان البريطاني نتيجة تطور تاريخي طويل استغرق مايزيد على ستة قرون ، تميز فيها بالسلمية وعدم العنف . كما أنه لم يأت نتيجة صراع او مواجهة بين الشعب والملك ، بل كان صراعاً بين الشعب والبرلمان نفسه . وقد مر بمراحل عديدة إذ كان في المرحلة الاولى التي امتدت من سنة ١٠٨٦ الى اوائل القرن السادس عبارة عن مؤسسة تابعة للملك والنبلاء ، ولم يعقد الا عند حاجة الملك لذلك \* . ولكن منذ بداية القرن السادس عشر بدأ الحكم الملكي المطلق يواجه تحديات النبلاء من خلال مطالبة هؤلاء بالمشاركة وتوسيع دور البرلمان ، فأخذ الصراع شكلاً جديداً بين النبلاء والملك ، واستمرت هذه المرحلة مدة قرنين من الزمن ، وتحديداً في القرن السابع عشر والثامن عشر ، وبرز حدث في هذه المرحلة (( الثورة الجليلية )) ، حيث اكتسب نفوذاً متزايداً ولم يقتصر دوره على حاجات البلد ، وانما أصبحت اجتماعاته دورية ومهامه سياسية ، واصبح يحاسب وزراء الملك .

---

\* لقد احتفظت بعض المدن بحق التمثيل بالرغم من زوال اهميتها وانقراضها ، الى أن مقاعد البرلمان الانجليزي، كانت تباع علناً ولها سوق . فعلى سبيل المثال ، عرض اللورد شسنر فيلد عام ١٧٦٨ شراء مقعد لابنه بألفي جنيه من أحد ملاكي الارض المقرر لهم حق التمثيل فاجابه بأنه تلقى عرضاً أفضل . وكان ثم دائره انتخابية اسمها ( اولد سارم ) لها الحق في ممثلين ولايقيم فيها الا ناخب واحد ، فكان المقعدان معروضه للبيع دائماً . وعندما أراد (وليم بت) الشهير دخول مجلس العموم عام ١٧٨٠ ، لجأ الى اللورد (لاندستاد) في شمال انكلترا الذي كان يسيطر على تسع مدن لكل منها حق التمثيل . وقد حدث أن طفا البحر على أحد المدن يوم الانتخابات فتوجه الناخب الوحيد فيها الى مقر الاقتراح في قارب ليختار وحده نائباً في مجلس العموم او بيع المقعد . عصمت سيف الدولة : الاستبداد الديمقراطي ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ .

اما المرحلة الثالثة فقد بدأت بالصراع بين الملكية والبرلمان ، عندما شهدت بريطانيا نمواً صناعياً وبدأت الثورة الصناعية بالظهور ، وتحول المجتمع من زراعي الى صناعي حيث الواقع العمالي ، فصارت المواجهة ذات بُعد شعبي، وهذه المواجهات لم تكن دموية بل جاءت بصيغة تنازلات من العرش للبرلمان اعترافاً بالواقع الجديد . وابرز احداث المرحلة لوائح الحقوق ((١٨٣٠ - ١٨٦٠))، حيث بدأ البرلمان يقود المواجهة وليس النبلاء بفعل ظهور الطبقات العمالية الجديدة، وظهور جماعات داخل البرلمان منها جماعات مؤيدة للقرارات واخرى معارضة لها ، ثم تطورت الى احزاب سياسية ، العمال والاحرار والمحافظين . اذن فتطور البرلمان جاء بالتدرج مع التطور الاجتماعي ، حيث كان يقوده النبلاء ثم البرجوازية <sup>(١)</sup>. ويتألف البرلمان البريطاني من مجلسين هما مجلس العموم ومجلس اللوردات . وعلى الرغم من ان مجلس العموم حديث العهد مقارنة بمجلس اللوردات إذ تعود نشأته الى بداية القرن الرابع عشر ، الا انه حالياً يتمتع بصلاحيات واختصاصات اوسع بكثير من مجلس اللوردات . ومنذ عام ١٩١١ انفرد مجلس العموم بالاشراف على الشؤون المالية ووضع ميزانيته العامة .

#### ١ - مجلس العموم :

ان مجلس العموم مركز الثقل الحقيقي بالنسبة للعملية التشريعية ، وصاحب الاختصاص بالنسبة للقوانين المالية ، ومحور حياة الدولة الحديثة وترجمان سياستها العامة ، ومجلس العموم وحده صاحب الحق في مساءلة الوزارة ومنحها الثقة او حرمانها .

ويتكون مجلس العموم من ٦٥١ عضواً وينتخب اعضاؤه عن طريق الانتخاب الفردي المباشر السري على اساس نائب واحد لكل ٥٧ ألف ناخب . ومدة

---

(1) M. Duverger : Institutions Politiques..., Op,Cit,P.242.

هذا المجلس خمس سنوات وفقاً لقانون ١٩١١ ، إلا أن المجلس يستطيع ان يطيل مدته وفقاً للقاعدة التي تقول انه لا قيد على سلطة البرلمان ، وقد حدث ذلك فعلاً عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٥ الى ان انتهت الحرب العالمية الثانية <sup>(١)</sup>.

وللمجلس ست لجان دائمة تتكون كل واحدة منها من ٦٠ عضواً ، وتتكون هذه اللجان بطريق الانتخاب وليس بطريق التعيين من قبل رئيس المجلس كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . ويتكون مكتب رئاسة المجلس من رئيس ومساعدين ، وينتخب الرئيس من بين اعضاء اكبر الكتل السياسية في المجلس . ورئيس المجلس هو الذي يقرر ان أي اقتراح معروض على المجلس ذو طبيعة مالية ام لا ، وهو الذي يدير وينظم مناقشات المجلس وجلساته <sup>(٢)</sup>. يتمتع مجلس العموم البريطاني باختصاصات واسعة جداً ، منها الصلاحيات التشريعية العادية والمالية ، والاختصاصات السياسية ايضاً . ويمكن ان نبحث في سلطات مجلس العموم تحت خمسة أبواب :

(١) **السلطة التشريعية** : من الناحية النظرية ، تكون سلطة مجلس العموم غير محدودة في المصادقة على القوانين الخاصة بالمملكة ، ان كبح جماح هذه السلطة التي ضمنتها الدستور ينحصر في سلطة التاج في الاعتراض ، وحق التعليق لمجلس اللوردات بموجب نصوص لائحته البرلمان عام ١٩٤٩ . أن السلطة الاولى (( التاج )) لاتستعمل - وفقاً للتقليد الدستوري ، والحق بالتعليق عديم التأثير . وأبعد من ذلك ، فليس للسلطة القضائية في بريطانيا سلطة اعلان عدم دستورية القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان ، كما هو

---

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١٢.

(2) George Burdeau , Droit Constitutionnel Et Institution Politiques.... Op , Cit , P. 229 .

معمول به في الولايات المتحدة الاميركية . ومع أنه من الناحية النظرية تكون سلطة مجلس العموم للمصادقة على القوانين عظيمة ، فمن الناحية العملية يكون مجلس الوزراء المصغر على درجة واسعة من التأثير في قيادة السلطة التشريعية ، ويمكننا القول من الناحية العملية أن قوانين جديدة تصاغ بواسطة الوزارة مع قناعة الاكثرية بها فالحزب الحاكم هو الذي يتقدم بمشاريع القوانين ، وعملياً تقتصر هذه العملية على الحكومة ، وهنا يأتي دور الحزب المعارض أي الاقلية في أبراز نفسها عند مناقشة تلك المشاريع كي تستميل الاكثرية من السكان الى جانبها في الانتخابات المقبلة.

وان تلك المشاريع أياً كان مصدرها ، حكومي او برلماني ، فأنها تمر بأربع مراحل على التوالي ، مرحلة القراءة الاولى وهي عبارة عن أدراج المشروع في جدول الاعمال ، والقراءة الثانية وهي مناقشة عامة للمشروع ، والمرحلة الثالثة مناقشة المشروع في اللجان المختصة وأدخال التعديلات اللازمة عليه ، والمرحلة الاخيرة يناقش فيها المشروع في شكله النهائي <sup>(١)</sup>.

(٢) **الرقابة على السلطة التنفيذية :** من الناحية النظرية يستطيع المجلس ان يقلل السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء ، والمجلس يستطيع كذلك ان يجبره على الاستقالة، ومن الناحية العملية فنادر جداً ان يعفى مجلس الوزراء من منصبه من قبل مجلس العموم، مهما يقوم به من عمل ، ولكن من خلال المناقشات على المسائل السياسية العامة وأمام لجان البرلمان، ينتقد اعضاء مجلس العموم سياسة السلطة التنفيذية .

---

(١) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٣) **السلطة المالية** : يعدّ مجلس العموم الحارس على الدخل الوطني، وليس هنالك ضريبة يمكن ان تفرض دون موافقة المجلس ، ولانقود من الاموال العامة يمكن أن تصرف دون موافقته ، والوزراء معرضون باستمرار للاستجواب داخل المجلس فيما يتعلق بصرف الاموال العامة ، وتراجع الحسابات من قبل لجنة المجلس مثل هيئة الرقابة على الحسابات العامة .

(٤) **التنفيس عن المظالم** : يجب الانتباه الى التعسف وطلب الانصاف لمظالم الناس، ويحدث ذلك من خلال توجيه اسئلة في اثناء المناقشات العامة داخل المجلس.

(٥) **ساحة المنتخب** : يعدّ مجلس العموم بمثابة مختبر يتم فيه اختبار الرجال في اقوالهم العملية ، إذ يملك الرجال فيه الفرصة لابرار خواصهم الايجابية وابداعاتهم الفكرية ، وهذا يعني ان العضو الخاص يملك فرصاً ثابتة من أجل عمل مفيد ، واستبدادية مجلس الوزراء ممنوعة ، ويمكن لاي شخص ان يطبع اثره في الحياة العامة خارج مجلس العموم ويؤهل نفسه لعمل مسؤول <sup>(١)</sup>.

## ٢- مجلس اللوردات :

من الخصائص المشهورة عن الشعب الانكليزي حرصه على الابقاء على اشكال من التقاليد العتيقة ، فهو يحتفظ بالنظام الملكي وكل طوقسه الشكلية ، ومن ذلك المجلس الذي يُسمى بـ (( مجلس اللوردات )) .

وعلى الرغم من العدد الهائل لاعضاء مجلس اللوردات الذي يتجاوز ٨٠٠ لورد ، إلا ان المجلس محل تساؤل عن جدوى أهميته . فمنذ صدور قانون ١٩١١ القاضي بسحب اختصاصاته المالية بدأ الضعف يدب فيه .

---

(١) د. ايدوريا : المصدر السابق ، ص ١١٨ ومابعدها.

والمجلس يتكون من نوعين من الاعضاء هما <sup>(١)</sup>: الاعضاء الروحانيون، والاعضاء الزمنيون .

وتمثيل المجلس غير انتخابي ، ويضم أصحاب الالقاب النبيلة في بريطانيا وهو ليس تمثيلاً لأن اعضاءه غير منتخبيين بل هو مجلس وراثي يتوارثه الأبناء عن الآباء ، كما انه يحتوي على لوردات غير وراثيين من الذين يمنحهم الملك لقب (نبيل) وهؤلاء لا يورثون لانهم لوردات بالتعيين .

وجميع اعضاء مجلس اللوردات على اختلاف انواعهم يتولون العضوية مدى الحياة ما عدا ممثلي لوردات اسكتلنده حيث ينتخبون في نفس موعد انتخاب اعضاء مجلس العموم . ويتولى رئاسة مجلس اللوردات وزير العدل . وكان مجلس اللوردات خالياً من العنصر النسائي حتى عام ١٩٥٨ ، اذ دخل فيه بعض النسوة اللواتي يحملن لقب لورد ، حيث يبلغ عددهن ١٣ امرأة اغلبهن لوردات بالوراثة مدى الحياة .

---

(1) Maurice Duvergen : Indtitutions Politiques.... , Op , Cit , P.245 .

\* الاعضاء الروحانيون عددهم ٢٦ عضواً يختارون من بين اساقفة انكلترا واسكتلنده وشمال ايرلندا . اما الاعضاء الزمنيون وعددهم غير ثابت وهم ثلاثة اقسام :

( أ ) الاعضاء الوراثيون وعددهم قرابة ٨٠٠ عضو .

(ب) الاعضاء المنتخبون وعددهم ٢٢ عضو .

(ج) الاعضاء المعينون من الملك بموافقة مجلس الوزراء ، ومن بين هؤلاء تسعة اعضاء معينون من كبار رجال القضاء ويطلق عليهم لوردات الاستئناف .

والى جواز هذه الفئات ، ووفقاً لقانون فبراير ١٩٥٨ ، فان التاج يمنح لقب لورد مدى الحياة لكبار الشخصيات الجامعية والادبية والعلمية .

أما اختصاصات مجلس اللوردات فقد كانت قديماً مساوية لاختصاصات مجلس العموم . بحيث كان يشترط موافقة المجلسين لصدور قانون ، ولكن تقدم التيار الديمقراطي كان من شأنه ان يقوّض من هذا المجلس سلطاته ، ولقد كان من الطبيعي لولا العقلية المحافظة للانجليز ، أن يقوّض ذلك التيار بنيانه وكيانه .

ففي عام ١٩١١ تقدم الحزب الليبرالي الحاكم يومئذ بميزانية شعبية تتميز بنظام ضرائبي لصالح الطبقات الفقيرة ، ولكن مجلس اللوردات رفض القوانين التي أقرها مجلس العموم فحل مجلس العموم ، وبعد الحل جرت انتخابات جديدة فأقر المجلس الجديد قانوناً يقضى بنزع سلطات مجلس اللوردات بالنسبة لمشاريع القوانين ذات الصبغة المالية ، وبالطبع رفض مجلس اللوردات هذا القانون البرلماني ، فحل مجلس العموم مرة ثانية ، وعادت الاكثرية الليبرالية الى الحكم ، عندئذ أضطر مجلس اللوردات للخضوع وصوتوا على القانون البرلماني لسنة ١٩١١ . اما المناسبة الثانية التي انتفضت فيها مجلس اللوردات لسلطاته في الميدان التشريعي كانت في عام ١٩٤٩ ، عندما تقدم حزب العمال الحاكم يومئذ ببرنامجه الداعي الى تأمين صناعات الحديد الصلب ، فاعترض مجلس اللوردات على ذلك وكان الرد الفوري على ذلك من قبل الحكومة هو من قانون ينزع من مجلس اللوردات كل سلطاته في المجال التشريعي الا ان مجرد الاعتراض ( الفيتو ، القبض لمدة سنة ) على القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم ، بحيث يصدر القانون رغم معارضة مجلس اللوردات بعد قضاء سنة على ذلك . والجدير بالذكر ان رئيس حكومة العمال (ولسن) تقدم في عام ١٩٦٨ بمشروع يقضي باستبدال أعضاء المجلس بالوراثة بأعضاء تنتخبهم الاغلبية بمجلس العموم (١).

---

(١) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ص ١٣٧ .

فاذا كان مجلس اللوردات غير انتخابي ولا يتمتع إلا باختصاصات ضئيلة وشكلية ، وسحبت منه الاختصاصات المالية والتشريعية ، يضاف الى ذلك أن أغلبية اعضائه من كبار السن ، وقد ضعف عندهم الاحساس والاهتمام بالمسائل السياسية والامور العامة ، كما أن طبيعة الاعضاء الاجتماعية ومركزهم الاجتماعي والمالي وأرتباطاتهم المتعددة كل ذلك جعلهم دون الاكتراث لمناقشة المسائل العامة ، كما يجب الاشارة بأن قسماً كبيراً لا يحضر الاجتماعات ، فان عدد الذين يحضرون جلساته في الظروف العادية قلما يصل الى مائة لورد ، على الرغم من أنه يتألف من عدد هائل من الاعضاء . فأين يكمن دوره ؟ ولماذا بقي حتى الان ؟.

من بين الاسباب الاساسية لبقاء المجلس ، اعتباره تقليداً من تقاليد بريطانيا العريقة ، والبريطانيون لا يغيرون تقاليدهم على الرغم من فقدانها دورها . ويؤدي المجلس دوراً مهماً في النظام السياسي البريطاني من خلال ما يسمى دور ((التعطيل، التشاور)) والفكرة هنا ان مجلس اللوردات وهو الكابح لاندفاع وتهور اعضاء مجلس العموم والحكومة ، فهو يمثل الحصانة السياسية والاجتماعية ، ويضم أعضاء ذوي خبرة ونفوذ وحكمة ، وهم ليسوا تحت ضغط حزبي ، ولهذا فان المجلس قادر على التفكير بشكل أعمق في الامور المعروضة عليه (١).

ومع ذلك وان فقد مجلس اللوردات اختصاصاته التشريعية إلا أنه احتفظ حتى اليوم باختصاصاته القضائية حيث يعدّ الهيئة الاستئنافية العليا بالنسبة للقضايا المدنية .

---

(1) G. Burdeau : Droit Constitutionnel Et Institution Politiques., Op , Cit ., P. 230 ;  
P, Lalumiere : Op,Cit., P.185 .

#### رابعاً : الوزارة - مجلس الوزراء وعلاقتها بالملكة والبرلمان .

كانت الوزارة في البداية خاضعة للملك خضوعاً تاماً ، فهو الذي يختار اعضاءها وهو الذي يقبلهم متى شاء . وبدأ مجلس الوزراء يتطور بالتدريج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر\* ، وكان وراء هذا التطور عاملان هما: زيادة نفوذ البرلمان خصوصاً بعد ثورة ١٦٨٨ من جهة ، وتحول مسؤولية الوزارة الجنائية امام البرلمان الى مسؤوليتها السياسية أمامه ، وبقيام المسؤولية السياسية للوزارة تمكنت الاخيرة من ان تتال استقلالها تجاه الملك وتستحوذ على اختصاصات الملك العديدة ، ومما ساعد الوزارة على تحريرها من سلطة الملك كذلك هو تولي العرش في انكلترا أسرة هانوفر وهي أسرة المانية الاصل ( وهي الاسرة الحاكمة الحالية التي أتخذت لها فيما بعد لقب أسرة وندسور )، وقد كلن اول ملك من تلك الاسرة ( جورج الاول ) الذي تولى العرش عام ١٧١٤ وكان غير ملّم باللغة الانكليزية وعليه فقد أمتنع عن رئاسة مجلس الوزراء ، ثم تلاه على مدى قرن ونيف من الزمان سلسلة من الملوك الضعفاء غير الاكفاء ، كان اخرهم

---

\* تعتبر الوزارة (The Cabinet) مؤسسة من مؤسسات الملكية الحديثة ، إذ بدأ ظهورها في مختلف الدول الاوربية في عصر النهضة ( La Renaissance )، وكانت الملكية الاقطاعية تحكم بمعانها مجلس خاص ( Private Council ) يضم عدداً من كبار ضباط التاج، بالاضافة الى اشخاص آخرين هم أعضاء فيه بحكم القانون ، ولم يكن كل أعضائه من الحائزين على ثقة الملك . وفي نهاية القرن السادس عشر أعتاد ملوك أوربا أن ينتقوا من المجلس الخاص مجموعة من المستشارين للاستعانة بهم في وضع السياسة العامة وتصريف شؤون المملكة . ثم أخذت هذه المجموعة الخاصة ( مجموعة المستشارين ) تعقد الاجتماعات وتتخذ القرارات في غياب الملك ، في انكلترا اتخذت هذه المجموعة اسم لجنة الدولة (The Committee of State) او الوزارة ( The Cabinet ) .

جورج الرابع الذي حكم ما بين ١٨٣٠ - ١٨٣٧ . والحكومة البريطانية تتكون من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والوزراء<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن الحكومة البريطانية او السلطة التنفيذية تتكون من مجموعة من الوزراء والمدراء يتولون الحكم على اساس الانتخابات البرلمانية ، وتكلف الملكة زعيم الحزب الفائز بالاغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة ، وهذا بدوره يقوم بتعيين الوزراء ثم يقدمهم للملكة من اجل الموافقة عليهم ثم يعرضهم على البرلمان للموافقة . فالحكومة اذن حزبية ولا توجد في بريطانيا حكومة مستقلة ، فالسياسة فيها تدور في اطار حزبي ، ولكن في بعض الاحيان قد يحصل ائتلاف فتدخل عدة احزاب في تشكيل حكومة واحدة، عندما تكون نتائج الانتخابات بنسب متقاربة ولاينال حزب ما الاغلبية المطلقة . وقد يحصل الائتلاف ايضاً في الازمات الكبرى . كما في الحرب العالمية الاولى والثانية ، الا ان نظام الائتلاف غير مفضل لدى البريطانيين لانهم يريدون التنوع والتعدد ولا يرغبون الاجماع لان في ذلك اخفاءاً للمشاكل التي تحيط بهم ، وكان التنافس سابقاً يتم بين حزبي الاحرار والمحافظين ، الا ان تحول المجتمع البريطاني الى مجتمع عمالي بسبب الثورة الصناعية ، ساعد على ظهور حزب ثالث - حزب العمال - ، الذي استطاع الوصول الى الحكم بعد المنافسة مع حزب المحافظين وتراجع حزب الاحرار . وعلى الرغم من ذلك فليس كل اعضاء الحكومة البريطانية على درجة واحدة من الاهمية ، بل توجد في داخلها أربعة مستويات هي :

(١) المستوى العام : وهو المستوى الذي يضم كل اعضاء الحكومة ويتراوح عدد أعضائه ما بين ٨٠-١٢٠ ، والجميع متساوون امام القرارات السياسية التي

---

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

تتخذها الحكومة ، بل مسؤولون عن هذه القرارات وتطبيقها امام البرلمان\* والشعب وامام سجله الشخصي ، وهذا مايسمى بالمسؤولية التضامنية . فكل الوزراء مسؤولون عن كل قرارات الوزراء ، حتى لو كانوا غير مساهمين في صنع القرار ، والذي لايتحمل المسؤولية يستطيع الاستقالة لكي يتخلص من المسؤولية امام البرلمان والشعب واذا بقي فعليه ان يتحمل المسؤولية ، وفي حالة أستقالته فله حسب اتفاقات الدستور (The Convention of the Constituion) ان يدلي امام البرلمان ببيان يوضح فيه أسباب استقالته ، وقد سبق ان تقدم في عام ١٩٩٧ وزير التعليم من حزب المحافظين (آلان هيوارد) استقالته بسبب عدم أندماج بريطانيا بالوحدة الاوربية . وقبل ذلك وفي عام ١٩٩٤ استقال ( مايكل فيتس ) وزير ايرلندا الشمالية بتهمة مالية فادلى ببيان أمام البرلمان ، والمبدأ الوحيد الذي يرد على مبدأ المسؤولية للوزراء امام البرلمان ، هو عندما تقرر الوزارة ان موضوعاً معيناً يعتبر مسألة مفتوحة ، وفي هذه الحالة يكون لكل وزير حق الاقتراع والتحدث كما يروق له . ففي عام ١٩٣٢ مثلاً صدر بيان من الحكومة جاء فيه أن لكل وزير حق التصويت ضد الاجراءات التي طرحتها الوزارة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية وهذه حالة نادرة الوقوع . كما توجد الى جانب المسؤولية التضامنية مسؤولية فردية أي مسؤولية احد الوزراء أمام البرلمان عن سياسة وزارته فتطرح الثقة بالوزير ويضطر الى الاستقالة اذا لم يحصل على ثقة المجلس ، غير ان رئيس

---

\* يوجد عادة بجانب كل وزير وكيل برلماني (Parliamentar Secretary) ، يقوم بتعيينه رئيس الوزراء بموافقة الوزير التابع له ، ومهمته أن يكون همزة الوصل بين الوزير والبرلمان والرد نيابة عن الوزير على الاسئلة الشفوية التي يطرحها اعضاء المجلس وكثيراً مايعهد اليه الوزير ببعض اختصاصاته التنفيذية وفي هذه الحالة تكون له سلطات الوزير في حدود الاختصاصات التي فوضت له .

الوزراء قد يرى أن يتضامن مع الوزير في تحمل تبعية الفعل، فتتحرك المسؤولية التضامنية من خلال تضامن الوزراء جميعاً في المسؤولية.

(٢) مجلس الوزراء ( Cabinet ) : هو المستوى الاعلى من الاول في المسؤولية وينبثق من داخل المستوى العام ، فهو حلقة صغيرة من الوزراء يضم ما بين ١٥ - ٢٥ وزيراً ، يختارهم رئيس الوزراء شخصياً ، وهم وزراء وزارات مهمة مثل وزارة المالية والدفاع والخارجية والداخلية \* ... ، وهذه الوزارات موجودة دائماً واعضاؤها ثابتون في مجلس الوزراء . وهناك وزارات لا تكون ابداً في مجلس الوزراء ، مثل وزارة الشباب والعائلة، ووزارة البريد والمواصلات ، والتنمية والتعليم ، وهناك وزارات بين بين مثل الزراعة والتجارة <sup>(١)</sup>.

ومجلس الوزراء هو الذي يتخذ القرارات السياسية ويلتزم بتطبيقها ، فهو المسؤول عن رسم الخطوط الكبرى للسياسة الداخلية والخارجية للبلد بحرية مطلقة نظراً لتماسك الحزب الحاكم وانضباطه في مجلس العموم . ويقوم بالمراقبة للخدمة العامة من قبل رجال السياسة الذين يؤلفون مجلس الوزراء ، وهو شيء واقعي وفعال وحقيقة المراقبة رهن بمدة بقاء الهيئة الحاكمة في السلطة ، ثم أهميتها تأتي بالامانة التي اشتهر بها موظفو الخدمة العامة بتطبيق سياسة الحزب . والمجلس

---

\* خلال الحرب العالمية الاولى والثانية ظهر نوع من ( Super - Cabinet ) ، وهي عبارة عن وزارة حرب كانت تضم بين ٥-٦ أعضاء بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وبين ٧-١٠ أعضاء من عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤٥ . وقد وجهت الدعوة اكثر من مرة الى رؤساء المدنيين او من ينسب عنهم للاشتراك في وزارة الحرب . وفي اوقات السلم توجد وزارة الداخلية ( Inne Cabinet ) مؤلفة من عدد محدود من الوزراء ، وتباشر مايسمى بالسلطة السياسية للدولة ( Political Power ) بينما يباشر الوزراء الآخرون السلطة التنفيذية او الادارية للدولة .

(1) Maurice Duverger : Institutions Politiques... , Op, Cit ,P.235.

يتخذ المبادأة (Linitiative) في الشؤون المالية ، كما أنه يهيمن عملياً على كل الحياة المالية في الدولة ، ويعود الفضل في ذلك الى البرلمان الذي أستطاع الاستيلاء على أمتيازات الملك في الميدان المالي ، وبعد ذلك تنازل عن هذه السلطات لصالح الحكومة .

وللمجلس كذلك الافضلية في المجال التشريعي ، فأكثر القوانين هي من صنع الحكومة لاسباب كثيرة ، وتقدر نسبة القوانين ذات الاصل البرلماني بـ ١٠% من مجموع التشريعات . وقد منح مجلس الوزراء سلطات واسعة في مجال التشريع فقد منحت الحكومة الانكليزية حق إصدار التشريعات ، وهذا مايعرف بـ (Delegated Legislation) ، والتي يصدرها المجلس بناءً على ترخيص من السلطة التشريعية في مسائل تشريعية هي أصلاً من اختصاص البرلمان ، وهذا الترخيص يكون عادة في ظروف معنية ولمدة محدودة ، وبالنسبة لمواضيع على سبيل الحصر وشريطة أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان للتصديق عليها، ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن المجلس يملك حق المصادقة على (( خطاب الملك )) . ومن هنا نلاحظ ليس كل الوزراء يساهمون باتخاذ القرارات . فالسؤال هنا كيف يتم التنسيق بين المجلس والوزارة ؟

الذي يقوم بهذا الدور هو رئيس الوزراء فهو حلقة الوصل بين الوزراء ، وهو يعرف آرائهم ومشاكلهم وينقلها الى المجلس الوزاري ، وهو مرجعهم الاخير . ويتم العمل في داخل مجلس الوزراء عن طريق النقاش والتشاور، لا عن طريق التصويت ، فالقضايا تطرح امامه وتناقش من خلاله ثم يختار رئيس الوزراء القرار النهائي. وعدم وجود التصويت داخله يعود لسبب عدم وجود المعارضة في داخله ، وانما التصويت موجود داخل البرلمان . وتمتاز مناقشات المجلس بالحدة والصراحة والسرية ورئيس الوزراء هو الذي يختار القرار

الاصوب طبقاً لقناعاته ، ولايسمح للوزراء بمناقشة القرار علناً . والمجلس هو الذي يضع الخطط السياسية لبريطانيا .

### ٣- المستوى الثالث : المجلس المصغر :

ان المجلس المصغر ليس له مستوى دستوري في الحكومة ، ولا وجود قانوني ، وهو ليس مجلس بالمعنى الدستوري ، فهو جماعة من بين اعضاء مجلس الوزراء يتراوح عددهم ما بين ٣-٤ عضواً ، وعضاؤه ليسوا متميزين ، وانما لهم نفس المركز والواجب بالنسبة لاعضاء مجلس الوزراء ، فهم مقربون جداً لرئيس الوزراء سياسياً وفكرياً وروحياً ، فهو يثق بامكاناتهم ويعتمد على رأيهم ومشورتهم . وجلسات هذا المجلس غير رسمية ، فالقرارات الكبرى تتخذ من مجلس الوزراء ، ولكن قبل اتخاذ القرار في مجلس الوزراء يبادر رئيس الوزراء للالتقاء بأعضاء هذا المجلس (( المصغر )) لأخذ الرأي والنصيحة بالتشاور معهم ، ففي هذا المجلس يخطط لما يجب اتخاذه من سياسة للحكومة ، ورئيس الوزراء وحده هو الذي يختار من الاراء ، ويقرر مايجب عمله باعتباره المسؤول الاول امام البرلمان والشعب .

### ٤- المستوى الرابع ((رئيس الوزراء)) :

اهم مستوى في الحكومة البريطانية هو زعيم الاغلبية الحزبية لانه محور الحكومة وعليه تقع المسؤولية النهائية ، ويحتل رئيس الوزراء في بريطانيا المركز السياسي الاعلى في الحياة العامة ولايوجد أي منصب ثانٍ يعادل منصبه في الدولة ، فهو كما قال الاستاذ (( أندريه هوريو )) أنه ((ملك لفترة مؤقتة )) ، وهو ممثل الامة والمتحدث بأسمها وله أن يخاطبها مباشرة بواسطة وسائل الاعلام ، ويتمتع بسلطات واسعة بعضها عرفي ، وبعضها ينبع من مركزه كزعيم لحزب الاغلبية في مجلس العموم ، والبعض الاخر يعود الى شخصه ، وهو اللورد الاول للخزينة ،

وهو منصب يجعل منه الرجل الاول في وزارة المالية، بينما وزير المالية الرجل الثاني . ويقوم بتعيين أعضاء الوزارة Ministry ومجلس الوزراء (Cabinet)، ويقوم بتنسيق سياسته العامة ، وتوزيع المقاعد والحقائب الوزارية بينهم <sup>(١)</sup>. أن هذا المجهود ليس سهلاً ، فقد اعتبره رئيس وزراء بريطانيا السابق ( دزرائيلي ) بأنه «مجهود وقف عظيم وعناء عظيم ومسؤولية عظيمة» <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يحاول إيجاد فريق عمل كفوء ومنسجم يتحلى أعضاؤه بمواهب وقابليات مختلفة . صحيح أن لكل وزير حق الاتصال بالملكة بالنسبة لشؤون وزارته ، فإن هذا الاتصال لا يمكن أن يتم الا في حضور رئيس الوزراء ، الذي يقوم أيضاً بدور الوسيط بين الملكة والوزارة بالسياسة العامة . ويراقب أعمال الوزارات ، وعلى وجه الخصوص أعمال وزارة الخارجية . ويمكن القول ، بوجه عام ، أن السياسة الخارجية في بريطانيا هي من صنع وزير الخارجية ورئيس الوزراء \* .

ومن الاسباب التي تجعل رئيس الوزراء على صلة بالشؤون الخارجية هي مسؤولياته الضخمة في الدفاع فهو رئيس لجنة الدفاع التي تعتبر من اهم اللجان، وهو الذي يتولى الدفاع عن الحكومة وسياستها اما البرلمان والشعب والملكة، وهو الذي يرشح الوزراء ويقرر مستوياتهم ، وهو الذي يرتب جدول اعمال مجلس الوزراء ويدير النقاش في المجلس وينهيه ، وهو الذي يختار القرار ، وهو الحاكم

(١) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) مقتبس من : أيدوريا : المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

\* وقد لعب في الماضي بعض رؤساء الوزارات دوراً نشيطاً في السياسة الخارجية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الاولى هيمن وزيران فقط على رؤساء الوزارات في ميدان السياسة الخارجية وهما ( Austin Chombrnlain ١٩٢٤ - ١٩٢٩ ) و ( Bevin ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ) ولكن خمسة رؤساء وزارات على الاقل طغوا على وزراء خارجيتهم وهم ( Chamberlain

( ١٩٣٧-١٩٤٠ ) ( Churchill ١٩٤٠ - ١٩٥٥ ) ( Eden ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ) ( Macmillan

١٩٥٧ - ١٩٦٣ ) وأخيراً ( مارغريت تاتشر ١٩٧٩ - ١٩٩٢ ) .

الفعلي لبريطانيا الذي يتحمل عملية صنع القرار السياسي ، وهو الذي يحصد ثمرة جهوده او فشلها .

ويمكن القول أخيراً ، أن قوة رئيس الوزراء عظيمة حقاً . ويقول ( سدني لو ) ان رئيس الوزراء يستند الى اكثرية أساسية ثابتة في البرلمان ، وان مدى عمله السياسي نادراً ما يكون محدوداً . أن رئيس وزراء بريطانيا مع اكثريته المضمونه في البرلمان يستطيع ان يغير القوانين ، وان يعرض الضريبة وينقصها ، وان يمارس جميع سلطات الدولة . وأخيراً فان من الضروري ان نشير الى ان سلطته تتبع بصورة واسعة من الحقيقة التي مفادها أنه معيّن بصورة غير مباشرة من قبل ملك الدولة السياسي والمنتخب من قبل الشعب ، أنه يرجع في سلطته كقائد حزب شرحته سياسته الى الشعب في الانتخابات العامة وقد أيدها .

ولكن هل معنى هذا ان رئيس الوزراء شخص مستبد برأيه ؟ الحقيقة ان وجود البرلمان في النظام البريطاني له دور في محاسبة رئيس الوزراء بكل ما يقوم به من اعمال لا تتماشى والسياسة البريطانية العامة . وهناك ضمانات تحد من احتمالات استبدادية رئيس الوزراء واتجاهه نحو الهيمنة على الوزارة وأهمها :

(١) ضمانة في شخصية رئيس الوزراء نفسه ، أي ان من الصعب جداً ان يصل شخص ما الى منصب رئيس الوزراء وهو غير معروف ، فعليه ان يقضي مسيرة طويلة في العمل الحزبي والاقناع السياسي داخل حزبه وداخل البرلمان

والعمل السياسي ، فعليه ان يكون رجلاً قادراً على اقناع المعارضة وقيادتها لكي يكون بهذا المنصب \* ... الخ .

(٢) المسألة المتعلقة بطبيعة الوزراء البريطانيين ، فاعضاء الوزارة بكافة مستوياتهم ليسوا اشخاصاً عديمي النفوذ وفاقدي الاهمية ، فهؤلاء يستمدون نفوذهم من مكانتهم في الحزب الذي يحكم ، وكل واحد يرى نفسه قائداً لبريطانيا ، فيهمه سجله . وليس بوسع رئيس الوزراء ان يهمل وزراءه بشكل مستمر ، لان هذا يعني تهديم الدعم السياسي والحزبي له من خلال الاستقالة الفردية او الجماعية ، وهذه الاستقالة قد تؤدي الى تعرض مركزه السياسي للخطر امام البرلمان ، او قد ينشق الحزب نتيجة لذلك <sup>(١)</sup>.

---

\* مارغريت تاتشر ، المرأة ( الحديدية ) كما تسمى ، والتي سجلت رقماً قياسياً في بقائها في السلطة ١٩٧٩ - ١٩٩٢ ، فهي ليست مجرد تحويل الشركات والمؤسسات الحكومية الى شركات خاصة . ويقول اعدائها فيها وأنها هي فلسفة ونظرية كاملة تعيش داخل عقل وفكر تاتشر نفسها ، والتي استطاعت بذكائها الحاد ورؤيتها السياسية العميقة وأصرارها بسل وعنادها أحياناً ، ان تجعل من نفسها ووجودها على كرسي الوزارة البريطانية جزءاً من المشاعر اليومية البريطانية . وتاتشر التي تمت في يوم من الايام ان تصبح ممثلة ، كما ذكرت ذلك في أحدث كتاب صدر عنها بعنوان ( واحد منا ) لمؤلفه ( هوجوبنچ ) ، ان تصبح أسطورة على مسرح الحياة السياسية البريطانية والعالمية ، بعد ان كانت أمنيته ان تصبح مجرد ممثلة على مسرح صغير باكسفورد البريطانية . تاتشر بدأت حياتها السياسية في مطلع شبابها عضواً ثم مسؤولاً لمنظمات مهنية طلابية داعية نشطة لافكار حزب المحافظين ، ومسؤولة الحزب لبعض المناطق المحلية ، ومن ثم ممثلة لمقاطعات بريطانية وعضواً في مجلس العموم لعدة دورات ، وتولت عدة مناصب وزارية غير مهمة مثل شؤون المرأة ، وزارة الاتصالات ، الزراعة ، بحيث جعلها تكتسب خبرة ومعرفة فكرية وميدانية أهلها فيما بعد أن تصبح رئيسة للوزراء .

(١) P, Lalumier , A . Demichel : Op , Cit ., P. 204 .

وبعد ان استعرضنا أهم المستويات التي تتكون منها الحكومة البريطانية ، أصبح من الضروري بيان الاعتبارات التي تدخل في تشكيل الوزارة البريطانية وهي اعتبارات مهمة لابد من أخذها بنظر الاعتبار ، فهناك اعتبارات لابد ان يراعيها رئيس الوزراء في تشكيل حكومته ، فالاختيار ليس شخصياً أو اعتباطياً ، وأهم الاعتبارات هي :-

١- اعتبارات الديون السياسية : ويعني هذا الاعتبار ان الاحزاب السياسية البريطانية لاتعيش في الفراغ بل تستند الى قوى موجودة في المجتمع ، فهي ليست أحزاب مقطوعة الجذور فهناك قوى تسندها ، فحزب المحافظين مثلاً يستند الى الرأسمالية الصناعية البريطانية ، فتقدم له الاموال والنفوذ والتأييد ليفوز في الانتخابات ، وهذه المساعدات بمثابة ديون سياسية على حزب المحافظين لابد عند فوزه بالانتخابات من ان يوفي ديونه ويسترضي الرأسمالية بعدة اشكال ، وأحد هذه الاشكال هي المناصب الوزارية ، وهذا اعتبار مهم لايمكن تجاهله . وكذلك الحال بالنسبة لحزب العمال الذي يستند الى النقابات العمالية والفئات الاجتماعية المساندة للحزب .

٢- اعتبارات الوحدة الحزبية : عندما يفوز حزب ما بالانتخابات فهو مكون في الاساس من كتل واضحة ، فالحزب كثير المحاور والكتل وهذه المحاور الحزبية الداخلية لها قيادتها - الوسط واليمين واليسار - ، وعلى رئيس الوزراء ان يسترضيهم لكي يضمن دعمهم واسترضاءهم فيتم ادخالهم في الوزارة ، وبدخولهم للوزارة فانهم سيدافعون عنه ويساندونه ، وقد يستطيع رئيس الوزراء ان يتجاهل قائد كتلة الآ انه لايستطيع تجاهل كل قادة الكتل لانه مدين لهم بمنصبه كزعيم للحكم ، وعليه استرضاءهم للحفاظ على مركزه أمام الحزب وأمام البرلمان . فعليه اذن الحفاظ على الوحدة الحزبية .

٣- الاعتبار الجغرافي : ان بريطانيا عبارة عن مملكة مقسمة على أقاليم متعددة هي (( ويلز - إيرلنده - اسكتلنده - انكلترا )) و انكلترا هي المقاطعة الكبرى وهي أكثر أهمية في الصناعة والمال وعدد النفوس والنوعيات المثقفة من غيرها، فهي أقوى اقاليم بريطانيا ، ويحتم الدستور البريطاني ان تشغل بعض المناصب الوزارية من رجال الاقاليم ، مثل وزارة شؤون إيرلنده اذ لابد من ان يكون إيرلندياً ، وكذلك الحال بالنسبة لاقليم اسكتلنده ، وهناك بعض الوزراء ورؤساء الوزارات من الاقاليم البريطانية.

٤- اعتبار التغذية القيادية : التغذية القيادية تعني بها هنا ، ان يختار رئيس الوزراء عدداً من الساسة الشباب من الحزب الفائز ممن يمتازون بالموهبة والكفاءة، وعددهم قليل لايتجاوز الاثنين او أكثر ، وكل واحد من هؤلاء لديه امكانية التحول الى قائد بارز وقدرة على الاقناع في ممارسة السياسة. ويتولى هؤلاء مناصب وزارية ليست مهمة جداً قد يكون منصب وزاري بسيط مثل وزارة البريد والشباب ، وهي بمثابة فرصة تتاح لهم لابرار مواهبهم واظهار كفاءاتهم القيادية .

هكذا تنمو القيادات في الحزب وتتجدد وليس من الطبيعي ان تبقى نفس القيادة القديمة في الحزب وفي الحكومة . وتشكيل الوزارة مناسبة ينتهزها قادة الاحزاب لكي يعطو الشباب ذوي الكفاءة والوعي وزارات غير مهمة ليتسنى لهم المجال لابرار كفاءتهم ومواهبهم .

وفيما يخص العلاقة بين الوزارة بشكل عام من جهة والبرلمان والملكة من جهة ثانية ، نجد ان من خصائص النظام البريطاني هو عدم مسؤولية الملكة السياسية أمام البرلمان ، وانما المسؤول أمام البرلمان هي الوزارة ، ومبدأ عدم مسؤولية الملكة في النظام البرلماني نشأ في بريطانيا حيث المبدأ القائل (( الملك لا يخطئ )) - " The King can do n't wrong " ، وهذا المبدأ يعدّ من الاعراف

المسلم بها في بريطانيا ، واليه يرجع الفضل في ايجاد الوزارة في النظام البرلماني، على اساس اذا كان الملك لا يخطئ فهو دائماً غير مسؤول ، وينتج عن عدم المسؤولية تلك نتيجتان مهمتان ، أولهما انتقال اختصاصات رئيس الدولة - الملكة - الى الوزارة ، وقد عبّروا عن ذلك بقولهم (( الملك يسود ولا يحكم )) ورئيس الدولة لا يبت في امور الدولة بنفسه لأن التقرير يؤدي الى المسؤولية، وحيث توجد المسؤولية توجد السلطة .

أما النتيجة الثانية فهي محصلة لبلأولى على اعتبار ان الملك لا يستطيع العمل منفرداً لان اختصاصاته في الواقع هي اختصاص الوزارة ، وقد عبّر الانكليز عن ذلك بقولهم (( ان الملك لا يعمل منفرداً )) " The King can't act alone " ، وتطبيقاً لهذا تقرر ان يكون امضاء الملك في شأن ما لا يكون ملزماً إلا اذا أمضاه رئيس الوزراء<sup>(١)</sup>.

والمسؤولية السياسية للوزارة أمام مجلس العموم البريطاني اصبحت عرفاً بريطانياً قديماً ، فأعضاء الوزارة مسؤولون أمام البرلمان عن كل سياسة يقدمون عليها وكل عمل يتخذونه ، انهم يبقون في مراكزهم ماداموا حاصلين على ثقة مجلس العموم، وعندما يفقدون هذه الثقة فأنهم يستقيلون طبقاً للتقاليد ويعني هذا ان السياسة التي يتبنونها يجب ان تكون مقبولة لدى مجلس العموم . وكقاعدة عامة فان كل جزء من سياسة ادارية مهمة تتخذ ، يصبح فيها مجلس الوزراء المصغر مسؤولاً عنها بكامل اعضائه ، ويقف اعضاؤه أو يسقطون معاً . وان المجلس هذا يضع وجهة نظره أمام الملك والبرلمان كما لو كانت وجهة نظر رجل واحد . وعلينا ان نضيف ان الوزراء بالاضافة الى كونهم مسؤولين سياسياً أمام مجلس

---

(١) د. حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ٧٩ ، ٩٧ ، ١٠٢ .



كفرد لايمارس سلطات التاج من مبادرته الخاصة ، بل يمارسها بناءً على نصيحة وزرائه المنتخبين من البرلمان والمسؤولين أمامه . ولهذا فإن كل الأفعال التي يقوم بها من قبيل استدعاء البرلمان أو تأجيله أو قراءة الكلمة أمام البرلمان ، أو اعلان الحرب أو السلام ، أو تعيين كبار موظفي الإدارات التنفيذية في الدولة ، وإنما تتدرج في هذا الاتجاه ( نصيحة وزرائه ) . ان هذا الاستبدال الجوهري في سلطات الملك قد حدث في نهاية القرن السابع عشر ، بحجة ( أستبدال نفوذ من أجل الدولة ) ، ولايمنع ذلك القانون من ان تعتلي العرش سيدة ، وقد أستبعد قانون توارث العرش لسنة ٧٠١ صعود أي شخص للعرش يكون من الديانة الكاثوليكية أو متزوجاً بكاثوليكية ، ويجب على الملك أو الملكة عند أعتلائه العرش ان يعلن انضمامه الى الكنيسة الانكليكانية التي تعتبر رئيسها الاعلى .

ويستطيع البرلمان أن يعدل نظام الوراثة، وقد تدخل عدة مرات لابعاد هذه الاسرة المالكة أو تلك مثلاً أسرة ستيوارت<sup>(١)</sup> ، ومن المعلوم أن أطول مدة حكم فيها بريطانيا ملك حكم الملكة «فكتوريا» التي امتدت الى أكثر من ستين عاماً . والملك في بريطانيا يسود ولا يحكم ، وعلى الرغم من كثرة الامتيازات أو الاختصاصات التي يتمتع بها الملك من الناحية النظرية\* ، كحقه في حل مجلس العموم أو تعيين رئيس مجلس الوزراء ، وهي الحقوق التي يباشرها الملك وفقاً لاعراف مستقرة على الرغم من كل ذلك لاتعطيه في الواقع حرية في التصرف وتجعله في الحقيقة بغير سلطان . والآن قد اصبح ملوك بريطانيا شبه مجردين من

---

(١) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

\* ان للملك ثلاث حقوق ، الحق في أن يستشار في قضية قومية أو مسألة وطنية مهمة ، والحق في تشجيع ، الحدث على انجاز الاعمال ذات النفع العام ، وعلى المبادرات التي تخدم المصلحة القومية . والحق في التحذير ، تحذير البرلمان والحكومة من أخطار سياسية اقتصادية أو اجتماعية قومياً ودولياً قبل وقوعها .

كل سلطة فعلية . وعلى أية حال فان الملكية الآن في بريطانيا لاتعدو ان تكون رمزاً<sup>(١)</sup>. اضافة الى الملكة فهناك مجلس خاص للتاج\* البريطاني لحسم القضايا والامور الخاصة بولاية العهد او الشؤون الخاصة بالاسرة المالكة . ومن أكثر سلطات التاج أهمية هي تنفيذ القوانين الوطنية ، وادارة العلاقات مع البلدان الاجنبية ، وعقد المعاهدات وتسيير معاملاته مع المستعمرات ، وتحفظ الملكة بمنصب القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وتمنح الالقاب باسم الملك<sup>(٢)</sup>.

اذن فالعاهل لايمارس الحكم ، فهو لا يضع الخطط ولا يناقشها في البرلمان ولايمارسها في مجال التنفيذ والمسؤولية ليست عليه . فالسؤال المطروح هنا هل ان الملك ليست له مكانة او نفوذ في النظام السياسي البريطاني ؟

وللاجابة عن هذا السؤال لابد من التأكيد على وزنه ونفوذه الهائل من خلال واجباته اليومية والاحساس العميق بضخامة تلك الواجبات . ويكفي ان نلقي نظرة على سبيل المثال على جدول اعمال الملكة ( اليزابيث ) خلال شهر من شهور عام ١٩٨٧ لنجد انها استقبلت ٥٠ وفداً أجنبياً ، اضافة الى حضورها ست حفلات تكريم لمنح وسام الفروسية ، كما قامت بحضور أربعة عروض عسكرية ، وزارت ١٢ مصنعاً ومنشأة عسكرية . الى جانب ذلك قامت الملكة بحضور ١٢ حفلاً رسمياً وازاحة الستار عن تسعة أنصبه تذكارية ... وقد قامت ملكة بريطانيا بتأدية

---

(١) د. يحيى الجمل :المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

\* المجلس الخاص ( The Privy Council ) يعاون الملك ويتكون من جميع مستشاريه ، ولقد كان نفوذ هذا المجلس كبيراً جداً في الماضي ، وهو الذي انبثقت عنه على مر الزمن الوزارة الحاضرة. ومن المفيد القول بأن هذا المجلس لايزال قائماً ، وبتركيبته القديمة التي تضم بعض السياسيين وكبار الموظفين والاساقفة . وهم جميعاً اعضاء فيه مدى الحياة ويحملون لقب الشريف

(2) P, Lalumiere , A. Demichel : Op , Cit , P. 200 . ; M. Duverger, Institutions ... , Op , Cit ., P. 240 .

جميع هذه المهام خلال شهر واحد ، وكما قالت الملكة (( أنه ليس مجرد تأدية روتينية للواجب ، ولكنه أحساس عميق بفخامة الواجب )) (١).

فالمملكة تستمد نفوذها ووزنها من عدة اعتبارات أهمها :-

(١) المصدر السايكولوجي - النفسي : فهناك مصدر نفسي للنفوذ متجسد في أن الملكة ترمز في نفوس البريطانيين لأشياء كثيرة جداً . ولهذا فهم متعلقون بها كرمز للماضي المجيد لبريطانيا الامبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس، وهذا الماضي ارتبط بالعرش ، فالمملكة ترمز في نفوسهم الى ماضيهم المجيد.

(٢) كما ان الملكة ترمز الى الاستمرارية في نفوس البريطانيين ، وهذا رمز له معانٍ في استقرار البريطانيين وشعورهم بالثقة والامان . فبعد خروج بريطانيا منهزمة من الحرب العالمية الثانية فقدت امبراطورتها وبدأت مستعمراتها تأخذ استقلالها ، ثم أصبحت دولة ذات حجم محدود وطبيعة شحيحة وقليلة وترتب عليها ان تواجه الوضع الجديد ، فالمستقبل كان مظلماً في نظر البريطانيين بسبب فقدانهم للامبراطورية العظمية ، الا ان بقاء العرش كان رمزاً لاستمرارية الدولة والأمة ، فالعرش لديهم استمرار للتاريخ المجيد المتصل بالحاضر . \*

---

(١) (( أسرتي )) ، (مجلة ) ، العدد ١٢٢٢ السنة ٢٤ في ٦/٨/١٩٨٨ ، ص ٢٩ .

\* أظهر استطلاع للرأي العام في شباط ١٩٩٣ ، أن أغلبية البريطانيين لايحبون النظام الملكي ويرغبون بتغييره ، واكد الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة غالوب ونشرت نتائجه صحيفة (ديلي تلغراف ) في لندن في (٨ شباط ١٩٩٣) ، أن ٦٧% من البريطانيين يجدون العائلة المالكة غير مبالية بمعاناة الشعب البريطاني جراء الركود الاقتصادي . وافاد الاستطلاع ان ٨٧% من الموظفين يعدون ان الملكة (اليزابيث ) قد فقدت بريقها بسبب تصرفات أفراد أسرتها ، مضيفاً بأن شعبية الامير (تشارلز) تدنت لتصل الى ٤% فقط ، وكان زعيم الحزب الليبرالي الديموقراطي (بادي أشداون ) قد طلب إجراء مناقشات واسعة حول مستقبل النظام

(٣) والملكية اضافة الى ذلك ترمز الى الوحدة القومية لبريطانيا، فبريطانيا مكونة من عدة قوميات متناقضة «ويلز - اسكتلنده - ايرلنده» ، وبعد فقدان الامبراطورية كان من الممكن لهذه الوحدة ان تنقسم وتتجزأ ، فالعرش البريطاني لا يطرح نفسه الى انه عرش انكليزي باعتبار انها القومية الأكثر عدداً ، فهو لا يفرض نفسه على انه مؤسسة الانكليز وانما هو مؤسسة بريطانيا وهو محور بريطانيا ، فهو يرمز للتماسك والوحدة القومية الواحدة (١).

اضافة الى ذلك فان شخصية الملكة ذات الخبرة الطويلة في الحكم من خلال الوراثة ، فقد تبدي نصيحة من وراء الستار عند الضرورة او يكون قرارها قطعياً عندما يتعرض البلد لكارثة ، يكون من الصعب على الوزارة والبرلمان الخروج منها . أو لمشكلة تدور بين الوزارة والبرلمان عندما يخفقان في ايجاد البدائل الصحيحة لكل المشكلة ، فهذا يكون قرار الملكة قطعياً ونهائياً بخصوص المشكلة التي تواجهها بريطانيا .

كما لاننسى خبرتها الطويلة التي اكتسبتها نتيجة مكوئها على العرش مدة طويلة ، فهي تعاصر في أغلب الاحيان ثلاثة انتخابات او عدة حكومات . اذن عامل الزمن وطول المدة والاحتكاك المباشر بالاحداث واتصالها بالوزارة او البرلمان ، كل ذلك يجعل منها خزين خبرة وتجربة يستفيد منها اعضاء الحكومة والبرلمان في الاوقات الصعبة والحرجة .

---

الملكي في بريطانيا ، على عكس حزب العمال الذي يطلب بالغاء مجلس اللوردات فهو يصو على بقاء الملكية . وقد اُرتفعت نسبة المطالبين بالغاء الملكية بشكل يلفت النظر في تموز ١٩٩٧ على أثر مقتل الاميرة المطلقة (ديانا) وأتهامه الاسرة الملكية بقتلها ، فقد تدنت شعبية هذه الاسرة الى اقل درجة في حياتها .

(١) د. محسن خليل : النظم السياسية والدستور اللبناني ، دار النهضة العربية ، بيروت ،

١٩٧٩ ، ص ٣٠٩ - ٣١٢ .





## النظام السياسي الفرنسي



## الفصل السادس

### النظام السياسي الفرنسي

#### أولاً : نشوء الجمهورية الفرنسية الخامسة وتطورها

تتمتع فرنسا بمميزات جغرافية لا تتمتع بها أية دولة أخرى في أوربا ، فهي البلاد الوحيدة التي تطل على كل من البحر المتوسط والمحيط الاطلسي والقنال الانكليزي وبحر الشمال . ولها حدود مع خمس دول هي بلجيكا من الشمال ومن الشرق المانيا الاتحادية وسويسرا وايطاليا ومن الجنوب اسبانيا . وتعدّ فرنسا كبيرة من حيث المساحة بالمقاييس الاوربية ، فهي اوسع الدول الاوربية إذ تبلغ مساحتها ٥٤٧.٠٢٦ كم ٢ ، وعدد سكانها حسب تخمين عام ١٩٨٧ بلغ ٥٥.٥ مليون نسمة<sup>(١)</sup>.

وكانت فرنسا من الدول الملكية في اوربا ، حيث اطيح بالملكية باندلاع الثورة الفرنسية في تموز عام ١٧٨٩ ، وتم تأسيس أول جمهورية بين عامي ١٧٩٢ - ١٨١٥\* وتم تأسيس الامبراطورية الاولى تحت قيادة نابليون ، وعادت الملكية مرة اخرى بين ١٨١٤ - ١٨٤٨ ، ويمكن تقسيم التاريخ الفرنسي السياسي منذ قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حتى الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ على ثلاث مراحل هي :-

---

(1) Lillian J. Bragdon : The Land and People of France , Philadelphia Company , 1960 , P.3.  
\* بعدما جاءت الجمهورية الثانية بين عامي [ ١٨٤٨ - ١٨٥٢ ] ثم جاءت الامبراطورية الثانية ما بين [ ١٨٥٢ - ١٨٧٠ ] وتأسست الجمهورية الثالثة ما بين عامي [ ١٨٧١ - ١٩٤٦ ] ثم الجمهورية الرابعة ما بين [ ١٩٤٦ - ١٩٥٨ ] فالجمهورية الخامسة في ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر .

- (١) المرحلة الاولى التي بدأت عام ١٧٨٩ وانتهت عام ١٨١٤ بسقوط نابليون .
- (٢) المرحلة الثانية التي بدأت عام ١٨١٤ بعودة الملكية ثانيةً وانتهت عام ١٨٧٠ بقيام الجمهورية الثالثة .
- (٣) المرحلة الثالثة التي بدأت بقيام الجمهورية الثالثة عام ١٨٧٠ حتى قيام الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ (١).

والذي يفيدنا في دراستنا للنظام السياسي الفرنسي ، الاسباب التي ادت الى قيام الجمهورية الخامسة وماتلاها من تطورات سياسية . فأن ضعف الاجهزة التنفيذية امام المجالس التشريعية الفائقة القدرة في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، وعدم الاستقرار الحكومي في الجمهورية الثالثة ، كان من العوامل الرئيسية التي دفعت واضعي الدستور في عام ١٩٥٨ الى وقف جهودهم الاساسي على تعزيز السلطة التنفيذية ، وبصورة ادق سلطة رئيس الجمهورية تعزيزاً ملحوظاً ، كما ان الممارسة قوت ايضاً هذا الطابع المهيمن على الدستور المتعدد العناصر (٢).

كما ساهم نظام تعدد الاحزاب الذي كان سائداً في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة الذي استمر الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا النظام الحزبي التعددي كان يتجاذبه تياران ، هما اليسار المتطرف (( الشيوعي )) ، واليمين المتطرف (( البوجداديون )) خصما الديمقراطية ، وهذا الوضع بمجمله ساهم في قيام هيئة تشريعية ذات نفوذ قوي، تقابله هيئة تنفيذية قلقة وعاجزه عن توفير الزعامة القوية التي يمزقها نظام تعدد الاحزاب، وعليه فان الدستور الذي وضع في بداية الجمهورية الخامسة قد صحح هذا الافتقار الى التوازن ، بحيث أصبحت

---

(١) د. محسن خليل : المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

(2) Pierre Pactet :Op . Cit. , P. 5 .

الادارة التكنوقراطية الموجهة من الخبراء الفنيين تحت اشراف الوزارة ورئيس الجمهورية. وقد نص الدستور على عدم الجمع بين عضوية الوزارة وعضوية مجلس الأمة . كما كان ذلك جارياً في ظل الجمهورية الرابعة ، وللوزارة في النظام الجديد سلطة مستقلة محددة لم تكن هكذا من قبل ، في حين يبدو مجلس الأمة اقرب الى العجز ، بعد أن كان قادراً على كل شيء . ولم يعد رئيس الجمهورية مختاراً بأصوات مجلس الأمة ومجلس الشيوخ مجتمعين كما كان في الجمهورية الرابعة \* ، وإنما عن طريق الانتخاب العام المباشر . والرئيس في شخص ديغول لا يملك سلطات احتياطية وجوهرية فحسب بحيث يستطيع بمقتضاها ان يتصرف اذا لم تعد الوزارات قادرة على تحقيق السيطرة التنفيذية الفعالة ، وقد ساعده في ذلك تملكه سمعة شخصية بعيدة تخلع على نظام الحكم بعض صفات الملكية في العهود التي كان الملك فيها يحكم ولا يملك <sup>(1)</sup>.

فالسؤال المطروح كيف بدأت الجمهورية الرابعة بالتفكير جدياً في مسألة وضع دستور جديد للبلاد ؟ وما الدوافع لذلك .

ان ولادة الجمهورية الخامسة جاءت من خلال الفتنة المدنية والعسكرية التي حدثت في الجزائر في ١٣ أيار عام ١٩٥٨ ، عندما قبلت اجهزة الجمهورية الرابعة اضفاء المشروعية على التمرد ، فأقرت في ٣ حزيران ١٩٥٨ القانون الدستوري الذي يعهد الى حكومة الجنرال ديغول مهمة وضع دستور جديد ، شريطة احترام خمسة مبادئ، منها مبدأ سيادة الحكومة امام البرلمان . وقد نشر الدستور في ٤ تشرين الاول ١٩٥٨ بعد أن أقر في استفتاء ، ونجد فيه مؤشرات

---

\* فقد اقتضت وبسبب قوة الانقسامات الحزبية المعطلة والعاجزة ، ذات مرة من اجراء اكثر من مائة اقتراع في داخل المجلسين من أجل اختبار رئيساً للجمهورية .

(1) George Burdeau : Droit Constitutionnel Et Institution Politiques... , Op , Cit , P. 420 - 424 .

تدل على وجود العديد من الافكار الدستورية التي عرضت في خطاب ديغول في ١٦ حزيران ١٩٤٦ في ( Boaeux ) . وقد ألحقت بالدستور تعديلات كثيرة من ابرزها ، تعديل عام ١٩٦٢ ، وبمقتضاه يكون رئيس الجمهورية منتخبا في استفتاء عام ومباشر <sup>(١)</sup> . وكانت الغاية منها تجسيد وحدة الشعب الفرنسي في المسائل المصيرية . الا ان الاحزاب الفرنسية رفضت الاقتراح المذكور في البرلمان بالاغلبية المطلقة ، فما كان منه الا ان حل الجمعية الوطنية ، وعرض الامر على الاستفتاء العام ، فوافقه الشعب الفرنسي بنسبة ٦١.٧٥ % . وعليه يمكن القول إن الجمهورية الخامسة اعلنت بهذه النتيجة بان العلاقة الشرعية بين الرئيس والشعب وليست بين الاحزاب والشعب ، وان رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، ودور الاحزاب دور وظيفي في المقام الاول وليس دورا سياسيا ، فدور الاحزاب الرئيس اصبح في تجميع المصالح لا في السعي للسيطرة السياسية على جهاز صنع القرار السياسي . ودستور عام ١٩٥٨ قد حدد نوعا من الانسجام الوظيفي بين الحكومة التي تمثل الرئيس ، وبين البرلمان الذي يحاسب الحكومة وترجم هذا عمليا في انه لتسيير النظام بطريقة فعالة ، فلا بد من ان يكون حزب الرئيس في وضع ما مسيطر في الجمعية الوطنية . فالديغوليون قد سيطروا على الجمعية الوطنية سواء بأنفسهم او من خلال تحالفهم مع احزاب الوسط علم ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٨ ، فعندما كان ديغول رئيسا من عام ١٩٥٨ حتى استقالته في نيسان عام ١٩٦٨ ، او من خلال التحالف مع التجمع الديمقراطي في برلمان عام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٧٨ عندما كانوا يشكلون الاغلبية مع وجود سيطرة لهم على التحالف .

---

(1) Francais Borella : Les Partis Politiques dans La France D'aujourd'hui , 2 ed , Seuil , Paris , 1974 , P.5-13 .

وما قام به ديغول في الجمهورية الخامسة ، كان عبارة عن نظامين مزدوجين يقومان على أساس - نظام الشرعية السياسية القائمة على العلاقة المباشرة بين الرئيس والشعب ، ونظام الفاعلية السياسية القائمة على الوحدة الحزبية بين الحكومة والبرلمان ، فهو مزيج ما بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، وعلى أساس هذه الوحدة بين هذين النظامين ، فإن شاغل مقعد الرئاسة لابد من أن يصاحب سيطرة حزبه على البرلمان ، وهكذا سارت الامور والنظام منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن <sup>(١)</sup>.

### ثانيا : القوى والاحزاب السياسية المؤثرة في الحياة العامة

تعد تعدد الاحزاب السياسية من ابرز المظاهر التي يتميز بها النظام السياسي الفرنسي ، والمصدر الاساسي للاضطرابات التي كانت تعاني منها فرنسا قبل قيام الجمهورية الخامسة . فبينما اتجه البنيان الحزبي في غالبية الدول الاوربية الى نظام الحزبين كما في بريطانيا ، او الاحزاب الثلاثة كما في بلجيكا ، او الاحزاب الاربعة كما في الدول الاسكندنافية ، هناك في الوقت الحاضر ثمانية احزاب كبرى في فرنسا\* ،

---

(١) د. جهاد عودة ، فرنسا والازمة السياسية للجمهورية الخامسة ، (( السياسة الدولية )) ،

(مجلة) ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٦٠ .

\* ونظام الاحزاب السياسية في فرنسا ، التي تمثل في البرلمان يأتي .

(١) الحزب الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٠٥ وهو من اقدم الاحزاب الفرنسية .

(٢) الحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٢٠ .

(٣) الحزب الديغولي وتأسس عام ١٩٥٨ ، وقد غير اسمه من اتحاد الجمهورية الجديدة

[U.N.R] الى الاتحاد الوطني للجمهورية الخامسة - [U.D.R] .

(٤) الحركة من اجل الجمهورية Movement of the Republic .

(٥) حزب المستقلين الجمهوريين ، وهو حزب حبيسكار ديستان والذي تأسس عام ١٩٦٦ .

(٦) الوسط الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٦٦ من قبل Jean Icanuet للمزيد من التفاصيل .

انظر : Francois Barella : Op . Cit . , P. 5 ff ; Hauriou : Op , Cit , P. 926 .

والعديد من الاحزاب الصغيرة الاخرى (١) .

وقد اختلف الكتاب في تفسيرهم ظاهرة تعدد الاحزاب الفرنسية ، فمنهم من أرجعها الى الى طبيعة الفرنسيين المستمدة من أصلهم اللاتيني، الذي يميل الى الجمود الفكري وشدة التمسك بالرأي . ومنهم من أرجعها الى سرعة تأثير الفرنسيين بالصراعات والشخصيات القوية ، الامر الذي يؤدي الى ظهور كثير من الاحزاب التي تعرف بـ ((احزاب الاشخاص)) ، والتي تركز اساسا على شخصية زعيم معين وتزول بزواله ، او تستمر في العمل السياسي دون ان يكون لها مبادئ واضحة . ومنهم من فسرها باستمرار تأثير الفرنسيين بالخلافات والمنازعات التقليدية التي شهدتها تاريخ أمتهم كالصراع بين الدولة والكنيسة ، او بين الملكية والجمهورية . وأيا ما كانت العوامل الكامنة وراء تعدد الاحزاب السياسية الفرنسية، فان السبب المباشر يرجع الى كثرة الانقسامات في داخل الاتجاهات السياسية الواحدة ، وخاصة داخل اليمين الذي ينقسم الى متطرف ومعتدل ، واليمين المعتدل بدوره ينقسم الى عدة احزاب ، وكذلك الحال بالنسبة لليمين المتطرف واليسار والوسط (٢) .

وقد اسهم في ظهور التعددية الحزبية وتنوعها مسألة تغيير الدستور الفرنسي عدة مرات ، وهذا يعني عدم الموافقة التامة لمجموعة الشعب الفرنسي على كل دستور من هذه الدساتير ، الامر الذي يخلق باستمرار جماعات مختلفة لا تقدم الولاء والطاعة لهذه الدساتير ، بل كانت تجادل شرعيتها وتتحداهما بين الحين والآخر ، لذا فقد وجدت حركات وفقا لهذه المواقف وتبلورت في احزاب سياسية للدفاع عن مواقفها وتحقيق اهدافها ، الامر الذي دفعها الى التعدد وتغيير النظام السياسي باستمرار . وهناك رأي آخر يفسر هذه التعددية بانها نتيجة للانقسامات

---

(١) محمد فتح الله الخطيب : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(2) Francois Borella : Op , Cit , PP . 49 - 56 .

الاجتماعية والسياسية والتقاليد التاريخية للشعب ، بعد ان تبنت فرنسا الاساليب التكنولوجية الحديثة وتطور صناعتها الذي كان سببا في تعقد وتشابك الصراعات حول المصالح الاقتصادية<sup>(١)</sup>. اضافة الى ظاهرة تفسير التعددية الحزبية في فرنسا، هناك سمات خاصة تتصف بها الاحزاب السياسية فيها ، ومن ابرزها انها احزاب ليست كثيرة العدد ، والواقع انه قلما نجد احزابا في فرنسا ذات اعداد كبيرة بصورة دائمة ، باستثناء الحزب الشيوعي ، وبصورة متقطعة الحزب الاشتراكي ، وقد شهد الحزب الديغولي ايضا ازديادا مفاجئا في بعض الاحيان .

وقلما نشاهد احزابا جماهيرية ، وانما فيها احزاب الموظفين حيث تجمع قياداتها عمليا كل فعالية الحركة ، مثل احزاب اليمين ( الجمهوريين المستقلين - واحزاب الوسط ) ومن المسلم به ان ضعف الانتماء الحزبي ابرز سمات الاحزاب الفرنسية ، الا ان ذلك لايعني انها ليست مؤثرة في الرأي العام الفرنسي بل العكس تماما لها الدور الكبير والمؤثر في اثناء الانتخابات ، ويمتد تأثيرها الى عدد كبير من المنظمات النقابية والمهنية والتربوية والثقافية<sup>(٢)</sup>.

هذا بالاضافة الى ظهور اتجاه جديد على الساحة السياسية الفرنسية منذ عام ١٩٥٨ ، والذي يتمثل بـ (( تجمع الاحزاب )) ، فان فرنسا لاتزال بلد متعدد الاحزاب ، الا ان الاحزاب فيها متجمعة في تحالفات ثابتة نسبيا . فهناك مثلا تحالفان كبيران ، احدهما في اليمين ويضم الديغوليين والجمهوريين المستقلين وعناصر الوسط ، والثاني في اليسار ويضم الشيوعيين والاشتراكيين الراديكاليين اليساريين وذلك منذ عام ١٩٧٢ . الا ان التفاهم بين هذه الاحزاب المجتمعة ليس له صفة دائمة ، بل هناك ازدواجية في مواقف بعض الاحزاب في اثناء الانتخابات، وخير دليل على ذلك موقف الوسط في تحالفه مع اليمين والذي ضمن نجاحه اثناء

---

(١) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٤٩٦ .

(2) M. Duverger : Institutions Politiques et droit constitutionnel , Op . Cit . , P : 149 - 150 .

انتخابات عام ١٩٧٣ التشريعية وفي انتخابات عام ١٩٧٤ الرئاسية ، ولكن هذه المرة كان نجاحا ضعيفا بسبب التقدم المستمر لتحالف اليسار الذي تضاعف مؤيدوه، حيث فاز اليسار بزعامة الاشتراكيين بالرئاسة مرتين ، وحصل الاشتراكيون على الاغلبية في الجمعية الوطنية <sup>(١)</sup>.

وهناك بجوار الاحزاب السياسية قوى مؤثرة في الحياة العامة ، ومن ابرز تلك القوى نقابات العمال ، المتعددة ذات الصفة التمثيلية الاقوى ، وهذه المنظمات العمالية تضطلع معا ، او مع بقائها منظمات خاصة ومنفردة بدور كبير جدا في تمثيل المهن ، سواء كانت نقابات العمال ام نقابات ارباب عمل ، مثل الاتحاد العام للعمال C.G.T وهو اهمها من حيث عدد النقابيين . والاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل C.F.D.T والقوة العمالية C.G.T.F.O ، والاتحاد العام للموظفين C.G.E ، والاتحاد الوطني لارباب العمل الفرنسيين C.N.P.F .

بالاضافة الى النقابات هناك عدد كبير من الجمعيات وجماعات الضغط التي تؤدي دورا مؤثرا في أصحاب السلطة من الهيئات الرئاسية والحكومية والادارية . وعدد هذه الجمعيات يتجاوز العشرات في مختلف الاهتمامات الانسانية والدينية والاجتماعية<sup>(٢)</sup>. وبعد هذه المقدمة الموجزة عن الاحزاب السياسية الفرنسية وتعدد سماتها وجمعيات والنقابات ، لابد من توضيح اهم القوى السياسية في ضوء اتجاهاتها وميولها مع اشارة سريعة لابرز الشخصيات السياسية الفرنسية المؤثرة في الساحة السياسية .

---

(1) Pierre Pactet: Les Institutions Francaises, Op.Cit, P.P : 106-107-108.

(2) Ibid : P . 104 .

## أولا : قوى اليمين الفرنسية

لا يعتبر اليمين الفرنسي تيارا سياسيا جديدا على الساحة السياسية الفرنسية ، حيث ترجع أصوله الى القرن التاسع عشر <sup>(1)</sup>. الا أنه توجد أختلافات حول استخدام مدلول اليمين نظرا للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حصلت طيلة مسيرته . ففي القرن التاسع عشر كان هناك تميز بين المحافظين الذين أرادوا المحافظة على الوضع القائم ، وبين الرجعيين الذين أرادوا إعادة الوضع القديم ولو بالقوة ، أذا إقتضت الضرورة ، وهؤلاء هم الذين كانوا يعرفون بأسم اليمين المتطرف .

اما اليمين المتطرف الجديد الذي ظهر في السبعينات ، وحقق نجاحا غير متوقع في الثمانينات والتسعينات ، فهو مختلف من حيث أنه يعبر عن حركة تبحث عن تغيير ايدولوجي شامل ، دون مناقشة شرعية الدستور او المؤسسات القائمة في الدولة . (الجبهة الوطنية) \* تؤكد ان المبرر الاساسي لوجودها هو تمثيلها للثقافة والهوية الفرنسية، وتدعي بأن بقية الاحزاب اليمينية والاجهزة الاعلامية لاتعبر عنها بصدق . وهي تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي هي اقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته . وعلى أثر إنكماش تيار اليمين المتطرف بعد فقدان الثقة الذي تعرض له نتيجة لتجربة نظام ((فيشي)) وتعاونه مع المانيا النازية ، إختفت الجماعات اليمينية الصغيرة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وتوقفت عن ممارسة أي نشاط سياسي ، ولم يبدأ التيار المذكور نشاطه الا في منتصف الخمسينيات على يد ((بيير بوجاد)) ، الذي أستغل المخاوف التي ظهرت

---

(1) J . Pluymene et R. Lasierra : Les Fascismes Francais , 1923 - 1963, Paris , Seail , 1963 , P.8 .

\* سوف نتحدث عن ( الجبهة الوطنية ) بشكل مسهب في فقرة مستقلة نظرا لأهميتها وخطورتها.

مع عملية التحديث والتصنيع التي شهدتها فرنسا ، والتغيرات الكبيرة التي صاحبت حركة تصفية الاستعمار في هذه الفترة .

وأخيرا يمكن الإشارة الى ان مرحلة التسعينات قد عرفت ظاهرة خطيرة هي الانشقاق عن إئتلاف يمين الوسط الحاكم بحزبيه ، التجمع من أجل الجمهورية الديغولي والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية ((اليمين الليبرالي)) ، فلم يستطع الائتلاف منع أربعين من أعضائه من ترشيح أنفسهم بصفة شخصية ونتيجة لذلك أبعد الاتحاد من أجل الديمقراطية أحد عشر عضوا ومنشقا من صفوفه ، رشحوا أنفسهم ضد مرشحين رسميين يتمتعون بتأييد الغالبية الحاكمة ، بينما أقصى أربعة مرشحين منشقين عن التجمع من أجل الجمهورية <sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من ذلك فقد حصلت قوى اليمين على حصة الأسد في السلطة منذ قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وكان حكم اليسار هامشيا إذا ما قورن بحكم اليمين إذ لم يستطع الوصول الى السلطة الا في مدد محدودة وقصيرة ، حيث استلم السلطة مدة أربعة أشهر في عام ١٨٤٨ ، وشهرين في عام ١٨٧٠ ، ولمدة عام كامل في سنة ١٩٣٠، واستطاع ان يشكل حكومة الجبهة الشعبية برئاسة الاشتراكي ((ليون بلوم)) في المدة ١٩٣٦-١٩٣٧ .

ثم استطاع اليسار التغلب على قوى اليمين كليا عام ١٩٨١ <sup>(٢)</sup>. وكان آخرها على صعيد الرئاسة بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٢ ، وكأغلبيه برلمانية لاتزال مستمرة حتى بعد انتخابات عام ١٩٩٧ . وتتكون قوى اليمين من الاحزاب التالية:-

---

(١) ريمون ماهر كامل : الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا ، ((السياسة الدولية)) ، (مجلة) ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ١٥٠ .  
(٢) ((الطليلة العربية)) ، (مجلة) ، العدد ١٥٠ في ٢٤ آذار ١٩٨٦ ، ص ٢٨ .

## (١) حزب التجمع من أجل الجمهورية .

تعود جذور هذا الحزب الى مرحلة الاربعينيات عندما بذل ديغول محاولات لتنظيم اليمين الفرنسي ، وتوحيد صفوفه في اطار مبادئ معتدلة بعيدة عن التطرف التقليدي ، وقد تمت تلك المحاولات على مرحلتين .

فقد أنشأ ديغول ، حزب ( تجمع الشعب الفرنسي R.P.F ) عام ١٩٤٧ ، وذلك من أجل القيام بحملة ضد النظام البرلماني المتطرف ، الذي وضعه دستور عام ١٩٤٩ ، دستور الجمهورية الرابعة الذي سلب السلطة التنفيذية من أي قوة حقيقية . ولم يكن حزبا يمينيا بحتا ، ومع ذلك فقد كان غالبية انصاره من اليمين المعتدل ، وقد حصل في الانتخابات العامة لعام ١٩٥١ على اكبر عدد من المقاعد في الجمعية الوطنية (١١٦) مقعدا ، ولكنه تدهور تدريجيا وانقسم الى عدة أحزاب فرعية .

اما المرحلة الثانية وعلى أنقاض المحاولة الاولى ، فقد أنشأ ديغول سنة ١٩٥٨ حزب الوحدة من أجل الجمهورية الجديدة وهو من حيث تكوينه وتنظيمه وبرنامجه يعتبر خليفة لحزب تجمع الشعب الفرنسي ، ولكنه اختلف عنه في بداية الامر . أن الجنرال ديغول قد تولى رئاسة الجمهورية الخامسة منذ قيامها جاعلا الحزب اقوى من سلفه . وقد رفض الجناح اليساري في تجمع الشعب الفرنسي الانضمام الى حزب الوحدة الجديد ، وحاول هذا الجناح تشكيل حزب الديغوليين اليساريين كحزب مستقل عن حزب الوحدة ، وهي محاولة أخفقت تماما في انتخابات سنة ١٩٥٨ . أضف الى ذلك ان حزب تجمع الشعب الفرنسي قد ضم في داخله جناحا يمينيا ذا اتجاهات فاشستية تزعمه ((جال سوستيل )) الذي نادى ببقاء الجزائر فرنسية . صحيح أن حزب الوحدة كان يمينيا بحتا عند تأسيسه ، لكن التطورات التي مر بها الحزب منذ تكوينه سنة ١٩٥٨ جعلته أقرب الى أحزاب

الوسط ، ففي سنة ١٩٦٠ أستبعد جاك سوستيل وأنصاره اليمينيين المتطرفين من عضوية الحزب (١).

وأخيرا أستبدل أسمه الى حزب ( التجمع من أجل الجمهورية - R.P.R ) بقيادة جاك شيرال . لقد كان هذا الحزب على مدى السنوات العشرين الماضية أنعكاسا مباشرا لشخصية الجنرال ديغول ، حزبا قوميا شعبيا تدخليا ودكتاتوريا نوعا ما . ففي السنوات الخمسة الأخيرة حول هذا الحزب مساره فجأة عن القومية والتدخلية باتجاه الليبرالية الاقتصادية ، ودعم سياسة الدمج الاوربي ، ربما كان هذا التحول منطقيا في مرارته وسط مستجدات الثورة الصناعية الثانية ، ذلك ان الوطنية في مثل هذا الحال اساس لايتماد عليه للسياسة الفرنسية . وعلى النقيض من ذلك لم يستطع الحزب الديغولي التخلص من ذكريات فرنسا القوية بانتهاج سياسة التدخل في ظل زعيم شعبي قوي . ولهذا يرى الديغوليون القدامى أن الحل الوحيد لهذه الازمة هو إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، واعادة بناء الحزب الديغولي كما كان أساسا ، ويصرون على المبادئ التي تدعو الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد ، وبقاء الدولة بوصفها موجها فقط، وينادون بحرية اكثر لوسائل الاعلام ، وبتطوير مؤسسات الدولة ، وعدم التورط في المشاكل الدولية (٢).

ويضعون مصلحة فرنسا فوق كل اعتبار . ويفتقد الحزب اليوم ذلك السحر وتلك النجومية التي كان يضفيه عليه الجنرال ديغول ، وعلى الرغم من محاولات شيراك \* .

---

(١) محمد فتح الله الخطيب : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) "The Financial Times", October, 15, 1988 .

\* ولد شيراك ١٩٣٢ وهو اداري وسياسي ورجل دولة ، حيث قضى خدمته العسكرية في الجزائر ، وتقلد مناصب حكومية عديدة ، فقد عمل رئيس مكتب الرئيس (بومبيدو) ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، وتولى منصب امانة الدولة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وتولى وزارة الدولة للعلاقات

عند وصوله الى رئاسة الحكومة ١٩٧٤<sup>(١)</sup>، حيث عمد الى تقوية الحزب ليكون المعبر عن سياسة ديغول بعد رحيله<sup>(٢)</sup>. وليس ادل على ذلك من تلك النتيجة التي حصل عليها في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٥ مايو ١٩٩٧، حيث حصل فيها على نسبة ١٥.٦% من الاصوات .

## (٢) الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية .

تأسس عام ١٩٧٨ تلبية لرغبة جيسكار ديستان من اجل ايجاد مجموعة متماسكة من القوى السياسية المؤيدة له في الجمعية الوطنية ، ويمكن اجمال اهم طروحاتهم الجديدة ، وتأتي في المقدمة منها ، بناء الدولة الحديثة من خلال القضاء على الارهاب والعنف ومحاربة الفساد والهجرة غير الشرعية والمخدرات من خلال التماسك بين الطبقات الاجتماعية ، وأصلاح حكومي في ميدان العمل الوظيفي مع إزالة الحواجز القائمة بين المواطن والسلطة ، وأصلاح أداري من

---

البرلمانية ١٩٧١-١٩٧٢ ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الداخلية ١٩٧٤ ، وامضى سنتين في منصب رئيس الوزراء في عهد جيسكار ديستان ، مارس وظيفة رئيس بلدية باريس منذ عام ١٩٧٧ . وقد ساهم شيراك في اطفاء حريق انتفاضة الطلاب ضد حكم الجنرال ديغول ١٩٦٨ ، وقاد سير المفاوضات في ايار ١٩٦٨ مع النقابات العمالية . وعند تسلمه السلطة عزز شيراك توجه السياسة الخارجية الفرنسية نحو الدول العربية والافريقية وهو من اهم السياسيين الذي ساعدوا على سقوط ديستان عان ١٩٨١ . وأصبح بين عام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ رئيسا للوزراء في ظل حكم الرئيس ميتران الاشتراكي . ورئيسا للجمهورية منذ عام ١٩٩٢ .

- Dimitri , Georges Lavroff: Le Systeme Politiques Francais , Dalloze France , 1972 , P. 115.

(1) Jacques Chapsal : Lavie Politique Seus La Republique , themis , P.U.F , France , 1981 , P. 58.

(2) " Le monde Dessiers et Documents" , Les Election L'egisatives du 16 Mars, 1986 , P. 37 .

خلال أضعاف السلطات المركزية، وتقليل عدد الوزارات من تشديد الرقابة البرلمانية على الحكومة . ويؤكدون علن ان مستقبل فرنسا في أوروبا ، مع التأكيد على قبول العملة الاوربية الموحدة ( يورو ) باعتبارها ستكون مكسبا لفرنسا مع اقتراح تخصيص ميزانية ثابتة لها ، وأن يتحول مجلس وزراء كل دولة عضو بالاتحاد الى حكومة اقتصادية . أما نتيجة الحزب في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٥ مايو ١٩٩٧ فقد كانت مقاربة لحزب التجمع من اجل الجمهورية وهي ١٤.٣% <sup>(١)</sup> ، وحزب الاتحاد عبارة عن ( كونفدرالية ) تضم الاحرار والوسط والرايكاليين يمكن ان نجملها بما يأتي :

( أ ) الحزب الجمهوري : تأسس هذا الحزب عام ١٩٧٧ ، وانبثق عن الجمهوريين المستقلين ، واصبح فيما بعد الدعامة السياسية للرئيس ديستان الذي يعد ابرز زعمائه ، وتأسست حركة الجمهوريين المستقلين في عام ١٩٦٤ على الرغم من ان جذورها تمتد الى ابعد من ذلك ، حيث ساند الجمهوريون المستقلون صعود ديغول الى السلطة في عام ١٩٥٨ ، وصوتوا لصالح الدستور في ٥ ايلول ١٩٥٨ . ويعد احد الاحزاب الحليفة للحزب الديغولي منذ عام ١٩٦٢ ، حيث كان ديستان وزيرا للمالية في عهدي ديغول وبومبيدو ، وبعد فوزه برئاسة الجمهورية الفرنسية اراد ديستان جعل هذا الحزب بمثابة القوة السياسية القائدة للأغلبية \* .

---

(١) ريمون ماهر كامل : المصدر السابق ص ١٥٠ .

\* حصل حزب التجمع من اجل الجمهورية في الانتخابات التشريعية على نسبة (١٩.١٨%) من الاصوات ، في حين ان هذا الحزب قد حصل في انتخابات التشريعية لعام ١٩٨٦ على نسبة ١١.١% . وفي انتخابات عام ١٩٩٧ حصل على نسبة ١٥.٦% . وحصل حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية على نسبة ١٨.٤٩% من الاصوات ، ومقارنة بعام ١٩٨٦ عندما حصل ٨.٤% وفي انتخابات ١٩٩٧ حصل على نسبة ١٤.٣% .

(ب) الحزب الراديكالي : تأسس عام ١٩٠١ وكان يدعو الى النظام الجمهوري والى سياسة اجتماعية متطلعة ، وقد دافع عن العلمانية ، وكان يجمع النبلاء واصحاب المصالح الاقتصادية المرتبطة بقوى اليمين ، وقد كانت الجمهورية الرابعة مرتعا لنشاطه حيث شارك في العديد من حكوماتها . وحين قامت الجمهورية الخامسة دخل في المعارضة ، وفي عام ١٩٧١ شكل مع حزب الوسط الديمقراطي الحركة الاصلاحية ، وعندما فاز ديستان برئاسة الجمهورية عام ١٩٧٥ شارك في الحكومة . اما ايديولوجيته فترتكز على تأييد الديمقراطية الليبرالية كأطار عام مدعومة برغبة في اقامة عدالة اجتماعية كما أنه يهدف الى تصحيح الأخطاء المترتبة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك الى تحويل المجتمع اشتراكيا ، ويدعو الى الدفاع عن الحريات واحترام الحرية الفردية التي هي مسألة أساسية بالنسبة له<sup>(١)</sup>، ومن اشهر زعماء هذا الحزب ((بيير مندرسي فرانس )) ، ((آلن بوهير)) و ((جان جاك سرفن شريف)) .

(جـ) الوسط الديمقراطي : انبثق عن الحركة الجمهورية الشعبية عام ١٩٦٥ وكان يرأسه جان لوكانويه ، الذي رشح نفسه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥، وقد تعاون مع الحزب الراديكالي ضمن المعارضة في عهدي ديغول و بومبيدو وايد الوسط الديمقراطي ترشيح آلن بوهير ممثل قوى الوسط لرئاسة الجمهورية ، في حين ايد اتجاه وسط الديمقراطية برئاسة جاك دوهاميل ترشيح بومبيدو وفي الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٤ ايد الوسط الديمقراطي ترشيح ديستان ، وتكاد تكون ايديولوجية هذا الحزب نابعة من ايديولوجية الحزب الراديكالي<sup>(٢)</sup>.

---

(1) Lavroff Dimitri , Georges : Op , Cit , P . 87 .

(2) Ibid , P . 86 .

وفي الوقت الحاضر هناك حزبان للوسط وسط الديمقراطيين الاجتماعيين، وسكرتيره العام جاك بارو ، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ، ويترأسه ماكس لوجن. وقد ظهر اتجاه في الحزب الاشتراكي على أثر استبعاد التعاون مع الحزب الشيوعي ، يدعو الى الانفتاح نحو الوسط والعمل على كسبه وتحقيق التقارب معه. وقد كان هذا الامر مطروحا قبل انتخابات عام ١٩٨٦ ، حيث قال فابيوس رئيس الوزراء الاشتراكي : اذا أراد الوسط أن يلحق بنا فبأمكانه ذلك <sup>(١)</sup>.

وقد ازدادت احتمالات التعاون مع الوسط بعد وصول شيراك الى السلطة، وعلى الرغم من مساهمة الوسط في السلطة ضمن الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية، عرض السكرتير العام للوسط الديمقراطي الاجتماعي جاك بارو التعاون بين الاثنين من أجل (( تجاوز اشتراكية عام ١٩٨١ وليبرالية عام ١٩٨٦ )) ، على حد تعبيره <sup>(٢)</sup>.

وفي الواقع أن تعاون الوسط مع الحزب الاشتراكي قد يكون له مایسوغه ، فقد مال الاشتراكيون الى تشجيع المبادرة الفردية والعمل على تقليل تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية مما يزيد فرص التعاون بين الاثنين .

(د) الجبهة الوطنية : تعد الجبهة الوطنية من الاحزاب ذات الاتجاه اليميني المتطرف ، وترجع جذورها الى الثلاثينيات من هذا القرن عندما انتعشت الافكار الفاشية، وبدأ اليمين المتطرف مع اشتداد الحرب في الجزائر ، وبرز الاحتفاظ بالجزائر هدفا للقوى المتطرفة اليمينية التي أسست منظمة الجيش السري لمناهضة الجنرال ديغول وسياسته الداعية الى استقلال الجزائر . وقد

---

(1) « Le Monde », Nov , 30 , 1985 .

(2) Joque Brrot : La Question du Centre , «Le Monde» , Jenvier , 31,1987 .

تأسست الجبهة الوطنية عام ١٩٧٢ التي يقودها جان ماري لوبين \* أحد نواب البودجادين ، وتستند الجبهة الوطنية الى مقومات اساسية منها القومية والعنصرية وتمجيد النظام والتقاليد .

وفي عام ١٩٧٤ رشح لوبين نفسه لرئاسة الجمهورية ، وكانت بمثابة نقطة انطلاق اليمين الفرنسي المتطرف الذي يزداد انتشارا في بعض الاوساط الشعبية ، مستغلا الازمات الاقتصادية والبطالة ويكبل الانتقادات للحكومات الفرنسية، ويتهمها بالتهاون في مسألة وجود الاجانب في فرنسا <sup>(١)</sup>. وقد كانت نتائج الانتخابات العامة لعام ١٩٨٦ ، علامة بارزة على ظهور اليمين المتطرف كمجموعة برلمانية في الجمعية الوطنية الفرنسية ، كأحدى نتائج تطبيق نظام التمثيل النسبي ، فقد حصلت (( الجبهة الوطنية )) على ٩.٦٥ % من الاصوات وعلى ٣٥ مقعدا . وأصبح لها الحق لأول مرة في تكوين مجموعة برلمانية ، علما بأنها لم تستطع الحصول ، في نفس الانتخابات لعام ١٩٨١ الا على مقعد واحد كونها حصلت على ٠.٥ % من الاصوات <sup>(٢)</sup>، وقد اتهمتهم أحزاب اليمين الرئيس

---

\* جان ماري لوبين ، بدأ لوبين حياته السياسية بالانضمام الى المقاومة ضد النازيين عام ١٩٤٧، كما شارك في الحرب الهندية الصينية حيث فقد عينه اليمنى فيها . ثم قاتل في الجزائر في اثناء حرب التحرير وهو من الداعين الى مبدأ ( الجزائر فرنسية ) . انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي عن منطقة ( بريتانيا ) ، وكان قد سبق انتخابه عام ١٩٥٦ عن الجزائر في البرلمان الفرنسي حيث كان اصغر نائب وقتها . وحصل في انتخابات البرلمان الاوربي عام ١٩٨٤ على نسبة ١٢% ، وفي الانتخابات التشريعية الفرنسية حصل لوبين على نسبة ١٠% من اصوات الناخبين مما اعطى حزبه ٣٠ مقعدا في البرلمان . اضافة الى كل هذا فانه يعتبر نفسه الوريث الشرعي الوحيد للقديسة الفرنسية الشهيرة ((جاك دارك)) في اخذ المبادرة بانقاذ وطنه من وجود الاجانب المهاجرين على ارض فرنسا .

(1) Lavroff Dimitri , George : Op , Cit , P , P. 145 - 146 .

(2) De Paris , Mars : 17 , 1986 , P . 5 .

«ميتران» ، بأنه كان وراء صعود «الجبهة الوطنية» في الجمعية الوطنية. وعلى الرغم من الغاء نظام الانتخابات «النسبي» الجديد هذا والعودة الى نظام «الأغلبية المطلقة» القديم ، لكن الجبهة واصلت صعودها وتقدمها ، مستغلة وجود الازمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها فرنسا منذ عشرات السنين ، حيث يبلغ عدد عاطلين عن العمل حوالي ٢.٦ مليون ، وهذا الامر يسهل على «جان ماري لوبن» في حملته الانتخابية والاعلامية مستشهدا بالقول «اذا كان لدينا ٢,٦ مليون عاطل عن العمل ولدينا أربعة ملايين أجنبي ، فأن طرد هؤلاء الاجانب يحل مشكلة البطالة». كما يضيف بأن «مؤسسات التأمين الاجتماعي تخسر كل سنة ٤ مليار فرنك ويرجع ذلك الى الاجانب حيث يستفيدون منها اكثر من الفرنسيين بسبب عدد أطفالهم» \* . اضافة الى ذلك هناك الازمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسا ، فهي تعاني من «أزمة أمنية» بمعنى آخر أن باريس ومدن فرنسية أخرى شهدت خلال السنوات الاخيرة الماضية عددا من عمليات التفجير وتصفية الحسابات ، ويستفيد زعيم الجبهة «لوبن» من ذلك بتركيزه على هذا الجانب حيث يردد عبر وسائل الاعلام أن الحكومة الفرنسية تتساهل كثيرا في دخول الاجانب أراضيها ، ويكفي للدلالة على ذلك أن كل مواطن من المستعمرات الفرنسية القديمة يستطيع الدخول دون تأشيره مسبقا ، مما يجعل من الصعب على الاجهزة الامنية معرفة هوياتهم كما يرجعون سبب تقدم «الجبهة الوطنية» بالاضافة الى ذلك ، الى وجود حركة احتجاج داخل الاغلبية اليمينية الديغولية ، فعدد كبير من الديغوليين وأنصار حزب الاتحاد من أجل الجمهورية قد صوتوا لصالح اليمين المتطرف احتجاجا على

---

\* ومن طروحاته بهذا الصدد ، ( يجب تنقية الثورة الفرنسية من خطئية مبادئ المساواة والأخاء لأن من شأن ذلك أن يقوى الوهم لدى هؤلاء بأن الدم الفرنسي الأزرق يساوي الدماء العربية والافريقية السوداء ، كما هو معروف دماء أرخص من الماء ) .  
(١) التضامن ( مجلة ) ، العدد ٢٢١ في ٤ تموز ١٩٨٧ ، ص ٢٨ .

السياسة التي يتبعها اليمين<sup>(١)</sup>. وهذا مانلمسه حتى في انتخابات ٢٥ مايو ١٩٩٧ ، فقد حصلت الجبهة الوطنية على نسبة ١٤.٦ % من الاصوات ، وهي النسبة نفسها التي حصلت عليها عام ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>، الامر الذي شجعها عام ١٩٩٧ وبعد حصولها على هذه النتيجة، على أن تطرح مبادئ وأفكار جديدة تتعاطى مع نتائج وأفرازات مرحلة التسعينات ، منها ، نسف اتفاقية « ماسترخت » لانها ضد فيدرالية اوربا وضد فكرة العالمية والوحدة ، وضرورة اجراء استفتاء شعبي على سياسة اوربا ازاء الهجرة ، وقانون عقوبة الاعدام ، وجعل السلطة بيد الشعب وهو خيار ديمقراطي ، ومطالبة فرنسا بالانفصال عن المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة وحلف الاطلسي والاتحاد الاوربي ومنظمة التجارة العالمية ، وطرد ثلاث ملايين عربي لتوفير ثلاث ملايين وظيفة للفرنسيين تحت شعار « فرنسا للفرنسيين » .

وفي الختام يمكن القول ، بأن وضع اليمين لم يكن بأفضل من وضع اليسار، سواء كان في المعارضة من ١٩٨١ لغاية ١٩٩٢، أو هو يتولى الحكومة من ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، ومن ١٩٩٢ ولحد الان . فقد فشل اليمين المعتدل في توسيع قائمته الانتخابية اجتماعيا ، فظلت متخلفة بالنسبة للتغيرات التي مر بها المجتمع الفرنسي، ويلاحظ بأنه قد ضم نسبة عالية من غير النشيطين سياسيا ، كما كان تمثيل الشباب والموظفين والعمال فيه ضعيفا ، فتقاعس حزبا اليمين المعتدل من محاولة التنافس مع اليسار لجذب الشباب ، وتركوا الباب مفتوحا امام « الجبهة الوطنية » لتتقدم جماهيريا ، بسبب اهتمامها بمشكلة البطالة وتجديدها لاساليب العمل السياسي .

---

(١) ريمون ماهر كامل : المصدر السابق ص ١٥٣ .

## ثانيا : قوى اليسار الفرنسية

بعد ان تناولنا قوى اليمين الفرنسية ، سنبحث ايضا قوى اليسار بشقية  
«اليسار واليسار المتطرف» .

( أ ) الحزب الاشتراكي الفرنسي : تأسس الحزب الاشتراكي عام ١٩٠٥ باسم  
الجناح الفرنسي للدولية العمالية ، ويعد اهم قوة سياسية في الوقت الحاضر .  
حيث تعرض الحزب لانقسامات عديدة ابرزها انقسام عام ١٩٢٠ الذي تفرع  
منه الحزب الاشتراكي الحالي ، والقسم الاخر توجه نحو التطرف وأسس  
الحزب الشيوعي الفرنسي الحالي <sup>(١)</sup> .

ويعد الحزب الاشتراكي الفرنسي [P.S.F] من اهم الاحزاب الاشتراكية  
الممثلة للدولية الاشتراكية الثانية . وقد مر الحزب بمراحل مختلفة وظروف متعددة  
اثرت في قوته ومركزه ، فأكسبته قوة حيناً وضعفا حيناً آخر \* . الا ان ميلاد  
الحزب الاشتراكي الجديد ، يرجع الى اليوم الرابع من أيار ١٩٦٩ أبان مؤتمر  
(Alfort ville) وذلك بمناسبة انتخابات الرئاسة <sup>(٢)</sup> . والحزب الاشتراكي من القوى  
السياسية التي اسهمت في مقاومة الاحتلال النازي ، وشارك بعد قيام الجمهورية  
الرابعة في بعض حكوماتها ورئاسة حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، وعند  
وصول ديغول الى السلطة اتخذ منه موقف المعارضة ، واستمر في المعارضة  
حتى وصوله الى السلطة ١٩٨١ .

---

(1) Ibid : P P . 105 - 106 .

\* قد حصل هذا الحزب في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨١ (٣٦.٣%) ، اما عام ١٩٨٨ فقد  
حصل (٣٤.٧٦%) ، وفي عام ١٩٩٧ على (٢٣.٧%) .

(2) Leon P. Baradat : Op, Cit , P. 184 ; Francais Borella : Op , Cit , P. 154 - 160 ; Jean  
Charlot, Les Partis Politiques En France, P.31-35.

ومنذ عام ١٩٧١ استطاع تعزيز موقعه بصعود ((فرانسوا ميتران)) \*\* الى زعامة الحزب . وفي عام ١٩٧٢ وقع من الحزب الشيوعي البرنامج المشترك، وكانت اهم النقاط التي تم الاتفاق عليها : التأميم ، والانعاش بواسطة الاستهلاك ، والسياسة الصناعية . وقبل ذلك استطاع الحزب تجميع كل الاحزاب اليسارية في جبهة واحدة ، ليتمكن من اقامة تألف ديمقراطي يمكنه ان يفرض حكومة يسارية ، ونجح في كانون الاول من عام ١٩٦٥ في اقامة اتحاد اليسار الديمقراطي الاشتراكي [F.G.D.S] ، الذي ضم كل الاتجاهات اليسارية غير الشيوعية وقد تميز اساسا بانه قام بناءا على اقتراح من ((فرانسوا ميتران)) الذي يرأس انذاك اتحاد المؤسسة الجمهورية [C.I.R] <sup>(١)</sup>.

والحزب الاشتراكي تعرض الى بعض العثرات خلال مسيرته الطويلة . فان الوعود الاقتصادية التي قطعها للناخبين عام ١٩٨١ لم تحقق ثمارها ، فقد زادت البطالة ، وكبر حجم التضخم وأرتفعت الديون الخارجية ، مما حفز المواطن الفرنسي على التصويت لليمينين <sup>(٢)</sup>. كما ان التأميمات التي قام بها الحكم الاشتراكي في بداية عهده، أثارت ردود فعل عنيفة لدى قطاع كبير من المواطنين الفرنسيين ، وأنها لم تأت بنجاحات باهرة ، ولا يخفى أن ردود الفعل السلبية التي أثارتها قوى اليمين ضد التأميم كانت سببا في أبتعاد عدد من الناخبين عنه . وفي

---

\*\* فرانسوا ميتران ، سياسي من المدرسة الكلاسيكية القديمة ، يتصف بالبراغماتية والغموض والتحفظ ، ينتمي الى الطبقة الوسطى الريفية لمع بعد الحرب العالمية الثانية وشارك في ١٢ وزارة بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٨ قبل ان ينعطف بقوة نحو الاشتراكية واليسار اثر عوده ديغول الى الحكم . وألف ميتران (١١) كتابا في السياسة . وله اصدقاء كثيرون بين يهود فرنسا واسرائيل.

(1) Jean Charlot : Op , Cit , P. 31 .

(2) Hinker Francois : Le Cauch A Perdu Le Pouvoirs , Politique Aujourd'hui Mai - Juin , No . 4 , 1986 P.

الوقت نفسه أدت الى نتائج سلبية في أيذاء الاقتصاد الفرنسي ، مما دفع الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها دعم القطاع الخاص ، وهذا ما دفع وزيرة التجارة الخارجية ، في الحكومة الاشتراكية الى القول (( الغاء تأميم المنشآت العام ... لماذا لا ؟ )) .

وفي أواخر عام ١٩٨٥ بدأت شعبية الحزب الاشتراكي تنهار تدريجيا . وقد رافق ذلك ظهور اتجاه جديد داخل الحزب الاشتراكي من غير الاتجاهات المعروفة فيه ، ويتألف من الكوادر الشابة التي أخذت تطرح ، تحويل الحزب الاشتراكي لما بعد مرحلة (آذار ١٩٨٦) الى حركة ديمقراطية اجتماعية . ويمثل هذا النهج بالنسبة لها الحل الوحيد لمواجهة القوى المحافظة ومن اجل طرح بديل جديد للفرنسيين . ويمكن أن نرجع بروز هذا الاتجاه الى الفشل الذي أصاب تجربة الحكم المشترك بين (( الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي )) . والى جانب هذا الاتجاه ظهر تيار جديد داخل الحزب يقوده ((فاببوس)) ، الذي يدعو الى توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب ، والى قلب التقاليد ، والتدرجية داخل الحزب ، والى عدم القطعية من الرأسمالية <sup>(١)</sup> . ان هذا الاتجاه الجديد الذي يمكن تسميته بالاصلاحي ، أخذ يقبل بالحوار والمساومة مع الاتجاهات السياسية المحافظة ومن أهدافه (( التعايش بدون أزمات )) . ولكن أخذ التيار يعاني من معارضة داخل الحزب ، سيما الرفض المتأاتي من المؤسسات التكنوقراطية ، ومن قبل المدافعين عن القانون الاشتراكي في الحزب .

وعلى الرغم من هذه الفترات وخلالها وقبلها أستطاع أن ينجح الحزب اما ايدولوجيته فليست واضحة بسبب تعدد معانيها الاشتراكية ، فهو يحاول التوفيق بين الاتجاهات الشيوعية وغير الشيوعية مع العمل على تطوير برنامج الاشتراكيين

---

(1) Jacque Fleury : Le Courant Reformiste Se Developpe au P.S , Le Figaro , Janvier , 3 . 1986 , P .

بشکل جذري ، وهو يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية والليبرالية ولكنه يسعى الى تحقيقها في اطار من العدالة الاجتماعية (١).

وعلى الرغم من هذه الفترات وخلالها وقبلها استطاع أن ينجح الحزب في ايصال مرشحه « ميتران » الى رئاسة الجمهورية الفرنسية من أيار ١٩٨١ لغاية عام ١٩٩٢ ، وهو كما وصفه المراقبون السياسيون في فرنسا « انتصار مزدوج » ، فمن جهة حصل ميتران على ٨٤.٢٥% وهي أعلى نسبة وصل اليها الحزب منذ تأسيسه ، وقد كلال انتصاراته الانتخابية بحصوله على أعلى نسبة من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة في ٢٥ مايو ١٩٩٧ ، وهي ٢٣.٧% بفضل زعيمه الجديد « ليونيل جوسبان » . وهذا يدل على المكانة القوية التي اصبح الحزب يحتلها في مواجهة الحزب الشيوعي ، خاصة بعد ان هبطت النسبة التي حصل عليها مرشحه « جورج مارشيه » ١٥.٣٤% ، وهي أدنى نسبة حصل عليها الشيوعيون في فرنسا منذ قيام الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ (٢).

#### (ب) الحزب الشيوعي الفرنسي : ( Parti Communiste )

تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٢٠ ، ويعد أكثر الأحزاب السياسية الفرنسية تنظيميا ، إذ بلغ عدد أعضائه عام ١٩٧٦ حوالي نصف مليون عضو ، وفاز بـ ٢٠.٦% من الأصوات عام ١٩٧٨ . وتتميز سياسة الحزب بميلها لتأييد الاتحاد السوفياتي وتبعيته لها في كثير من الجوانب . لذا قيل انه ابن بالتبني للثورة البلشفية وابن شرعي للاشتراكية الفرنسية ، ومع ذلك فقد بدأت سمات الاستقلال تبدو عليه خاصة بعد مؤتمر برلين الشرقية عام ١٩٧٦ للأحزاب الشيوعية . وقد اشترك الشيوعيون في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ للمرة الاولى

---

(1) Jacques Kergoat : Le Partis Socialiste De La Communeanos Jours Le Sycomore , Paris , 1983 , P P. 294 - 295 .

(٢) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٥٠٤ .

في الحكومة تحت رئاسة الجنرال ديغول ، وبالرغم من رفض ديغول تقليدهم اية وزارة من الوزارات الهامة ، الا انه قام بتعيين سكرتير عام الحزب الشيوعي ((مسيوتوريز)) وزيرا للدولة . وفي عام ١٩٤٧ استبعد من الحكومة اثر الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، لينظم الحزب بعد ذلك الى المعارضة ويبقى منعزلا حتى عام ١٩٦٢ عندما بدأ العمل على ايجاد صيغة مشتركة توحد اليسار <sup>(١)</sup> . ولقد كان لـ (( جورج مارشيه )) سكرتير عام الحزب منذ عام ١٩٦٤ دور هام في تجديد سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي ، وخاصة قراره بتغيير سياسة الحزب اتجاه الاتحاد السوفياتي اثر التدخل العسكري السوفياتي في جيكوسلوفاكيا . ويوجه الحزب الشيوعي نشاطه الى الجماهير العاملة غير الشيوعية ، وهو وراء حركة السلام ، واتحاد النساء الفرنسيات ، والاتحاد العام للعمل C.G.T وهو من اقوى نقابات العمال في فرنسا <sup>(٢)</sup> .

ونشر الحزب الشيوعي الفرنسي في تشرين الاول ١٩٧١ برنامجا القائم على اساس (( الحكومة الديمقراطية للوحدة الشعبية )) ، ووجه الدعوة الى الاحزاب اليسارية الاخرى لوضع اتفاق حول برنامج شامل لهذه الحكومة . وفي ٢٧ حزيران ١٩٧٢ نجحت احزاب اليسار الفرنسي في التوقيع على هذا البرنامج من اجل تحقيق آمالهم في الحصول على الأغلبية البرلمانية\* ، ثم تلاها اتفاق آخر

---

(1) Hauriou Gicquel :Op Cit ,P, 1035 ;M. Duverge : Op Cit , P . 629 .

(2) Charlot, Jean : Op, Cit ., P. 35.

\* حصل الحزب الشيوعي في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨١ على نسبة ١٦.١% من الاصوات في حين ١٩٨٨ حصل على نسبة ١١.٣٢% من الاصوات ، وفي انتخابات ١٩٩٧ على ١٠% من الاصوات .

تختار بموجبه الاحزاب اليسارية الثلاثة (( الشيوعيون - الاشتراكيون - الاشتراكي الموحد )) مرشحا واحدا لمواجهة تكتل اليمين<sup>(١)</sup>.

وفي السنوات الأخيرة تقلص نفوذه وشعبيته ، لأسباب داخلية وخارجية مرتبطة الى حد ما بالجو العام الذي صاحب فشل التجربة الشيوعية وأنهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي . وقد ترك ذلك فراغا سياسيا تأثر به الحزب الشيوعي ، بحيث سارع اليمين الفرنسي المتطرف لمئة الفعل ، فقد طادره (( لوين )) اليسار عامة والحزب الشيوعي خاصة على أرضه وحصل في انتخابات ١٩٨٦ على ١٦% من أصوات العمال ، وقد أستمّر هذا التدهور للحزب الشيوعي حتى بلغ أقصاه في انتخابات ٢٥ مايو ١٩٩٧ حيث لم يحصل الحزب الا على نسبة ١٠% في حين كان يملك عام ١٩٧٦ نسبة ٢٠.٦% ، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت من قبل قيادة الحزب قبل انتخابات ١٩٩٧ في تجديد قيادة الحزب وأفكاره ، فقد تم انتخاب أمين عام جديد للحزب هو (( روبير هيو )) ، الذي ينادي بضرورة مكافحة البطالة وتقليص عدد ساعات العمل من (٣٩ الى ٣٥) ساعة في الاسبوع دون المساس بالاجور ، وأصلاح الضريبة وتركيزها على أصحاب رؤوس الاموال ، والغاء قوانين الهجرة المعادية للاجانب ، والذي يتنافى مع تقاليد فرنسا ومبادئها في ( حرية الانسان وحقوق المواطنة ) ، وتأييد العملة الاوربية الموحدة ( يورو ) على شرط ان تكون عملة شاملة لجميع دول الاتحاد لا لبعض منها<sup>(٢)</sup> .

وأخيرا فإن الحزب بصدد أعداد ميثاق جديد يوضع موضع التنفيذ بعد مناقشته، ويأخذ بنظر الاعتبار معطيات المرحلة الراهنة وآفاق ومستجدات القرن الجديد القادم.

---

(1) Francais Borella : Op , Cit , P. 150 ; Lavroff Dimitri,Geores: Op,Cit.,P.94.

(٢) ريمون ماهر كامل : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

## (ج) حركة الراديكاليين اليساريين

انبثقت الحركة عن الجناح اليساري للحزب الراديكالي في حزيران ١٩٧٢، بعد ان رفض هذا الجناح صعود (( جان جاك سيرفان شرابير )) لرئاسة الحزب الراديكالي، وفي السنة نفسها وقعت هذه الحركة البرنامج المشترك الى جانب كل من الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي . والبعض يضع حركة الراديكاليين ضمن تيار الوسط . وقد أسهمت في الحكومة الاشتراكية بعد قوز فرانسوا ميتران عام ١٩٨١<sup>(١)</sup>.

## (د) اليسار المتطرف

هو وليد عدة عوامل منها الحرب الفيتنامية ، ومشكلات العالم الثالث ، والازمة الشيوعية العالمية ، وتأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لسياسة ((خروتشوف))، والازمة الجامعية ثم الازمة السياسية والاجتماعية المتولدة عن ازمة أيار عام ١٩٦٨ . ويتوزع على عدة تيارات شيوعية متطرفة منها : الاتجاه التروتسكي الذي نجم عن مناهضة اليسار لستالين ، وقد تأثر هذا التيار بأفكار ((تروتسكي)) الذي اسس الدولية الرابعة عام ١٩٣٨ . والجدير بالذكر ان التيار الاخير في نزاع مستمر مع الحزب الشيوعي الفرنسي في تفسير الماركسية ، فهذا الاتجاه يعد الثورة هي الطريق الوحيد للوصول الى الاشتراكية واقامتها<sup>(٢)</sup>.

---

(1) Les Forces Politiques Et Les Election De Mars , 1973 , Dossier Dumind , P . 13 ; Les Elections Legislatives De Juin 1981, "Le Monde Dossuers Et Documents", Juin 1981 , P . 9 .

قد حصلت هذه الحركة في الانتخابات التشريعية على نسبة ١.٤ % من الاصوات ، وفي عام ١٩٨٨ ، ١.١٤ % من الاصوات .

(2) Francais Borella : Op , Cit , P. 224 .

ومن التيارات التروتسكية « العصابة الشيوعية الثورية » التي كان يرأسها «آلن كريفين» ، و « الكفاح العمالي » الذي تنزعه «آرليت كويه» ، وهناك « الحزب الشيوعي العالمي » الذي تأسس في أواخر عام ١٩٨٥ . و « الحركة من أجل حزب العمال » . وهناك الاتجاه الصيني الذي هو نتاج النزاع السوفياتي - الصيني المتأثر بأفكار « ماوتسي تونغ » وتأثيره محصور في الاوساط الطلابية ، وبعد عام ١٩٦٨ تبلور هذا الاتجاه وأخذ يمارس العنف <sup>(١)</sup>.

أنها افرزات مرحلة السبعينات ، بكل معطياتها وتناقضاتها ، الصراع بين الشرق والغرب ، القضية الفيتنامية والفلسطينية ، وهي نتيجة لما يعرف بمرحلة ما بعد الثورة الصناعية والتي أسهمت في تراكم رأسمال والثروة ، والتي لم تقابلها ارتفاع في مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين ، بل العكس انها ساهمت في زيادة عدد العاطلين والمسرحين من وظائفهم . وهي بالنسبة لشريحة الشباب أزمة هوية ثقافية وسياسية وقومية وهي الاحباط والاغتراب ، أنها بأختصار حالة طارئة تعبر عن مرحلة .

وكانت مرحلة التسعينات بمثابة مرحلة جديدة لهذه التجمعات ، فقد أختفى قسم منها ، والآخر تحول الى تجمعات ثقافية وأجتماعية تتغنى بالماضي . والقسم القليل منها لايزال يراوده حلم السبعينات وأمل الوصول الى السلطة . وأن أمر أختفائها وضعفها هو شيء طبيعي بعد فشل الحلم الشيوعي وأنهيال التجربة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي وأنتهاء الحرب الباردة .

وأخيرا يمكن القول بأن ضعف الاحزاب الفرنسية اليمين منها واليسار المعتدل والمتطرف يعود لسبب تقاعسها في مواجهة التطورات الاجتماعية والسياسية الجديدة ، فابتعدت عن لغة الخطاب السياسي ، سواء من جانب الحكومة

---

(1) Bernard Diethiem , Les Partis Politiques Jous La Cinquieme Republique , Bordas Poche , Paris , P . 120 .

او المعارضة ، وكذلك عن توقعات الجماهير لحل مشاكلهم ، وأصبح الخطاب السياسي يميل الى أخفاء الكثير مما يجري على الساحة السياسية . وليس معنى ذلك أبترعاد السياسيين عن ذكر الحقيقة ، ولكن المقصود هو أن الخطاب السياسي أصبح يعبر عن رؤية للأمور مستمدة من الماضي ولا تتفق مع الواقع . فقد أقتصرت المواجهة بين اليمين واليسار على القضايا التقليدية المعروفة ، خاصة حول حجم القطاع العام والخاص في المجتمع مما لا يقدم جديدا للمجتمع . لقد أصبح من الواضح أن المشاكل في مرحلة التسعينات وبالذات بعد أنهيأر الاتحاد السوفياتي قد أختلفت ، وأصبح من المستحيل طرح جميع المستجدات في أطار المناقشات القديمة حول القطاع الخاص والعام ، والتي حلت محلها تساؤلات حول قضايا تربية النشء في المجتمع الحديث ، وكيفية الاتصال بالمواطنين في ظل ثورة الاتصالات الحالية . والوظائف التي ستتاح للمواطنين عند الخروج من الازمة الاقتصادية والاجتماعية . لقد أدى هذا الفراغ الى ضعف الثقة في كل من اليمين واليسار على حد سواء .

### **ثالثاً : تعاظم أهمية السلطة التنفيذية بالنسبة الى البرلمان والسلطة القضائية**

يقرر النظام البرلماني مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي ، بمعنى ان السلطة التنفيذية تتكون من طرفين : رئيس الدولة من جهة ، والوزارة من جهة ثانية التي يرأسها رئيس الوزراء . وفي النظام البرلماني وكما هو معروف ان السلطة الحقيقية تمارسها الوزارة التي تعدّ المحور الرئيس في ميدان السلطة التنفيذية باعتباره الجهة الوحيدة التي تتحمل المسؤولية السياسية . لقد اعتنق دستور عام ١٩٥٨ مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي كأصل عام ، فهناك رئيس الجمهورية من جهة والوزارة من جهة أخرى ، على ان التطور في هذا الخصوص يتمثل في تقوية دور رئيس الجمهورية الى حد أصبح يتمتع فيه بالدور الرئيس الفعال في ميدان السلطة التنفيذية . وبذلك قلب الدستور الجديد ميزان الاختصاص بين طرفي هذه

السلطة، فإذا كان النظام النيابي التقليدي يجعل من الوزارة الطرف الرئيس ، أصبح رئيس الجمهورية في ظل دستور ١٩٥٨ هو ذلك الطرف (١). ومن المهم القول إن التعديل الدستوري لعام ١٩٦٢ كان حاسما في هذا المجال .

ولهذا سوف يكون حديثنا عن تعاضم السلطة التنفيذية منصبا على دور رئيس الجمهورية غير متناسين دور رئيس الوزراء. ان دستور عام ١٩٥٨ قد عمل إلى تقوية دور رئيس الجمهورية الى حد كبير سواء من ناحية اختياره او الاختصاصات التي يتمتع بها . لقد تعدلت طريقة انتخابه بعد ان كان ينتخب عن طريق هيئة ناخبين ، فقد أصبح رئيس الجمهورية منذ تعديل عام ١٩٦٢ ينتخب من الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة سبعة اعوام ويمكن تجديدها اكثر من مرة ، والغاية من ذلك هو العمل على تقوية مركزه ، اذ يصعب بعد اختياره مباشرة من الشعب ان يقتصر دوره على أن يكون مجرد دور أدبي ، كما كان الحال بالنسبة لرؤساء الجمهورية الثالثة والرابعة . وإذ كان يمثل ارادة الشعب مباشرة فمن الطبيعي ان تعلو سلطته على سلطة رئيس الوزراء . وان يتحرر كذلك من كل تبعية يمكن ان تظهر في مواجهة البرلمان مادام هذا الاخير لاشأن له في أمر توليته ، لأنه يستند الى الاساس نفسه الذي يستند اليه البرلمان في تكوينه الا وهو الشعب (٢).

---

(1) Maurice Durerger : Op , Cit , P . 183 - 184 .

\* المادة الثامنة من الدستور تشير الى ان رئيس الجمهورية يعين الوزير الاول ويعفيه من منصبه بناء على تقديمه استقالة الحكومة ، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح الوزير الاول .

(2) Duverger . M : Droit Constitutionnel et Institution Politiques , Op , Cit , P . 114 .

ولذا كان من الامور العادية في النظم البرلمانية ان يملك رئيس الجمهورية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد وفض انعقاده في دورات غير اعتيادية كما هي الحال في فرنسا على ان يكون ذلك بحكم القانون وبمرسوم . ولكن حل رئيس الدولة البرلمان \* ، وعدم قدرة البرلمان على اقالة رئيس الدولة مسألة غير عادية لانها تعظم من دور السلطة التنفيذية ممثلة بشخص رئيسها على حساب البرلمان . فان للرئيس الفرنسي الحق في حل الجمعية الوطنية ، وحقه في ذلك لا يحده أي قيد سوى التشاور مع الوزير الاول ومع رئيسي مجلسي البرلمان ، مع عدم جواز حل الجمعية الوطنية مرة اخرى خلال السنة التي تلي انتخابه . ولرئيس السلطة التنفيذية (( رئيس الدولة )) حق الاعتراض على القوانين التي يصدرها البرلمان ، بموجب (( المادة ١٠ )) ، وهذه مسألة عادية ولكن الغريب هو حقه في رفض بعض مواد القانون وهذا حق غير مألوف في ميدان الاعتراض في دساتير العالم . كما قرر الدستور ايضا حق الرئيس في مخاطبة البرلمان برسائل تتلى عليه ولا تكون محلا لاية مناقشة ويستطيع ان يفعل ذلك حتى في غير اوقات انعقاده ، اذ يجتمع البرلمان خصيصا لهذا الغرض وبناءا على طلبه بموجب ، (( المادة ١١٨ )) .

---

\* والبرلمان الفرنسي يتكون من مجلسين ، الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وهما غير متعادلين وليس لهما السلطات نفسها ، كما انهما غير متمثلين في تشكيلهما واختيار اعضائهما . حيث تضم الجمعية الوطنية (٤٩٠) نائبا منتخبين لخمس سنوات بالاقتراع العام المباشر وبالتصويت الفردي بالأغلبية في جولتين . أما مجلس الشيوخ فيتكون من (٣٨٣) عضوا ينتخبون لمدة تسع سنوات بالانتخاب العام غير المباشر على درجتين او ثلاث درجات، اذ ان هيئة الناخبين في نطاق المحافظة ، النواب والمستشارين العامين ومندوبي المجالس البلدية وهم الاكثر عددا .

- Pierre Pactet , Op . Cit., P . 21 .

والاهم من كل ما ذكر هو حق رئيس الجمهورية في تجاوز البرلمان ومخاطبة الشعب مباشرة في مسائل التشريع ، وبعمله هذا لايتجاوز البرلمان وانما يعطله تماماً في هذا المجال \* . فمن حقه طرح مشروعات على الشعب وهي في مرحلة مشروع قانون لم يعرض على البرلمان ، فكأن موافقة الشعب تعني هنا موافقة البرلمان ، ويكون رئيس الجمهورية بذلك قد اصدر قانوناً دون عرض أو قرار من البرلمان . فعلى سبيل المثال ، لجأ الرئيس ((ديغول)) الى الاستفتاء الشعبي عدة مرات منذ صدور دستور ١٩٥٨ ، كانت الاولى في كانون الثاني ١٩٦١ ولقد كان الاستفتاء الاول خاص باستفتاء الجزائريين حول تحديد مصير علاقتهم بفرنسا ، أما الثاني فكان في نيسان ١٩٦٢ وهو إقرار اتفاقيات ((افيان)) القضائية باستقلال الجزائر . أما الثالث في تشرين الاول ١٩٦٢ فقد كان بمناسبة تعديل احكام الدستور الخاصة بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية <sup>(١)</sup> . وكان الرابع والاخير في نيسان ١٩٦٩ ، الاستفتاء على شخص ((ديغول)) وقد خذله الشعب الفرنسي .

أما الحكومة فتختار من رئيس الجمهورية وهي بهذا مدينة له بوجودها ومهمتها السياسية ، وهي لاتستطيع البقاء في الحكم الا اذا ظلت تحظى بثقة الرئيس، وللرئيس حرية اختيار الوزراء ، فضلاً عن انه يستطيع انتفاءهم من خارج البرلمان ، غير انه ملزم باختيار رئيس الوزراء الذي تقبله الأكثرية البرلمانية لأن الحكومة مسؤولة أمام الجمعية الوطنية فمن غير المعقول ان يستطيع الرئيس . البقاء في الحكم وهو لا يتمتع بتأييد هذه الأكثرية ، وهذا في الحقيقة هو القيد الوحيد على حرية الرئيس في تسمية رئيس الوزراء. والوزراء هم أيضاً

---

\* للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة راجع النقطة الرابعة وصلاحيات رئيس الجمهورية لاحقاً .

(1) George Burdeau , Droit Constitutionnel et Institution Politiques librairie general , Op . Cit . , P. 601 .

يسميههم ويقبلهم رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح رئيس الوزراء . ورئيس الوزراء هو الرئيس الأعلى للإدارة إذ إنه يعين الموظفين في الوظائف المدنية والعسكرية بتفويض من الرئيس وهو يمارس السلطة التنظيمية ، وهذه السلطة ذات أهمية خاصة منذ أن عينت المادة ( ٣٤ ) للجهاز التشريعي مجالاً لا يستطيع الخروج منه . وهذه الحكومة المسلحة جيداً من أجل الضغط على البرلمان ليس عليها أن تتسحب من الحكم بمجرد الإيعاز من رئيس الجمهورية، إذ لا يمكن لرئيس الدولة بمقتضى (المادة الثامنة) أن ينهي مهمة رئيس الوزراء إلا بتقديم استقالة الحكومة . غير أن رؤساء الجمهوريات أقروا لانفسهم ، حق تغيير رئيس الوزراء محتاطين بستار الاقالة المعللة . وأوضح مثالين على ذلك ، هما الاستقالة التي طلب الى السيد (دوبريه) تقديمها عام ١٩٦٢ ، واستقالة (شابان دلماس) التي طلب اليه تقديمها في عام ١٩٧٢ ، مع ان (دلماس) كان قبل بضعة اسابيع قد اقترعت الجمعية الوطنية على الثقة به اقتراحاً ضخماً بنوع خاص . وإذا كانت المسؤولية الفعلية لرئيس الوزراء والحكومة غير منصوص عليها في الدستور، وحتى اذا كانت تخالفه فانها تتوافق تماماً مع اسلوب نظام الحكم ومنطقه<sup>(١)</sup>.

أما تعاضد السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطة القضائية فيظهر من خلال بعض نصوص الدستور ، فقد نصت المادة (٦٤) من الدستور الفرنسي على ان يضمن رئيس الجمهورية استقلال السلطة القضائية ، وبالمقابل فقد أشارت المادة (٦٥) إلى ان يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويكون وزير العدل وكيلاً لهذا المجلس بحكم القانون ، ويجوز ان يحل محل رئيس الجمهورية ، ولكن لرئيس السلطة التنفيذية وسائله القانونية وصلاحياته الدستورية لغرض السيطرة على السلطة القضائية ، وذلك من خلال ترأسه لمجلس القضاء الأعلى ، ويملك القدرة على التأثير عندما يختار ويعين جميع اعضاء مجلس القضاء الأعلى ، الذي يتكون

---

(1) Pierre Pactet : Op , Cit ., P P. 18-21 .

من تسعة اعضاء ، فعن طريق التعيين تظهر المفاضلة وحسن تقدير الاختيار ومن هذا الباب يستطيع ان يؤثر ، واذا ما عرفنا أن لرئيس الجمهورية الحق في تعيين ثلاثة من أعضاء المجلس الدستوري الاعلى ظهر لنا منافذ تأثير السلطة التنفيذية في السلطة القضائية ، وكفي ان نشير الى ان لرئيس الجمهورية الحق في العفو العام بعد استشارة مجلس القضاء الاعلى دون ان يلتزم رئيس الجمهورية هذا المجلس<sup>(١)</sup>. وعلى الرغم من هذا الحق المطلق الذي منحه الدستور لرئيس الجمهورية ، فإن هذا الحق لم يمارس حتى الآن ولم يلجأ أي من الرؤساء الفرنسيين باستثناء الجنرال ديغول خلال الانتفاضة الطلابية عام ١٩٦٨ ، والحقيقة ان اللجوء اليه مجازفة حقيقية ، فقد خذل الشعب الفرنسي (( ديغول )) في الاستفتاء العام<sup>(٢)</sup>.

وعليه فإن من بين أهم الاسباب التي أدت الى تعاظم السلطة التنفيذية بالنسبة الى البرلمان والسلطة القضائية ، عجز الجماعات الحزبية المختلفة عن الاتفاق على برنامج تشريعي فعال ، وعن تأييد حكومة ثابتة مستقرة ، والجدل العنيف غير المنظم ، والخصومة بين المصالح السياسية المتباينة ، ورغبة بعض المخربين في أقصى اليسار واليمين في السيطرة على الديمقراطية البرلمانية . كل هذا ساعد على ترويح صورة عن المجلس التشريعي خلاصتها انه منبر للمصالح الخاصة المتناحرة والمستتهرة بمسؤولياتها . وكان من أثر هذا، ان اصبح الناس أكثر استعدادا لاتباع زعيم وعدهم بالاستقرار السياسي ، وزعيم يوضع المصالح القومية فوق المصالح الحزبية<sup>(٣)</sup>، كل ذلك يتوقف على الطرف التاريخي ، وعلى شخصية ونوعية اعضاء البرلمان ، وما يملكه رئيس الدولة من هبة ونفوذ معتمدا

---

(1) Deverger M: Institutions Politiques et Droit Constitutionnel , Op , Cit , P . 200 .

(٢) د. محسن خليل : المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

(٣) جوندولين كارتر المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

على حنكته السياسية وشخصيته التاريخية ومنزلته الاجتماعية آخذين بنظر الاعتبار الظرف التاريخي والواقع السياسي مقرونًا بعامل الزمن .

#### رابعاً : صلاحيات رئيس الجمهورية

ان النظام البرلماني الذي أقامه دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية عام ١٩٥٨ يعطي رئيس الجمهورية عدداً من الامتيازات لوجود لها في النظام البرلماني الكلاسيكي .

ف رئيس الجمهورية الفرنسية منذ عام ١٩٦٢ ينتخبه الشعب مباشرة بالاستفتاء العام المباشر ، الذي يتيح له ان يستند الى مجموع الأمة مهما كانت الاكثرية التي نالها . وان كان شرط الاكثرية المطلقة للاصوات المدلى بها مطلوباً في الجولة الاولى الاّ انها موجودة في الجولة الثانية ، اذ لا يستطيع خوضها سوى المرشحين الاثنين اللذين جاءا في المقدمة في الجولة الاولى . وقد يشعر الرئيس في اثناء ولايته بالحاجة الى الحصول على تأييد لهذه الولاية ، وفي هذه الحالة توفر له المادة الثانية امكانية قياس درجة شعبيته باجراء استفتاء استشاري . ولكنه عندئذ يخاطر بمخاطرة كبيرة ، لان الاستفتاء على شخصه يعادل انتخاباً رئاسياً ذا جولة واحدة ، إنّ العملية المعدة لتأييد الرئيس قد تؤدي الى استقالته كما حدث للجنرال ديغول في نيسان ١٩٦٩ ، الذي تخطى عن السلطة واعتزل الحياة السياسية حتى وفاته (١).

ويمكنه ان يمارس نوعاً من الدكتاتورية (( الدستورية )) المؤقتة حين يتعرض البلد لخطر يهدد مؤسساته الدستورية ووحدته واستقلاله أو تنفيذ التزاماته الدولية ، ولكنه لا يستطيع ارغام الوزارة على الاستقالة مادامت تحوز ثقة المجلس . وان ممارسة السلطة في ظل الجمهورية الخامسة تختلف في الحقيقة والواقع عما

---

(1) Pierre Pactet : Op , Cit , P. 12-14 .

هو مسطر في الدستور ، فالامور الاعتيادية تسيرها الوزارة والبرلمان ، وعليه يمكن القول ان النظام البرلماني الفرنسي يمارس على صعيد (( السلطة الادارية )) لا على صعيد (( السلطة السياسية )) التي يمارسها رئيس الجمهورية (1).

والواقع ان الفارق الكبير جداً بين حرفية الدستور وتطبيقه هو الذي يجب الاشارة اليه ، فبموجب المادة الخامسة (( يضمن الرئيس بسلطته التحكيمية سير السلطات العامة )) ، في حين جاء في المادة العشرين (( ان الحكومة تحدد وتقود سياسة الامة )) . ويمكننا ان نلاحظ ان الرئيس يملك في الواقع كل السلطة التنفيذية، أي الاختصاصات التي يمنحها إياها الدستور والاختصاصات المسندة الى الحكومة، اذ إن الفارق الوحيد هو انه يتصرف مباشرة في الحالة الاولى ، ويتصرف في الحالة الثانية عن طريق رئيس الوزراء والوزراء المكلفين بتنفيذ سياسته . ويمكن لرئيس الجمهورية ، بموجب المادة الحادية عشر ، ان يطرح للاستفتاء كل مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة ، او يطلب اجازة التصديق على معاهدات ذات نتائج على سير المؤسسات ، والرئيس مخول أيضاً ، بمقتضى المادة الثانية عشر بأن يعلن حل الجمعية الوطنية بعد استشارة رئيس الوزراء بدون ان يتقيد برأيه ، وإنه يملك سلاحاً حازماً في وجه الجمعية التشريعية المنتخبة في حالة وقوع نزاع اذ انه يستطيع ان يرجع الى الشعب مباشرة . وتسمح المادة السادسة عشر للرئيس، في حالة وقوع أزمة خطيرة وبمقتضى سلطاته الخاصة ، بالاستيلاء على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبموجب هذا النص ، للرئيس الحرية المطلقة في ان يقدّر بنفسه دونما رقابة أو رادع ما اذا كانت شروط الرجوع الى المادة السادسة عشر متوفرة . وهناك سابقة حول ذلك في عام ١٩٦١ والمتصلة بتمرد الجنرالات في الجزائر الذي قمع في بضعة أيام ، الا ان امتداد تطبيق المادة بقيت أكثر من خمسة أشهر .

(1) George Burdeau : Droit Constitutionnel et Institution Politiques , Op , Cit , P . 489 .

وما يتعلق بالسياسة الخارجية فالرئيس قائم بها مباشراً ومستمراً دوماً على تسييرها منذ عام ١٩٥٨ ، بحيث بات الصانع الوحيد لجميع القرارات المهمة على الصعيد الخارجي ، منها على سبيل المثال ، قرار ديغول باتباع الاستراتيجية القائمة على وجود قوة نووية فرنسية رادعة ومستقلة . وقرار ميتران بالاشتراك في حرب الخليج الثانية اثر أزمة الكويت عام ١٩٩١ . وقرار شيراك بالانضمام الى الوحدة الاوربية ، على الرغم من اجراء الاستفتاء عليها . وقراره الاخير في عام ١٩٩٩ ، حول أشراك القوات الفرنسية مع القوات الاطلسية في حرب تحرير اقليم (كوسوفو) ضد يوغسلافيا .

وأما فيما يتعلق بالاقتصاد فيضطلع الرئيس بأهم <sup>(١)</sup> المسؤوليات سواء ما يتعلق برفض تخفيض قيمة النقد عام ١٩٦٨ ، أم بالقرار المخالف لذلك عام ١٩٦٩ ، وكذلك بمكافحة التضخم ١٩٧٥ ، وايضاً قرار شيراك ١٩٩٧ بالانضمام الى العملة الاوربية ((يورو)) . ولا بد من ان نضيف الى ذلك ان نفوذ الرئيس حتى خارج هذه القطاعات لا يزال حاسماً ويمارس عن طريق الحكومة <sup>(٢)</sup>.

### خامساً : كيفية ممارسة السلطة

لقد عمل دستور الجمهورية الخامسة على تطوير النظام البرلماني ومبادئه، خاصة في ميدان السلطة التنفيذية التي عمل على تقويتها حتى تفوقت هذه السلطة على السلطة التشريعية . وان الدستور الجديد لم يفعل على تقوية السلطة التنفيذية وسيطرتها كأصل عام فقط ، بل اصبح لرئيس الدولة الدور الرئيس الفعال بعد ان كانت للوزارة في ظل الدساتير السابقة <sup>(٣)</sup>.

أما علاقة رئيس الجمهورية بالوزارة التنفيذية ((الوزارة)) فهي متوازنة،

---

(1) Georges Burdeau : Droit Constitutionnel Et Institution Politiques, Op , Cit , P . 486 .

(٢) د.محسن خليل :المصدر السابق ،ص٣٦٥- ١٧٤ P.P.15- Op , Cit , Pierre Pactet :

(3) Duverger , M : Institutions Politiques Et Droit Constitutionnel , Op , Cit , P. 113 .

نظراً لاختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته بحيث قام بأضعافها . ورئيس الجمهورية في ظل النظام الحالي يعمل على رسم السياسة العامة بصفته رئيس مجلس الوزراء أيضاً ، وما الوزير الأول والوزراء الآ وسائل تنفيذية للسياسة التي قام الرئيس بوضعها . ولكن كل ذلك من الناحية الفعلية يتوقف على نوعية الاغلبية في الجمعية الوطنية ، فاذا كانت الاغلبية تنتمي الى حزب رئيس الجمهورية ، ظهرت قوة رئيس الدولة وسطوته على مؤسسات الدولة وبالذات التنفيذية كما في عهدي (( ديغول و بومبيدو )) وشيراك في بداية أنتخابه عام ١٩٩٥ .

وعلى العكس اذ كانت الاغلبية تنتمي لغير حزب رئيس الجمهورية تهتز صورة رئيس الدولة فعلياً وليس دستورياً ، فهو مجبر (( ليس دستورياً )) على تمشية أمور الدولة على خير مايرام دون مشاكل أو اعتراض ، وعليه أن يختار (( كسياسة واقعية )) رئيس حزب الاغلبية في الجمعية الوطنية ، هكذا فعل (( ميتران )) الاشتراكي في فترة رئاسته الاولى عندما عين (( شيراك )) الديغولي رئيساً للوزراء . يفعل الرئيس ذلك كي يحقق الانسجام بين المؤسسات الدستورية .

وقد سبق الرئيس ميتران في ذلك كل من الرئيس (( جيسكار ديستان )) الجمهوري عندما عين (( ريمون بار )) \* الديغولي رئيساً للوزراء<sup>(١)</sup> . وقد حدث

---

\* ريمون بار : هو الثعلب الذي يصفه المراقبون بالسلفاة باندفاع جاك شيراك ، فقد نجح في رسم صورة الرجل الاقتصادي العصري الخبير الذي يتصرف ويفكر حسب آلية براغماتية توازي حركة الواقع ، ولعل أهم ماحققه انه استطاع ان يمحو ذكريات تجربته الفاشلة كرئيس للحكومة عام ١٩٨١ حيث بلغ التضخم أقصاه ، وضربت البطالة رقماً قياسياً اذ هبطت شعبيته الى أدنى مستوى وصل اليه رئيس حكومة في تاريخ فرنسا . وسبب نجاح ريمون بار في رسم صورة جديدة له انه لايمثل حزباً سياسياً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وبالتالي فهو متحرر من ضغوط وقيود الجهاز الحزبي ، فريمون بار يقدم الليبرالية بوجه عصري دون الغاء بعدهما الاجتماعي وبكامل مضمونها السياسي أيضاً .

(١) M . Deverger : Institutions Politiques Et Droit Constitutionnel , Op , Cit ., P .203.

الامر ذاته على أثر انتخابات ١٩٩٧ ، فقد جاءت أغلبية اشتراكية ، لهذا عين الرئيس الديغولي « شيراك » « ليونيل جوسبان » الاشتراكي رئيساً للوزراء . فالذي حدث في آذار ١٩٨٦ وصول اغلبية برلمانية تختلف عن اتجاه رئيس الدولة «الاشتراكية» ولم يستقل الرئيس كما هو متوقع ، فقد كانت المدة المتبقية من رئاسته أكثر من سنتين، وان قبول ميتران بالتعايش مع رئيس حكومة يختلف عن اتجاهه السياسي اذهل الكثير من المحللين ، اذ إن مسألة التعايش بين خطين مختلفين لم تكن أمراً مقبولاً في تقاليد الجمهورية الخامسة ، بل انها تخالف احد الاسس التي قام عليها النظام السياسي الفرنسي منذ تأسيسه عام ١٩٥٨ ، والحقيقة ان التعايش بين ميتران وشيراك مهد له موافقات ضمنية وعلنية وبالذات من قبل شيراك ، يجب الاقرار أولاً بأن شيراك له الدور الكبير في تمكين ميتران من تحقيق بعض المشروعات التي يطمح اليها . أما عن طبيعة العمل السياسي بين الاثنين على صعيد السلطة فكان محوره ((التعايش الضمني))<sup>(١)</sup> ، اذ كانت هناك لقاءات ثنائية بين الاثنين تسبق اجتماعات مجلس الوزراء ، وفي مجال العمل تم تحديد مجال اشراف كل منهما ، ميتران يعمل في الاشراف على ميداني الدفاع والشؤون الخارجية ، في حين يسعى شيراك الى الاشراف على الشؤون الداخلية . أما في حالة حدوث خلاف بين الاثنين فان الرئيس ميتران كان غالباً ما يسعى الى إصلاحه ، وهذا لا يستثنى القيام ببعض التنازلات من قبل الطرفين للحفاظ على سمعتهما السياسية<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة ان نظام الحكم لا يمكن ان يسير سيراً صحيحاً الا اذا كان رئيس الجمهورية والاكثورية في الجمعية الوطنية على وفاق سياسي وثيق ، اذ ان الحكومة التي تؤمن الاتصال بين هاتين الهيئتين مسؤولة أمام كل منهما على حد سواء ،

---

(١) «Lemonde» : Mars , 26 . 1987 .

(2) J.B , Lemi - Temps de La Cohibitation La Serenite de Le Elysee , Le Figaro , Malu , 1987 .

والحال ان هذا الوفاق قد يعاد بحثه من جديد بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية . فاذا كان رئيس الدولة والأكثرية البرلمانية ينتميان الى تيارين مختلفين بل متعارضين ، فان مركز الحكومة يغدو مزعزعا<sup>(1)</sup>. ويمكن القول أن ممارسة السلطة وتقرير المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية تعدّ واجهة شكلية، اذ ماجدوى تقرير المسؤولية التضامنية لهيئة الوزارة وهي بريئة لكونها لم تسهم فعلاً وبشكل حقيقي في رسم السياسة العامة للحكومة التي استقل بها رئيس الجمهورية غير المسؤول . والواقع ان النظام الفرنسي لا يحتاج الاً لخطوة دستورية بسيطة كي يتم الغاء منصب رئيس الوزراء وتولي رئيس الدولة رئاسة الحكومة والدولة معاً . وهو ما يحدث عملاً من الناحية الواقعية حيث يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء، ولربما للمشرع الفرنسي الحق في منح رئيس الدولة هذه السلطات الواسعة نتيجة ما عانت فرنسا فيما مضى من ضعف كبير في السلطة التنفيذية طوال عهد الجمهورية الثالثة والرابعة ، وما نتج عن ذلك من أضرار لا يمكن انكارها ، مما ألقى ضرورة ايجاد سلطة تنفيذية قوية ترسي الاستقرار اللازم للنهوض بمرافق الدولة<sup>(2)</sup>. ومن المؤشرات التي تشير الى كيفية ممارسة السلطة وجود التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وليس أدل على ذلك من تقرير حل رئيس السلطة التنفيذية للجمعية الوطنية، ولكن هذا الحق فيه نوع من المجازفة ان لم يكن رئيس الدولة متأكداً من ان اجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية سوف يؤدي الى فوز اغلبيه مؤيديه ، واذا حصل العكس وأظهرت نتائج الانتخابات فوز الاغلبية القديمة نفسها التي اقالها رئيس الدولة، في هذه الحالة يتحتم أدبياً على رئيس الجمهورية الاستقالة ليس كأمر دستوري لان الدستور لا ينص على استقالته الا ان النتيجة أظهرت وكأنما الشعب غير راضٍ عن سياسته ، ومن جهة أخرى

---

(1) Pierre Pactet : Op , Cit , P.153 .

(2) A.Hauriou , Droit Constitutionnel et Institution Politiques , Op . Cit,P.182

فان الاغلبية القديمة المعاد انتخابها سوف تعرقل اعمال رئيس الدولة أي سوف يحصل عدم انسجام . ووفقاً للدستور ، فإن قرار حل الجمعية الوطنية لا يحدث الا في حالة وجود أزمة سياسية خطيرة . ورغم عدم وجودها وتمتع الحزب الحاكم الديغولي بأغلبية برلمانية تزيد على ٨٠% إلا أن الرئيس ((شيراك)) أقدم على حل الجمعية عام ١٩٩٧ ودعا الى انتخابات جديدة . وقد شكل هذا الامر سابقة سياسية جديدة في اطار الجمهورية الخامسة <sup>(١)</sup>. فاذا كان لرئيس الدولة حق حل الجمعية الوطنية، فإن تقرير المسؤولية الوزارية بنوعيتها التضامنية والفردية أمام هذه الجمعية لايمكن الاحتجاج عليها بعدم جدوى هذه المسؤولية أمام المجلس النيابي ، لأن نزع الثقة واسقاط الجمعية الوطنية للوزارة ينطوي في حقيقة الأمر على معارضة هذه الجمعية لسياسة الرئيس فهي تدل في الواقع على مسؤولية غير مباشرة لرئيس، الدولة غير المسؤول.

---

(١) ريمون ماهر كامل : المصدر السابق ، ص ١٤٩ .



النظام السياسي

الإيطالي



## الفصل السابع

### النظام السياسي الايطالي

أولاً : نظرة تاريخية عامة :

(( من سقوط الفاشية حتى الآن ))

إن فشل نظام الحكم في ايطاليا في معالجة الكوارث الاقتصادية التي حلت بالبلاد منذ مطلع هذا القرن، خلق جواً من اليأس والقنوط عند الشعب الايطالي في اصلاح هذا الوضع بنفس الجهاز الحاكم آنذاك ، مما سهل الطريق امام (موسوليني) \* لدخول روما عام ١٩٢٢ ، وكان اول ماقام به حل الاحزاب السياسية وابعاح الحرية السياسية لحزبه فقط . وجعل هذا الحزب اداة الدولة بعد ان سيطر على السلطة التشريعية التي خولته حق اصدار قانون يعطي المراسيم التنفيذية التشريعية ، في حين ابقى على الملكية بدون روح، فهو الذي يشرع وينفذ

---

\* ولد بنيتو موسوليني سنة ١٨٨٣ وفي اول أمره انتسب الى الحزب الاشتراكي الايطالي ثم اصبح فيه من أنشط المناضلين لانه ظل حتى حرب ١٩١٤ رئيس تحرير جريدة الحزب (الافانتي L'Avanti ) ولكن ما أن بدأت الحرب العالمية الاولى الا ووقع موسوليني في خلاف مع اصدقائه حول دخول ايطاليا في الحرب ، وكان يدعو الى غزو الاراضي الايطالية المطللة على البحر الادرياتيكي وتخليصها من الحكم النمساوي ، ونتيجة لهذا الموقف اخرج موسوليني من الحزب الاشتراكي . وفي آذار ١٩١٩ انشأ موسوليني الحزب الفاشي ، واستولى على السلطة عام ١٩٢٢ بعد ان تغلب على المقاومة الشيوعية المسلحة في شوارع ايطاليا . د. عبد الوهاب الكيالي . موسوعة السياسة ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٤٤٢ .

معتمداً في ذلك على كتائبه الفاشية (( فرق القمصان السوداء )) \* ، فكان نظام حكمه نظاماً شخصياً بحثاً يدعمه عملاء موسوليني لتحقيق مصالحهم <sup>(١)</sup>.

وفي اول ممارسة (لموسوليني) للحصول على ثقة البرلمان ، ألقى في المجلس خطاباً قال فيه انه اذا رفض البرلمان ان يمنحه الثقة فانه سيستولي على السلطة . وبعد سنتين اجرى (موسوليني) انتخابات لبرلمان جديد ، واصدر قانوناً جديداً للانتخابات وتحالف مع اليمين <sup>(٢)</sup> لضمان فوزه في مجلس النواب . كما اصدر نظاماً جديداً للنگابات من اجل السيطرة على الحياة الاقتصادية في البلاد . ان قيام هذا النظام الفاشي في ايطاليا كان ذو أثر عظيم في رسم وصياغة تاريخ ايطاليا حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الفاشي ، فالوضع العام للدولة الايطالية لم يكن بعيداً عن فكر الزعماء الايطاليين وسلوكهم لما بعد الفاشية من اجل اقامة دستور جديد لمؤسسات سياسية جديدة . وبعد انتهاء حكم (موسوليني) عام ١٩٤٥ ، اخذت الحكومة الايطالية الجديدة بزعامة (بادغوليو) على عاتقها التحضير لاقامة دستور جديد يحدد نوعية النظام وواجباته ، فقد تم استفتاء في حزيران ١٩٤٦ صوّت فيه الشعب للنظام الجمهوري وناهض

---

\* يطلق النظام الفاشي على النظام السياسي الذي كان مطبقاً في ايطاليا بين عامي [١٩٢٢-١٩٤٣] وتعود تسمية هذا النظام الى الحزب الذي حكم ايطاليا خلال تلك المدة . وللنظام الفاشي معنيان ، الاول بمعناه الواسع (( كل نظام دكتاتوري فردي )) اما المعنى الثاني له (( فهو النظام الذي كان مطلقاً في كل من المانيا وايطاليا قبل الحرب العالمية الثانية )) .

- د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(١) ادمون رباط : المصدر السابق ، ص ٦٩٣ ؛ Leon P. Bardat: Op. Cit., P.139

(٢) جون كلارك آدمز ، ياولو باريلي : نظام الحكم في جمهورية ايطاليا ، ترجمة : احمد نجيب هاشم ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

الفاشية<sup>(١)</sup>. وتم اعداد الدستور الايطالي الجديد على يد [ ٥٥٦ ] نائباً ، انتخبهم الشعب لأول جمعية تأسيسية في ايطاليا في الثاني من حزيران ١٩٤٦ ، والذي اصبحت نافذاً في الاول من كانون الثاني ١٩٤٨ <sup>(٢)</sup>.

وسيطر على الهيئة التأسيسية « البرلمان » ، ضمن انتخابات ٢ حزيران ١٩٤٦ ، ثلاثة احزاب سياسية هي « الحزب الديمقراطي المسيحي - الكاثوليك » وحصل على [ ٢٠٧ ] مقاعد ، « الحزب الاشتراكي » الذي حصل على [ ١١٥ ] مقعداً ، و « الحزب الشيوعي » الذي حصل على [ ١٠٤ ] مقاعد . ثم كانت هناك أربعة احزاب اخرى هي «حزب الاحرار» و « الحزب الديمقراطي العملي » و « الحزب الجمهوري » و « حزب العمل » ، ولم يستطع أي من هذه الاحزاب الحصول على الاغلبية المطلقة وحده في الجمعية <sup>(٣)</sup>. بحيث باتت هذه الحالة ، حالة عدم حصول احد الاحزاب على الاغلبية المطلقة وحده ، منذ ذلك التاريخ سمة مميزة للنظام السياسي الايطالي ، يضاف اليها سمة اخرى تتمثل في البطء في الانجاز بسبب الادارة والعمل البرلماني ، كما ان الحياة السياسية تتمثل في سيادة حزب السلطة الذي يقوم بدور الوسيط وليس التغيير الذي تطالب به احزاب المعارضة . هذا فضلاً عن سمة عدم الاستقرار الوزاري ، وبالتالي شلل المؤسسات السياسية في ان تقوم بدور فعال لتنظيم المجتمع الايطالي . فالوزارة

---

(١) د. حسان محمد شفيق العاني : المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) بالمير وتولياني : النهج الايطالي نحو الاشتراكي ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧ .

(3) P. Lalumiere , A. Demichel : Op . Cit . , P. 566 .

لاتبقى اكثر من سنة واحدة ، والسلطة التشريعية غير قادرة على متابعة وملاحقة التشريعات ، اما السلطة القضائية فغير قادرة على فرض هيمنة القانون (١).

ومرة اخرى تنهار آمال الشعب الايطالي في عام ١٩٩٥ في اقامة الجمهورية الثانية ، وثبت ان حلم الاستقرار مازال بعيد التحقيق ... وتلاشى احساس التفاؤل بحلول عهد جديد ليحل محله التشاؤم والشك في مستقبل مهتز المعالم . أن الازمات التي انفجرت داخل الائتلاف اليميني الحاكم الذي لم يمس عليه سوى بضعة اشهر في الحكم، قد أطاحت بالامال العريضة للناخب الايطالي الذي توسم (سيلفيو برلوسكوني) او ((الفارس)) كما يسمونه القدرة على اصلاح اوضاع البلاد المأساوية ، ومحاصرة الفساد الذي ظل ينخر في اوصالها على مدى حوالي نصف قرن . وقد حلا للشعب الايطالي الاعتقاد في منتصف التسعينات ، بأن رئيس الوزراء الجديد (برلوسكوني) هو مبعوث العناية الالهية لانقاذ البلاد ، وان الجمهورية الثانية ستولد على يديه . وفي الواقع ان هذا الحماس الغريب للوفاد الجديد على السياسة الايطالية ، الذي جاء من عالم آخر هو عالم المال والاعمال ، كان تعبيراً عن اللفتة الى التغيير الكلي ورغبة في الابتعاد نهائياً عن كل ماينتمي الى البيئة السياسية الفاسدة وكل ما له صلة بالنظام السياسي السابق ، الذي ثبت تورطه في قضايا الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ، وهي القضايا التي هزت الاوساط الايطالية والاوروبية والتي كشفتها تحقيقات (( الايدي النظيفة )) (٢).

وتدور اصول اللعبة السياسية في ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية على ثلاثة اسس غير مكتوبة وهي :

- 
- (١) د. حسان محمد شفيق العاني : المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
  - (٢) سومن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، (( السياسة الدولية )) ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٩٧ .

(١) الامتناع عن الحكم بأغلبية ٥١% فقط ، فان الاصول السياسية والحقائق الاجتماعية والتاريخية تتقابل هنا للبحث عن روح الاجماع وقد اعترض (انريكو برلينجوير) سكرتير الحزب الشيوعي الايطالي على تلك القاعدة مقترحاً الحل الوسط التاريخي في ١٩٧٦ .

(٢) القاعدة الثانية يطلق عليها قانونياً [ Excludendum Conventio ] أي الاتفاق على الاستبعاد وذلك لاستبعاد الحزب الشيوعي عن الحكم ، وقد دارت الحياة السياسية منذ ١٩٤٨ حول الاحتفاظ بتلك القاعدة غير المكتوبة \* . وقد ظلت قائمة لغاية انتخابات « مارس ١٩٩٤ » ، حيث خاض اليمين بكل اطرافه المتناقضة فكراً وايدولوجياً تلك الانتخابات بغية الحيلولة دون وصول الشيوعيين الى الحكم كجبهة واحدة لضمان اكبر قدر من الاصوات<sup>(١)</sup> . واستعراضاً لكل الانتخابات العامة السابقة ، نجد أن الدوائر الاعلامية والسياسية (( الايطالية والدولية )) \*\* حاولت حصر الفعل السياسي للمواطن الايطالي في الاختيار بين ضدين مع مايعنيه التصويت للحزب الشيوعي من مخالفة لتعاليم الدين والكنيسة الكاثوليكية بالاضافة الى تأثيره الهدام على مبادئ الديمقراطية الغربية . كما أسهمت كل من الكنيسة وأجهزة الاعلام

---

\* القاعدة الثانية قد تم تجاوزها في عام ١٩٩٨ عندما نصب الامين العام للحزب الشيوعي ((فوستر برتينوتي)) رئيساً للوزراء .

(١) سوسن حسين : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

\*\* فقد قام النظام السياسي الايطالي الحالي بعد أعدام ((موسوليني)) بهدف الحيلولة دون عودة الفاشيين للحكم ، ودون وصول الشيوعيين اليه ، وكان الدور الذي لعبته اجهزة السياسة الخارجية الامريكية في دعم هذه المهام واضحاً ، ومن أبرز أمثله عملية كلاديو الشهيرة وملابسات اغتيال الدومورو الذي راح ضحية محاولته التقارب مع الشيوعيين واشراكهم في الحكم . عز الدين شكري . الانتخابات الايطالية ، « السياسة الدولية » ، (مجلة) ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٦٦ .

الغربي بالمقابل على إضفاء صفة الشرعية والقوة على الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم . وبالمقابل كان الحزب الشيوعي الايطالي راضياً بهذا الامر أذ كانت ستراتيجه تقوم على عدم التلّيف على الحكومة المركزية بصورة سريعة ومنفردة ، وأنما يكون الانتشار على صعيد القاعدة الاقليمية ثم الدخول في الائتلاف الحزبي على الصعيد القومي الذي يضم كافة الاحزاب باستثناء الحزب الفاشستي الجديد في صورة الحل الوسط التاريخي، وهي كفيلة بأيجاد التفاهم بين الجميع أشتراكيين او كاثوليك، سواء كانت من الطبقة الوسطى او العاملة . وبعد عمل دؤب وصبر طويل وتغيير في المناخ الدولي ، وانفراج على الصعيد الداخلي تمكن الحزب الشيوعي اخيراً في انتخابات ١٩٩٨ من الوصول الى السلطة ، وبذلك تم التخلي عن هذه القاعدة عملياً .

(٣) والقاعدة الاخرى تتضمن ان الاغلبية النسبية للمسيحيين الديمقراطيين توفر لهم مسؤولية الحكم ، باستثناء تولي (( جيوفاني سبادوليني )) رئاسة الحكومة عام ١٩٨٠ وهو من الحزب الجمهوري ، وكذلك بتولي (( كراكي )) الاشتراكي برئاسة الوزارة الايطالية <sup>(١)</sup> . وأخيراً زعيم الحزب الشيوعي ((فوستوبرتينوني)) في ١٩٩٨ .

### ثانياً : المؤسسات الدستورية والسياسية

تطلع (( كافور )) مؤسس دولة ايطاليا القومية الموحدة الى تكوين دولة مستقلة على تنظيم برلماني يضم اليمين الليبرالي واليسار المعتدل . فكانت الحياة السياسية موجهة من قبل وجهاء السياسة الذين وافقوا على ادارة الشؤون السياسية

---

(١) السيد عوض عثمان : التطورات السياسية على الساحة الايطالية ، « السياسة الدولية » ، (مجلة) العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٢٠٤ .

أكثر من أن يضعوا برامج عمل محددة لـإيطاليا ، فلم تكن هناك معارضة واضحة ضمن الاعتراف بالمؤسسات السياسية التي أقيمت ، وإنما كانت هنالك محاور للتجمعات تنشأ وتتلاشى حول أشخاص يتناوبون الحكم ، وبالتالي لم تنشأ تقاليد برلمانية تقوم أصلاً على إسناد الحكومة والسيطرة على أعمالها وتشريع القوانين . وقد مارست الحكومة عملها دائماً بوساطة (( أنظمة قوانين )) ، وبذلك فقد جرد البرلمان من عمله الاعتيادي وهو تشريع القوانين المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية .

ومما يلاحظ أن من أسباب ضعف المؤسسات الدستورية ، عدم وجود مواد مفصلة تبين العلاقة بين رئيس الجمهورية والبرلمان والأحزاب السياسية ، مما أدى إلى وجود هوة بينهما واثرت بالتالي على عمل النظام السياسي كله . هذا إضافة إلى سوء العلاقة بين الأحزاب السياسية كلها ، فتوزيع الوظائف والمسؤوليات بين الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لم يتم بشكل محدد وواضح حسب الدستور ، وإنما يتم التوزيع طبقاً لحسابات بين قوى سياسية ومصالح في المجتمع الإيطالي<sup>(١)</sup>. ومما زاد في هذه الفوضى السياسية وضعف المؤسسات الدستورية ، هو وجود كل نوع من أنواع الأنظمة الانتخابية المعروفة في البلاد الأخرى مطبق في جهة من إيطاليا في انتخابات مجلس من مجالسها ، فهناك التمثيل النسبي ، والتصويت المفضل ، والدوائر المنفردة التي لا يجوز للحزب أن يرشح فيها أكثر من عضو واحد ، وهناك أيضاً نظام إعادة الانتخابات بين اثنين من المرشحين ، ونظام الانتخابات من قوائم أحزاب مختلفة ، وكذلك التصويت المحدود . ورغم ذلك يمكن القول ، أنها مهارة سياسية غير عادية بحيث أمكن جمع عناصر مختلفة إلى جانب بعض التنظيمات الإيطالية الأصلية ، وقد آتت هذه القوانين وتلك الأنظمة في معظمها بأجراءات عادلة للتمثيل النسبي .

---

(١) د. حسان محمد شفيق العاني : المصدر السابق ، ص ١١٣ ، ص ١٣٩ - ١٤٢ .

وبعد هذا الاستطراد السريع لأسس المؤسسات الدستورية والسياسية الإيطالية، نتكلم بشيء من التبسيط عن تلك المؤسسات وفي مقدمتها :-

### البرلمان :

نص النظام السياسي الإيطالي على المبادئ التمثيلية ، فأذا كانت السيادة تعود الى الشعب ، فهي تمارس نيابة عنه بواسطة البرلمان الذي يحتفظ بموقع متميز قياساً ببقية مؤسسات السلطة الأخرى ، ويعود الفضل في ذلك الى أمرين، أصل البرلمان الشعبي أولاً، وثانياً أن الدستور قد أسلهم البرلمانية بحق . ففي مرحلة أعداد الدستور ظهرت مشكلة على قدر كبير من الاهمية بين أنصار الثنائية البرلمانية او أحاديته . أي هل يتكون البرلمان من مجلس واحد او مجلسين، وأخيراً تم الاتفاق على ثنائية البرلمان . حيث يكون مجلساً للنواب وآخر للشيوخ. ومن أجل ضم اليسار الى صفوف الاتجاه الجديد ، كان لزاماً على المشرعين أن يقبلوا فكرة تشابه المجلسين من حيث التشكيل . وان كل مواطن إيطالي بلغ من العمر (١٨) عاماً له حق الانتخاب . والقانون قد نص على ان ممارسة عملية الانتخاب (التصويت ) إجبارية .

ومنذ عام ١٩٤٦ ومجلس النواب يتم انتخاب أعضائه عن طريق التمثيل النسبي ، لهذا فقد قسمت الدولة الإيطالية الى اثنتين وثلاثين منطقة انتخابية ، وكل منطقة تنتخب عدداً من النواب نسبة الى عدد نفوسها . واما مجلس الشيوخ ، فتقدم الاحزاب السياسية مرشحاً واحداً عن كل دائرة انتخابية ، وهذا المرشح لا يتم انتخابه الا بعد حصوله على ٦٥% من الاصوات الصحيحة وبصورة عامة فان القليل من المرشحين يمكنهم الحصول على هذه الاغلبية المطلوبة . وعلى أثر صدور القانون الانتخابي الجديد عام ١٩٩٤ تم الغاء ماكان معمولاً به في انتخاب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب منذ عام ١٩٤٦ . وقد نص القانون الجديد على انتخاب اعضاء المجلسين على أساس (الاغلبية) وليس النسبية ، وقد طبقت ٧٥ %

من الدوائر الانتخابية النظام الجديد الذي يعطي الناخب الحرية المطلقة في اختيار مرشحه . أن القانون الجديد قد أدى الى فك القبضة الحديدية للنظام السياسي القديم التي أطبق بها على رقبة الدولة الإيطالية كل هذه السنين مما أدى الى أنهيار التسلط القديم ، بالإضافة الى أنهيار التوازنات السياسية القائمة على تبادل المصالح والتي كان محورها الرئيس الحزب الديمقراطي المسيحي . وقد أعتبرت الانتخابات التي جرت في مارس ١٩٩٤ بعد سحب القانون القديم أخطر انتخابات حدثت في إيطاليا منذ عام ١٩٤٨ ، تلك الفترة التي انفرد فيها الحزب الديمقراطي المسيحي وتحكم قبضته الحديدية على الساحة السياسية الإيطالية ، وأصبح القاسم المشترك الاعظم في الائتلافات التي حكمت البلاد منذ ذلك الوقت حتى مارس ١٩٩٤ \* . والبرلمان بأعتبره أمين السيادة الشعبية كما يشير (( الدستور الإيطالي )) ، وطبقاً لذلك فهو يملك ، السلطة التشريعية والسلطة المالية ، ومراقبة السلطة التنفيذية والمجلسان كلاهما يمارسان تلك السلطات على قدم المساواة ، وهذه الثنائية كثيراً ما تواجه أثناء تنفيذ صلاحياتها مشاكل كبيرة وهذا يعود الى طبيعة التركيبة السياسية في كلا المجلسين . والبرلمان وحده له الحق في التصويت على القوانين ، وهذا يعني دستورياً أنه يملك الحق في ممارسة السلطة التشريعية في كافة المجالات ، وأن يشرع في مختلف الامور اذ لا يوجد حيز لا يستطيع أن يشرع فيه . كما ان كل مجلس يسمى (١١) لجنة برلمانية دائمة تمثل فيها كل الجماعات البرلمانية ، ومن هذه اللجان ، لجنة الضرائب ، والدفاع ، والاعمال العمومية ، وقد اجاز الدستور حق تشكيل لجان خاصة على أن يراعى فيها تمثيل الجماعات السياسية ،

---

\* حصل تحالف اليمين بزعامة ((سيلفيو بيرلوسكوني)) على نسبة ٤٧% من الاصوات ، ٣١%

تجمع اليسار وعلى رأسه الحزب الديمقراطي اليساري والحزب الشيوعي سابقاً ٦.٥%  
تجمع الوسط ويضم (( الحزب الشعبي الجديد )) الديمقراطي المسيحي سابقاً .

- سوسن حسين: اليمين الإيطالي والطريق الصعب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥.

وتكون مهمة هذه اللجان مؤقتة ولمعالجة مشكلة خاصة <sup>(١)</sup>. أما بشأن مراقبته للسلطة التنفيذية ، فإن الحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان الذي يسمي أعضاء الحكومة ، وكل نشاطات السلطة التنفيذية تخضع لمراقبته من خلال قدرته على أجبار الحكومة على الاستقالة . ويجتمع المجلسان عادة حين يعمل البرلمان كهيئة انتخابية واحدة لانتخاب بعض المناصب العليا ، كما في حالة انتخاب رئيس الجمهورية الإيطالية ، وانتخاب خمسة قضاة للمحكمة الدستورية ، وايضاً في حالة انتخاب سبعة اعضاء للمجلس الاعلى للقضاء . واذا ما أجرينا تقويماً للبرلمان والبرلمانية الإيطالية سنجد انه لم يحقق أي نجاح ممتاز بسبب ترده الطويل في تنفيذ الدستور وعجزه عن ان يهيئ لاطاليا القيادة ، وان يوفر لها حكومة مستقرة ومعارضة مسؤولة مخلصه .

وان كلاً من المجلسين تكرر للأخر ، واشد من ذلك خطورة ما يطبق في البرلمان الايطالي من اجراءات ، ونعني بها التصويت السري ، وقيام اللجان بعملية التشريع ، فعلى الرغم من ان التصويت السري يجعل من العسير على ممثلي اصحاب المصالح المكتسبة شراء الاصوات ، الا انه يجعل اعضاء البرلمان غير مسؤولين امام احزابهم وامام الناخبين . أما قيام اللجان بالتشريع فهذا خطر آخر ، إذ يسمح البرلمان للجنة صغيرة من ممثلي الشعب ((عشرة نواب)) فقط بطلب مناقشة مشروع قانون في المجلس ذاته .

والملفت للنظر حقاً في هذا الخصوص ، أن اخطار مجلس النواب تلك تلاقي قبولاً صامتاً في ايطاليا بحيث لاتبدي القوى السياسية أي اهتمام لهذه الاخطار ، ولاتراودها أية رغبة في الغاء هذا المجلس او حتى اصلاحه . في حين ان مجلس الشيوخ هدف مستمر لدعاة الاصلاح فيريد البعض إلغائه ، ويريد البعض الآخر الاقلال من صفته التمثيلية ، عن طريق زيادة عدد الاعضاء الذين لا

---

(1) P. Lalumiere , A. Demichel : Op , Cit , P. 631 .

ينتخبون انتخاباً مباشراً . وخلاصة القول ان البرلمان الايطالي ضعيف اكثر من كونه رديئاً ، ويحتاج الى كسب قوة ومسؤولية واحترام ذاتي ، ويمكن القول بصفة عامة ان البرلمان الايطالي قد قام بواجبه ولو على مضض حين قامت في داخله او خارجه مجموعات عقدت النية على المطالبة بتنفيذ أمر ما .

ومهما يكن من أمر فقد أظهر البرلمان الايطالي عجزاً في الابتكار ، كما ابدى شعوراً غير كاف بالمسؤولية الملقاة عليه . كما ان دخول الجماهير العمالية والكنيسة ، اللعبة السياسية وتقاوم الازمات الاقتصادية ، كلها اسباب تقف امام أية محاولة لاصلاحه جذرياً .

#### رئيس الجمهورية :

ان منصب رئيس الجمهورية في ايطاليا يتسم بكونه منصباً تشريعياً لاتنفذياً ، فعلى الرغم من ان رئيس الجمهورية يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس القضاء الاعلى ، فانه لا يستطيع ان يصدر أي قرار حكومي الا بموافقة الوزير المختص بالقرار ، ومع ذلك فان شخصية رئيس الجمهورية تبقى لها تأثيرها البالغ في الاحزاب السياسية وفي الحياة العامة ، اذ ان الرئيس هو الحكم بين المتصارعين على السلطة ، وقد اكد الدستور الايطالي ذلك بأن رئيس الجمهورية يجب ان يكون التعبير الصادق عن الوحدة الوطنية في البلاد ويمثل مصالحها وشعبها وقواها السياسية<sup>(١)</sup>.

وينص الدستور على ضرورة حصول الرئيس الجديد على مالا يقل عن [٦٧٤] صوتاً للفوز في الدورة الاولى ، وذلك من اجمالي اعضاء الهيئة الناجبة والبالغ عددهم [١١٠١] ، يمثل اعضاء مجلس الشيوخ ٣٢٠ نائباً ، ومجلس النواب ٦٣٠ نائباً ، اضافة الى [٥٨] ممثلاً عن مجالس الاقاليم الايطالية ، واذا تعذر ذلك

---

(1) Ibid : P. 637 .

ينتقل الناخبون الى جولة ثانية من الاقتراع وتبقى نسبة الاصوات المطلوبة [ ٥٠٦ ] صوت فقط <sup>(١)</sup> ، أي ثلثا الاصوات ، وبما ان عملية الحصول على الثلثين صعب جداً فيصار دائماً الى عدة جولات حتى حين حصول احد المرشحين على النسبة المطلوبة \* . وقد منح الدستور رئيس الجمهورية سلطة تمثيل الدولة وسلطة تعيين كبار رجال الدولة ، خمسة اعضاء في مجلس الشيوخ [ المادة ٥١ ] ، وخمسة اعضاء في المحكمة الدستورية [ المادة ١٣٥ ] ، ويملك سلطة الاعتراض على تشريع ما لاعادة النظر فيه [ المادة ٧٤ ] ، وكذلك سلطته في حل البرلمان [ المادة ٨٨ ] ، وحل البرلمانات الاقليمية ، والدعوة للانتخابات واجراء الاستفتاء .

ولعل اهم سلطة لرئيس الجمهورية الايطالية سلطة اختيار رئيس مجلس الوزراء قبل ان تطرح الثقة به وبحكومته امام البرلمان ، علماً بأن رئيس الجمهورية لايملك حق رئاسة مجلس الوزراء <sup>(٢)</sup>.

وفي الختام يجب ان نميز بين السياسة العامة والسياسة الدستورية وبين السياسة الطارئة والسياسة الحزبية فيما يخص سلطات رئيس الجمهورية الايطالية،

---

(١) عبد العليم محمد : ايطاليا .. عامان بعد الانتخابات ، « السياسة الدولية » ، ( مجلة العدد ٥٤ ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٥ ومابعدا .

\* فتاريخ الرئاسة الايطالية يشير الى ان الاستثناء الوحيد هو انتخاب (Nicola) رئيساً مؤقتاً للدولة من الجولة الاولى وذلك في حزيران ١٩٤٩ ، ماعدا ذلك فأى الرؤساء الاخرين لم يستطيع ان يفوز بهذا المنصب في الجولات الثلاثة الاولى Einaudi (١٩٤٨ - ١٩٥٥) و Gronchi (١٩٥٥ - ١٩٦٢) تم انتخابهم في الجولة الرابعة Segni (١٩٦٢ - ١٩٦٤) Saragat (١٩٦٤ - ١٩٧١) الجولة الثامنة عشرة ، و "Leone" في الجولة التاسعة ، و Saragat (١٩٦٤ - ١٩٧١) الجولة الثالثة والعشرين . هذا التشتت بين اكبر الاحزاب السياسية الايطالية هو الذي يفسر الصعوبات التي تطرح في كل مرة يتم فيها اختيار رئيس الجمهورية .

- P . Lalumiere , A . Demichel : Op . Cit , P. 636 .

(2) Ibid , P. 637 .

فواجب الرئيس التدخل في المسائل التي تُعنى بالسياسة العامة التي تحقق الاستقرار الحكومي والانسجام الاجتماعي ، ولا يحق له التدخل في السياسة الطارئة باعتبارها من اختصاص رئيس الوزراء او السياسة الحزبية ، فهو أسمى من الصراع العقائدي والتنافس الحزبي كونه رمزاً للوحدة الوطنية .

### السلطة التنفيذية :

ومن المؤسسات الدستورية والسياسية ، السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة ((الوزارة)) . وتستعمل كلمة الحكومة في ايطاليا للدلالة على السلطة التنفيذية ((رئيس الوزراء والوزارة)) . ان تعدد الاحزاب في ايطاليا وعدم استقرار الحكومات فيها يجعلان رئيس الوزراء شخصية سياسية أقل مهابة من نظيره البريطاني والفرنسي ، إلا ان سلطاته كرئيس الوزراء تفوق بكثير سلطات رئيس الوزراء الفرنسي ، الذي لايزيد كثيراً على كونه جهة تنفيذية لرئيس الجمهورية، لان رئيس الجمهورية في فرنسا هو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء ويرسم سياسة الحكومة . على عكس ايطاليا إذ بعد تعيينه يتولى رئيس الوزراء منصبه، ثم يختار وزراءه ، وهؤلاء بالتالي يعينهم رئيس الجمهورية [ المادة ٩٦ ] ، ثم على الحكومة ان تتقدم لمجلسي البرلمان للتصويت على الثقة بها ، واذا اخفقت في أي وقت من الاوقات في الاحتفاظ بثقة احد المجلسين وجب عليها ان تستقيل. واشتهرت الحكومات الايطالية بقصر مدتها كونها ائتلافية ، ففي مدة خمسين عاماً ( ١٩٤٨ - ١٩٩٨ ) بلغ عدد الحكومات خمس وخمسون حكومه \* .

---

\* لا يتجاوز عمر الحكومة الايطالية عشر أشهر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، ماعدا حكومة الاشتراكي (( كراكي )) التي تولت مقاليد السلطة في آب ١٩٨٣ بأغلبية ٣٦٦ صوتاً في البرلمان ، وقد أمضت اطول فترة في السلطة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد (٨٠٥) أيام . علماً بان عدد الحكومات منذ الحرب العالمية الثانية لغاية عام ١٩٨٦ بلغ ((اربعة واربعون حكومة)) وهو رقم قياسي في تغيير الحكومات ، فقد بلغت عام ١٩٩٤

والوزراء الايطاليون هم عادة اعضاء في الهيئة التشريعية كما هي الحال في كثير من الديمقراطيات البرلمانية الحرة وان لم تكن في كلها (( باستثناء كل من النروج وهولندا)).

وعلى الرغم من ان رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزارة ، اذ لا بد للحكومة الايطالية من ان تحصل على ثقة البرلمان ، وتظل في الحكم مادامت متمتعة برضاه . وهكذا فان النظرية القديمة في توزيع السلطات لاتزال قائمة في ايطاليا ومعناها ان البرلمان هو الذي يقوم بالتشريع ويصنع السياسة العامة التي يجب على الحكومة ان تتولى مهمة تنفيذها على اعتبار ان هذه هي وظيفتها الاساسية فاذا لم يرضَ البرلمان في أي وقت من الاوقات عن الطريقة التي تنفذ بها الحكومة سياسته امكنه ان يقللها ، ويد الحكومة مطلقة في ميدان رسم السياسة مادامت تحظى بثقة البرلمان ، ومادامت هذه السياسة في نطاق توجيهات السياسة العامة الواردة في الدستور فأذا حدث ان وافق البرلمان على اقتراح بعدم الثقة بالحكومة ، وجب عليها ان تستقيل ولا يقتصر فشل الحكومة فقط في عدم التزامها بتوجيهات السياسة العامة الواردة في الدستور او على التصويت بعدم الثقة بها

بونما يأتي سقوطها نتيجة لتدخل رئيس الجمهورية بحكم ممارسته لواجباته من أجل تنفيذ الدستور <sup>(١)</sup>. وكثيراً ماتسقط الحكومة بدون سحب الثقة منها ، حتى ان الخلافات بين الاطراف السياسية داخل البرلمان تدفع الحكومة للاستقالة ، وغالباً ماتتخلى الحكومة عن السلطة بدون مناقشة اولية حول سحب الثقة او عدمها ، هذا ما ادى الى ان يتجه النظام اكثر فاكثراً لاعطاء دور لرئيس الجمهورية في اختيار

---

(٥٢) حكومة وجميعها تدور في فلك الحزب الديمقراطي المسيحي . ووصلت في عام ١٩٩٨

الى (٥٥) حكومة .

(١) جون كلارك آدمز ، باولو باريلي : المصدر السابق ، ص ١٤٢ ومابعدا .

رئيس للوزراء ويحقق بوساطته الاستقرار المفقود . ولهذا تعجز الحكومة عن ملاحقة ومتابعة تنفيذ العديد من التشريعات التي يصدرها البرلمان <sup>(١)</sup>.

ويتبين من كل ذلك ان الحكومة بشكل عام ورئيس الوزراء بشكل خاص محورا الارتكاز للحكومة الايطالية في رسم السياسة والتشريع والادارة ، اما الاجهزة الدستورية العليا الاخرى مثل (( رئيس الجمهورية والبرلمان والمحكمة الدستورية )) فاجهزة اشراف ورقابة مهمتها الاساسية وضع حدود للحكومة . فان رئيس الجمهورية والمحكمة الدستورية يمارسان نفوذهما المقيد بقصد المحافظة على حركة الحكومة ضمن نطاق الدستور . ويعمل البرلمان كذلك على وضع حد لسلطة الحكومة ويوجه طبقاً لارادة الناخبين ، وبهذا فان الحكومة هي التي تعمل ، وان الاجهزة الاخرى بمثابة محكمين ومستشارين .

وازاء هذه الظروف بات واضحاً ان ايطاليا تعاني من كثرة حكوماتها ، ففي اثنين وخمسين عاماً لم تبق حكومة واحدة في الحكم اكثر من سنة \* . واذا كلن على الحكومة ان تحكم ، لا أن تكون مجرد أداة للتنفيذ والادارة ، فعليها ان ترسم سياسة طويلة الاجل ، وان تكون في مركز يمكنها من شن برنامج تشريعي متناسق ومتلائم ، كما يلزمها وحدة التوجيه والشعور بقوتها وهيبتها ، وهذا يتوقف على نوعية الاغلبية البرلمانية وشخصية رئيس الوزراء وعلى تحسن الوضع الاقتصادي وسيادة الأمان الجماعي .

---

(١) د. حسان محمد شفيق العاني : المصدر السابق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ - ١٤٧ .

\* ماعدا حكومة (( كراكي )) في آب ١٩٨٣ ، التي أمضت في السلطة (٨٠٥) يوماً .

### ثالثاً : القوى السياسية المؤثرة العلنية والسرية

لقد اعترف الدستور الجمهوري الايطالي بالدور الاساسي للاحزاب السياسية في النظام الديمقراطي ، فنصت مادته [ ٤٩ ] على " حرية الانضمام الى احزاب سياسية للمساهمة بالوسائل الديمقراطية في تقرير السياسة القومية حق مكفول لجميع المواطنين". ولم يكن لاطاليا على وجه العموم نظام حزبي تمثيلي في الفترة السابقة للعهد الفاشي ، فقد تألف في سنة ١٨٩٢ حزب اشتراكي حديث برئاسة ( فيليبو توراتي - Filippo Turati ) كما شكل القس الصقلي " ستورزو" عام ١٩١٩ حزباً وسطاً يسارياً يعرف بـ " حزب الشعب " ، وعلى الرغم من ان الحزبين قد قضى عليهما ايام الفاشية الا انه يمكن الافادة منهما كنقطة بداية في استئناف تكوين الاحزاب بعد هزيمة الفاشية وهذا ماحدث بالفعل ، اذ بعد سقوط الفاشية بدأت عدة مجموعات سياسية في الظهور ، وكانت اولى هذه المجموعات تلك المناهضة للفاشية التي عملت كقوى ثورية في العهد الفاشي ، وكان الحزب الشيوعي وحزب العمل أبرز تلك المجموعات .

وقد ظل النظام ثابتاً الى درجة كبيرة منذ ان أجريت أول انتخابات للجمعية التأسيسية سنة ١٩٤٦ ، فقد بلغ عدد الاحزاب في انتخابات عام ١٩٩٥ الى سبعة وخمسين حزباً \* . ومن اهم الخصائص التي تتميز بها القوى السياسية الايطالية هي :

(١) بقاء الحزب الديمقراطي المسيحي طيلة (٤٦) عاماً هو الحزب الغالب، إذ حافظ على الفوز بما يتراوح بين ٤٠% الى ٥٠% من مجموع أصوات الناخبين .

---

\* ففي انتخابات ١٩٩٢ أشارك فيها (٢٤٧) حزباً ، تنافس فيها (١١) الف مرشح ، وكانت السمة المميزة للحملة الانتخابية هي العنف وسيطرة موضوعي الاصلاح السياسي والاقتصادي. عز الدين شكري : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) كما ظل الحزب الشيوعي أكبر حزب سياسي بعد الحزب الاشتراكي المسيحي، إذ حصل بصفة ثابتة على مايتراوح بين ٢٠ - ٢٥ % من مجموع اصوات الناخبين . والواقع ان الحزب الشيوعي الايطالي من اكبر الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية .

(٣) وبقي الحزب الاشتراكي الايطالي منذ سنة ١٩٤٧ يشغل المرتبة الثالثة بين الاحزاب السياسية الايطالية ، إذ حافظ على كسب مايتراوح بين ٨% الى ١٥% من مجموع اصوات الناخبين ، ويتخذ هذا الحزب اتجاهاً يسارياً يفوق اتجاه الاحزاب الاشتراكية الكبرى في الدول الغربية ، وعلى الرغم من ذلك يستطيع كسب الكثير من الاصوات ومرد ذلك فصل نفسه عن الشيوعيين .

(٤) وفي عام ١٩٩٤ ، ظهر حزب جديد قلب كل المعادلات والتوقعات السياسية ، والحزب الجديد هو ( فورزا ايطاليا أي إيطاليا الى الامام ) ، فقد شكل قبل الانتخابات العامة في مارس ١٩٩٤ بشهرين ، وقد اكتسح بقية الاحزاب التقليدية ذات الجذور السياسية الممتدة التي ظلت مسيطرة على الساحة السياسية الايطالية لعشرات السنين . وهي ظاهرة لأول مرة تحدث ليس في ايطاليا وإنما في عموم أوروبا الغربية ، وقد أسسه رجل المال (سيلفيو بيرلوسكوني) أمبراطور الاعلام الايطالي ، وقد حصل في تلك الانتخابات متصدراً قائمة اليمين بـ ٢٢% من أصوات الناخبين ، فقد أختارت الجماهير الايطالية شخصية تتميز (( بالعذرية السياسية )) أي بلا ماضي ولا تجربة، وقد ساعدت في ذلك شخصيته المتفائلة وبرنامجه الوردي . فهو يرفع شعار عودة الاخلاقيات الى العمل السياسي ، ويؤمن بقوة المال في تحقيق الرفاهية للجميع، أي إدارة الدولة بنفس الطريقة التي تدار بها المشروعات الناجحة<sup>(١)</sup>.

---

(١) سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

اما الاحزاب الصغيرة في ايطاليا فيمكن ان تتدرج في ثلاث فئات :

- (١) احزاب تقليدية لا يستجيب لها الا عدد محدود من الناخبين . مثل حزب الاحرار ، والحزب الجمهوري ، والحزب الاشتراكي الوطني ، وحزب العمل .
- (٢) حركات يمينية غير متبلورة تجذب اليها ولمدة قصيرة بعض الافراد مثل الحركة الفاشية الجديدة ، والحركة الاجتماعية الايطالية ، والحزب الدستوري .
- (٣) أحزاب اقليمية : مثل حزب جنوب التيرول ، وحزب الاتحاد الصقلي<sup>(١)</sup> .

والغريب في ايطاليا ان قوة الحزب تتأتى من شخصية قائد الحزب وليس من أفكار الحزب ومبادئه ، وإنما قوته وضعفه قد تعود الى شخصية رئيس الحزب ، وخير مثال على ذلك حرص الاشتراكيين بـ (( كراكي )) الذي اثبت انه اكثر شعبية من حزبه ، وذلك في استفتاء عام ١٩٨٧ ، حيث حصل كراكي على ٦٥% من الاصوات ، في حين حصل حزبه على ١٢% فقط ، ويدرك الاشتراكيون ان ذهاب (( كراكي )) من الحزب سيصيب الحزب بالشلل بعد ان فقد الحزب الشيوعي زعيمهم (أنريكو برلنغوير) ، وكذلك بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي عندما فقد زعيمه (الدومورو)<sup>(٢)</sup> . وشخصية (بيرلوسكوني) نجم الاعمال والاعلام الشهير الذي فاز في انتخابات آذار ١٩٩٥ رغم بعده التام عن العمل السياسي ، مكتسحاً أحزاب وشخصيات سياسية عريقة .

بعد هذا العرض نتحدث عن أهم الاحزاب السياسية المؤثرة في الساحة الايطالية وهي :

---

(١) جون كلارك آدمز ، باولو باريلي : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ ومابعدا .

(٢) سيمون مارتن ليبست : المصدر السابق ، ص ٣١ .

## (١) الحزب الديمقراطي المسيحي :

ظل الحزب الديمقراطي المسيحي (( الكاثوليكي )) يحكم إيطاليا حكماً متصلاً منذ ١٠ كانون الاول ١٩٤٥ حتى مارس ١٩٩٤ . اما عن طريق حكومة ائتلافية واما عن طريق حكومة خالصة منه وحده . وبدأت تظهر الطوائف المتنافسة داخل الحزب نفسه تهاجم بعضها بعضاً ، ويرجع هذا النزاع الطائفي داخل الحزب الى منافسات شخصية من جهة والى خلافات عميقة في الاهداف السياسية من جهة اخرى ، ومن المفيد هنا ان نشير الى الانقسامات المذهبية الكبرى القائمة داخل الحزب ، فالجناح اليميني فيه يمثل المصالح الاقتصادية المحافظة المتطرفة ، وهو لايتسامح تجاه أي نشاط حكومي او فردي يمكن ان يكون فيه اية اساءة للفاتيكان أو أي مساس بسلطته العليا، ويؤيد هذا الجناح شعبة العمل الكاثوليكية ، وهي شعبة سياسية رسمية للفاتيكان. والجناح اليميني عنيد في مقاومته للشيوخيين وحتى الاشتراكيين ، ولكنه يظهر برأ مسيحياً بالعفو عن الفاشيين في الماضي والحاضر . أما الجناح اليساري ، فيدرك المسائل الاجتماعية ويسعى لاعطاء رجل الشارع المزايا المادية التي وعدت بها الاشتراكية ، وكثيراً ما نجد هذا الجناح على خلاف مع الفاتيكان .

وهناك ايضاً الوسط ، ويشمل مجموعة أقل تمسكاً بالنظريات واكثر تعلقاً بالاتجاهات العملية ، واهم مايعنيها تماسك الحزب ووحدته . وتتألف هذه المجموعة اساساً من أعيان الحزب ومن السياسيين البارزين المحنكين الذين لهم سند طائفي<sup>(١)</sup>.

وجدير بالذكر ان هذه الاقسام الثلاثة تضم رجالاً لهم صفحة بيضاء في مقاومة الشيوعية .

---

(1) P. Lahumiere , A. Demichel : Op , Cit , P. 595 .

والحزب الديمقراطي المسيحي يمثل المشاعر العامة لجزء كبير من الايطاليين فأعضاؤه ينشدون الارشاد الروحي من الكنيسة الكاثوليكية وكهننتها ، وهم اساساً فريق محافظ على الرغم من انهم يضمون بين صفوفهم جناحاً يسارياً ينادي باجراء إصلاحات اجتماعية جذرية .

فالحزب الديمقراطي المسيحي يشبه الاحزاب الاميركية من حيث كونه هيئة ضعيفة الروابط تتألف من رؤساء محليين يمثلون مصالح متنافرة متناقضة ، الامور الذي يصعب معه على الحزب رسم برنامج ايجابي مترابط بل يجعل تنفيذه مستحيلاً ، والحكومة الديمقراطية المسيحية الوحيدة التي حاولت ان تنفذ برنامجاً ايجابياً هي تلك التي ألفها (منتوري فانفاني) عقب انتخابات سنة ١٩٥٨ ولكنها سقطت بعد أشهر قليلة بفعل اصوات المرتدين " Franchi Tizatori " من حزب فانفاني نفسه الذين انشقوا عليه<sup>(١)</sup> ، وعلى أثر سن القانون الانتخابي الجديد في عام ١٩٩٤ ، أنهارت سلطة الحزب القديمة التي كانت تتفرد بالسلطة معتمداً على التوازنات السياسية القائمة على تبادل المصالح ، وقد حاول الحزب أخيراً أن يقوم من كبوته ويصلح صورته فأختار لنفسه اسم (( الحزب الشعبي )) لكي يدخل الى الساحة السياسية بهيئة جديدة لعله يجد لنفسه دوراً في حكم البلاد من جديد ولكن بدون جدوى ، فقد حصل في الانتخابات العامة التي أجريت في مارس ١٩٩٤ على نسبة ٦.٥% من أصوات الناخبين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) بالمير وتولياني المصدر السابق ، ص ١٢٦ ، ص ١٣٨ ؛ د. نعمان الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

(٢) سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

## (٢) الحزب الشيوعي الايطالي

ولد الحزب الشيوعي الايطالي في حزيران من عام ١٩٢١، واستطاع ان يقيم مؤتمره الاول في مدينة ليفرون ، الآ ان صعود الفاشية الى الحكم في ايطاليا قد اعاق تطورهم ، اذ في عام ١٩٢٦ الغت الحكومة الفاشية جميع الاحزاب المعارضة ولهذا دخل العمل السري .

وعلى الرغم من صعوبة هذه الفترة الآ انه استطاع ان ينظم صفوفه ويوحد قيادته ، واستمر عمله السري حتى عام ١٩٤٣ . ومن مؤسسي الحزب ( انطونيو كرامشي Antonio Gramsci ) ، ويشكل الحزب الشيوعي ثاني اقوى الاحزاب الايطالية بعد الحزب الديمقراطي المسيحي ، بفضل قوة تنظيمه العمودي وضبطه الصارم ، وطريقة نشاطه اصبحت اكبر الاحزاب الشيوعية في دول أوربا الغربية<sup>(١)</sup>. بسبب مرونته الشديدة وتطويرة المستمر لافكاره وهياكله على يد زعيمه السابق ((برلنجور)) ، فقد كان أول حزب شيوعي يثور على النمطية الماركسية ويكسر القوالب التقاليدية الجامدة، ويعلن موافقته على فلسفة السوق المشتركة وحلف الاطلسي . ويبلغ عدد اعضاء الحزب الشيوعي الايطالي حوالي مليوني عضو ، وقد فاز بـ ٣٠.٤% من الاصوات الانتخابية واصبح له [٢٠١] مقعداً في مجلس الشيوخ و [٢٢٨] مقعداً في مجلس النواب وذلك في انتخابات حزيران ١٩٧٩. وتتميز سياسة الحزب بالاستقلالية بوجه عام ، بل لايدعو هذا الحزب الى خروج ايطاليا من المجموعة الاوربية ، ولا من الحلف الاطلسي ، وتمسكه بنمط الديمقراطية الغربية ونظام تعدد الاحزاب<sup>(٢)</sup>.

---

(1) P . Lalumiere , A. Demichel : Op , Cit , P. 570 .

(٢) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

والسمة المميزة لهذا الحزب وجود فريقين من الاعضاء ، فريق المجاهدين في الحزب وهو الشخص المتعصب الذي كرّس حياته لحزبه ، مقابل ذلك يقدم له الحزب كل حاجاته المادية . اما الفريق الثاني فهو فريق ناخبي الحزب الذي يدلي بصوته لمرشح الحزب الشيوعي كدليل على إظهار سخطه على الرأسمالية والحكومة الايطالية القائمة والكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر من اعدائه الطبيعيين، ويلاحظ على الرابطة التي تربط الشيوعي الناخب بالحزب الشيوعي ليست برابطة قوية ومتينة ، فقد انفصل الشيوعي الناخب عن الحزب اذا حدث أمران : الاول في حالة قيام حزب دستوري راديكالي قوي وقادر على ان يجذب اليه اصوات العمال. والثاني في حالة حدوث تحسن عام في الادارة الايطالية ، وهذا التحسن قادر في الوقت نفسه على تحجيم نفوذ رجال الدين السائد في الحكومة ، والاحصاءات الخاصة بالانتخابات البرلمانية للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٣ - ١٩٥٨ تشير الى ان مجموع اصوات الناخبين الشيوعيين استقرت استقراراً مدهشاً عند الرقم ستة ملايين . وكانت الفترة الذهبية للحزب الشيوعي الايطالي في الانتخابات الاقليمية التي أجريت في تموز ١٩٧٥ عندما تضاعلت الفجوة بينه وبين الحزب الديمقراطي المسيحي الى ١.٩ % مقابل ١٠ % في عام ١٩٧٠ (١) .\*

---

(١) جون كلارك أدمز ، باولو باريلي :المصدر السابق ، ص ٢٣٧ وما بعدها ؛ ص ١٤٩ .  
\* وقد كانت مرحلة التسعينات منعطفاً كبيراً في حياة هذا الحزب ففشل التجربة الشيوعية وأنهيار الاشتراكية والتفكك السريع للاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة وأنفراد امريكا بالعالم وظهور العولمة كلها مسائل تركت ظلالاً ثقيلة على الحزب ، ويظهر ذلك جلياً من اخر انتخابات عامة خاضها في عام ١٩٩٧ فقد حصل على (٣٥) مقعداً أي حصل على ٨.٦ % من الاصوات ، ولم يشفع له في تغيير اسمه الى ( الحزب الديمقراطي اليساري ، وانتخاب زعيماً جديداً له وهو فوستو برتينوتي ، ولا حتى برئاسة للوزارة فعصره الذهبي لم يعد موجود .

### (٣) الحزب الاشتراكي الايطالي

اما الحزب الاشتراكي فانه يريد ان يعكس لقاعدته انه حزب الطبقة المتوسطة الاجيرة ، وهذه الطبقة ليست طبقة بالمعنى الدقيق للكلمة ، بقدر ما تمثل تراكماً لفئات اجتماعية بالغة التنوع لذا نرى لغة الحزب مرنة ومتناقضة احياناً . وهو يؤكد على مسألة الاستقلال الذاتي الاشتراكي في مواجهة الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي، فهو ينتقد في الاول طابعه المحافظ وفضائحه، وينتقد في الثاني عجزه عن الاختيار بين الماركسية اللينينية والماركسية الاشتراكية الديمقراطية<sup>(١)</sup>. والحزب في مراحل الاولى لم يتطور الى حزب برجوازي وسط، كما حدث بالنسبة للحزاب الاشتراكية في معظم البلدان الاوربية ، وسبب ذلك يعود الى ان الحزب وزعيمه (( بيترو نيني )) يبدو وكأنهما يسيران في اتجاه لايتعد عن اتجاه الشيوعيين على العكس منهما اكثر ميلاً لهم . ولكن بعد اخماد الروس لثورة المجر عام ١٩٥٦ ، عمل نيني منذ ذلك الحين على ان يحرر حزبه من نفوذ الشيوعيين . وعندما واصل هو وحزبه السير في هذه الطريق التي سلكها فانه استطاع ان يملأ الفراغ في الاحزاب اليسارية الايطالية ، هذا الفراغ الذي كان يشغله اليسار الراديكالي<sup>(٢)</sup> . وجوهر فلسفته تقوم على الحفاظ على

---

(١) الاوضاع السياسية في ايطاليا، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٤.

(٢) جون كلارك آدمز ، ياولو باريلي المصدر السابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

\* ومن الاحزاب التي حاولت ان تمثل اليسار الراديكالي حزب العمل الذي أدى زعمائه دوراً كبيراً في حركة التحرير من الفاشية . وانحل الحزب في سنة ١٩٤٦ ، أي بعد نهاية الحوب العالمية الثانية ، وذلك بعد سقوط الحكومة التي تولى فيها زعيمهم (( فيروتشي باري )) رئاسة مجلس الوزراء ، وانخرط اعضاء الحزب في احزاب اخرى مختلفة ، واستقرار زعماء هذا الحزب في الحزب الاشتراكي لمقاومة الحزب الشيوعي . وكذلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد حاول كسب عطف اليسار العمالي الراديكالي وأعضاؤه يمثلون الجناح اليميني

البنوك والصناعات المؤممة ، وعلى توحيد صفوف اليسار لمواجهة اليمين . والذي يؤشر على الحزب الاشتراكي الايطالي عدم التمسك التام بعقيدته الفكرية وفلسفته السياسية هذا مانلمسه من خلال أستبدال تحالفاته السياسية بين اليمين الحزب الديمقراطي المسيحي وبين اليسار الحزب الشيوعي .

فقد استمر الحزب بزعامه « كراكسي » في المناورة بلعب دور الحكومة والمعارضة في آن واحد ، مستغلاً ضرورة أستبعاد الشيوعيين من الحكم في ضمان استمراره في الحكم كمحتكر لتمثيل اليسار ، ومستثمراً وضعه كشريك اصغر في التحالف في تحميل الديمقراطيين المسيحيين مسؤولية الاخطاء الحكومية واللعب على أصوات الراغبين في التغيير ، في تبنيه الدعوة للتغيير السياسي وأقامة نظام رئاسي قوي بدل النظام الحالي ، وفي الوقت نفسه أكد أعتزامه مواصلة التحالف مع المسيحيين وعدم رغبته في اقامة بديل يساري بالتحالف مع الحزب الشيوعي (١).

وعلى أثر أجتياز حكومة « رومانو برودي » الاشتراكية الاقتراع بالنقطة، فقد تعهد زعيم الحزب برودي من جانبه بأخذ عدة إجراءات لتحقيق المزيد من التقرب من الحزب الشيوعي في إطار مجموعة من التكتيكات السياسية ، وقد تمثلت في التعهد بخفض ساعات العمل من ٤٠ الى ٣٥ ساعة في الاسبوع بحلول عام ٢٠٠٠ ، وبما يتفق ومطالب الحزب الشيوعي ، وعدم إجراء أية أستقطاعات في الميزانية الاجتماعية او تغيير في نظم المعاشات . وقد عقدت صفقة بين برودي وزعيم الحزب الشيوعي (فوستو برتينوتي) على دعم الشيوعيين لحكومة برودي

---

في الحزب الاشتراكي ، ثم أنفصلوا عنه ١٩٤٧ ، وتتألف قوة هذا الحزب من الاشتراكيين المتقنين والعمال ذوي (( الياقات البيض )) وتعترف بهذا الحزب الاشتراكية الدولية .  
(١) عز الدين شكري : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

في داخل البرلمان دون المشاركة فيها حتى يتم أقرار ميزانية عام ١٩٩٨ ، على أن تعقد لقاءات ومشاورات دورية بين الحكومة وممثلين للحزب الشيوعي (١).

ان هذا السلوك السياسي للحزب الاشتراكي الايطالي نوع من التكتيك او الحنكة او المرونة في العمل السياسي ، والذي يعكس بمجمله الروح العامة للمواطن الايطالي \* .

#### (٤) الاحزاب الصغيرة

وعلى الرغم من ان الاحزاب الصغيرة تمثل اقل من ١٠% من اصوات الناخبين، الا انها تؤدي دوراً مهماً لا يمكن اهماله سنتناول قسماً منها لكثرتها وهي على نوعين :-

##### أولاً : الاحزاب القومية .

##### ( أ ) الحزب الجمهوري :

الحزب الجمهوري مع الاحزاب الايطالية التي فقدت هيبتها لعدة أسباب منها ، ارتباطه المباشر بالتقاليد والقيم السياسية القديمة على الرغم من معارضته الشديدة للسلطة الدنيوية للكنيسة الكاثوليكية ، وسوء تصرف اشهر زعيم للحزب (جيوفاني سباودليني) ومواقفه الغامضة أزاء السياسة الداخلية ، فتارة يهاجم التحالف اليميني الذي هو طرف فيه ، وتارة يعلن استعدادة للمشاركة في حكومة لاتضم المسيحيين ، الامر الذي فسر على أنه استعداد من جانبه لتأليف حكومة مع الشيوعيين ، وهذا الامر لاتقبل به الاطراف اليمينية، وقد كان من نتيجته أنه خسو

---

(١) نزيرة الافندي : إيطاليا بين الازمة والاستقرار ، « السياسية الدولية » ، ( مجلة ) ، العدد

١٣١يناير ١٩٩٨، ص ٢٨١.

\* أن أسلوب العمل السياسي هو على وجه الدقة لايمكن أن يوصف إلا بأسلوب الايطالي الذي لايقول أبداً ((لا)) حتى للشيطان ، وانما يقول ذلك بطريقة أخرى (( مرحباً بالشيطان! )) .

٢٠% من جمهور الناخبين فقد حصل على (٣.٧%) من الاصوات عام ١٩٨٧ مقارنة ٥.١% في الانتخابات التي سبقتها.

وينقسم جمهور الناخبين المؤيدين للحزب الجمهوري الى فئتين :

**الفئة الاولى** ، وتمثل الاكثرية وتتألف من يهود يمينيين لن يصوتوا للحزب الديمقراطي المسيحي لأسباب دينية تاريخية معروفة ، وهم يضعون اهمية كبيرة على سياسة الحزب الخارجية الموالية لإسرائيل .

**الفئة الثانية** ، هم مسيحيون موالون للولايات المتحدة نكنهم وطنيون يضعون مصلحة إيطاليا فوق كل اعتبار . وينتشر هذا الحزب في وسط إيطاليا وأقليم رومانا .

(ب) حزب الاحرار :

وهو حزب يميني صغير ، وهو حزب فعال لكونه يمثل حزباً متماسكاً ، ويمثل مصالح رجال الاعمال والبرجوازية الكبيرة والعلمانيين في ايطاليا ، وهو الوريث المباشر للقيم الليبرالية ماقبل الحرب العالمية الاولى . وقد حصل الحزب في انتخابات عام ١٩٩٢ ، على نسبة ٢.١% من الاصوات على أساس محاولة اجتذاب أصوات الاحتجاج ، وقد ركب موجة الدعوة للتغيير دون أن تكون لهذا الحزب القدرة على القيام بإنجاز هذا التغيير ، ولا يتمتع بمصداقية الدفاع عن هذا التغيير في ايطاليا .

(جـ) الحزب الفاشي الجديد :

وقد أصبح اسمه التحالف الوطني بزعامة (جان فرانكو فينني) والذي يدعو الى الحل الوسط على الطريقة الفاشية ويدعو الى المركزية والاندماج الكامل على صعيد السلطة . ومن غير المؤكد أن لا يكون لهذا الحزب علاقة بالمافيا الا أن مقولاته السياسية والدعائية التي تؤكد على ضرورة إعلان الحرب على الفساد .

وقد ركز على مفاهيم سطحية وعامة منها العودة الى التقاليد وفرض الانضباط والنظام على هياكل الدولة، بجانب الحديث عن النزاهة والاخلاق كقيم مجردة وذلك في ظل واقع يعاني من التفسخ والفساد كل ذلك ساهم في ارتفاع أسهم الحزب في الانتخابات التشريعية العامة في مارس ١٩٩٤ ضمن التحالف اليميني<sup>(١)</sup>. فقد حصل على نسبة ١٢% من اصوات الناخبين ، أي على ١٠٥ مقعداً مقارنة بعام ١٩٧٢ حيث حصل على ٣٦ مقعداً . وعلى هذا الاساس شاركه في حكومة بيرلوسكوني اليمينية عام ١٩٩٤ ، بخمسة مناصب وزارية منها نائب رئيس الوزراء ووزارة الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والثقافة والبيئة وهي وزارات حساسة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : الاحزاب الاقليمية :

إضافة الى الاحزاب القومية هناك ثلاثة احزاب ايطالية لها نفوذ محلي قوي، وتقتصر نشاطاتها على الاقاليم المنتشرة فيها وهي :

( أ ) حزب شعب جنوبي التيرول :

يمثل هذا الحزب العناصر الوطنية لسكان التيرول الذين يتكلمون باللغة الالمانية وهو حزب كاثوليكي طائفي شديد التمسك بالقيم الاجتماعية والدينية ويمثل الاتجاه اليميني المحافظ ، ويتحالف سياسياً عادة مع الحزب الديمقراطي المسيحي ، أذ يلتقي معه في طروحاته وأفكاره ، ورصيده الانتخابي ونفوذه الحزبي محصور في إقليم (( تورنتو - أويج )) .

---

(١) عمر الشوبكي : اليمين المتطرف في اوربا ، هل هو تيار واحد ، (( السياسية الدولية ))،

(مجلة) ، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٤٦ .

(٢) سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب، المصدر السابق ، ص ٢٣٦-٧ .

## (ب) حزب رابطة لومباردي :

وهذا الحزب ينادي بأنفصال الشمال - بتقديم برنامج انتخابي قائم على تطبيق نظام فيدرالي يحول دون استمرار نهب الجنوب لخيرات الشمال الصناعي الغني ، ومواجهة الفساد والجريمة المنظمة في الجنوب ، ومعادات الاجانب من مواطني العالم الثالث ، ويتجمع أنصاره ومؤيدوه في منطقة لومبارديه في الشمال من إيطاليا ، وقد أستطاع الحصول في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ على نسبة ٥% من أصوات الناخبين حيث جاءت أغلبية تلك الاصوات من الاقليم الشمالي لاييطاليا (١).

## (ج) حزب اتحاد فال داوستا :

هو حزب أقليمي لسكان فال داوستا الذين يتكلمون اللغة الفرنسية ، وقد أستطاع هذا الحزب الراديكالي الذي يمثل يسار الوسط أن ينتزع السلطة اكثر من مرة في الانتخابات العامة على المستوى الاقليمي من الحزب الديمقراطي المسيحي، اذ يعتبر حزب فال دواستا الند والمنافس الوحيد في هذا الاقليم للحزب الديمقراطي المسيحي . واذا ما عرفنا أن هذا الاقليم يعتبر دائرة أنتخابية واحدة ينتخب عنها عضواً واحداً عرفنا حجم المنافسة بينهما . والحزب الديمقراطي المسيحي له حلفاؤه وأنصاره في هذا الاقليم وهم يمثلون أصحاب المصالح والمراكز المحافظة ، ففي حين ان حزب فال داوستا وحلفاءه بما فيهم الشيوعيين والاشتراكيين يمثلون العناصر الراديكالية .

واخيراً يبرز دور هذه الاحزاب ويتعاضم شأنها في الحياة السياسية الايطالية في حالة استبعاد أي تحالف بين قطبي الحياة السياسية : الديمقراطية المسيحية والشيوعية .

---

(١) عز الدين شكري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

وبقدر ما يتعلق الامر بظاهرة تعدد الاحزاب وكثرتها في إيطاليا دون سواها ، يلاحظ أنه حتى بداية ( الثالث من أيلول ) عام ١٩٩٨ ، كان عدد الاحزاب الايطالية ٤٥ حزباً، وبعد هذا التاريخ وأنقسام الحزب وأحزاب أخرى فقد بلغ عددها ٥٧ حزباً\* . ان هذا العدد الكبير من الاحزاب السياسية على الساحة الايطالية ليس مرده الى النظام الانتخابي والتعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وليس فقط نتيجة لاختلاف وتباين حضارة الشمال والجنوب ، وإنما يعود كذلك الى شرعية العمل الحزبي أجازة الاحزاب ، أذ كل حزب سياسي يتلقى أعانات مالية ضخمة من الدولة تقدر بستة مليارات ليرة إيطالي أي ما يعادل مليوني دولار ، وهذا يعني بمقدور أي عضو في البرلمان جمع خمسة أشخاص فأكثر كي يتقدم بطلب أجازة تشكيل حزب سياسي وعند الموافقة ينال من الحكومة الحضوة السنوية ، ونتيجة لهذه الاسباب كافة تعج الساحة السياسية الايطالية بالعديد من الاحزاب .

#### (٥) القوى السرية والعننية

وعلى الرغم من وجود عدة قوى ومنظمات سرية فاعلة سواء كانت محسوبة على اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف ، فإننا سنسلط الضوء في دراستنا هذه على ((المافيا)) و (( منظمة الألوية الحمراء )) تلك المنظمة التي تعتمد العنف سياسة لها ومخرجاً من الازمة المتفاقمة في إيطاليا ، وتعكس بعض شعاراتها هذه السياسة ، فأحد تلك الشعارات تقول (( مدعوون لارغام الديمقراطية المزيفة في أوروبا على ان تسقط أفئعتها ، وذلك بأستفزازها كل مرة لتمارس القمع بفعل الخوف على نفسها ، فان القمع دون سواه يخلق الوعي في صفوف الطبقة العاملة )) .

---

\* ويذكر مصدر آخر بأن عددها عام ١٩٩٢ قد بلغ (٢٤٧) حزباً .  
- عز الدين شكري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

ولم يقتصر نشاط هذه الجماعات على إيطاليا وحدها وإنما يبرز في بداية السبعينات ونهاية الثمانينات كأحد ملامح الحياة السياسية في أوروبا الغربية بوجه عام \* ، إذ يعكس ابعاد التطور الاقتصادي والاجتماعي ومشاكله الراهنة في أوروبا. أما في إيطاليا فيتخذ العنف بعداً أكبر بكثير مما هو عليه في أوروبا ، نظراً لاستفحال الأزمة القائمة من ناحية ، والعجز الواضح من الحزب الديمقراطي المسيحي في معالجة الأزمة \*\* .

من ناحية أخرى تتلخص ايديولوجية الالوية الحمراء في ان النظام الايطالي الرأسمالي قد دخل في عصر الدولة الرأسمالية ذات الشراكات متعددة الجنسية، ولتحقيق أهداف هذه المرحلة ، تظهر الحاجة لخبرات سياسية واقتصادية وعسكرية تتكفل فيها إيطاليا ، وتتركز مراكز هذه الخبرات في الديمقراطيين المسيحيين والاحزاب اليسارية التي تساندها بما فيها الحزب الشيوعي الايطالي (١). وتعتمد هذه المنظمة على العنف كسياسة ومخرج من الأزمة المتفاقمة في إيطاليا ، فالعنف في إيطاليا ليس تأمرأ دولياً وليس تنفيذاً لسياسات ارهابية موضوعة في

---

\* إيطاليا : (( اتحاد المقاتلين الشيوعيين )) ، فرنسا : (( العمل المباشر )) ، ألمانيا : (( جناح الجيش الاحمر )) و (( بادن مانهوف )) .

\*\* ويأتي اختطاف زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الدومورو في اذار ١٩٧٨ ثم اغتياله من قبل الوية الحمراء ، محاولة لاحداث استقطاب واسع في إيطاليا وتوجيه ضربة لحكم الديمقراطيين المسيحيين ، والافراج عن قادتها من السجون الإيطالية واصابة الحياة السياسية بالشلل التام . وقد وقع الاختيار على الدومورو لانه رجل النظام السياسي الايطالي ايضاً ولمحاكمة النظام الايطالي بأكمله ، وضرب التحالف بين الحزبين الكبيرين في إيطاليا لانهما يمثلان مراكز الخبرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحاول من خلال تلك الخبرات تحقيق اهداف المرحلة الرأسمالية .

(١) ابراهيم محمد أبراهيم : الانتخابات والبحث عن بديل في إيطاليا ، «السياسية الدولية» ، (مجلة) ، العدد ٧٤ ، اكتوبر ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٧ .

الخارج ، ولكنه الوجه الآخر للآزمة حيث يموج المناخ العام بالقلق والتوتر من جراء ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم العالية وتدني المستوى العام للخدمات والبطالة ... الخ . واصبح العنف ظاهرة لها جذورها في ايطاليا وتحديداً منذ عام ١٩٦٩ حتى اليوم ، وعنصراً بارزاً من عناصر الحياة السياسية اليومية ، أذ قلما يمر يوم دون أن تقع فيه حادثة عنف سياسية على أيدي جماعات منظمة يسارية ويمينية تتناقض مبادئها وأهدافها ومطالبها ، وتتفرع أنتماءاتها السياسية وتتعدد مسائل عملها\* ، وتمثل وجهاً من أوجه إيطاليا السبعينات عندما وقفت فيها إيطاليا على الحافة الفاصلة بين الدولة المتقدمة والدولة المتخلفة .

#### المافيا :

أن اكبر عمل ثقافي أنجزه المصقليون على مدى قرون هو تطوير أسوأ نظام للحكم عرفته الانسانية هو نظام (المافيا Mafia) والمافيا هم جماعة منحرفة تفرض إتاوات مقابل أمتاعها عن نشاط إجرامي ، أي أنهم يبيعون الحماية منهم أو يلجأون في ذلك الى التهديد بالقتل ، بل الى ارتكاب القتل فعلاً ، حينما يخشون على مكانتهم الممتازة .

والمافيا اكثر اهمية مما تبدو من حيث أنها ليست فقط مجرد طريقة للحكم، بل انها لسوء الحظ طريقة للحياة متغلغلة في ثقافة صقلية ، وتعتبر تهديداً خطيراً للمثل العليا في التاريخ ، ولا تخفي المافيا رغبتها في الخروج على القوانين (Bantitismo) المألوفة في الجنوب و سردينية. وهؤلاء الخارجون عن القانون من المناطق الايطالية الاخرى هم أعداء الحكومة ، والحكومة تسعى في القضاء عليهم. وعلى العكس فان المافيا تحتفظ لها بأصدقاء مخلصين من ذوي النفوذ في المصلح

---

\* فعلى سبيل المثال بلغت هجمات جماعة الالوية الحمراء ما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٣ حوالي ٣٢٦٤ وكان ضحيتها ٦٥ قتيلاً و ٢٥٧ جريحاً .

الحكومية ، وفي فترة لاحقة حدث تحول في المافيا ، فقد كان مركز نشاطها الريف حيث درجت على استغلال كبار الملاك في الاحتفاظ بمركزها ، فلما قل شأن الزراعة وزادت أهمية الصناعة والتجارة تحولت المافيا الى المدينة، ولكن دون ان تفقد سلطانها <sup>(١)</sup>. واذا كانت المافيا تاريخياً حركة مقاومة سرية ، فانها تحولت بعد عام ١٩٤٥ الى حركة تساعد السياسيين في الانتخابات العامة مقابل خدمات خاصة بها ، وبالتالي اخترقت المافيا الاجهزة المحلية للحزب المسيحي الديمقراطي <sup>(٢)</sup>. ويبدو ان مجمل الاحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها ايطاليا في الفترة الاخيرة ، أمكننا أن نتصور ماذا يعني وجود دولة أخرى داخل دولة تحمل اسم المافيا حيث يبلغ حجم ميزانيتها حوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً ، واصبح نجاح جزء كبير من السياسيين الايطاليين يتوقف على رضائها عنهم ، بل أن هناك مدناً في صقلية تسيطر فيها المافيا على مجمل أنشطتها التجارية والسياسية ، بل أن وجود الدولة في هذه الجزيرة تحول الى مجرد وجود سياحي موسمي <sup>(٣)</sup>. كما ان لها مرشحوها الخاصين بها ، ويقدر عدد الاصوات التي تسيطر عليها المافيا مباشرة بمليون صوت ، إضافة الى ٢.٦ مليون آخرين تحت تأثيرها <sup>(٤)</sup>. ومن ناحية أخرى فقد قامت المافيا بتصفية كثير من السياسيين المعارضين لنشاطها وكذلك القضاة ورجال الشرطة \* . وبعد ان تناولنا اهم القوى

---

(١) جون كلارك آدمز : المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٢) أبراهيم محمد أبراهيم : المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٣) عمر الشوبكي : المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٤) عز الدين شكري : المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

\* فقد شنت حملة في التسعينات ابدأتها بأغتيال (( سلفاتور ليا )) النائب في البرلمان الاوربي وحلقة الوصل المعروفة بين الديمقراطيين المسيحيين والمافيا ، وأعقبت ذلك بسلسلة من الاغتيالات لشخصيات سياسية من مختلف التيارات الحزبية ، وأعلنت انها ستصفي أي سياسي يتحدى سلطتها او يحاول تخفيف قبضتها .

السياسية المؤثرة العلنية والسرية من احزاب سياسية ومنظمات سرية التي تؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية العامة في ايطاليا ، يجب علينا ان لائنسى ايضاً دور الكنيسة ونقابات العمال كل على حدة في الحياة السياسية الايطالية .

### الكنيسة ودورها السياسي :

استطاعت الكنيسة الكاثوليكية في نهاية القرن التاسع عشر إقامة منظمة غير دينية كانت مهمتها المعلنة مساعدة رجال الدين على نشر رسالتهم التبشيرية ، وهذه المنظمة مؤلفة من سبع جمعيات وطنية ، اتحاد الرجال ، واتحاد النساء ، واتحاد الشباب للشبيبة والشابات ، واتحاد الجامعيين الكاثوليك ، وحركة الطلبة الثانويين ، وحركة الاساتذة المعلمين .

وهناك ايضاً اكثر من ثلاثين منظمة مرتبطة بمنظمة (( النشاط الكاثوليكي ))، فعلى المستوى الوطني لكل منظمة وطنية من منظمات العمل الكاثوليكي رئيس ونائب للرئيس ، واستطاعت الى جانب هؤلاء ان تؤسس مجالس سياسية تقوم بدور استشاري مهم جداً ، وكافة اعضاء هذه المجالس من غير رجال الدين لكنهم تحت المراقبة الدائمة للجان الاساقفة المعينين مباشرة من البابا . وافضل التقديرات تشير الى أن عدد اعضاء منظمة العمل الكاثوليكي والجمعيات المرتبطة بها بحدود (٣.٦٠٠) ملايين عضو . فان نشاط منظمة قوية وضخمة كهذه المنظمة في مجتمع ودولة مؤمنة ، بالكاثوليكية لابد من أن يكون لها دور قوي وفعال في العمل السياسي .

وبعد التحرير من الفاشيين انغمست منظمة العمل الكاثوليكي في العمل السياسي وكان هدفها محاربة الشيوعية ومساندة الحزب الديمقراطي المسيحي ، والطبقات الدينية والجمعيات غير الدينية ممن تعاونوا مع منظمة العمل الكاثوليكي ، فقد حوّرت مهمتها من التبشير بالانجيل الى الدعوة الى الانتخابات عبر فروعها

وشركاتها التي يطلق عليها اللجان المدنية ، وهذا التحويل قد حولهم الى مجرد اداة بسيطة للعمل السياسي<sup>(1)</sup>.

### نقابات العمال :

أما نقابات العمال فقد تأسست بعد زوال الفاشية ، عندما وقع القادة النقابيون الذين يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة على ميثاق (( روما )) ، وقرروا بموجبه اقامة نقابة عمالية واحدة تحت اسم ( C . G . I . L ) الاتحاد العام لعمال الايطاليين ) . واتفقوا على ضمان حق الاقلية للتمثيل الحر ، وأكدوا على الاستقلال التام للنقابيين ، إلا ان الميثاق أصيب بنكسة في أيار ١٩٤٧ عندما حلت القطيعة بين أكبر ثلاثة أحزاب برلمانية، على أثر أبعاد الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي عن الحكومة. كما وقعت احداث كثيرة تركت أثراً سلبياً عميقاً على الحركة النقابية في ايطاليا ، ومنها على سبيل المثال قرار النقابة بدعوة للاضراب العام احتجاجاً على محاولة الاغتيال التي تعرض لها الزعيم الشيوعي " Togliatti " . وكذلك طرد نقابيين من التيار الديمقراطي المسيحي من النقابة هذه الوقائع أسهمت في تفتيت العمل النقابي الموحد ، حيث بادر التيار الديمقراطي المسيحي وكأجراء انتقامي بتشكيل نقابة مستقلة له باسم ( C . I . S . L ) الاتحاد الايطالي لنقابات العمال ) ، وسار الديمقراطيون الاجتماعيون في نفس الاتجاه ، فقد تخلوا عن مقعديهما في رئاسة نقابة " C . G . I . L " وشكلوا نقابة مستقلة لهم باسم ( U . I . L ) الوحدة الايطالية للعمال ) ، كما ظهرت في السنة نفسها نقابة جديدة تمثل الفاشية الجديدة .

هذه الانقسامات بين النقابات العمالية الايطالية خلقت نوعاً من المنافسة التي لم تكن منافسة على مطالب مهنية بقدر ما كانت على كسب الاعضاء الجدد وتجنيدهم ، والنتيجة النهائية التي آلت اليها تلك المنافسة هي إلهاب وتأجيج الحركة

---

(1) P . Lamlumiere , A . Demichel : Op , Cit , PP. 607 - 608 .

العمالية بصورة عامة . ومن الملاحظ ان كل اتحاد من هذه الاتحادات النقابية مرتبط بشكل او بآخر بأحد الاحزاب السياسية الايطالية ، فعلى سبيل المثال نجد ان نقابة " C . G . I . L " مرتبطة بالحزب الشيوعي والاشتراكي ، في حين ارتبطت نقابة " C . I . S . L " بالحزب الديمقراطي المسيحي ، ونقابة " U . I . L " ارتبطت بالحزب الديمقراطي الاجتماعي .

وفي بعض الحالات وتحديدًا نقابة " C . G . I . L " تعدّ الحاق النقابة بالحزب الشيوعي الايطالي مسألة طبيعية ، ومن المسلّمات التي أمنوا بها أن يكون للنقابة دور سياسي . وفي نقابات اخرى مثل " I . S . L و C . U . I . L " أعلنتا علناً استقلالهما عن أي عمل سياسي ، ولكن الواقع يشير الى وجود نوع من الاتصال الشخصي بين هذه النقابات المستقلة وبين الاحزاب السياسية<sup>(١)</sup>.

وبعد دراسة القوى المؤثرة في السياسة الايطالية ، نستطيع القول إن النظام الحزبي في ايطاليا من النوع المعروف بنظام تعدد الاحزاب ، ويشهد على دقة هذا الوصف عدد الاحزاب الحالية التي بلغ عددها في الانتخابات العامة في ١٩٩٢ الى (٢٧٤) حزباً<sup>(٢)</sup> . بيد ان من وجهة نظر اخرى يمكن القول إن النظام الحزبي في ايطاليا نظام الحزبين السياسيين من خلال تشكيلتين هما : الائتلاف المناهض للشيوعية ويتزعمه الديمقراطيون المسيحيون ، والثاني يمثل الائتلاف المناهض للكنيسة ويقوده الشيوعيون . ونظام الحزبين على هذا النحو ليس نظاماً سليماً لانهما على طرفي نقيض ، فممارسة الحزب الديمقراطي المسيحي لسلطة الحكم سواء بمفرده او في صورة ائتلاف ، أو الاشتراكيين بتحالفهم مع اليمين او اليسار، تتميز

---

(١) P. Lalumiere , A . Demiche : Op , Cit ., P. 614 - 615 .

(٢) عز الدين شكري : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .

\* وفي انتخابات لعام ١٩٩٥ ، التشريعية أصبح عددها سبعة وخمسون حزباً ، وفي اعتقادنا أن هذا العدد أقرب الى الصواب .

بالجمود والعجز من ملاحقة تغييرات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا كانت الازمات السياسية المتلاحقة التي تبلورت في تشكيل خمس وخمسين حكومة من الحرب العالمية الثانية ولغاية عام ١٩٩٨ . فتارة يعصف قانون الطلاق بالحياة السياسية وتارة اخرى تكون الاضرابات العمالية او العنف الاجتماعي المفجر للارزمة السياسية . الامر الذي يتعذر معه تصور انتقال السلطة سلمياً من ائتلاف الى آخر ، ونستطيع القول ان عدد الاحزاب في بلد ما ليس هو المعيار الذي يحدد نوع النظام الحزبي فيه تحديداً دقيقاً ، وانما معيار ذلك وجود بديل ديمقراطي للحكومة القائمة . وطبقاً لهذا القول فان البديل الديمقراطي يكاد يكون معدوماً في ايطاليا، حيث تبقى الحكومة الائتلافية دون تغيير جوهري ، يضاف الى هذا انعدام وجود معارضة قوية ومخلصة فيها . وهذا الوضع من شأنه ان يجعل من الحزب الديمقراطي المسيحي الحزب الرئيس في الحكم . ولكن هذا الوضع قد تغير تماماً فتحول الى المراكز الخلفية نسبة لبقية الاحزاب الرئيسية. وقد كان الحل المحتمل حتى بداية التسعينات أن يتولى الديمقراطيون المسيحيون الحكم وحدهم أو مؤتلفين مع الاحزاب اليسارية الصغيرة ولكن الانتخابات العامة في ١٩٩٨ قلبت كل تلك الاحتمالات السياسية ، فقد تولى السلطة الحزب الشيوعي باسمه الجديد (الحزب الديمقراطي اليساري) مع تحالف قوى اليسار، وقد شهدت مرحلة التسعينات قبل ذلك نوعين جديدين من التحالفات كلاهما تولى السلطة، تحالف اليمين الجديد بزعمة (بيرلوسكوتي) والتحالف اليساري بزعمة الحزب الاشتراكي الايطالي، ومهما كانت الاحزاب المؤتلفة في الحكم إلا ان السلطة الحقيقية تبقى ثابتة في مركزها مدة طويلة. وظلت القوى السياسية الرئيسية ، بقطبيها اليمين واليسار يراودها الشك والخوف من خطر أحدهما على الآخر اذا ما أنفرد احدهما بالسلطة، وهذا الهاجس هو الذي طبع العلاقة بين الاحزاب السياسية على الساحة الايطالية. اليمين يحاول التمسك بالسلطة ويعبر بأنه الافضل والاعرف بحكم البلاد وفي

الوقت نفسه يحذر من خطر وصول الشيوعيون للسلطة . والشيوعيون بدورهم يحذرون من خطر اليمين وعواقبه ، ويقولون على الرغم من أن الفرصة ضعيفة في أن يتحد اليمين غير المتبلور ليؤلف قوة سياسية خطيرة قائمة بذاتها ، فإن هناك خطراً حقيقياً جسيماً في أن يمتص الديمقراطيون المسيحيون بتشجيع قوى الرجعية في الفاتيكان - اليمين شيئاً فشيئاً ، ويغيروا اتجاه إيطاليا من الديمقراطية الحرة التي نص عليها دستورها الى طريق الفاشية الدينية على غرار حكم سالازار . وتنبه كثير من المفكرين الايطاليين المسيحيين في الحكم على الدوام ، فقد حاولوا انشاء قوة ثالثة " Terza Forza " من الديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين لكي تؤلف معارضة راديكالية مخلصمة ، تعمل على كسب عدد كبير من الاصوات من الشيوعيين ومن الجناح اليساري للديمقراطيين المسيحيين .

#### رابعاً : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في إيطاليا وأسبابها

إذا كانت بوليفيا الدولة التي تحمل الرقم القياسي في عدد الانقلابات العسكرية من بين دول العالم ، فإن إيطاليا تتصدر دول العالم في عدد الازمات الوزارية المتعاقبة وحجومها ، حيث لايتجاوز عمر الحكومة فيها عشرة أشهر . فقد بلغ عدد الحكومات المستقلة منذ الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٩٨ حوالي خمسة وخمسون حكومة مستقلة . وعلى سبيل المثال كانت حكومة (كراكي) الذي تولى مقاليد رئاسة الحكومة في آب عام ١٩٨٣ بأغلبية [٣٦٦] صوتاً في البرلمان ، من خلال ائتلاف حكومي خماسي شمل الاحزاب الآتية : الديمقراطي المسيحي ، والاشتراكي ، الجمهوري الليبرالي ، والديمقراطي الاشتراكي ، قد ضربت رقماً قياسياً في البقاء لم تشهده إيطاليا ببقيائها مدة [ ٨٠٥ ] أيام بالتحديد<sup>(١)</sup>.

---

(١) عبد العليم محمد : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

والسؤال المطروح هنا ، لماذا تعاني ايطاليا من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي دون غيرها من الدول الأوروبية الغربية ذات الانظمة الديمقراطية العريقة؟.

والاجابة عن هذا السؤال لابد من ان ترتبط بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لايطاليا ، لان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعود اسبابها في بعض الاحيان الى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، ففي هذا المجال سوف نسلط الضوء بشيء من التبسيط على نقطتين هما العامل الاقتصادي والعامل السياسي ، باعتبارهما من الاسباب المباشرة لعدم الاستقرار السياسي ، وأن ما يظهر من اسباب اخرى فهي تفرعات من هذين السببين ، وفي اعتقادنا ومهما عثرنا على أسباب اخرى فسوف لا ترتقي بأية حال من الاحوال الى مستوى أهمية العامل الاقتصادي والسبب السياسي .

#### (١) العامل الاقتصادي :

ان دراسة سياسة بلد ما لاتجدي كثيراً أولئك الذين يجهلون أوليات الاقتصاد، وهذا القول يصدق بصفة خاصة على ايطاليا ، فأن تفهم اقتصادها أمر ضروري ، ذلك لأن الاقتصاد الايطالي يعرض مظاهر غير عادية لانتقصر على المشاكل التي يصادفها ، بل تشمل أيضاً الأدوات التي يعمل بها . فان الاقتصاد الايطالي هو اقتصاد متناقضات وتنافر ظاهري ، ففي بعض النواحي نجده اقتصاداً مزدهراً ، بيد أن هناك صورة اخرى سيئة لهذا الازدهار الاقتصادي فالنظام الضرائبي متخلف الى درجة كبيرة فهو بأمس الحاجة الى الإصلاح . والاشراف الحكومي على الاعمال الحرة بطيء جداً بحيث يضيع وقتاً طويلاً دون مسوغ ويؤدي الى ارتفاع نفقات الانتاج . يضاف الى ذلك ان ايطاليا من الناحية الجغرافية الاقتصادية بلد فقير ، فهي دولة طويلة وضيقة وجبلية والمسافات فيها شاسعة ، ثم ان وجودها في طرف سوق لا في وسطها ضرر مزدوج حيث تكون هناك مشاكل

جسيمة للنقل . هذا فضلاً عن ان الصناعة الايطالية تتركز في مثلث صغير في شمال غرب ايطاليا ، ولا تتمتع بالاكثفاء الذاتي لافتقارها الى المواد الخام .

ومن المسلم به ايضاً ان ايطاليا تعاني من أزمة بطالة مزمنة ، بل لعلها أقسى أزمت البطالة في أوروبا الغربية .

وان اختلاف الثقافة بين الشمال والجنوب وبين الغرب وبين البحر المتوسط يقترن باختلاف اقتصادي ، فشمال ايطاليا يشترك في اقتصاد العالم الغربي وهو اقتصاد رأسمالي متحرك ، في حين ان جنوب ايطاليا يركد في اقتصاد زراعي لبلاد البحر المتوسط وهو اقتصاد ثابت في مكانه ومتخلف .

أما النتائج السياسية لمحاولة تنمية الجنوب تفوق نتائجها الاقتصادية ، وينعكس هذا التغيير على أصوات الناخبين ، فاليمين الرجعي القوي في الجنوب أخذ في التراجع أمام اليسار الثوري ، وأن كل المحاولات التي بذلت لتغيير الجنوب سياسياً واقتصادياً ، ولكن هذا التغيير الى حالة أفضل فشلت كونها عملية مؤلمة وصعبة \* .

وعلى الصعيد الاقتصادي ايضاً مازال معدل التضخم في ايطاليا يدور حول ٢٥% في حين اخذت الدول الغربية في الانتعاش . وجاء فشل الحزب الديمقراطي المسيحي في مواجهة هذه الاوضاع الاقتصادية ، ودخول البلاد في سلسلة من

---

\* الفرد من أهل الجنوب لديه رغبة متطرفة في يكون جنأ أي جنياً ماكراً ( Furbo ) على أن لا يكون مغفلاً ( Fesso ) ، نجد ان ايطاليا تعرضت لهزتين :احدهما من شركة (لوكهيد) والثانية من جانب مجموعة من الشركات البترولية ، فقد أبانت المعلومات تلقي قيادات من الحزب الديمقراطي المسيحي مبالغ تصل الى [١.٨] مليار دولار في سبيل تسهيل صفقة طائرات النقل من طراز " C - 130 " وأشارت اصابع الاتهام في حينه الى الرئيس ((جيوفلاني ليوني)) نفسه بالاضافة الى ((الدومورو)) او ((ماريا نورومر)) .

الاضرابات العمالية العنيفة للتوافق مع سلسلة من الفضائح السياسية \* التي تناولت العديد من القيادات الحزبية بتهمة الرشوة والفساد <sup>(١)</sup>. ونجد الأمر عينه عند (برلوسكوني) اذ لم يمض على فوز حزبه فورزا ايطاليا وتوليها رئاسة الوزراء عام ١٩٩٥، فقد تراجع في المجال الاقتصادي عن موقفه فيما يتعلق بالقانون المالي لعام ١٩٩٥ واضطر الى تعديل بعض بنود برنامجه للإصلاح الاقتصادي وبذلك أدخل بخطة النقش التي كانت تهدف الى توفير ٤٨٠٠٠ مليار ليرة، وتنازل عن اهم بند من بنود التوفير وهو اصلاح قانون المعاشات، هو البند الذي أثار غضب النقابات وأدى الى اشعال المظاهرات في جميع أنحاء البلاد. والغريب في الامر انه يتولى السلطة لأول مرة ولم يمض فيها بضعة أشهر واذا بمسلسل الفضائح السياسية والجرائم الاقتصادية تلوح في الافق \*\* .

---

\* ومن الاسباب الاقتصادية الاخرى، مسألة ارتفاع اسعار البترول منذ عام ١٩٧٣-١٩٧٤ إذ تستورد ايطاليا تسعة اعشار حاجاتها من الطاقة، وقد كلف ارتفاع اسعار البترول في ١٩٧٩-١٩٨٠ الدولة واردات بترولية بـ ٢١ مليار دولار مسبباً عجزاً قياسي قدره ٢٢ مليار دولار في ميزان المدفوعات، وارتفعت نسبة البطالة من ٦.٧% عام ١٩٨٠ الى ٩.١% عام ١٩٨٢، كما بلغت الديون الخارجية ٣٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ والتضخم بلغ ١٦% عام ١٩٨٠ واصبح ٢١% عام ١٩٨١. انظر : ابراهيم محمد ابراهيم : المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(١) نزيهة الافندي : الانتخابات الايطالية وحتمية التغيير، « السياسة الدولية »، (مجلة) ، العدد ٤٥، يوليو ١٩٧٦ ، ص ١٥٢ .

\*\* في الاشهر الاولى لتولي برلوسكوني السلطة ، قام بأصدار مرسوم يحدد استخدام ((قانون الحبس الاحتياطي)) ويقصره على الجرائم الخطيرة التي تهدد الامن ، وعلى أثر ذلك طالب القضاء بوقف العمل بهذا المرسوم فوراً ، وهدد القائمون بالتحقيق في عملية ((الايدي النظيفة)) بالاستقالة . وقد أدى تطبيق هذا المرسوم الافراج عن الالاف من المعتقلين رهن التحقيق في قضايا الفساد ، وقد استفاد منه بعض المتهمين المحتجزين على ذمة التحقيق في قضايا فساد خطيرة مثل وزير الصحة السابق ، المتهم بالاتجار في الدواء والاستخفاف بأرواح الناس الذي عاد الى منزله وسط هتافات الجماهير الصاخبة وتلال الحجارة التي

فالتضخم الذي يستنزف كل ما يحصل عليه العمال قد خلق لديهم شعوراً دائماً بالغبين والتعسف ، فهم دائمو الاحتجاج لتحسين شروط حياتهم المعاشية ويلجأون الى الاضراب الذي اصبحت شبه دائمي وبدون سابق انذار ، وفي أغلب الاحيان يأخذ طابع العنف ، مما ساهم في عرقلة مسيرة الدولة ومؤسساتها وهي بالاساس مؤسسات غير كفوءة ، والنتيجة عدم القدرة على حل هذه المعضلة التي تؤدي بدورها الى عدم الاستقرار السياسي<sup>(١)</sup>.

## (٢) العامل السياسي «سوء العلاقة بين القوى السياسية» :

لقد أدت كثرة الاحزاب وتعددتها في ايطاليا الى استحالة قيام اغلبيه برلمانية متجانسة ، مما أدى الى فشل النظام البرلماني وانقلابه الى نظام أقرب الى الحكومة ((الجمعية)). فعندما تتعدد الاحزاب يتعذر انفراد حزب واحد بالحكم ، وبالتالي تصبح الحكومات ائتلافية تضم احزاباً مختلفة لاتتلائم واصول النظام البرلماني . وتقرير السياسة العامة للحكومة البرلمانية يكون من سلطة مجلس الوزراء ، واذ لم يكن هذا المجلس متجانساً فمن المستحيل عليه ان يضع سياسة ثابتة منسجمة . كما

---

أنهالت عليه، فقد كان هدف برلوسكوني هو مساعدة بعض أصدقائه من المتهمين في قضايا الفساد . فهو قد أسس إمبراطوريته وشركاته في ظل العهد السابق وقد تم تصديق ذلك على أثر اعتقال أخيه بتهمة التورط في فضيحة فساد ، وقد اتهمت الشركات التي يملكها ((النينفست)) بدفع رشاوى للتهرب من الضرائب وقد اتهم بالخلط المصالح الخاصة بالمصالح العامة على أثر اللقاء الذي أعده برلوسكوني في منزله الريفى وجمع فيه مدير النينفست ومحاميه وبعض مسؤولي الحكومة ، وفي هذا الاجتماع تم وضع خطة لمهاجمة القضاة الذين يحققون مع أعضاء الرقابة الادارية وموظفي الضرائب المتهمين بتقاضى رشوة من مجموعة شركات رئيس الوزراء برلوسكوني ، وعليه فان التهمة لا تقتصر على تهرب شركات من الضرائب قبل تولية منصبه السياسي ، وانما تتخطى ذلك الى استغلال المنصب للتخلص من الورطة .

راجع : سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(١) د. حسان محمد شفيق العاني : المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

ان الوزارة الائتلافية تكون قصيرة العمر بسبب كثرة ما يحدث من خلافات واسعة بين الاحزاب المكونة للوزارة مما يعرضها بصورة دائمة الى الانهيار<sup>(١)</sup>. والاحزاب المتنافسة التي أحرزت الاغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية تكون أمام ضرورة تشكيل وزارة ائتلافية ، مع ما يصاحبها من تعقيدات وتوزيع للمسؤوليات وعدم استقرار وزاري ، نتيجة الاختلاف في مصالح الاحزاب المكونة في الائتلاف وسعي تلك الاحزاب لتحقيق مصالحها ولو على حساب الحزب الآخر ، أو حتى على حساب الصالح العام ، وهو ما يزيد هذا التآلف ضعفاً ويجعله عرضة للاهتزاز والانهيار<sup>(٢)</sup>.

هذا فضلاً عن وجود عداء متبادل بين الاغلبية والمعارضة ، فالاغلبية متهمة بانها تحاول القضاء على المعارضة بابعادها عن مراكز السلطة واخضاعها عن طريق اشتراكها بالمسؤوليات الثانوية . أما المعارضة فهي متهمة بأنها تقوم بالتغلغل في أروقة السلطة المحلية والقيادات وذلك للسيطرة وقلب الحكم لصالحها ، ومما يزيد من امكانية عمل المعارضة هو ان الدستور الايطالي قد سمح بامكانية التصويت على بعض القوانين بواسطة اللجان البرلمانية ، حيث يظهر نشاط الحزب الشيوعي عبر هذه اللجان

---

(1) Ranney , Austin : The Governing of Men , Forth Edition , The Dryden Press , Llinois , 1975 , P . 269 .

(٢) د. سليمان الطماوي : المصدر السابق ، ص ٥٧٦ .

\* فالرجل الذي تعتبر كلمته مقدسة في معاملاته الشخصية لن يتورع عن غش الحكومة ورجل الشارع الغريب عنه ، وهو بعمله هذا قد يرفع من شأنه في نظر نفسه ونظر مجتمعه . وهكذا فكل فرد ينبغي أن يكون ماكراً (Furbo) وهي تشير الى المهارة في استخدام الحيل التي تقوم عادة وليست بالضرورة على عدم الامانة والى جانب هذه الرغبة فالمرء يخاف ان يكون مغفلاً (Fasso) وهذا الخوف الذي له ما يبرره ، يولد قدراً كبيراً من الشك المتبادل وبطبيعة الحال يجعل العلاقات الودية بين الجماعات أمراً شاذاً .

كما ان النظام السياسي في ايطاليا لايقوم على فكرة التناوب بين القوى السياسية أي بين اليمين واليسار ، وانما التناوب يتم بين المجموعات المتحالفة سواء بين وسط اليمين [ ١٩٤٧ - ١٩٦٣ ] ، أو بين وسط اليسار [ ١٩٦٣ - ١٩٧٢ ] على شكل حكومات ائتلافية . ومحاولة تلك القوى السياسية التقليدية إبعاد الحزب الشيوعي عن السلطة يؤدي بالشيوعيين الى محاولة تفجير الاوضاع الخارجية على الصعيد الجماهيري ، وداخلياً من خلال افتعال الازمات وخلقها داخل البرلمان ، وهذه المحاولات أسهمت بتعميق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي واستمرارها .

أن هذه الفكرة تم تجاوزها منذ منتصف التسعينات نتيجة لتداعيات الاتحاد السوفيتي السابق وبروز مايعرف بالنظام الدولي الجديد ، فقد تم التحالف بين يمين متطرف بآخر ، ولم يتم بين وسط ويمين ، فقد تحالف حزب فورزا أيطاليا في آذار ١٩٩٥ مع الفاشيين الجدد بزعامة (جان فرانكوفيني)، ومع الجناح اليميني الآخر رابطة الشمال بزعامة (أمبر توبوسي)، وقد راود هذا التحالف أحلاماً يسعى لتحقيقه ولكن الواقع يفرض قوانينه واحكامه الخاصة ، وان مكونات الائتلاف الحاكم متناقضة فكرياً وأيديولوجياً . فمثلاً رابطة الشمال تناضل من أجل انفصال شمال المتقدم عن جنوبه المتخلف .

أما التحالف الوطني الفاشي فيؤمن أيماناً مطلقاً بالمركزية التامة . ويلعب حزب فورزا أيطاليا دور العنصر الملطف بين هذين الحزبين المتناقضين، ويرفع شعار ((الرفاهية للجميع )) معبراً بذلك عن رؤية زعيمه رجل الاعمال الذي تصور أنه يمكن أن يدير الدولة كما يدير أي مشروع ناجح<sup>(١)</sup>.

---

(١) سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

وقد أستطاع الحزب الشيوعي (( الديمقراطي اليساري )) أن يستلم السلطة متزعمًا تحالفًا يساريًا ، على أثر استقالة الحكومة الاشتراكية بزعامة (برودي) نتيجة للتغييرات الدولية والداخلية ، وقد ترأس أمين الحزب الجديد (فوستو برتينوتي) الحكومة ، تحت شعار أيطاليا جديدة أيطاليا بلا فساد ، ولكن لم يمض وقت طويل على هذه الحكومة، أذ أخذ العجز يدب فيها والفساد يطال مؤسساتها ، فقد أشارت الصحف الايطالية في آب ١٩٩٩ ، عن فشل هذه الحكومة في تنفيذ وعودها وبالقضاء على الفساد ، في حين أن الفساد والرشوة قد طالت اهم لجنة تعتمد عليها هذه الحكومة وهي (( لجنة الايدي النظيفة )) .

ليس القضاء فقط هم الذين فقدوا شعبيتهم ، وأما كل شيء .. بل كل مسؤول لم يعد يحظى بأية شعبية في هذا البلد الذي يسمى أيطاليا ، والقضاء بأعتبارهم رمز العدالة كانوا دائماً يعرضون سمعة هذه العدالة للخطر والفقدان \* .

هذا فضلاً عن التجزئة الفكرية والعقائدية التي تظهر على شكل وحدات اجتماعية وثقافية منفصلة الواحدة بعد الاخرى ولاتتعامل مع النظام السياسي ، وبالتالي تكون بعيدة عن السلطة وعن سيطرة الدولة ومؤسساتها <sup>(١)</sup>.

وان الحكومة (( الوزارة )) والبرلمان والاحزاب أصبحوا عاجزين عن امكانية حل المشاكل الناجمة عن كثرة المطالب وتنوعها ، وهذا مايفسر لنا مسألة عدم الاستقرار السياسي والوزاري ، وعدم وجود انسجام في العملية البرلمانية ، وتدهور دور الاحزاب كجهات استقطاب اساسية في توجيه المطالب الى النظام السياسي ، ومما ضاعف من اسباب عدم الاستقرار السياسي هذا هو تشرذم وتصارع الاحزاب والقوى السياسية ، وبالذات القوى المتطرفة منها .

---

\* أحدى طروحات (( الالوية الحمراء )) في السبعينات .

(١) د. حسان محمد شفيق العاني : المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٤٠ .

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة لحياة إيطاليا السياسية ، وللانصاف نقول ، أن الدولة الإيطالية في الواقع قد اثبتت قوة غير عادية في استيعابها للازمات . وكان من المنتظر أن تنهار الدولة مع أنهيار النظام الذي كان يحكمها حوالي نصف قرن منغمساً في جميع أنواع الفساد المالي والسياسي وعدم الاستقرار الوزاري ، وفي النهاية نقول أن التطورات السياسية لاتفرضها المتغيرات الداخلية فقط وإنما ترتبط أيضاً بالمتغيرات الخارجية والمناخ السياسي العام ، فقد قامت الجمهورية الإيطالية الاولى تعبيراً عن توازنات الحرب الباردة ، وقام النظام السياسي في ذلك الوقت على أساس حزبين، الحزب الديمقراطي المسيحي المنبثق عن اليمين المسيحي والحزب الشيوعي الإيطالي الذي يمثل القوة السياسية الثانية في البلاد . وقد بدأت النهاية بالنسبة لهذا النظام مع سقوط حائط برلين وبه اسقطت كل المبررات السابقة التي ابقت على الساسة والاحزاب كل هذه الفترة . لذلك نؤكد أن استقامة بنیان الجمهورية الإيطالية يعتمد كذلك على عوامل خارجية أذ تحمست الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الإيطالية الجديدة بزعامة الشيوعيين ورحبت بها الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية رغم تحفظ البعض منها ، وحتى لو لم تستمر الحكومة الشيوعية في السلطة ستظل تعبيراً حياً لسيادة العنصر الاقتصادي وتحكمه في سياسات الدول الان وفي المستقبل .





## النظام السياسي الالمانى



## الفصل الثامن

### النظام السياسي الالمانى

#### أولاً : نظرة تاريخية عامة

هناك اسباب عديدة تدعو الى الاهتمام بجمهورية المانيا الاتحادية والرغبة في التعرف عليها . فان الكثير من الناس يرون فيها في المقام الاول دولة صناعية حديثة ذات مقدرة انتاجية وادائية عالية تنتشر منتجاتها في جميع انحاء العالم ، كما ان هناك من يفكر عندما يذكرها بالتقاليد الالمانية العريقة الراسخة في ميادين العلوم والفنون <sup>(١)</sup> . ولكن تاريخ المانيا الحديث يمتد الى خمسة عشر قرناً مضت ، ولعل جانباً كبيراً من تاريخها القديم لم يكن المانياً خالصاً ، الاّ انه حتى في عهد الامبراطورية الرومانية كانت هناك قبائل شمال اوربا الوسطى وشرقي نهر الراين تسمى ( جيرمانى - Germanii ) ، وكان التطور السياسي لالمانيا وثيق الصلة بالتطور السياسي في البلدان الاخرى المجاورة وخاصة النمسا .. بما حدث في القرن العشرين من امبراطورية ما قبل الحرب العالمية الاولى الى جمهورية ((فيمار)) الديمقراطية غير المستقرة الى دكتاتورية من اعنف الدكتاتوريات ثم الى الهزيمة العسكرية والاحتلال الاجنبي ، ثم الى بلد مقسم الى نظام غربي ونظام شرقي <sup>(٢)</sup> . ثم الى دولة المانيا الموحدة عام ١٩٩٠ .

---

(١) حقائق عن المانيا : معهد موسوعات برنلسمان ، ترجمة حسن حمدان ، الطبعة الرابعة ،

ميونيخ ، ١٩٨٤ ، ص ٧ .

(٢) ألمر بليشكة : المصدر السابق ، ص ١١ - ١٢ .

ويرجع تاريخ انشاء الامبراطورية الرومانية الى منتصف القرن الثالث عشر وهي التي تعرف بالرايخ الاول \* . وبعد منتصف القرن الخامس عشر أصبحت الامبراطورية تعرف بالامبراطورية الرومانية المقدسة للامة الجرمانية . وبسبب الصراعات الدينية بين ملك جرمانيا وبابوات ايطاليا حول قيادة اوربا المسيحية ، ضعفت سلطة الرايخ الاول ثم ازداد ضعفه نتيجة حركة الاصلاحات الدينية التي اجتاحت غرب ووسط اوربا التي ترتب عليها انشقاق بين الامبراطور الكاثوليكي والامراء الجرمانيين ، الذين اختاروا البروتستانتية (( حركة احتجاج )) الامر الذي ادى بالنتيجة الى حرب الثلاثين سنة [ ١٦١٨ - ١٦٤٨ ] ، ثم سقوط الرايخ الاول . وبعد قرنين ونيف قامت الامبراطورية الثانية تحت اسم الرايخ الثاني ، وذلك لتأكيد انتمائها الى التاريخ الجرمانى القديم ، ومع الحرب العالمية الاولى انتهى الرايخ الثاني الى ان استولى هتلر على السلطة ليطلق على بلاده اسم الرايخ الثالث الذي سقط عام ١٩٤٥ (١) .

فقد عاش المجتمع الالمانى تجربة تاريخية خاصة وصلت الى ذروتها بنهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي سياق هذه التجربة عايش ابناء الشعب الالمانى فترات مريرة تمثلت في الحرب العالمية الاولى وانهيار القيصرية ، ثم قيام جمهورية فيمار وانهيارها ، فصعود النازية والتضخم الرهيب واشتعال الحرب العالمية الثانية بمبادرة المانية وهزيمتها فيها، لتصبح ثاني هزيمة تتلقاها المانيا في

---

\* مفهوم الرايخ عند الالمان يعني اكثر من مجرد امبراطورية لانه يتضمن فكرة السيطرة الاقليمية والفكرية من جانب المانيا بوصفها الارض المختارة لتكون قطباً للحضارة الغربية او الحضارة الاوربية على الاقل ، وقد أقيم الرايخ الاول في ١٨٧١ ، والريخ الثاني عام ١٩١٩ والرايخ الثالث الذي اقامه هتلر عام ١٩٣٣ .

(1) George Burdeau : Droit Constitutionnel et Institution Politiques Librairie General , Op , Cit , P. 241 .

حوالي ربع قرن<sup>(١)</sup>. وقد استغل هتلر وجماعته من النازيين تلك الظروف السيئة للشعب الألماني الذي خرج من الحرب ذليلاً ومكبلاً بعار الهزيمة ومثقالاً بغرامات الحرب، فكانت هذه الظروف بمثابة جو صالح لانتشار الدعوة النازية ووصول هتلر الى السلطة وتحويل نظر الجماهير الألمانية عن الاشتراكية التي كانت سائدة في ظل دستور فيمار عام ١٩١٩<sup>(٢)</sup>. واصبح هتلر مستشاراً يوم ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٣٣ ، وقد نال في انتخابات تلك السنة ما يقارب من ثمانية عشر مليوناً من الاصوات ، وقد حصل بذلك على الاغلبية المطلقة في البرلمان الذي طُرد منه الشيوعيين، ومنع المعارضة السياسية في البلاد<sup>(٣)</sup>. حيث اقترح في انتخابات عام ١٩٣٣ اكثر من ٣٩ مليون شخص ، منهم ثمانية عشر مليوناً أيدوا الحزب النازي واكثر من ثلاثة ملايين اقترحوا لصالح الوطنيين حلفاء هتلر السياسيين ، لذلك كلن هذا الائتلاف يتمتع بنسبة ٥٢% من اصوات الناخبين وبأغلبية المقاعد في (الرايخستاج مجلس النواب)، والغي بعد ذلك وبصفة رسمية دستور فيمار لعام ١٩١٩ واصبحت المانيا تحكم بنظام الحزب الواحد

واجريت اول انتخابات عامة في المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في ١٤ آب عام ١٩٤٩ ، واشترك فيها ٧٨.٥% ممن لهم حق الانتخاب ، وعقد البرلمان جلسته الافتتاحية في ٧ أيلول ١٩٤٩ ، وبعد تنظيم المجلسين التشريعيين وانتخاب هينتي مكتبيهما (( المؤتمر الفيدرالي )) المكون من اعضاء البندستاج ، وعدد مماثل من المندوبين الذين انتخبهم برلمانات الولايات وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي ، وطبقاً للمادة [ ٦٣ ] من القانون الاساسي قدم الدكتور

---

(١) جمال عبد الجواد : التطور القيمي في المجتمع الألماني ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ .

(٢) سعاد الشرقاوي :النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الاول ، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٣١٧

(٣) د.سموحي فوق العادة:موجز المذاهب السياسية،دار اليقظة العربية،دمشق،١٩٧٢،ص٩٤.

(( هيس )) الى البندستاج ترشيحه للدكتور (( كونراد أديناور )) رئيساً للوزارة الفيدرالية ، وشكلت وزارة ائتلافية من ثلاثة عشر وزيراً ، منهم ثمانية من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي المسيحي ، وثلاثة من الحزب الديمقراطي ، واثنان من الحزب الالمانى . والقانون الاساسي يحتوي على [١٤٦] مادة ، ويعدّ بالنسبة للظروف التي وضع فيها تعبيراً محكماً عن مبادئ الحكم والحياة السياسية الوطنية في المانيا الجديدة ، ويدعى هذا القانون انه لايمثل شعب المانيا الاتحادية وحده وانما يمثل كذلك الالمان الذين منعوا من المشاركة فيه أي شعب المانيا الديمقراطية الشرقية . ويعرف الجمهورية الجديدة بانها دولة اتحادية ديمقراطية اجتماعية ، وينص على قيام نظام فيدرالي يسمى (( جمهورية المانيا الاتحادية )) تحدد فيها سلطات كل من الحكومة المركزية وحكومة الولايات . وفي حزيران ١٩٩٠ قررت حكومة المانيا الغربية الغاء جميع نقاط التفتيش حول برلين الغربية لتحقيق الوحدة الالمانية الكاملة بين شطري المدينة المقسمة منذ (٣٠) عاماً ، وفي يوليو من نفس العام وافقت المانيا الشرقية والغربية على جدول زمني لتحقيق وحدتهما السياسية والقانونية قبل نهاية العام ، ولكن بعد ذلك التاريخ تسارعت الاحداث بشكل مفاجئ حيث جاء سقوط جدار برلين بمثابة اعلان لسقوط جميع الاسس التي قامت عليها الدولتان الالمانيتان الغربية والشرقية ، وعلى اثر ذلك أهتزت الثوابت وأنهارت المسلمات وأختفت الحقائق السياسية والثقافية والايديولوجية ، وتحقق فجأة كل ماكان الغرب يحلم به كأهداف مستقبلية بعيدة كسقوط الشيوعية وأنهيار نظمها ، فجاءت الوحدة الالمانية تتويجاً لهذه التطورات المتلاحقة . وتمت اجراءات الوحدة بسرعة مذهلة وخاض الالمان الشرقيون أول انتخابات حرة منذ ١٩٣٣ ، وجاء أنتصار الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة كول معبراً عن رفض الشعب الالمانى الشرقي الحاسم لأي اتجاه يساري ، وأعلن عن رغبته في الاسراع بالوحدة مع المانيا الغربية ، وقد شهد في الثامن عشر من

مايس (مايو) مولد الدولة الالمانية الموحدة ، عندما تم توقيع المعاهدة الرسمية التي تعلن عن قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية والاجتماعية بين الالمانيتين<sup>(١)</sup>. وان هذا الامر قد عزز التوافق الالمانى الموجود أصلاً والمرتبط بتاريخ المانيا وموقعها الجغرافي ووزنها الديموغرافي والاقتصادي ، فمنذ قرنين والمانيا تمثل قلب النظم الجيوبولتيكي الاوربي ، وقد قامت التحالفات دائماً حولها وأنطلاقاً منها او ضدها، وهي التحالفات التي حددت خط سير التاريخ في اوربا الحديثة<sup>(٢)</sup>.

ويعدّ النظام السياسي الالمانى في جمهورية المانيا الاتحادية إنموذجاً للدولة المستقرة، بعد أن عرف التجزئة بين الشطرين وعرف الارهاب من اليمين ومن اليسار المتطرفين ، مثل منظمة (( بادر ماينهوف )) وغيرها ، ولكنها ظلت هامشية على المجتمع ، ولكن التأكيد هنا كان على الدولة الالمانية بعد العنف الكبير في سنوات الحرب العالمية الثانية ، قد استقرت على اجماع قومي استمر لثلاثة عقود من الزمان يتمثل في :

- (١) اتخاذ النظام الديمقراطي مثلاً للحكم من خلال القواعد المعروفة للليبرالية التعددية المستقرة في الديمقراطية الغربية
- (٢) الأبقاء على النظام السياسي الرأسمالي - الاجتماعي كنظام اقتصادي يكفل النمو والحفاظ على السلام الاجتماعي بين الطبقات \* .

---

(١) سوسن حسين : الوحدة الالمانية وتحديات ما بعد يالطا ، « السياسة الدولية » ، (مجلة)، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٢٥٠ .

(2) Pierre Lellouche : Lendemain de Fete , ou Comment ne pas Manquer notre Sortie de Yalta , Politique Internationale , Paris , No:47 Printemps , 1990 .

\* عندما تسلم ويلي براندت المستشارية بلغ الدخل القومي الالمانى ١١٥ مليار دولار . ولما صعد هيلموت شميدت ارتفع الرقم الى ٤٢٠ مليار دولار . وفي عام ١٩٨٥ استطاع هيلمون كول ان يقرأ رقم الدخل القومي بصعوبة حيث بلغ اكثر من ٦٢٤ مليار دولار، وهذا يعني ان الدخل القومي قد تجاوز دخل بريطانيا بحوالي ١٩٠ مليار دولار بالنسبة لعام ١٩٨٦، وقد تجاوز الدخل الفردي ايضاً فرنسا .

(٣) الاقرار بوجود تعددية حزبية أساسها ( الحزب الاشتراكي الديمقراطي - S.P.D ) و ( الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.U ) ، وحزب الاشتراكية الديمقراطية ( الشيوعي ) سابقاً ، إضافة الى حزب الديمقراطيين الاحرار F . D . P الصغير المؤثر ، وتنقل هذه الاحزاب السلطة فيما بينها سلمياً من خلال عقد تحالفات للحكم تضمن الاستقرار للنظام السياسي . وتعززت تلك التحالفات بعد ظهور حزب الخضر .

(٤) الاندماج في العالم الغربي لتوفير الامن الاقتصادي \* والعسكري لالمانيا الاتحادية من خلال مؤسسات مثل الجماعة الاوربية والحلف الاطلسي (١) .

---

\* تعتبر المانيا الفيدرالية إحدى أقوى مؤيدي الجماعة الاوربية والوحدة الاوربية حسب اتفاقية ((ماستريخت)) ١٩٩١ ، وبفضل جهود المستشار الالمانى هلموت كول الذي بذل محاولات لارساء دور المانيا الموحدة في الجماعة فحكومة المانيا الفيدرالية ، الموحدة الآن تؤمن بالوحدة الاوربية منذ تأسيسها في شكل جماعة اقتصادية حسب اتفاقية روما ١٩٥٧ . ويأخذ الالتزام الالمانى عدة أشكال كدعم الجماعة الاوربية مالياً فتحصل على جزء من جمارك المانيا ، وكذلك ترويج لفكرة التكامل الاوربي . وقد يشارك الحزبان الرئيسيان في تعزيز الوحدة الاوربية ، فالمستشار هلموت شميرت ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، هو الذي دشن النظام الاوربي النقدي (EMS) في أواخر السبعينات ، وخلال عقد الثمانينات اقترحت حكومة المستشار كول (( الحزب المسيحي الديمقراطي )) عدة تعديلات عملية لتقوية السلطة الفوق قطرية لمؤسسات الجماعة . وكما هو مثبت بأن التعزيز الالمانى الغربى من أعلى النسب في الدول الاوربية وفي قمة ماستريخت اعتبر كول الاتفاقية نقطة تحول لاوروبا . فالمانيا قوية يجب أن ترسو في أوروبا قوية .

- Russel J.Dalton : Politics in West Germany , London , Scott Foresman Company , 1989 , P . 353 .

(١) د. عبد المنعم سعيد : البعد الخارجى في التطور السياسى الالمانى ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١١٤ .

## ثانياً : أسباب قيام النظام الفيدرالي وأهم خصائصه

ان الطبيعة الفيدرالية تعدّ من ابرز ملامح النظام السياسي في المانيا الاتحادية ، وهذا ليس غريباً على التراث السياسي الالمانى حيث قامت الامبراطورية الالمانية على اساس اتحاد فيدرالى ، وكانت فى الاصل اتحاداً كونفدرالياً مرناً جداً بين امارات مستقلة ثم دمجت معاً في نظام حكم فيدرالى، تقسم فيه السلطة السياسية بين الحكومة المركزية والحكومات المؤسسة للاتحاد الفيدرالى. وكانت سلطات الحكومة تمارس بطريق غير مباشر ، كما كانت سلطات الحكومات الاعضاء محفوظة لهذه الحكومات وحدها ، وكانت غير محددة، ومع مرور الزمن امكن بالتعديلات الدستورية وبالممارسة ان تتبلور اختصاصات السلطة المركزية<sup>(١)</sup>.

ومن الاسباب الاولى لقيام النظام الفيدرالى في المرحلة التي تلت انهيار النازية اصرار الحلفاء منذ البداية على سياسة اعادة بناء المؤسسات الفيدرالية ، وبالذات مايتعلق باجهزة الدولة السياسية . ولكن أية خطوة في هذا المجال لم تتخذ الا بعد اعادة بناء الدولة الالمانية الحديثة وتنفيذها القانون الاساسي ، أي بعد نحو اربع سنوات من استسلام النازية .

ورغبة في ارساء قواعد النظام الديمقراطي الصحيح اتفق الحلفاء على ألا يكون في مركزية السلطة أي افراط . وقد استقر الرأي على ان خير سبيل الى هذا هو النظام الفيدرالى القائم على الفصل الواضح بين سلطات الحكومة المركزية وسلطات حكومات الوحدات المؤسسة للاتحاد . وكان جوهر هذا النظام ان تقتصر سلطات الحكومة المركزية على السلطات المنصوص عليها في القانون الاساسي ، وتتمتع حكومات الولايات الاعضاء بكل السلطات الباقية . وهذا يتبين ان قرار

(١) آلر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٨١ .

انشاء النظام الفيدرالي لم يكن قراراً المانياً داخلياً خالصاً ، اذ ساندت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - في السنوات الاولى من احتلال المانيا-النظام الفيدرالي \* في حين أصرت الحكومة السوفياتية على الحكم المركزي الواحد \*\* . وتم الوصول الى اتفاق على هذا الموضوع بين الحلفاء في مؤتمر لندن في ربيع سنة ١٩٤٨ ، حيث قرر نواب وزراء خارجية الدول الغربية انه يجب ان لا تقوم في المانيا حكومة موحدة مركزية ، واعربت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن تأييدها لقيام اتحاد فيدرالي من نوع ما .

اما مواقف القوى السياسية الالمانية الكبرى ، فلم تدخل في صلب الخلافات بين الحلفاء حول (( الاسباب والاهداف )) من اقامة النظام الفيدرالي ، وانما الخلافات بين الاحزاب السياسية الالمانية انحصرت بالذات في نوعية النظام الفيدرالي ، فحزبا المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاشتراكي يؤيدان قيام نظام فيدرالي يتميز بقيام مجلس ثانٍ يتكون من اعضاء مجلس وزراء الولايات ، وله

---

\* فقد اصدرت هيئة اركان الحرب الاميركية المشتركة في نيسان ١٩٤٥ أول منشور عرف باسم [ JCS ١٠٦٧ ] ايدت الولايات المتحدة لامركزية الجهازين السياسي والاداري ، كما ان وزير الخارجية الاميركي ((جميس ف . بيرنزو)) انذاك دعا في خطاب له في ((شتوتجارت)) في ٥ ايلول ١٩٤٦ الى سرعة وضع دستور فيدرالي لالمانيا ، وتردد هذا مرة ثانية في بيان سياسي رسمي آخر عرف باسم [ JCS ١٧٧٩ ] في ١٥ تموز ١٩٤٧ ، كما رددته وزير الخارجية الاميركية جورج مارشال في مجلس وزراء الخارجية الذي عقد في موسكو في العام نفسه وفي اجتماع المجلس الذي عقد في لندن في أواخر ١٩٤٧ وصف وزير الخارجية البريطاني موقف بلاده في خطاب القاه في البرلمان في تشوين الاول ١٩٤٦ بأنه موقف جاد لوضع دستور الماني يتجنب كلا النقيضين . فلا اتحاد كونفدرالي مفكك يضم دولاً مستقلة ، ولادولة مركزية عسكرية .

\*\* أصر المندوب السوفياتي في مؤتمر موسكو في آذار ١٩٤٧ على انشاء دولة موحدة وهو ما اعتبره الحلفاء الآخرون عرضة للخضوع آخر الأمر لسيطرة الحزب الشيوعي الذي كان صاحب الكلمة العليا بالفعل في المنطقة السوفياتية .

سلطات تشريعية مساوية لسلطات المجلس المنتخب انتخاباً شعبياً عاماً . اما الديمقراطيون الاشتراكيون فكانوا يفضلون قيام مجلس تشريعي اعلى ، ولكن على ان تكون سلطاته اقل من ذلك فلا تكون له الا سلطة الفيتو على التشريعات التي يصدرها المجلس المنتخب (١).

وخلاصة القول ، بأن النظام الفيدرالي الحالي لالمانيا الاتحادية لم يخرج عن الاطار العام الذي أقر من قبل الحلفاء عام ١٩٤٨ في خطوطه العامة ، وتأيد ذلك من قبل الحزبين الكبيرين في حينها (( الديمقراطي المسيحي والاشتراكي )) مع تأكيدهما على ضرورة وجود مجلس يتكون من أعضاء مجلس الوزراء الولايلت ، وله سلطات تشريعية مساوية لسلطات المجلس المنتخب انتخاباً شعبياً وقد أقر الامر نفسه الشطر الشرقي من المانيا بعد عملية الدمج في ١٨ مايس ١٩٩٠ ، واصواره على بقاء النظام الفيدرالي ومؤسسات الدولة الدستورية (٢).

### ثالثاً : المؤسسات الدستورية السياسية الفيدرالية في الولايات الاعضاء

هناك تحليل حديث للنظام الفيدرالي يقال عنه بصفة عامة انه نظام يتضمن تقسيماً منسقاً للسلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم التي تتمتع كل منها بالاستقلال وتتساوى في السيادة (٣).

وفي هذا النظام تمتلك كل من الحكومتين المركزية والاقليمية فروع السلطة التقليدية الثلاثة ، واذا ما نظرنا طبقاً لهذه الفكرة الى المؤسسات الدستورية والسياسية الفيدرالية في الولايات الالمانية ، فسوف نعثّر على تقسيم قانوني

(١) ألر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٢) نيرمين السعدني : القارة الاوربية والتوجهات الالمانية ، ((السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد

١١٨ ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٨٠ .

(3) Kenneth C. Wheare : Federal Government , 3 rd , London , Oxford University Press , 1963 , P . 122 .

للسلطات بين مستويين من مستويات الحكم (( الحكومة القومية والحكومة الاقليمية )) كل منها يركز على اجراءات دستورية تحدد اختصاصاته ولايعتمد أي منهما على الآخر ، ولايكون أي منهما اداة في يد الآخر . فالحكومة الفيدرالية تتمتع بالنصيب الاكبر من سلطة التشريع وفي الوقت الذي نجد فيه نطاق السلطات الفيدرالية التنفيذية محدوداً او مقيداً نجد ان نطاق السلطات المشتركة التي يمكن ان تباشرها الحكومة الفيدرالية واسع ، والسلطات المنصوص عليها للولاية في هذا النطاق محدودة ، ومن ناحية اخرى فان الجانب الاكبر من المسؤولية الادارية متروك للولايات في ظل التوجيه السياسي الفيدرالي والاشراف التنفيذي ، ولكن مع السماح للولايات بقدر كبير من سلطة التقدير عند التنفيذ . وهناك ميادين يستقل فيها أحد مستويات الحكم عند الآخر ، كالشؤون الخارجية والامن الوطني والهجرة والابعاد عن البلاد وسك العملة . وغير ذلك من المهام التي تنفرد بها الحركة الفيدرالية، والتعليم والشؤون الدينية والثقافية والشرطة والحكم المحلي من المسؤوليات التي نص صراحة على الاحتفاظ بها للولايات تنفرد وحدها بمباشرتها . اما في الميادين الاخرى التي يقوم فيها التكامل والتعاون فان تنفيذ القانون الفيدرالي على ايدي الولايات لا يحرم هذه الولايات من حق التقدير ، ولايكون التنفيذ ابداً مجرد اجراء ميكانيكي انما واقعي وموضوعي (١).

وما يتعلق بدساتير الولايات في المانيا الاتحادية فيشملها كلها قدر كبير من المماثلة بما يختص بمبادئها الاساسية . فقد وضعت جميعها على نمط دساتير جمهورية فيمار . وتعدّ هذه الدساتير الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية رد فعل قوي ضد مبادئ الحكم النازي ، اذ يشير الدستور الاساسي لالمانيا عن اشتراك الولايات الفعلي في الحكومة القومية وهذا يعكس بالضرورة قدراً كبيراً من الوعي بضرورة تقسيم السلطات . وعلى صعيد ممارسة السلطة ومايجب التأكيد عليه هنا

---

(١) ألمر بليشكة : المصدر نفسه ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

بأن تلك الوحدات الادارية ليست مجرد ولايات بل دول ذات سلطات حكومية خاصة بها . ويوجد لدى كل ولاية دستور خاص يتطابق مع المبادئ الجمهورية والديمقراطية والاجتماعية الواردة في القانون الاساسي ، ماعدا ذلك تكون الولايات حرة في وضع دساتيرها الخاصة (١).

ان المتتبع لتفاصيل المؤسسات الدستورية والسياسية للولايات خلال النصوص الدستورية واللوائح القانونية والممارسة اليومية ، يجد ان نظام الحكم في الولايات يشبه في جوهره نظام الحكم في الجمهورية الاتحادية من حيث انه يعتمد على المسؤولية البرلمانية، وهناك رئيس للوزراء يرأس مجلساً للوزراء وهذا المجلس مسؤول امام السلطة التشريعية ، غير ان كلا من الصياغة وتفاصيل الهيكل العام ومهمة هذه الحكومة تختلف عن الحكومة الاتحادية .

وبعد عملية التوحيد ١٩٩٠ اتخذت بعض الاجراءات ، منها الاستمرار بالعمل بالنظام الدستوري والقانوني القائم في المانيا الغربية السابقة ، وأصبح العلم الخاص بها العلم الرسمي للدولة ، ولكن أثير جدال حول ضرورة استخدام أسلوب الاستفتاء في بناء القاعدة الدستورية والنظام الاداري القضائي لاعطاء مزيداً من الحريات السياسية (٢).

وبعد هذا الاستطراد العام نتحدث بشيء من التبسيط عن الهيئة التشريعية والتنفيذية في الولايات . اذ تنص دساتير الولايات على وجود هيئة تشريعية فعالة ذات مجلس واحد ، ويطلق على هذه الهيئة « جمعية الولايات » ويتراوح عدد اعضائها ما بين [٥٠] عضواً ، او مايزيد على مائتين كأقليم « السار » مثلاً ، وتمتد مدة العضوية فيها اربع سنوات ويتم انتخاب اعضائها في انتخابات عامة . وقد منح الدستور الاساسي الفيدرالي حق التشريع للولايات في المجالات كافة ماعدا

---

(1) P . Lalumiere , A . Demichel : Op . Cit . , P . 465 .

(٢) نيرمين السعدني : المصدر السابق ، ص ١٨١ .

المجالات التي يشار اليها حصراً فهي من اختصاص الاتحاد الفيدرالي . ففي مجال التشريعات الصادرة (( المانعة )) ، الولايات لا تمتلك القدرة على التشريع مالم يشر الاتحاد اليها صراحة بهذه القدرة . ومن هذه المجالات التي لا تمتلك الولايات حق التشريع فيها ، الشؤون الخارجية والجنسية وحرية الهجرة الداخلية والخارجية للجمهورية <sup>(١)</sup> . وقد تركت في الوقت نفسه الحرية لمجلس الولاية في اختيار (( نظام واجراءات العمل به )) . ويضم المجلس التشريعي عادة رئيساً منتخباً ونائباً للرئيس وعدداً من السكرتيريين والكتبة وغيرهم من الموظفين البرلمانين . ويوجد في معظم الولايات ( مجلس الكبار Altestenrat ) الذي يتألف من رئيس مجلس الولاية ونائبه وعدد صغير من الاعضاء بادارة شؤون المجلس التشريعي كما هي الحال في الاجراءات التشريعية للحكومة الاتحادية ، فأن مجلس الكبار يعد جدول اعمال البرلمان ويخصص وقت المناقشة ويسوي المنازعات بين الشعب السياسية للاحزاب فيما يختص بالاجراءات التشريعية ، وتقوم باعباء المهام التشريعية لجلن دائمة مختلفة ، وتعني هذه اللجان بشؤون الميزانية والشؤون الاقتصادية والتعليم والمسائل القانونية وماشابه ذلك <sup>(٢)</sup> . ومن الملاحظ على هذه المجالس ان الاحزاب في داخلها تشكل شعباً تتولى شرح سياسة الحزب والدفاع عنها وهذه الشعب عناصر فعالة في داخل المجالس .

أما النواب الذين ينتمون الى احزاب لا تتمتع بالحد الأدنى المطلوب لتكوين شعبة ، فهم يستطيعون أما ان يشكلوا مع المستقلين شعباً أو يجلسوا مع الاحزاب الاخرى شيوخاً عليها .

وختاماً يمكن القول إن الشعب الحزبية هي التي تقرر العضوية في مجلس الكبار وذلك بما يتناسب وقوة كل حزب العددية . اما الهيئة التنفيذية المحلية في

---

(1) P. Lalumiere , A. Demichel : Op , Cit , P. 462 .

(٢) أَلْمَر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

الولايات التي يشرف عليها المكتب التنفيذي لرئيس الوزراء فيطلق عليه  
المستشارية او وزارة الولاية ، ويقوم المجلس التشريعي لكل ولاية بانتخاب  
رئيس الوزراء ، وفي معظم هذه الولايات يقوم هذا الرئيس بتعيين اعضاء وزارته  
على ان تخضع لموافقة مجلس الولاية . ويرأس رئيس مجلس وزراء الولاية  
المسؤول امام الهيئة التشريعية . ولمجلس الوزراء اجهزة صغيرة نسبياً يتراوح  
عدد اعضائها بين ستة واثني عشر عضواً ، نظراً لان وزراء الولايات يقومون  
عادة باعمال اكثر من وزارة . ويحدث أحياناً ان يصبح في اماكن حزب سياسي  
واحد ان يكون وزارة مبنية على اقلية في المجلس التشريعي . وفي العادة  
لايحصل أي حزب واحد على اقلية كبيرة في مجلس الولاية ، لذا فان الوزارات  
الائتلافية ضرورية . وحياناً يتكون ائتلاف كبير بين الحزبين الكبيرين وخاصة  
بين الديمقراطي الاشتراكي ، ويحدث أحياناً ان الائتلاف يقوم بين احد الاحزاب  
الكبيرة وبعض المجموعات الصغيرة لتكوين وزارات الولايات (١).

وعليه فان حكومات الولايات تتصف بالثبات والاستقرار ، ويعود ذلك  
الاستقرار النسبي الى عدة اسباب منها ، عدم قدرة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء  
على حل مجلس الولاية ، وكذلك النصوص في بعض مواد الدستور التي تقرر أنه  
في حالة استقالة رئيس الوزراء او يُنحى من منصبه بالقوة يتحتم انتخاب خليفة له  
في مدة محددة من الوقت ، والآ فيحل مجلس الولاية من تلقاء نفسه ، وإذا كان  
للمجلس ان يبقى فان الامر يحتاج الى اقتراح بناءً بعدم الثقة . وأخيراً فان  
الاستقرار البرلماني يزداد قوة بقاعدة الخمسة في المائة التي تقلل عدد الانقسامات  
السياسية في المجلس التشريعي ، ولكن هذه القاعدة قد عدلت بعد الدمج الذي تم  
١٩٩٠ ، فقد صدر قرار من جانب المحكمة الدستورية الاتحادية ينص على تطبيق  
شرط الخمس في المائة على الاحزاب الصغيرة في الولايات الشرقية بصورة

---

(١) آلمر بليشكة : المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ - ٢٥٩ .

تختلف عنها في الولايات الغربية ، بحيث تتاح لها فرصة التمثيل في البندستاج بشروط أقل تشدداً<sup>(١)</sup>. وهذا يفسر السبب في وجود أحزاب الاشتراكية الديمقراطية والخضر وتحالف + ٩٥ في البرلمان السابق ، وذات الوضع في انتخابات عام ١٩٩٤ والتي تلتها ، على عكس ما كنا نجده قبل الدمج في معظم الولايات. ان التمثيل السياسي مقصور على ثلاثة او اربعة احزاب اهمها المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والحزب الديمقراطي الحر وحزب الخضر وحزب الاشتراكية الديمقراطية .

#### رابعاً : البرلمان الفيدرالي

ابتداءً يمكن القول ان نجاح التجربة البرلمانية الالمانية كان نجاحاً متواضعاً ، لان هذا النظام لم يكن يستند إلى اية تجربة تاريخية حقيقية . وكانت التجربة البرلمانية الوحيدة التي يمكن العثور عليها في تاريخ المانيا هي تلك التي تمت في ظل الوحدة الالمانية عام ١٨٧٠ ، ولكن هذه التجربة لم تعط البرلمان القيمة الفعلية بقدر ما رفعت من شأن السلطة التنفيذية ، ليأتي النازيون فيما بعد ويمنحوا هذه السلطة مكانة عليا على حساب البرلمان. والبرلمان الفيدرالي الحالي غير مقطوع الصلة بتاريخ المانيا السياسي . فلو استثنينا المرحلة النازية، فان الجمهورية الالمانية قد عرفت النظام البرلماني مرتين في الفترة المحصورة بين ١٨٧٠ - ١٩٣٣\* ، ألا ان كلتا التجربتين لم تستطعا ان تغرسا قيماً برلمانية حقيقية وعلى الرغم من توفر كل الامكانيات القانونية لكلا التجربتين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نزيرة الافندي : الانتخابات الالمانية النتائج والدلالات ، «السياسية الدولية» ، (مجلة) ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ٢٠٣ .

\* الاولى ١٨٧٠ - ١٩١٨ ، البرلمان قد عطل او رفض تماماً . والثانية ١٩١٩ - ١٩٣٣ جمهورية فيمار ، كانت تجربة برلمانية ناقصة ومشوهة باعتراف اغلب الكتاب .

(2) P . Lalumiere , A . Demichel : Op . Cit , P. 429 - 445 .

والقانون الاساسي يشير الى ان النظام البرلماني مكون من مجلسين الاول هو (البندستاج Bundestag) والثاني (البند سرات Bundesrats) .

يعدّ (( البندستاج )) (( مجلس النواب )) من الناحية النظرية ، جهاز الحكم المركزي في المانيا ، ويبلغ عدد اعضاء المجلس ٦٦٩ عضواً \* . وينتخب اعضاء المجلس عن طريق (( الاقتراع العام المباشر الحر السري )) لكل من بلغ الحادية والعشرين من عمره ، ويشترط في المرشح ألا يقل عمره عن الخامسة والعشرين . وتجنباً لتقسيم اعضاء البندستاج نص قانون الانتخاب على انه يجب على الاحزاب السياسية لكي تكون اهلاً للتمتع بمزية التمثيل النسبي ، ان تحرز ما لا يقل عن ٥% من مجموع الاصوات او تفوز بثلاثة مقاعد على الاقل في الاقتراع المباشر في الدائرة \*\* .

وينتخب البندستاج رئيسه وثلاثة نواب للرئيس ، وعدداً من السكرتيرين من بين اعضاءه ويكون انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ، ويشترط ان يكون رئيس البندستاج من اعضاء أقوى الاحزاب السياسية في المجلس . ومن أقوى هيئات البندستاج (( مجلس الكبار )) اذ يضم عشرين عضواً من بينهم رئيس المجلس ونوابه وزعماء الفئات الحزبية المعترف بها رسمياً ، وهو لجنة دائمة وتوجيهية ، ومهمته تقديم المشورة لرئيس المجلس فيما يتعلق بسير العمليات التشريعية ،

---

\* كان عدد اعضاء هذا المجلس قبل عملية التوحيد عام ١٩٩٠ (٥٢١) منهم (٤٩٩) عضواً لهم حق التصويت والباقي ممثلو برلين وليس لهم حق التصويت .

\*\* وان هذا الشرط لايزال قائماً على الرغم من الوحدة الاندماجية بين الشطرين ١٩٩٠ ، ولكن المحكمة الفيدرالية استنتجت أحزاب الشطر الشرقي من هذا الشرط ، بحجة أن تلك الاحزاب صغيرة وجديدة ولم تألف الحياة الانتخابية ولاتملك الخبرة الكافية في هذا المجال ، وبغية فسخ المجال امامها أعفيت من قاعدة ٥ % .

ويختار رؤساء اللجان ، ويوافق البندستاج عادة على توصيات مجلس الكبار فيما يتعلق بتحديد مدة المناقشة لبعض القوانين .

وفي حالة استخدام القانون المُسمى (( القانون الخاطف )) لا تستغرق الاجراءات التشريعية جميعها الا دقائق قليلة <sup>(١)</sup>.

وتكمن أهم واجباته في تشريع القوانين وانتخاب المستشار الاتحادي ومراقبة اعمال الحكومة ، ويناقش مجلس النواب الاتحادي في جلساته المكتملة المسائل المهمة المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية <sup>(٢)</sup>.

وهناك العديد من اللجان الدائمة المقرونة بهذا المجلس ، وهي اشبه بالندوات المتخصصة التي تناقش فيها الاحزاب السياسية .

وهناك المجموعات الحزبية السياسية في البندستاج أي الهيئات البرلمانية للاحزاب وتسمى ( فئات Fraktionen ) لها اهميتها القصوى في الحياة البرلمانية في المانيا ، فالنواب المنتمون الى حزب سياسي واحد يكونون (( فئة )) وهي صاحبة الكلمة في عملية التصويت في اللجان ومدة المناقشة والتصويت في الجلسات <sup>(٣)</sup>.

ويمتاز تشكيل البندستاج من حيث التعبئة السياسية بغلبة الاحزاب المعتدلة، وضعف الاحزاب المتطرفة ، وبروز الحزبين الكبيرين ، الاتحاد الديمقراطي المسيحي ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي ، وهذا الامر لم يجر عليه تغيير على الرغم من ظهور احزاب جديدة ودخلوها البرلمان بعد عملية ضم الشطر الشوقي ، مع وجود بعض المؤشرات لصعود بعض الاحزاب المتطرفة من اليمين واليسار .

---

(1) Georges Burdeau : Droit Constitutionnel Et Instituion Politiques , Op , Cit , P. 241 - 242

(٢) حقائق عن المانيا : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(3) Cordon Snith : Democracy in West Germany , London , Heinmumm, 1982 , P. 26 .

اما مجلس الولايات البندسرات فهو يمثل المجلس الثاني او المجلس الاعلى في البرلمان ، وهو من الناحية النظرية فرع من فروع الحكومة الفيدرالية . اما من الناحية العملية فتقع عليه مسؤوليات تشريعية مهمة ، اذ إنه يؤدي وظائف استشارية فيما يتعلق بسلطة (( الفيتو )) في التشريع ، وله السلطة في حماية المصالح الجوهرية للولايات المؤسسة، وحماية النظام الفيدرالي .

وهذا المجلس يتكون من اعضاء حكومات الولايات ، وهذه الاخيرة تختار مندوبيها في المجلس ، وهي التي تعزلهم ، ويطلق على اعضاء البندسرات اسم "Mitaglieder des Bundesrats" وهو عادة وزراء في الولايات اعضاء في مجالس وزارات ولاياتهم ، وهناك خاصية ينفرد بها هذا النظام وهي ان اعضاء البندسرات لهم صفة تشريعية وصفة تنفيذية <sup>(١)</sup>.

وللبندسرات حق النقض ( الفيتو ) على القوانين التي يقرها البندسراج، ويتوقف مدى هذا الاعتراض (( الفيتو )) على القانون موضع النظر وليس للبندسرات حق الفيتو المطلق ، وانما فقط في حالة التشريع الفيدرالي الذي يفرض ضرائب تعود كلها او بعضها على الولايات او المناطق الادارية الصغرى ، والتشريع الفيدرالي الذي يمس اراضي الولايات . ويتمتع البندسرات ايضاً ببعض الوظائف المهمة فيما يختص بالرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، اذ ينص القانون الاساسي على ضرورة اطلاع الحكومة للمجلس اولاً بأول على تصريفها للشؤون الاتحادية ، وقد انشئت اجهزة اتصال لتسهيل هذه المهمة . وعن طريق البندسرات استطاعت الولايات لا أن تشارك فقط في اصدار التشريعات الادارية فحسب ، وانما تؤثر ايضاً في تصرفات الحكومة الادارية <sup>(٢)</sup>.

---

(1) P . Lalumiere A. Demichel : Op , Cit , P . 445 .

(2) Ibid , P . 448 - 449 .

ومن المفيد الإشارة الى ان النظام الفيدرالي الالمانى يتميز بـتـراث من الحكم المحلى، او حكم الولايات التى خلقها الحلفاء عند أعادة البناء السياسى لالمانيا، وتتبع اهمية الولايات من كونها نقطة مركزية للعديد من النشاطات السياسية، وفي عام ١٩٤٧، كانت كل الولايات قد انتخبت حكوماتها وتعتبر الحكومات الاقليمية مؤسسات أساسية في النظام السياسى الذى شرعة القانون الاساسى لالمانيا ويمثل رؤساء الولايات الشعب الالمانى رسمياً في البندسـترات وهو القطب الاخر للنظام التشريعى الى جانب البندستاج . وقد خلق القانون الاساسى نظاماً فيدرالياً للحكم قسم القوة السياسية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات . ويرتكز هيكل الحكومات الاقليمية على نظام برلمانى كالحكومة الاتحادية، ولكن معظم الولايات لها نظام تشريعى أحادي ويختار الحزب او الائتلاف المسيطر على السلطة وزيراً يرأس الحكومة المحلية كثيراً مايصبح وجهاً قومياً بارزاً فالمرکز الرئاسى في الولاية خطوة اولى تجاه مركز اعلى على المستوى الفيدرالى، وبينما يعطى نظام فصل السلطات مسؤولية تشريعية اكبر للبندستاج فهو يعطى مسؤولية ادارية أوسع للحكومات المحلية، ويبدو أن القانون الاساسى يعطى سلطة سياسية اولية للولايات في المادة (٣٠) منه . أما من حيث توزيع السلطات فان التفويض التشريعى للحكومة الفيدرالية ينقسم الى سلطات مطلقة المادة (٧١ - ٧٣)، وسلطات مشتركة المادة (٧٢ - ٧٤) وسلطة هيكلية المادة (٧٥)، فالحكومة الفيدرالية تمتلك سلطات تشريعية مطلقة فيما يختص بالامن او فيما يحتاج الى تنسيق على المستوى الفيدرالى كالدفاع، التجارة، العملة، الهجرة . وهناك حوالي ستة مجالات للسلطات المشتركة كالقانون المدنى، اللجوء السياسى، والتأمين الاجتماعى على سبيل المثال . أما عن السلطات الهيكلية فهي تحدد دور الحكومة الفيدرالية عند وضع توجيهات عامة لعدة مجالات كالتعليم<sup>(١)</sup>.

---

(1) Russell J. Dalton : Op , Cit , P . 42 , 48 .

وتتولى الولايات مسؤولية تطبيق القوانين ولكن على الرغم من محاولة القانون الاساسي تحديد العلاقة بين البندستاج والولايات ، إلا ان العلاقة مصدر دائماً للصراعات والتنافس الشديد بين هذين المستويين للنظام الالمانى ، فيحاول كل منهما التأثير على الآخر خاصة وأن الحكومة الفيدرالية هي القوة الرئيسية في التشريع ، في حين أن المحليات تتحمل مسؤولية الادارة والتطبيق ، ولذلك فهناك مجال واسع للمفاوضات والمناورات ، والقانون الفيدرالي يحتاج بالضرورة الى تشريعات محلية لتطبيقه، وينطبق ذلك الامر على اتفاقية الوحدة الاوربية في ماستريخت ١٩٩١، واصدار العملة الاوربية الموحدة « يورو » عام ١٩٩٨ ، والحرب في اقليم كوسوفا ١٩٩٩.

وخلاصة القول ان النظام البرلماني الفيدرالي نظام غير مرن ، فقد جاء بالاساس لخدمة الاحزاب الكبيرة ، وهي بالتحديد [ F . D . P و S . P . D و C . D . U ] .

هذا بالاضافة الى انه يضع صعوبات عملية امام الاحزاب الاخرى ، وذلك باشتراط الحصول على ٥% من الاصوات الفيدرالية لكي تستطيع الدخول في البندستاج . فان شرعية الاحزاب الثلاثة اعلاه تتبع اساساً من شرعية الدولة ، وعليه يصبح النظام ميالاً للجمود وليس المرونة ، فالنظام مبني على فكرة التحالف الحزبي القائم على التمثيل النسبي ، الامر الذي يعطي قوة نظامية كبرى للاحزاب الصغيرة ، ويكون دور هذه الاحزاب أساساً لمنع دكتاتورية الاغلبية الممثلة في الحزب الكبير من السيطرة التامة على الحكم .

## خامساً : السلطة التنفيذية

### (( رئيس الجمهورية - المستشار - الوزراء ))

ان القواعد المتعلقة بالسلطة التنفيذية بدون شك اهم ما سطر بالقانون الاساسي الالمانى ، ومنظمة بشكل افضل من بقية مؤسسات الدولة الاخرى <sup>(١)</sup>.  
ان السلطة التنفيذية في حكومة المانيا الاتحادية سلطة متنوعة في طبيعتها ، فليس هناك ممثل واحد أعلى للسلطة التنفيذية كما هو الحال في الولايات المتحدة . ولا ينتخب كبار رجال هذه السلطة لمناصبهم عن طريق الشعب مباشرة وانما عن طريق الوكالات الحكومية الاخرى ، أما رؤساء الوحدات الادارية او الحكومة فهم يصلون الى مناصبهم عن طريق التعيين . والمستشار مع الوزراء يشكلون الحكومة الاتحادية على نمط الدول البرلمانية ، وبعض الاعمال تنفذ باسم رئيس الدولة ، اما المستشار (( رئيس الوزراء )) فهو الذي يتحمل عبء القيادة السياسية ويرأس البناء الاداري . وما يمكن قوله بهذا الصدد ان السلطة التنفيذية منظمة طبقاً لقواعد ومبادئ الثنائية الكلاسيكية : رئيس للجمهورية مع رئيس للحكومة وتمارس السلطات السياسية عن طريق حكومة مستقرة .

### (١) رئيس الجمهورية

كان رئيس الدولة في ظل دستور فيمار ينتخب شعبياً ، وبذلك اصبح مسؤولاً امام الشعب لا امام البرلمان ، واصبح يمارس سلطات مهمة من خلال تشكيل مجالس وزراء برئاسته . الا ان مشرعوا القانون الاساسي ادخلوا العديد من التعديلات على هذا المنصب حتى تحول منصب الرئيس الى منصب رمزي في الدولة ، دون ان يمارس السلطة الفعلية ، ونظام اختياره غير مباشر ، وينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، ولايسمح له بعضوية

---

(1) P. Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit ., P. 453 .

الحكومة الاتحادية او الهيئة التشريعية للاتحاد او ولاية من الولايات . والقانون الاساسي قد تخطى تماماً عن مبدأ الاقتراع العام لاختيار رئيس الجمهورية [ المادة ٥٤ ] ، وتبنى نظاماً مطابقاً للنظام الفرنسي في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة . والحقيقة ان رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق جمعية خاصة هي الجمعية الاتحادية <sup>(١)</sup> في مؤتمر اتحادي يضم اعضاء البندستاج وعدداً متساوياً من نواب المجلس التشريعي للولايات على اساس التمثيل النسبي . ويفوز بمنصب الرئاسة كل من يحصل على اصوات اغلبية اعضاء المؤتمر الاتحادي ، فاذا لم يحصل أي مرشح على هذه الاغلبية بعد أخذ الاصوات مرتين ، فأكثريّة الاصوات في الجولة الثالثة تكفي للفوز <sup>(٢)</sup> . وعلى هذا الاساس تم انتخاب البروفسور (تيودور هيس) اول رئيس للجمهورية في ١٢ من أيلول عام ١٩٤٩ . واخرهم هو (رومان هير) تسوك ممثل حزب الديمقراطي المسيحي ، والذي فاز في انتخابات ١٩٩٨ ضد منافسه ممثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يوهانس رو) ، حيث فاز الاول بـ ٦٩٦ صوتاً مقابل ٦٠٥ في الجولة الثانية من اجمالي عدد أصوات الجمعية الاتحادية البالغ عددها ١٣٢٤ . ومن المعروف أن هذه الجمعية تجتمع مرة كل خمس سنوات، ويتكون نصف اعضائها من البرلمان الاتحادي ، والنصف الآخر من مندوبي الولايات الستة عشر <sup>(٣)</sup> .

وليس في حكومة المانيا الاتحادية منصب نائب لرئيس الجمهورية ، فاذا ما خلا المنصب من شاغله قبل انتهاء مدته بسبب الوفاة او الاستقالة تولى مهامه رئيس البندسرات مجلس الولايات ، ويمكن عزل رئيس الجمهورية الاتحادية بتوجيه الاتهام اليه، لحماية الجمهورية من عمل يقوم به يكون مخالفاً للمبادئ ، او

---

(1) Ibid , P. 453 .

(2) Ibid , P. 452 .

(٣) نزيرة الافندي ، الانتخابات الالمانية النتائج والدلالات ، المصدر السابق ص ٢٠٣ .

إذا اغتصب السلطة اغتصاباً غير شرعي ، جاز لرئيس البندستاج أو البندسرات تقديمه امام المحكمة الدستورية الاتحادية بتهمة خرق القانون الأساسي .

ويقوم رئيس الدولة بالدرجة الاولى بمهام تمثيلية ، وماعدا ذلك يستطيع تقديم المشورة والتحذير أو التشجيع لاعضاء الحكومة والبرلمان . ويتطلب منصب الرئيس الاتحادي ان يكون صاحبه ذا إحساس سياسي مرفه وقادر على تحقيق التوازن . وقد مارس جميع الرؤساء السابقين تقريباً شخصياتهم نفوذاً سياسياً وشخصياً لا يستهان به<sup>(١)</sup>.

ولرئيس الجمهورية سلطات داخلية وخارجية ، فداخلياً يباشر بعض السلطات نحو توقيع اوراق الدولة ، وتعيين بعض الموظفين واصدار العفو ، إضافة الى توقيعه على بعض الوثائق والمراسيم والوامر .

أما خارجياً فان الدستور يخوله في تمثيل الاتحاد في المسائل التي تمس القانون الدولي ، فيعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية نيابة عن الاتحاد ، ويعتمد ويستقبل المبعوثين الدبلوماسيين . وكقاعدة عامة فإن القرارات التي يتخذها والاعمال التي يقوم بها رئيس الجمهورية يجب ان تحمل توقيع المستشار أو احد الوزراء الى جانب توقيعه وهذه مسألة طبيعية باعتباره غير مسؤول دستورياً [ المادة ٥٨ ] . وهذه القاعدة يرد عليها استثناء واحد فقط هو مايتعلق بتشكيل الحكومة<sup>(٢)</sup>.

وهنا يجب الاشارة الى انه ليس من سلطة الرئيس الاتحادي ان يقرر بنفسه تعيين المستشار او فصله ، او يختار اعضاء مجلس الوزراء ، او يحل البرلمان ،

---

(1) Georges Burdeau : Droit Constitutionnel Et Institution Politiques , Op , Cit , P . 242 .

(2) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P . 454 .

او يعلن حالة الطوارئ ، فكل هذه الاعمال تقع على عاتق الوكالات او الهيئات الاخرى في الجهاز الحكومي (١).

## (٢) المستشار الاتحادي (( رئيس الوزراء )) والوزارة .

الحكومة الاتحادية ، كما تقول المادة [٦٢] من القانون الاساسي تتألف من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين (٢).

وغالباً ما يطلق عليها اسم مجلس الوزراء ويترأس الحكومة المستشار الاتحادي الذي يتم انتخابه من مجلس النواب الاتحادي بناءً على اقتراح من رئيس الجمهورية الذي يراعي في اثناء ذلك الاغلبية المتوفرة في مجلس النواب . وهو لا يقترح مرشحاً ما الا اذا كان امامه فرصة جيدة للنجاح في الانتخاب . ويعين كذلك الوزراء الاتحاديين حسب مقترحات المستشار الاتحادي (٣).

يتمتع المستشار بهيمنة واضحة على مجموعته الوزارية ، وهذه نتيجة منطقية للصلاحيات التي يتمتع بها والتي تسمح له بتطويع الحكومة والهيمنة عليها ، هذه النقطة لانتقاش فيها ، وهذا ما تظهره المادة (٦٥) من الدستور ، حيث ينص صراحة (( على ان المستشار الاتحادي موجه سياسة الدولة والمسؤول عنها )) (٤).

ان هذا المركز القوي للمستشار دفع البعض الى ان يصفه على انه ((ديمقراطية مستشارية)) ، اذ ان المستشار هو العضو الوحيد في الحكومة الذي ينتخبه مجلس النواب ، وهو المسؤول الوحيد ايضاً امام هذا المجلس ، وهو يحدد

---

(١) ألمر بليشكة : المصدر السابق ، ص ١٤٧ و ص ١٥٣ .

(2) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P . 456 .

(3) Georges Burdeau : Droit Constitutionnel Institution Politiques , Op , Cit , P . 242 - 243 .

(4) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P . 456 .

الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة ، وضمن هذه الخطوط الاساسية يقوم الوزراء الاتحاديون بانجاز مهامهم باستقلالية تامة وعلى مسؤوليتهم المباشرة ، وعلى الرغم من هذه الاستقلالية فان منصب المستشار اقوى من معظم رؤساء الوزراء في الدول الديمقراطية المشابهة ، الامر الذي تصوره علاقاته بالرئيس ومجلس الوزراء والبرلمان ، وعلى يد (( أديناور )) تحولت المستشارية الى منصب تنفيذي قوي بالفعل .

وقد استفاد واضعو الدستور كثيراً من التجارب السياسية السابقة ، وبالذات تجربة فيمار إزاء طرح الثقة بالحكومة . فمن أجل منع تلك المجموعات المعارضة المتنفذة فيما بينها على رفض سياسة الحكومة فقط دون أن يتوفر لها برنامج بديل من الاطاحة بالحكومة ، فقد اشترط الدستور ان يقوم مجلس النواب الاتحادي قبل ان ينزع الثقة من المستشار بانتخاب خلف له بأغلبية الأصوات . وقد تمت بالفعل حتى الان محاولتان لاسقاط المستشار بهذه الطريقة ، فشلت الاولى ونجحت الثانية في عام ١٩٨٢ حين انتخبت المستشار هيلموت كول بدل هيلموت شميث . علماً أن مدة المستشارية هي أربعة اعوام ، ولكن المستشار هلموت كول كان أطول مستشار الماني ظل في منصبه على الاطلاق منذ عام ١٩٨٢ لغاية ١٩٩٨

---

\* أن شخصية كول أكثر من سياسية هي التي تركت أثراً على للناخب الالمانى لانه يكاد يمثل (( نموذج )) المواطن الالمانى العادي : ضخامة الجسم وبساطة التفكير ، الامر الذي جعل مجلة (( شتيرين )) المعروفة بمناهضتها لسياسة تطلق عليه اسم (( المستشار الالمانى )) في إشارة واضحة الى أنه يجسد المواطن الالمانى من قمة رأسه الى أنامل أصابع قدميه .

## سادساً : القوى السياسية المحركة للنظام

تبنى الدستور الاساسي لالمانيا الاتحادية فكرة حزب الدولة ، وهنا يتم الربط بين الدولة والمجتمع \* . ففي المادة [٢١] تم تحديد طبيعة ووظيفة الاحزاب الالمانية ووظائفها، فهي تشارك في تشكيل الادارة السياسية للشعب ، وان الاحزاب التي تسعى سواء في اهدافها او سلوكها لالغاء النظام الديمقراطي او تهدد النظام الفيدرالي تعدّ غير دستورية. وبهذا المعنى فان الاحزاب في الاساس لا تمثل مجموعة مصالح معينة ، وانها تعمل وتخاطب كل الشعب الالمانى بكافة فئاته، ويجب ان تعمل من اجل ذلك في ظل النظام الديمقراطي الفيدرالي ، وبالتالي فانها عندما تتولى السلطة وتشكل الحكومة فان الحكومة تكون حكومة كل الالمان، وليست حكومة مجموعة مصالح معينة . وعلى هذا الاساس يتم تعريف الاحزاب الالمانية بانها أحزاب شاملة ، وهذا يعني عملياً ان المهمة الاولى للاحزاب ان تعمل على استمرار الدولة الالمانية دولة فيدرالية ديمقراطية (١).

وجاءت هذه الاسس بعد اثني عشر عاماً من الدكتاتورية في ظل نظام الحزب الواحد للرايخ الثالث باعادة قوات الاحتلال الحياة السياسية الديمقراطية الى المانيا في خريف عام ١٩٤٥، وبدأت الاحزاب اول الأمر على نطاق صغير ثم اكتسبت الخبرة على نطاق التنافس على الانتخابات ، وقد تطور هذا التجمع التاريخي للاحزاب بطريقة منظمة وموزعة في المانيا الاتحادية بين اليسار حيث الحزب الاشتراكي الديمقراطي "S.P.D" ، في حين أعلن الحزب الشيوعي حزباً غير دستوري ، مما اضطره ولاسباب دستورية الى تغيير اسمه الى حزب

---

\* الحزب الذي يفوز بالانتخابات لايحوز له ان يتمسك تمسكاً صارماً بعقيدته الفكرية ومبادئه الحزبية ، وانما على الحزب الفائز ان يعبر عن شعاراته وممارساته انه حزب الدولة مدافع عن دستورها وحامي قانونها وهو حزب الشعب بمختلف طبقاته .

(1) Cordon Snith : Op , Cit ,P.26.

الاشتراكية الديمقراطية بعد عام ١٩٩٠ ، اما الحزب المعتدل فكان الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.U الذي احتل مكان الوسط التقليدي. وليس هناك احزاب يمينية قوية على المستوى القومي ، ومنعت الاحزاب الرجعية المتطرفة من النشاط بحكم القانون \* .

وهناك أحزاب تتهض ولكن بشكل محدود وبطيء وهي حزب الحر الديمقراطي، وحزب الخضر وحزب الاشتراكية الديمقراطية . والواقع ان هناك ضمن المستوى القومي ميلاً متزايداً نحو سياسة الحزبين ، وان قوة الاشتراكيين الديمقراطيين والمسيحي الديمقراطي في زيادة كما عكسته الانتخابات .

وهناك قوى واطراف اخرى محركة للنظام السياسي تؤدي ادواراً مختلفة ، وقدرتها في التأثير متباينة نتيجة التقدم العلمي والتراكم الاقتصادي .

#### (١) الحزب الاشتراكي الديمقراطي " S . P . D "

يأتي هذا الحزب في طليعة الاحزاب الرئيسة الكبرى في المانيا الاتحادية عقائدياً إذ يمثل يسار الوسط وهو قادر على استحواذ القسم الاعظم من اصوات

---

\* هناك أحزاب سياسية ممثلة اليوم في مجلس النواب الاتحادي وهي : الحزب الاشتراكي الديمقراطي "S.P.D" ، والحزب المسيحي الديمقراطي "C.D.U" والحزب الديمقراطي الحر "F.D.P" وحزب الخضر وحزب الاشتراكية الديمقراطية ، ولا يوجد للحزب المسيحي الديمقراطي فرع في ولاية بافاريا، في حين يقتصر الحزب المسيحي الاجتماعي على ولاية بافاريا فقط . ويشكل هذان الحزبان معاً كتلة برلمانية واحدة في مجلس النواب الاتحادي ، ولكن على صعيد الولايات نجد هذا النوع من الاحزاب . فحزب التحالف الشعبي ، يمثل اليمين المتطرف ، وقد تمكن هذا الحزب لأول مرة في تاريخه السياسي من الدخول في برلمان ولاية (( بادن فور تمبيرغ )) في انتخابات مارس ١٩٩٨ ليصبح بذلك ثاني أحزاب اليمين المتطرف على صعيد الولايات بعد حزب الجمهوريين .

اليسار، ولهذا الحزب تاريخ طويل في العمل السياسي يمتد قرناً كاملاً الى الوراء .  
فقد ولد في عام ١٨٧٥ على أثر ضم جماعتي " W.Liebkech و A.Bebel " (١) .

وقد تحمل هذا الحزب فترات عصيبة عانى خلالها صنوف القمع والاضطهاد بما في ذلك التشريعات المعادية في زمن بسمارك ، ثم المنع النازي له فيما بعد بين ١٩٣٣ - ١٩٤٥ ومع ذلك كان الحزب يعود في كل مرة إلى الظهور بممارسة متجددة . وعلى الرغم من محاولات نقابات العمال الابتعاد باستمرار رسمياً عن الاحزاب السياسية فان اعضاءها يميلون عادة الى تأييد الاشتراكيين الديمقراطيين ، ويستمد الحزب النصيب الاكبر من التأييد الشعبي عن طريق العمال وزوجاتهم في المدن اللاتي يستفدن من التأمين الاجتماعي ، ومن الموظفين سواء كانوا حكوميين او غير حكوميين ومن بعض المثقفين (٢) . ولو تحدثنا عن عقيدة الحزب فسوف يبرز أمامنا حدث وقع في تشرين الثاني ١٩٥٩ ، وهو تاريخ عقد الحزب لمؤتمر "Bad Godesbery" ، حيث تبني الحزب منهجاً أساسياً قدم على اساس (( ميثاق ايدولوجي للحزب )) ، مبتعداً فيه عن اية علاقة تربطه بالعقيدة الماركسية ، ولكنه ظل متمسكاً بالاشتراكية مساهماً في الوقت نفسه في تبني بعض القيم البرجوازية كالديمقراطية - البرلمانية والحرية الاقتصادية والتسامح العقائدي .

وهذا يعني ان اهداف الحزب لم تعد على الاطلاق مخفية حتى بالنسبة للناخبين البرجوازيين ، وبانتت تتركز اهدافه الاساسية وببساطة على القوى الاقتصادية مع تصعيد في الخدمات . وقد استمرت محاولات اعادة النظر في عقيدة الحزب السياسية ، وقد حددت بدقة في مؤتمر " Stuttgart " على يد " Deist " لغة جديدة تسمح بالحصول على ٥١% من اصوات الناخبين ، وبنفس الروحية استمرت المحاولات حتى شملت مواقف الحزب على صعيد الشؤون الخارجية هذا

---

(1) P.Lalumiére , A. Demichel ; Op . Cit ., P. 492 .

(٢) ألمر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

ما ظهر فيما بعد مؤتمر (( هانوفر )) ، فقد أبدوا التكامل الأوربي والتحالف الأطلسي والخدمة العسكرية الالزامية <sup>(١)</sup> . ولاقناع الناخب بأن الحزب لا تتناقض أهدافه والمجتمع الألماني الأساسية فقد استخدم الحزب سياسة الاعتناق أو التعانق مع الحزب المسيحي الديمقراطي وفرعه البافاري والحزب المسيحي الاجتماعي ، فبمشاركة الحزب المسيحي في الحكم تمكن الحزب من زيادة ثقة الناخب به حتى تمكن من أن يتولى الحكم ، وجاءت فرصة أستكمال هذا العناق في ١٩٦٦ ، عندما شارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحزبين المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي في الائتلاف الكبير وساهم الحزب في حل مشكلات الدولة وصياغة سياسات عامة ، ثم تحالف الحزب مع الحزب الليبرالي الديمقراطي ، وأهتمت حكومة الائتلاف بتحسين العلاقات مع ألمانيا الشرقية في ذلك الوقت وشرق أوروبا ، كما خلق الائتلاف مجموعة من السياسات الداخلية لتحسين الخدمات العامة وأسلوب توزيع نتائج المعجزة الاقتصادية الألمانية كما ركز الائتلاف على التأمينات الاجتماعية <sup>(٢)</sup> . ولكن في مراجعة للهزائم الانتخابية المتوالية ، كان لابد للحزب ان يضع برنامجاً حزبياً يتفق والمعطيات الجديدة للواقع مع المبادئ الايديولوجية طارحاً مبدأ السوق الاجتماعي تحت شعار رفعه ( كارل شيلر - Karl Schiller ) وهو سوف يكون هناك تنافس اذا كان ممكناً وسوف يكون هناك تخطيط اذا كان ضرورياً . وتخلّى الحزب عن شعاراته السابقة وتبنى مبادئ الحرية والعدالة والتضامن ، وكان هذا التغيير سبباً أساسياً في صعود الحزب من جديد في الساحة السياسية <sup>(٣)</sup> . ولكنه يواجه اليوم وبالذات بعد توحيد شطري ألمانيا تحدياً مزدوجاً ، الاول من منافسه التقليدي الحزب الديمقراطي المسيحي والمنافس الثاني الجديد ،

(١) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit . , P. 491 - 494 .

(٢) Russell . J . Dolton : Op , Cit , P . 151 .

(٣) د. جهاد عودة ، التغيير والاستمرار في النظام السياسي الألماني ، (( السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ٨٢ ، أكتوبر ، ١٩٨٥ ، ص ٩١ .

حزب الاشتراكية الديمقراطية من الشطر الشرقي، والذي يطرح نفس الافكار تقريباً ، ورصيده الانتخابي في تزايد مستمر واكثر الاصوات التي حصل عليها الاخير هي من مؤيدي الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وعلى الرغم من ذلك أستطاع الحزب بزعامه ((شرويدر)) ان يفوز في انتخابات ايلول ١٩٩٨ ، علماً بأنه قد فاز للمرة الاولى في انتخابات عام ١٩٧٢ على الرغم من أن الحزب قد تمكن خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٣ من الوصول الى الحكم على المستوى الفيدرالي، ولكن عن طريق تحالفه مع الحزب الليبرالي الديمقراطي (١).

## (٢) الحزب المسيحي الديمقراطي " C . D . U "

وهو من الاحزاب المعتدلة في المانيا ، ويشكل مع الحزب الاجتماعي المسيحي "C.S.U" \* كتلة برلمانية واحدة في مجلس النواب الاتحادي . وهو من الاحزاب التي تعدّ نفسها ذات تكوين حديث فلم ترتبط بتقاليد جمهورية فيمار إلا بقدر ضئيل (٢).

اذ بعد استسلام المانيا عام ١٩٤٥ بادرت شخصيات سياسية مسيحية عديدة بمباركة وتشجيع سلطات الحلفاء على تشكيل أكبر تجمع سياسي مهمته الاساسية المشاركة في اعادة بناء دولة المانيا الجديدة . المبادرة الاولى جاءت بها مجموعة قدماء "Zentrum" الكاثوليكين الذين لم يكونوا على وفاق مع النازية ، ومن الجيل السياسي الجديد الذي ولد بعد الحرب . وكان الاعلان الرسمي لتشكيله في ٢٣

---

(١) وائل حامد : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

\* الحزب المسيحي الاجتماعي C . S . U وهو من الاحزاب القوية في المانيا وله تمثيل متميز في مجلس النواب الالمانى حيث بلغ عدد مقاعد الحزب في المجلس [٥٣] مقعداً في انتخابات ١٩٨٣ وبلغ عدد اعضاء الحزب المسيحي الاجتماعي [١٨١٦٠٠] عضواً .

(٢) حقائق عن المانيا : المصدر السابق ، ص ١١٢ .

حزيران ١٩٤٥ في برلين على يد مجموعة من الديمقراطيين المسيحيين تحت اسم " C . D . U " الاتحاد الديمقراطي المسيحي <sup>(١)</sup>.

وقد استطاع هذا الحزب من الهيمنة على الحياة السياسية في المانيا على فترتين الاولى استمرت على أقل تقدير حتى عام ١٩٦١ ، والثانية بدأت مباشرة بعد هزيمة المستشار هيلموت شميت في عام ١٩٨٢ ولغاية ٢٧ ايلول ١٩٩٨ ، وخلال هذه الفترة تزعم كول زعيم الحزب المستشارية خمس مرات على التوالي <sup>(٢)</sup> ، وأهمية هذا الحزب متأثرة من كونه واحداً من أكبر الاحزاب السياسية المعاصرة في المانيا . ولكن دراسة متعمقة لهذا الحزب تظهر بوضوح أنه ليس تنظيماً حزبياً بالمعنى الدقيق لكلمة الحزب ، فهو أقرب الى تجمع غير متجانس لذوي النوايا السياسية الخيرية المنحدرين من كل الاتجاهات ويشمل الكاثوليك والبروتستانت ورجال الاعمال المعتدلين والمحافظين . الراغبين بملء الفراغ السياسي الذي خلفته النازية بعد سقوطها . ويتجاذب الحزب جناحان قويان احدهما يميني والآخر يساري ، ولا يعود هذا التقسيم الى عوامل تاريخية بل على مقدرة الحزب في استيعاب آراء متنوعة في النظام الديمقراطي البرلماني .

والحزب المسيحي الديمقراطي ميل ديني فيما يختص بالشؤون العامة، ولا يعني هذا انه حزب لرجال الدين ، ولكنه يحاول ان يعبر عن قيم روحية وثقافية، ويعتقد قادة هذا الحزب وزعماءه ان احترام القانون الاخلاقي السماوي يوفر لنا اقوى الاسس لمعالجة كثير من القضايا السياسية الحاسمة في يومنا هذا . وعلى الرغم من ان الحزب يعتمد كثيراً على العناصر الكاثوليكية من بين النخبين ولاسيما في منطقة الراين لاند والجنوب الالمانى ، الا ان هناك كثيراً من الجهود

---

(١) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P . 478 .

(٢) نزيرة الافندي : الانتخابات الالمانية ، النتائج والدلالات ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

التي تبذل لاجتذاب البروتستانت اليه من الشمال الغربي وذلك لتصوير الحزب على أساس انه حركة مسيحية غير طائفية .

ويتمتع الحزب تقليدياً بمساندة الطبقة الوسطى وتسانده الكنيسة ، فهو حزب محافظ أساساً ولكنه معتدل . ويتوحد الحزب وراء فكرة أن على المانيا ان تتبع ملامح أنسانية ومسيحية ، لذلك فهو عدو شديد للنزاعات اليمينية المتطرفة، ويفضل الاسلوب التوفيقى في ادارة العضلات السياسية لتفادي تلك النزاعات، وهو ضد الشيوعية ويساند ويشجع الاقتصاد الحر ودور السوق الاوربية به وهو على الرغم من معارضته للاقتصاد الموجه فانه صانع للنظام التأمينى وموسع للخدمات العامة. والحزب يعتبر من الاحزاب القومية فيما عدا بافاريا ، حيث يتواجد حليفه الدائم الحزب المسيحي الاجتماعى . ويعتبر المستشار (هلموت كول) أحد أبرز الوجوه الالمانية التي صاغت برنامج الحزب بناءً على السياسات المحافظة ، وهو صانع مايعرف (( بأقتصاد المعجزة ))<sup>(١)</sup>. والمنتبع لمسيرة هذا الحزب يتلمس تحولاً كبيراً في مرحلة التسعينات في طروحاته الفكرية وممارسته السياسية ، كي تأتي متلائمة مع توحيد شطري المانيا اولاً ، ومستجدات الطرف الدولي ثانياً . فقد خرج الحزب بعد مؤتمر العام الذي سبق الانتخابات العامة لعام ١٩٩٤ بطروحات تذهب بالدعوة لاقامة (( تحالف قومي )) يضم رجال الاعمال والصناعة والاتحادات العمالية من اجل خلق المزيد من فرص العمل ، مع التعهد بتقليل القيود البيروقراطية وأحداث أستقطاع في برامج الضمان الاجتماعى هذا على الصعيد الداخلى ، اما على الصعيد الخارجى فقد طرح فكرة التكامل مع دول شرق أوروبا في إطار الاتحاد الاوربي، أذ من مصلحة المانيا ومصلحة القاره على حد سواء الا تكون الحدود الغربية لبولندا هي الحدود الشرقية للاتحاد الاوربي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) Russell J. Dalton : Op , Cit , P . 259 .

(٢) نزيرة الافندي : الانتخابات الالمانية ، النتائج والدلالات ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

وقد حاول الحزب المسيحي الديمقراطي زيادة رصيده الشعبي والانتخابي، فتقدم بمشروع أنتخابي يكون منهاج عمل في حالة فوزه في أنتخابات ٢٧ ايلول ١٩٩٨، يتضمن بالاضافة الى مذهبنا اليه ، توسيع حلف شمالي الاطلسي، وتطوير هياكل الاتحاد الاوربي وتوسيع عضويته ، وتحقيق الوحدة النقدية الاوربية، بالاضافة الى عزم الحزب دفع عملية الاصلاح الهيكلي للاقتصاد الالماني، ورفع الضرائب البيئية المفروضة على وقود السيارات ، ودعم دور منظمة الامن والتعاون الاوربي (OSCE)<sup>(١)</sup> ورغم ذلك هزم الحزب المسيحي الديمقراطي في هذه الانتخابات ، وتحول الى صفوف المعارضة بعد أن ضرب رقماً قياسياً في حكم البلاد ، والبقاء في السلطة بصورة متوالية ومستمرة .

### (٣) الحزب الديمقراطي الحر " F . D . P "

يقف الحزب الى يمين الوسط ، ويعارض الاشتراكية بأنواعها ، ولما كان الحزب يعارض رجال الدين ، فقد اجتذب اليه البروتستانت المحافظين خاصة ممن كانوا ينتخبون الاتحاد المسيحي الديمقراطي كراهية لقيادته الكاثوليكية<sup>(٢)</sup>.

ولمعرفة الاسس التاريخية لهذا الحزب فلا بد من العودة قليلاً الى الوراء ، إذ ما بين ١٨٧٠ - ١٩٤٥ لم تكن التقاليد الليبرالية موجودة الا في أوساط المؤمنين بها ، وفي وسائل العيش البرجوازية الموجودة في جنوب المانيا ، وهذه الاسس السوسيولوجية كافية كي يتمكن الحزب الليبرالي من القيام بدور القائد للاتجاه الليبرالي في عموم المانيا ، لهذا كانت كل الدلائل تشير الى ان وضع هذا الحزب لم يتحسن الا بعد ١٩٤٥<sup>(٣)</sup>. حيث ادمجت احزاب الاحرار ، التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية في المانيا الاتحادية، في حزب واحد هو الحزب الديمقراطي

(١) وائل حامد : المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

(٢) آلر بليشكة : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(3) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P. 486 .

الحر " F . D . P " سنة ١٩٤٨ ، وقد أصبح فيما بعد من الاحزاب المؤثرة في المانيا من خلال ائتلافه مع احزاب اخرى لحسم نتائج الانتخابات، فنراه مرة متحالفاً مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي استمر مدة ثلاثة عشر عاماً حتى عام ١٩٨٢ ، ونراه متحالفاً في احيان اخرى مع الحزب الديمقراطي المسيحي لغاية عام ١٩٩٨ ، ولهذا يعدّه كثير من المراقبين السياسيين أنه الحزب الذي يملك طوق النجاة الذي ينقذ ائتلاف الحاكم من الانهيار والانتقال الى صفوف المعارضة ، إذ يكون دائماً في موضع المشاركة الايجابية التي يعتمد عليها ميزان القوى بين الاحزاب السياسية في المانيا الاتحادية <sup>(١)</sup>. وقد لوحظ في الفترة الاخيرة تعثر مسيرته الانتخابية وانخفاض نسبة مؤيديه ، وقد انعكس ذلك في انتخابات تشرين الاول ١٩٩٤ ، حيث فقد الحزب اثنين وثلاثين مقعداً في هذه الانتخابات ، فلم يتجاوز نصيبه سبعة واربعين مقعداً . علماً بأنه سبق وان خسر في ستة ولايات المانية ، عندما أجريت فيها انتخابات قبل الانتخابات الخاصة بالبلدندستاج البرلماني الاتحادي <sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من دفاع الحزب الديمقراطي الحر عن الحرية واحترام القيم الانسانية والملكية الفردية والحرية الاقتصادية، كل ذلك لم يمنحه أية ميزة اصيلة ينفرد بها على بقية الاحزاب السياسية الالمانية ، علماً بأن تلك المبادئ التي ينادي بها سبق ان طبقها فعلاً الحزب الديمقراطي المسيحي عن طريق مايعرف بـ اقتصاد السوق . وتقوم استراتيجية الحزب على فكرة المشاركة بقدر الامكان في نشاطات السلطة على المستوى الفيدرالي وخاصة في المدة التي قرر فيها المسيحيون الديمقراطيون بالتوجه نحو التحالفات الصغيرة ، فوجدوا في هذا الحزب ظالتهم <sup>(٣)</sup>. ورغم هذه الاستراتيجية فان الحزب لم يستطع الفوز

(١) نزيرة الافندي ، تحديات في مواجهة حكومة بون ، « السياسة الدولية »، (مجلة) ، العدد ٦٣ يناير ١٩٨١ ، ص ١٨٣ .

(٢) نزيرة الافندي : الانتخابات الالمانية : النتائج والدلالات ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(3) P . Lalumiere , A . Demichel : Op , Cit , P. 488 .

بالمستشارية ولو مرة واحدة ، على الرغم من تمكن رئيس هذا الحزب علم ١٩٤٩  
ان ينتخب أول رئيس لجمهورية المانيا الاتحادية لفترتين رئاسيتين [١٩٤٩ -  
١٩٥٤] و [١٩٥٤-١٩٥٩] .

وقد تمكن كل من الرئيس (تيودور هيس) وكذلك الرئيس (فالتر شيل) من  
تسلم رئاسة الجمهورية ما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . وقد تدهورت أخيراً شعبية  
هذا الحزب بحيث لم يتمكن في الانتخابات العامة الاخيرة التي جرت في ٢٧ ايلول  
١٩٩٨ ، من تجاوز شرط ٥% ، وهو بهذا الامر لم يدخل البرلمان الاتحادي فقط  
وأما لم يشترك في الحكومة ، وهذه هي المرة الاولى في تاريخ هذا الحزب  
يحصل الامران معاً .

#### (٤) حزب الخضر " Die Grunen "

ان الجذور التاريخية لحزب الخضر الالمانى تعود الى قيام مجموعات من  
المواطنين من انصار ( حركة الخيارات البديلة - Alternative Movement )\*

---

\* حركة الخيارات البديلة : تجد هذه الحركة جذورها في العديد من الحركات السياسية  
والاجتماعية التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، وتستهدف الى تحقيق  
نوع من الاشباع الذاتي لطموحات اعضائه خارج انظمة وتقاليد المجتمع القائم الذي يهتمونه  
بالبيروقراطية والتكنوقراطية . وتسعى الى تحقيق اهدافها من خلال اقامة مشروعات مستقلة  
تضم الزراعة والاعلام والصناعة والثقافة والصحة والخدمات الاجتماعية . وتقوم هذه  
المشروعات على الادارة الذاتية من قبل الاعضاء والعمل الطوعي والديمقراطية المباشرة.  
وتعتمد الحركة على مجموعات من الشباب صغيري السن والمتعلم جداً من الطبقة الوسطى  
كما تؤدي النساء دوراً كبيراً في هذه الحركة. ومن ابرز المجموعات داخلها المجموعة  
المعرفة باسم ((سكواترز-Squatters)). وسعيهم الاساسي اقامة مجتمع جديد يقوم على  
الديمقراطية المباشرة ، وسد حاجة الافراد المعنوية ، الا انها - الحركة - تعاني من مسألة  
التنظيم والتمويل ، وانشطتهم المضادة للقانون تضعهم في صدام مع البوليس والجماعات  
المحافظة .

بالاستيلاء على مصانع ومباني مهجورة بطريقة غير قانونية ، وحصولهم على تعاطف كثيف من الجماهير الالمانية ، وكذلك منعهم لقيام مفاعلات نووية وتوسيع المطارات ، ومقاومة البوليس عند محاولته اجلاءهم من هذه المواقع ، اضافة الى التظاهر في مواجهة السياسة الدفاعية للدولة باقامة صواريخ (( بيرسنگ وكروز )) في الاراضي الالمانية فقد ولدت حركة ، وهناك حركة جماهيرية خارج الاحزاب التقليدية الالمانية تضم انصار الخيارات البديلة (( حماية البيئة ))\*

و(( حركة السلام ))\*\* . وداخل رحم هذه الحركة ظهر حزب جديد هو حزب الخضر الذي يتخذ مواقف سياسية ذات ميول ونزعات مسالمة ، وما زال

---

\* حركة حماية البيئة ، ظهرت هذه الحركة خلال السبعينات بسبب أزمة الطاقة في اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ ، وكذلك مخاطر النمو الصناعي المتزايد ، ومخاطر الاستهلاك غير المحدود للمجتمعات غير المتقدمة . والحركة تسعى الى منع اقامة مشروعات تؤدي الى تدهور نوعية الحياة والاعتداء على الطبيعة ، والرفض الكامل للنمو الاقتصادي والنزوع الى الاستهلاك . واشتهرت الحركة بمعارضتها الشديدة لبناء المفاعلات النووية من خلال المظاهرات وجمع التوقيعات واحتلال مواقع البناء والتعليم الذاتي والاعلام الجماهيري ، وحصلت الحركة قبولاً متزايداً شعبياً بلغ عام ١٩٨٠ مايقرب من ٥ ملايين مواطن ، ينتمون الى ١٣٨ منظمة اقليمية و ١٣٠ منظمة كبرى على المستوى القومي ، وفي اكتوبر ١٩٧٩ نجحت حركة البيئة مع حركة الخيارات البديلة في طرح قائمة موحدة حصلت على ٥% من الاصوات في ((بريمون)) ، وبالتالي نجحت في دخول برلمان الولاية باربعة اعضاء وفي بعض الاحيان كانت نتائج الانتخابات بالنسبة لحركة البيئة متواضعة بسبب التنافس داخل الحركة ، ورفض الكثير من التيار اليساري الدخول في اللعبة البرلمانية ، وتفضيلهم العمل في القواعد الجماهيرية .

\*\* حركة السلام ، نظراً للظروف الجيوبولتيكية والجيوسراتيجية لالمانيا الاتحادية فان موضوع السلام والحرب ظل دائماً موضوعاً ذا أهمية خاصة للشعب الالمانى . ففي عام ١٩٧٧ اعلن المستشار الالمانى (( هيلموت شميت )) عن وجود فجوة في دفاع حلف الاطلس نتيجة لقيام السوفييات بنشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا الشرقية مما ادى الى قرار الحلف في عام

هذا الحزب في طور التكوين من الناحية التنظيمية والبرنامجية وهو موجود على مستوى الاتحاد منذ عام ١٩٧٩<sup>(١)</sup>.

ولقد فشلت الحركات الثلاث ، التي استند اليها قيام حزب الخضر على المستوى الالمانى القومي . فقد اعتمد الحركات الثلاث على التحرك الجماهيري في حين اعتمد حزب الخضر على التنظيم والعمل البرلماني . وفي تشرين الاول ١٩٧٩ اجتمع حوالي [١٠٠٠] وفد يمثل هذه الجماعات المختلفة لاقامة حزب له برنامج قومي . وعقد مؤتمر لحزب الخضر في كانون الثاني ١٩٨٠ ، وحضره عدة آلاف تقرر فيه منع العضوية المزدوجة ، أي منع الانتماء الى احزاب سياسية اخرى . وتم انتخاب لجنة تنفيذية تتكون من ١٥ عضواً . وحصل الحزب على ٧.٢% في انتخابات برلين في أيار ١٩٨١ ، كما فاز في الانتخابات الفيدرالية في تشرين الأول ١٩٨٣ بنسبة ٥.٦% بحصولها على ٢٧ مقعداً في البرلمان ، وأول مشاركة حكومية لحزب الخضر كان في منصب وزير الطاقة وشؤون البيئة ، بالإضافة الى تولي احد اعضاء الحزب منصب سكرتير الولاية لشؤون المرأة .

---

١٩٧٩ بنشر صواربخ (( بيرشنگ وكروز )) على اراضي الأوربية بما فيها المانيا الاتحادية . لقد كان هذا القرار سبباً في ردود فعل معارضة على الساحة السياسية الالمانية من خلال امكانية حدوث حروب محدودة نووية على الساحة الاوربية . وتعد حركة السلام من أوسع المصادر التي استمدت منها حركة الخضر ، وتميزت الحركة بالنزعة القومية الالمانية ومعداة الولايات المتحدة الاميركية اكثر من الاتحاد السوفياتي ، وحاولت الحركة ان تطرح استراتيجية بديلة للدفاع عن المانيا تقوم على الحياد والتركيز على الدفاع والسعي لحل التكتلات العسكرية في أوروبا واقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في وسط أوروبا . للمزيد من التفاصيل راجع : د . عبد المنعم سعيد : ظاهرة الخضر ، « السياسة الدولية » ، (مجلة) ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١١٧-١١٩ .

(١) د . عبد المنعم سعيد : المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

ويرى المراقبون ان حزب الخضر قد يصبح حزبا المانيا في المستقبل ، وذلك لان ٢٠% ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ عاماً صوتوا في صالحه أي ان تعضيد الخضر جزء من ثورة صامته فالحركة تؤكد على الروح الخلاقة ، وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار بالمقارنة بالقيم المادية التي تسود اقتصاديات السوق . وقد وجدت الطبقة الوسطى من الشباب مخرجاً لها في الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والليبرالي ، ولكن خلال العقد الماضي فقدت تلك الاحزاب نسبياً وتدرجياً مساندة تلك الطبقة مع التدهور الاقتصادي وبروز نوعية مختلفة من التحديات على الخارطة الالمانية ، وتتغذى الحركة على التراث الماركسي المثالي والنزعات التنموية المعادية للحدثة مع بعض العناصر الرومانسية . ويحاول الحزب ومن خلال ممارسته الداخلية تفادي هيمنة وجوه معينة على الحزب من خلال نظام التناوب البرلماني <sup>(١)</sup>. كما يهتم الحزب بالجانب الانساني اكثر من الجانب الاقتصادي للانسان ، وهو المكون المثالي الدائم في الشخصية الالمانية ، كما كون الخضر سياسات المانية وعالمية تهتم بالتفكير عالمياً والتطبيق محلياً وهو شعار الخضر <sup>(٢)</sup>.

وأخيراً يمكن القول بأن حزب الخضر ، ومن خلال الشعارات التي رفعها والطروحات التي نادى بها ، استطاع كسب أصوات الناخبين الالمان في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٧ ايلول ١٩٩٨ ، وأن يحتل مواقع متقدمة في البرلمان الاتحادي مما دفع بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الحزب الاكبر من أن يتحالف معه ، ويشكل حكومة ائتلافية محتلاً ثلاث وزارات منها وزارة الطاقة وشؤون البيئة والخارجية ، وأن يكون أحد قادة الحزب نائباً للمستشار ، وبهذا تمكن

---

(1) Elirn Papadakis : The Green Movement in West Germany , London . St . Martin's Croom Helm London , 1984 , P. 179 .

(2) Eva Kolinaky ed : The Green in West Germany , Organization and Policy Making . Munich : Berg , 1989 , P . 160 - 161 .

حزب الخضر من أزعاج الحزب الليبرالي وان يحل محله في اللعبة الديمقراطية على الساحة الألمانية .

#### (٥) حزب الاشتراكية الديمقراطية (( P . D . S ))

هو الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية سابقاً الذي غير اسمه بعد الوحدة، ويعبر تواجد هذا الحزب ونجاحه في الانتخابات المحلية في برلين على أن الخيار الاشتراكي لا يزال ماثلاً في أذهان الالمان الشرقيين ، بعد ان صدموا بالحقائق الاقتصادية التي واجهتهم منذ الوحدة أثر انهيار اقتصاديات القطاع الشرقي، وان التحول الى الديمقراطية فقد الكثير من مصداقيته وبه فقد معه الالمان الشرقيون الثقة في الاحزاب الالمانية الغربية . فالعقد الاجتماعي الجديد الذي أبرم في المانيا الموحدة بين الالمان الشرقيين والحكومة المبني على النظام الحزبي للحزاب الكبيرة يفتقد وزنه وبنوده غير واضحة وانعدام الثقة بالكنيسة والاحزاب والنقابات بسبب المصالح والهوية المتناقضة للالمان الشرقيين والغربيين ، وأدرك الالمان الشرقيون أن الديمقراطية لاتعني بالضرورة الثراء على الاقل في الوقت الحاضر. هذه الاسباب مجتمعة من المرجح كانت خلف المكاسب التي حققها حزب الاشتراكية الديمقراطية. اذ يبلغ عدد أعضاء الحزب حالياً (٢٥٠) الف عضو ، ويرتبط نظامه بالترتيب التقليدي للنظم الحزبية الشيوعية <sup>(١)</sup>. وقد عارض هذا الحزب الاسراع في توحيد العملة دون أن يواكب هذه العملية إجراءات لتأكيد الحماية الاجتماعية . كما يطلب بأنشاء قطاع اشتراكي حقيقي في الصناعة الى جانب الخصخصة ، ويطلب كذلك تشكيل لجان للمشروعات يتم أنتخابها بطريقة ديمقراطية ، ويطالب المانيا بعدم الاستمرار في حلف شمال الاطلسي ، وأنها يجب

---

(1) Emmet Long : The Reunification of Germany , New York : The Hiw. Wilson Company , 1992 , P . 129 .

أن تحاط بمجموعات دفاع اوروبية وهذا يعني نظاماً أمنياً جماعياً يشمل جميع الدول الاوروبية ، وتستمر المانيا في الاحتفاظ بصلات وثيقة مع الولايات المتحدة (١) .

وعلى أثر الانتخابات الاقليمية لولاية (بادن فورتمبرج)، والتي جرت في ٢٦ أبريل ١٩٩٨، تمكن الحزب ولاول مرة الدخول في حكومة هذه الولاية، عندما إضطر رئيس وزراء الولاية الذي ينتمي الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي قبول تكوين حكومة أقلية مع الاضطرار الى التعايش السياسي مع حزب الاشتراكية الديمقراطية الذي حصل على ١٩% من الاصوات في انتخابات الولاية (٢). وكل الدلائل تشير الى أن هذا الحزب وعلى الرغم من طروحاته المتشددة ، وعدم استعداد أعداد كبيرة من شعب المانيا قبول وجوده وافكاره \* ، إلا أن المستقبل ينبئ بصعوده وزيادة شعبيته على الصعيد القومي .

وبعد هذه المقدمة الموجزة عن أهم الاحزاب السياسية المحركة للنظام السياسي في المانيا ، نجد ان الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي ، يمثلان مايقارب من ٥٠٧ مقاعد في مجلس البندستاج ، أما ٨٩ الباقية فهي موزعة على الاحزاب السياسية الاخرى ، وهذه الارقام تكاد تكون ثابتة والنسب متقاربة ، ففي انتخابات تشرين الاول ١٩٩٤ ، حصل الحزب الديمقراطي المسيحي على نسبة ٤١.٥% من الأصوات ، وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على نسبة ٣٦.٤% من الاصوات ، والحر الديمقراطي على ٦.٩% ،

---

(١) "Le Monde Diplomatique", Paris , Avril , 1990 .

(٢) وائل حامد : المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

\* وينظر الفرد الالمانى لحزب الاشتراكية الديمقراطية باعتباره حزباً لايتبنى المبادئ الديمقراطية بالرغم من تسمية الحزب ، ويطلق عليه اليمينيون من الالمان بأنه حزب ((تحالف الضعفاء)).

وحزب تحالف ٩٠ / الخضر على ٧.٣%، بينما حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية على ٤.٤% (١).

وقد مرت أحداث مهمة في الفترة ما بين ١٧ أيلول ١٩٨٢ حتى أيلول ١٩٩٨، أثارت الكثير من الآراء حول مدى الاستقرار الذي سوف يتمتع به النظام السياسي الألماني في المستقبل ، منها سقوط هيلموت سميث \* قائد التحالف الحاكم بين حزبي [F.D.P, S.P.D] بالتصويب الإيجابي ، وإحلال هيلموت كول \*\* بديلاً له وذلك لاعتباره قائداً للتحالف الجديد بين [F.D.P , C. S. U , C. D. U] \*\*\* . وهذه المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية ينجح فيها حزب معارض في إبدال المستشار الحاكم بمستشار جديد وللمرة الأولى يفشل التحالف الحاكم في الحصول على ثقة البرلمان مما يستدعي الأمر برئيس الجمهورية أن يدعو لانتخابات

---

(١) نزيهة الأفندي : المصدر السابق ، ص ٢٠٤.

\* هيلموت سميث ، زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ترأس المستشارية في ثلاثة حكومات متوالية ، كانت الأولى بين [١٩٧٤-١٩٧٦] ، والثانية [١٩٧٦ - ١٩٨٠] ، والثالثة [١٩٨٠ - ١٩٨٢] .

\*\* هيلموت كول زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي الذي ترأس رئاسة الوزارة بعد سقوط سميث عام ١٩٨٢ ، وحكم ألمانيا كمستشار ضمن الحكومة الثانية التي بدأت عام ١٩٨٣ ، خمس مرات متوالية وجاء آخرها على أثر فوزه في انتخابات السادس من تشرين الأول ١٩٩٤ ، وقد هزم كول أمام منافسة . من الحزب الاشتراكي الديمقراطي شرويدر في انتخابات ٢٧ أيلول ١٩٩٨ .

\*\*\* أن ملخص حروف اسماء الاحزاب الالمانية هي : ( C.S.U حزب الديمقراطي المسيحي ) و ( S.P.D حزب الاشتراكي الديمقراطي ) و ( C.D.U الحزب الاجتماعي المسيحي ) و ( F.D.P الحزب الديمقراطي الحر ) و ( C.R.N حزب الخضر ) و ( P.D.S حزب الاشتراكية الديمقراطية ) .

جديدة<sup>(١)</sup>. ومن الاحداث المهمة ايضاً حصول حزب الخضر على نسبة ٥.٦% من اصوات الناخبين ودخوله في البرلمان بـ [٢٧] مقعداً ، ومشاركته لأول مرة في الحكومة بعد انتخابات تشرين الاول ١٩٨٣. ولأول مرة تصدر المحكمة الدستورية الاتحادية في عام ١٩٩٠ ، قراراً تم بموجبه إعفاء حزب الشطر الشرقي من القاعدة الدستورية الانتخابية ، التي تشترط على الاحزاب الحصول على نسبة (٥%) من الاصوات كي تتمكن من دخول البرلمان ، وعلى اثر ذلك دخلت أحزاباً جديدة الى البرلمان تمثل الشطر الشرقي وهي حزب الاشتراكية الديمقراطية وتحالف الخضر + ٩٠. وللمرة الاولى في تاريخ المانيا المعاصرة يفوز بها مستشار الماني بفارق صوت واحد عن الحد الأدنى للأغلبية المطلوبه ، وذلك عندما فاز كول في انتخابات السادس من تشرين الاول ١٩٩٤ على منافسه من الحزب الديمقراطي الاشتراكي . ومن الاحداث المهمة ومشاركتها الفعلية في العمليات العسكرية خارج حدودها لأول مرة في تحرير اقليم كوسوفا اليوغسلافي.

وتتبع هذه الاحداث ، حيث تمثل الوحدة الالمانية في ١٨ مايو ١٩٩٠ أولويات الاحداث قاطبة فأنها تحدث للمرة الاولى منذ قيام جمهورية المانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أظهرت الاحزاب الالمانية درجة كبيرة من النضج والاستقرار على الرغم من انهم يختلفون حول كثير من القضايا السياسية ، إلا أن الاحزاب السياسية الكبرى متفقة على العمل في رفاهية الشعب، وعلى المحافظ على النظام الاقتصادي والاجتماعي وعلى توجهات الدولة الرسمية، وان تتولى الحكومة المسؤولية العامة في الشؤون الداخلية والدولية .

---

(١) د. عبد المنعم سعيد ، جهاد عودة ، جمال عبد الجواد : الخضر والمتغيرات الجديدة في السياسة الالمانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢.

وقد اتبعت الاحزاب النظم القانونية والسياسية لضمان وجود اغلبيّة برلمانية قوية ومستقرة وقادرة على العمل مع توفير اقلية ذات شأن الى جانبها ، وأقل مايمكن من الانشطار السياسي والانقسام الحزبي .

والواقع ان الاحزاب الكبرى معتدلة في مواقفها السياسية ، أما الجماعات المتطرفة فلم يخذلها الشعب في الانتخابات وحسب وانما تعرضت للفحص والتحقيق القانوني ثم منعت من النشاط . وقد أثارت الانتخابات القومية اهتمام الشعب الى حد كبير ، وكان اشتراك الناخبين وممارستهم لحقهم الانتخابي عالياً .

وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض نقاط الضعف في العلاقات بين الاحزاب والقوى السياسية ، فان زعماء المانيا في مجموعهم يميلون الى التزام مع معارضيتهم ان لم يشككوا فيهم كلياً وضاقوا بهم الى حد عدم التسامح . وهذا يكشف عن ضعف تراث المعارضة الجماعية ، وعن صعوبة الوصول الى حلول وسط وهو ميكانيزم الاحزاب الالمانية الكبيرة<sup>(1)</sup>، ويبدو ان السياسة تؤخذ مأخذ الجد بشكل مبالغ فيه ، وأحياناً تختفي الروح الرياضية وروح التسامح بين قادة هذه الاحزاب .

وأخيراً يمكن الحديث عن السلوك الانتخابي للمواطن الالماني الذي ينظر بعين الشك الى أي مظهر من مظاهر مركزية صنع القرار ، فالطابع الالماني اللامركزي القائم على استقلالية الولايات والتوازن بينها من حيث توزيع اماكن تواجد أجهزة الدولة عليها ، يمتد ليرمي بضلاله على توجيهات الناخب الالماني الذي يميل الى الموازنة بين القوى النسبية للاحزاب وقدرتها على التأثير على مجريات الامور في الحياة السياسية .

---

(1) "The Independent" : 1 st , May , 1992 .

ولعل من أبرز ملامح هذا النمط الفكري ، أن الناخب الالمانى فضل مثلاً في انتخابات عام ١٩٩٤ أن يستمر الحزب الديمقراطي المسيحى في الحكم بقيادة كول في حين أنه مال الى التصويت لصالح الحزب الاشتراكى الديمقراطى في انتخابات الولايات المختلفة ، وهو ما اعطى قدراً من التوازن بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، أذ يحظى الثانى بأغلبية مقاعد مجلس الولايات الذى يعتبر الغرفة الثانية في البرلمان ، ويلزم موافقته على السياسات التى تتعلق بصلاحيات واختصاصات الولايات . ونجد العكس تماماً في انتخابات ١٩٩٨ ، حيث أستمرت تلك الموازنة ولكن لتميل هذه المرة على صعيد السلطة لصالح الحزب الديمقراطى الاشتراكى .





النظام السياسي في  
الولايات المتحدة



## الفصل التاسع

### النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية

أولاً : نظرة تاريخية عامة حول نشوء وتطور النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية

مرت الولايات المتحدة الاميركية في تطورها السياسي بمراحل عديدة كان لها أثر كبير في نظامها السياسي . فقد كانت قبل الاستقلال تتكون من ثلاث عشرة مستعمرة تخضع في جميع شؤونها الى التاج البريطاني مع تمتعها بشيء من الاستقلال في بعض أمورها الداخلية<sup>(١)</sup>.

وبعد ان خاضت هذه المستعمرات حروب التحرير ضد الدولة المستعمرة التي امتدت بين عامي ١٧٦٤ - ١٧٧٤ ، استطاعت [١٣] ولاية اميركية توحيد سياستها ضد الحكومة البريطانية وتشريعاتها الاستعمارية ، وان تحقق استقلالها في ٤ تموز عام ١٧٧٦ واقامت فيما بينها نوعاً من الاتحاد التعاهدي ، ثم اتجهت نية هذه الدول الى قيام اتحاد اقوى ، وبفضل جهود بعض الزعماء الاميركان انعقد مؤتمر (( فيلادلفيا )) في ٢٥ أيار عام ١٧٨٧ ، وتم الاتفاق على قيام الاتحاد الفيدرالي بين الدول الثلاث عشرة وأقر مشروع الدستور الاتحادي<sup>(٢)</sup>. وفكرة الدستور هذه لم تكن واردة في المؤتمر ، ولكن سرعان ماتبين للمؤتمرين ان الامر يقتضي حلاً جديداً ولا بد من ان يتضمن تغييراً جذرياً عن الصورة الاولى صورة التعاهد ، ولكن هذا الدستور لم يدخل حيز التنفيذ الا في كانون الثاني عام ١٧٨٩

(١) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(2) F . A , Oggaand P.O Roy : Introduction to American Government , 10 th ed , New York , 1959 , P . 15 .

بعد مصادقة جميع الدول الداخلة في الاتحاد عليه ، وهو اقدم دستور مكتوب ومازال قائماً حتى الان ، وعلى الرغم مما ادخل عليه من تعديلات وصلت حتى اليوم الى اربعة وعشرين تعديلاً<sup>(١)</sup>. وأول تعديل كان عام ١٧٩١ وآخر تعديل كان عام ١٩٧١ .

وبعد ان تمت الموافقة على مشروع الدستور الاتحادي والمصادقة عليه ، اعلن انتخاب (جورج واشنطن) ليكون اول رئيس للاتحاد المركزي في الولايات المتحدة الاميركية طبقاً للدستور الذي صار نافذاً في ١٧٨٩<sup>(٢)</sup>. ويحدد هذا الدستور - بصفته اداة السلطة العامة في الولايات المتحدة - الهيكل العام لنظام الحكم ، ويحول الحكومة سلطاتها ويحدد القيود على هذه السلطات ، وهو يؤمن ايضاً بالوسيلة التي يمكن بمقتضاها تغيير النظام الذي أرساه عندما يقرر الشعب ان التغيير صار ضرورياً- هذه عملية تعديل الدستور<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً : الكونغرس الاميركي (( مجلس النواب - مجلس الشيوخ ))

الكونغرس هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الاميركية، وترجع تسميته الى مؤتمر (( فيلادلفيا )) عام ١٧٨٧ الذي اطلق عليه الكونغرس الاول .

ويتكون الكونغرس من مجلسين هما ( مجلس النواب - Representative ) الذي يمثل الشعب الاميركي ، والثاني ( مجلس الشيوخ - Senates ) وهو يمثل

---

(١) Radee and Others : Introduction to Political Science , megr , Hill, New York , 1967 , P , P . 161 - 162 . ;

- Maurc Duverger : Institutions Politiques et Droit Constitutionnel , Op . Cit . , P. 6 - 7 .

(٢) د. عبد الغني بسيوني عبد الله : المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(٣) جورج ريدي : الكونغرس والسياسة الخارجية ، « هذه هي اميركا » ، (مجلة ) ، وكالات الاعلام الاميركية ص ٣٤ .

الولايات الداخلة في الاتحاد . ويعود السبب الاساسي وراء تكوين السلطة التشريعية «الكونغرس» من مجلسين الى الرغبة في تحقيق نوع من التوازن بين الولايات الصغيرة والكبيرة من ناحية ، وايجاد مظهر الدولة الواحدة من ناحية اخرى <sup>(١)</sup>.

### (١) مجلس النواب :

يتألف مجلس النواب من [٤٣٥] عضواً منتخبين مدة سنتين على اساس نائب واحد لكل [٣٤٥] ألف ناخب ، ويتم انتخاب اعضاء المجلس المذكور على اساس عدد السكان الا ان الدستور اشترط أن يفوز من كل ولاية نائب واحد على الاقل . ومدة نيابة المجلس سنتان ، وهذه المدة في الواقع قصيرة جداً ، وتساعد على وضع الاعضاء تحت رحمة ناخبهم . وقد حدد دستور الولايات المتحدة الاميركية الشروط الواجب توافرها في المرشح للانتخاب ، ومن اهم الشروط التي نص عليها الدستور ان يكون المرشح مكتسباً الجنسية الاميركية ، وقد بلغ الخامسة والعشرين سنة ويقيم في الولايات التي ينتخب فيها منذ سبع سنوات في الاقل . ولكن هناك بعض الاختلافات في نوعية الشروط الواجب توافرها في الناخب في بعض الولايات ، وعلى سبيل المثال ، هناك بعض الولايات تشترط في الناخب معرفة القراءة والكتابة او دفع مقدار معين من الضريبة وبالنسبة للسن الواجب توافرها في الناخب فتتراوح بين [ ١٨ - ٢١ ] وذلك باختلاف الولايات <sup>(٢)</sup>. وللـمجلس رئيس وسكرتير منتخبين مدة سنتين ، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية عند غياب رئيس الجمهورية ونائبه معاً . وينتخب المجلس في اول اجتماع له اللجان الدائمة وعددها عشرون لجنة ، وتتألف كل لجنة من عدد يتراوح بين خمسة عشر الى سبعة وعشرين عضواً ، ومن حق كل عضو من

---

(1) Georges Burdeau : Droit Constitutionnel et Institutions Politiques , Op , Cit , P . 452 .

(2) Maurc Duverger : Institutions Politiques et Droit Constitutionnel , Op , Cit , P . 8 .

اعضاء المجلس الدخول في لجنة واحدة في الاقل ولجنتين على الاكثر<sup>(١)</sup>. ويجوز للمجلس ان يكون لجاناً مؤقتة لأمر خاصة ، منها اللجان التي تؤلف احياناً لتقصي الحقائق او التحقيق في موضوع معين . والواقع ان هذه اللجان اتخذت وسيلة في كثير من الاحيان لنقد اعمال السلطة التنفيذية ، كما انها باشرت اعمالاً شبيهة قضائية ، مما أدى بالبعض الى القول إن اعمال هذه اللجان تشكل نوعاً من الخروج على مبدأ فصل السلطات الذي قام الدستور على أساسه<sup>(٢)</sup>.

## (٢) مجلس الشيوخ .

يتألف مجلس الشيوخ من [١٠٤] أعضاء منتخبين على اساس الولايات المتحدة بحيث ينتخب عضوان من كل ولاية ، ويشترط في المرشح ان يكون قد بلغ الثلاثين سنة من عمره ، ومكتسباً للجنسية الاميركية منذ تسع سنوات في الاقل . ومدة مجلس الشيوخ ست سنوات على ان يجدد انتخاب ثلث الاعضاء في كل سنتين . ويجدد من تنتهي عضويتهم بعد مرور كل سنتين عن طريق القرعة . ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الجمهورية ، ومع ذلك ينتخب هذا المجلس نائباً للرئيس عند غيابه . وينتخب المجلس من بين اعضائه خمس عشرة لجنة دائمية ، ويتراوح عدد اعضاء اللجان بين ثلاثة عشر الى سبعة عشر عضواً ، وعادة يشترك كل عضو من اعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين او ثلاث او اربع بما في ذلك اللجان الخاصة<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم فان مجلس الشيوخ - وهو الذي يقصد من ورائه تحقيق التوازن - يقوم على اساس ان يمثل كل ولاية فيه صغراً أو كبراً ، قل او كثر عدد سكانها ، عضوان إثنان لكل ولاية ، فعلى سبيل المثال ، تتشابه في ذلك ولاية نيويورك

---

(١) آدمون رباط : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(2) F . A , Oggand , P.O Ry : Op , Cit , P . 10 .

(3) M . Duverger : Institutions Politiques , Op , Cit , P . 306 .

التي يقرب عدد سكانها من ٢٥ مليوناً مع ولاية الآسكا التي لايزيد تعدادها أكثر بقليل على ربع مليون نسمة . وهذا التمثيل المتساوي للولايات يضمن نوعاً من التوازن بينها ، ولايؤدي الى طغيان الولايات الكبيرة على الولايات الصغيرة، ويحفظ لكل ولاية - الى جوار امور اخرى كثيرة نظمها الدستور - نوعاً من الذاتية والتميز <sup>(١)</sup>. وبعد هذا الموجز البسيط لتكوين المجلسين ، نود توضيح اهم اختصاصات هذا الكونغرس بهيئته ووظيفته .

ان الوظيفة الاساسية للكونغرس بمجلسيه هي الوظيفة التشريعية، وللكونغرس الحرية الكاملة في سن التشريعات لايقيده في ذلك الا ماينص عليه الدستور من حقوق اساسية للأفراد وللولايات اذ لايجوز المساس بها . ويستطيع أي من المجلسين في الكونغرس ان يكون هو الباديء باقتراح ومناقشة تشريع معين عدا التشريعات الضرائبية التي ينص الدستور على ضرورة البدء بها في مجلس النواب . وعندما ينتهي أي من المجلسين من النظر في تشريع معين يحال الى المجلس الآخر للنظر فيها ، فاذا اقره المجلسان أحيل التشريع الى الرئيس للموافقة عليه <sup>(٢)</sup>.

الا ان اجراءات التشريع هي اكثر تعقيداً مما نتصور ، إذ يستطيع الكونغرس في بعض الاحيان ان يتخذ قراراته بسرعة ، ولكن في احيان اخرى يجب ان يجتاز التشريع محطات عديدة ابتداءً من تقديمه وانتهاءً باقراره في قانون، وعند أي محطة من هذه السلسلة المتعاقبة من المحطات قد يتعرض التشريع للتأخير او للاسقاط او للتعديل . وينبغي ان تتال التدابير والاجراءات في كل مرحلة موافقة اكثرية المجلس ، وهكذا فان الطريق الاجرائي التي يجب ان يقطعها التشريع مزروعة باللجان والمجموعات والافراد، الذين يستطيعون تأخير اقتراح ما

---

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

أو إسقاطه أو تغييره اذا نجحوا في تشكيل تحالفات تمثل الاكثرية ، وقد يكون من الضروري اجراء المساومات عند كل منعطف من اجل بناء التحالف الممثل للاكثرية الذي يدفع بالتشريع الى الخطوة الثانية من العملية التشريعية ، وهناك ثلاثة اشكال رئيسة من المساومات المستخدمة في عملية بناء تحالفات الاكثرية - التبادل والتسوية وتقديم المنافع غير التشريعية <sup>(١)</sup>.

والى جوار هذه الوظيفة التشريعية فللكونغرس وظائف أخرى ذات أهمية منها<sup>(٢)</sup>:

- (١) مناقشة الميزانية والتصويت عليها .
- (٢) تعديل الدستور بموافقة اغلبية الثلثين في كل مجلس ، ويصبح التعديل نافذاً اذا وافقت عليه السلطات التشريعية في ثلاثة ارباع الولايات .
- (٣) اعلان الحرب وابرام الصلح وإقرار المعاهدات .
- (٤) انتخاب مجلس النواب رئيس الجمهورية ، وانتخاب مجلس الشيوخ نائبه في حالة عدم استطاعة أحد المرشحين الحصول على الاغلبية المطلقة لمجموع الناخبين .
- (٥) ومن صلاحية مجلس النواب وحده فرض الضرائب والرسوم والغائها وتعديلها والاعفاء منها .
- (٦) عقد القروض العامة وسك العملة وحمايتها والغاؤها .

---

(١) دولترجي أوليزيك : صنع السياسة وسلطات الكونغرس ، « هذه هي اميركا » ، (مجلة)، وكالات الاعلام الاميركية ، ص ١٠ .

(٢) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٧) محاكمة الموظفين الاتحاديين عن جريمة الخيانة العظمى والرشوة والجنايات الكبيرة التي ترتكب ضد الدولة ، وتوجه التهمة من مجلس النواب في حين يجري مجلس الشيوخ المحاكمة .

(٨) التعيين في الوظائف المهمة في السلك الخارجي كالسفراء والقناصل وتعيين بعض الموظفين الاتحاديين ، واعضاء المحكمة العليا تعدّ من صلاحيات مجلس الشيوخ فقط .

### ثالثاً : الاهمية السياسية لمجلس الشيوخ

إذا كان مجلس النواب يتميز عن مجلس الشيوخ في طريقة تكوينه ، اذ يتم اختيار اعضائه من الولايات على اساس عدد سكان كل ولاية ، وعن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة سنتين ، فان مجلس الشيوخ يمثل الولايات على قدم المساواة ، فكل ولاية تمثل بعضوين بغض النظر عن عدد سكانها ومساحتها ، ويتم اختيارهم على اساس الاقتراع العام المباشر لمدة ستة سنوات ، ويتم تجديد ثلث الاعضاء كل سنتين . وان مجلس الشيوخ وفقاً لاحكام الدستور الاميركي بمثابة مجلس سياسي لرئيس الجمهورية ، وقد ترتب على ذلك ان اشترط الدستور عرض بعض المسائل التي تدخل اصلاً في اختصاص السلطة التنفيذية على مجلس الشيوخ وموافقة عليها ، وقبل هذه المسائل تعيين الوزراء ، وكان المجلس قد تنازل عملياً عن حقه في هذا الخصوص ثم أطلق الحرية للرئيس في اختيار معاونيه (١).

وفي اعتقادنا ، ان معيار هذه الحرية يتوقف على اعتبارين : أولهما نوع العلاقة القائمة بين الرئيس ومجلس الشيوخ . فما لاشك فيه ان انتماء الرئيس لحزب الاغلبية في مجلس الشيوخ يكفل له تأييد ترشيحاته ، في حين لا تكون له هذه الميزة اذا كان له أنصار قلائل في المجلس . وفي كثير من الاحيان يسترجي عضو

(١) د . عبد الغني بسيوني : المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

من مجلس الشيوخ موافقة الرئيس الى مرشح معين لوظيفة معينة ، فيصعب على الرئيس ان يتجاهل ذلك الترشيح لان البيت الابيض قد يحتاج الى تأييد هذا الشيخ بذاته في قرارات اخرى .

اما الاعتبار الثاني فمجاملة الشيوخ فيما بينهم ، وهذا يعني أن أي عضو بمجلس الشيوخ ينتمي الى حزب الاغلبية له الحق في أن يعارض تعيين أي موظف لايراه جديراً بمنصب اتحادي (( فيدرالي )) في الولاية التي يمثلها هذا الشيخ ، فيكون على زملائه ان يجاملوه في موقفه هذا وذلك بأن يقرروا عدم الموافقة على تعيين هذا الشخص ولايتقيد بهذه المجاملة الاّ اعضاء الحزب نفسه . وعلى ذلك فمن غير الحكمة ان يعين الرئيس شخصاً يعارض في تعيينه عضو الشيوخ من الولاية التي سيعمل فيها ذلك الموظف ، وذلك لان اعضاء المجلس يقفون بجانب بعضهم لرفض اقرار ترشيح التعيين الصادر عن الرئيس <sup>(١)</sup> . وتظهر الاهمية السياسية لمجلس الشيوخ من جديد عندما نص الدستور على جواز عزل (( أي موظف عام )) بناء على محاكمة جنائية امام مجلس الشيوخ \* حتى تثبت ادانته في خيانة أو رشوة أو غيرها من الجنايات والجنح . علماً بان لجان مجلس الشيوخ\*\*

---

(١) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

\* ان اجراء الاتهام الجنائي "Impeachment" يعود الى مجلس النواب أي له حق اتهام الموظفين الفيدراليين ، وذلك في تهم حددها الدستور (( الخيانة والرشوة وغير ذلك من الجنايات والجنح الكبرى )) ، ويقوم مجلس الشيوخ باجراء المحاكمة ، والعقوبة هي العزل فقط فاذا ما حكم بالعزل "Revocation" امكن تقديم الموظف المحكوم عليه بالادانة الى المحكمة الجنائية العادية اذا كان مافعله يقع تحت طائلة قانون العقوبات .

\*\* من هذه اللجان (( لجنة Kefauver )) التي عهد لها مهمة التحقيق في اسباب نفشي الجريمة في الولايات المتحدة الاميركية ، و (( لجنة Ervin )) الخاصة بفضيحة (( وترغيت - Water gate )) ، واللجنة التي كونت عام ١٩٧٥ للتحقيق في نشاطات هيئة المخابرات المركزية "C.I.A and F.B.I" ، ولجنة التحقيق في بيع الاسلحة السرية لايران ، ولجنة التحقيق مع سفيرة

مخولة باستدعاء أي شخص ترى الاستماع اليه أناره للكونغرس ، وإذا رفض الشخص المطلوب المثل أمامها ففي استطاعة رئيس اللجنة إصدار أمر باحضاره ، كما في استطاعته توقيع عقوبة جنائية عليه ، وتعدّ هذه اللجان من اهم الاسلحة التي يستغلها مجلس الشيوخ ضد السلطة التنفيذية <sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن هذا ، فإن الدستور الاميركي وفقاً لاحكامه قد أرسى آليات عمل السياسة الخارجية بصيغة تسمح لمجلس الشيوخ بالتمتع باهمية اساسية استثنائية ، ففي هذا المجال يقول « جورج ريدي » ، بعد شهور من المفاوضات الحساسة والمرهقة التي يقوم بها الخبراء ، يحق لمجلس الشيوخ أن يرفض اتفاقية دولية معينة ، ويقول للرئيس ان يبدأ العمل بشأنها من جديد .. ان مجرد قراءة الدستور الاميركي لاتساعد كثيراً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فكل مايسستطيع المرء ان يتعلمه من ذلك هو ان للرئيس وحده الحق في عقد المعاهدات مع ((نصح وموافقة )) ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ ، وان هذه المعاهدات تصبح القانون الاعلى للبلاد . وعلى العكس فان حقائق السياسة الخارجية عبارة عن تشكيلة معقدة من الاتفاقيات التنفيذية والتحالفات الاقتصادية ونشر القوات المسلحة والقيام بالمبلاذرات الدبلوماسية ، وهي مسائل لم يأتِ على ذكرها الدستور ، ومن اجل التخلص من رقابة مجلس الشيوخ على عقد المعاهدات تلجأ الحكومة في كثير من الاحيان الى صياغة هذه المعاهدات صياغة مبسطة لكي لاتقع تحت منطوق النص الدستوري الذي يجبرها على أخذ موافقة مجلس الشيوخ عليها . وان معارضة ثلثي مجلس الشيوخ في الحقيقة تعني درجة معارضة أعلى بكثير على مستوى الامة ، إذا أخذنا

---

الولايات المتحدة في بغداد (( كلاسي )) لاتهامها بتوريط العراق في الدخول الى الكويت عام

١٩٩٠ ، ولجنة ((ستار)) قاضي التحقيق في فضيحة الرئيس ((كلينتون الجنسية )) مع

الموظفة المتدربة اليهودية البولندية (( مونيكاليونسكي )) في عام ١٩٩٩ .

(١) د. حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٨ .

بعين الاعتبار ميل الشيوخ الى تأييد الرئيس في أية مسألة متعلقة بالسياسة الخارجية حيثما تسنح لهم الفرصة بذلك . والتصويت بـ (( نعم )) يأتي في أفضل الظروف من جانب عدة اعضاء تكون لهم في الواقع تحفظات ، ولكنهم يشعرون بأنهم لا يريدون إعاقة الرئيس في مجال يتمتع فيه بمسؤوليات خاصة ، والرغبة في انقاذ (( ماء وجه )) الرئيس في الامور الدولية ، هي من القوة بحيث ان المعاهدات التي يبدو من الواضح انها ستفشل لاتصل الى مجلس الشيوخ للتصويت عليها نادراً، فهناك تفاهم ضمني بأن أحداً لا يريد احراج (( المنفذ الاول )) (١).

وعليه يعدّ مجلس الشيوخ ، المجلس الاستشاري لسياسة رئيس الجمهورية بصورة عامة ، والسياسة الخارجية بصورة خاصة ، فالمعاهدات والاتفاقيات الدولية لاتعدّ نافذة الا بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلثي الاعضاء ، لهذه الحقائق والوقائع الخارجية والداخلية سواء كانت عسكرية او مدنية يمثل مجلس الشيوخ اهمية سياسية بالغة .

#### رابعاً : الانتخابات التشريعية ودور الأحزاب فيها

تعرف الولايات المتحدة نظام الحزبين \* الذي يختلف بالضرورة عن نظام الحزبين المعمول به في بريطانيا ، حيث ان الاحزاب الاميركية اصيلة في تنظيماتها او الادوار التي تقوم بها على حد سواء . وتتميز هذه الاحزاب عن سواها بغياب العقيدة الايديولوجية أولاً ، وضعف التنظيم ثانياً ، فهي (( احزاب

---

(١) جورج ريدي : المصدر السابق ، ص ١٩ - ٢١ .

\* هناك العديد من الاحزاب السياسية في الولايات الاميركية منها الاحزاب اليسارية (( الشيوعية والاشتراكية )) والدينية والقومية.. الخ ولكن نظام الانتخاب وقلة انصاره لايسمحان لظهور هذه الاحزاب بشكل فاعل ومؤثر اذا لم يتمكنوا من الفوز في الانتخابات العامة . والجدير بالذكر ان اولى الاحزاب السياسية في التاريخ التي حملت تعابير العمال في اسمائها نشأت في الولايات المتحدة في عشرينات القرن التاسع عشر .

كوادر وليست احزاب جماهير )) وما يميزها ايضاً وهو الذي يهمنها دورها الرسمي في « التعيين » ، وطبقاً لقانون الانتخاب الموضوع ، فان الاحزاب الاميركية تؤدي دوراً رسمياً في اختيار المرشحين للانتخابات العامة وهذا الاختيار يطلق عليه « (التعيين) » ، حيث ان المرشحين للانتخابات في أغلب الولايات الاميركية ليسوا أحراراً في هذا المجال ، اذ الاحزاب تملك رسمياً وحدها الحق في تقديم المرشحين للانتخابات العامة (١).

وتتم الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة بعمليةتين، وتظهر من خلالهما اهمية الاحزاب فيها ودورها في الميدان السياسي ، وهما :

المرحلة الاولى ، وتتضمن اختيار المرشحين من أحزابهم ، والمرحلة الثانية تتضمن كفاح الحزبين للفوز بالانتخابات ، وكثيراً ما تفوق أولى هاتين المرحلتين الأخرى ، بالنظر لوجود مناطق انتخابية عديدة يكون فيها تفوق أحد الحزبين كبير بحيث تصبح تلك المناطق شبه مغلقة لذلك الحزب ، اضافة الى التأثير الشخصي للنواب في الناخبين ، حيث تفضل الاحزاب ترشيح من هو اكثر من غيره من الراغبين تأثيراً في الناخبين .

ودور الاحزاب بالنسبة لاختيار اعضاء الكونغرس تحدده قوانين الانتخاب، وبصورة عامة يكون اختيار المرشحين في اغلب الولايات من اختصاص الاحزاب المجازة فقط ، والشخص لا يجوز له الترشيح للانتخابات الا اذا وافق حزب من الاحزاب على ترشيحه ، واختيار المرشحين يتم عن طريق الانتخابات الاولى التي تجري على مرحلتين، يطلق على الاولى « الانتخابات الاولى المفتوحة او العلنية » ، وتسمى الثانية « (الانتخابات المغلقة او السرية) » . وفي المرحلة الاولى على كل ناخب ان يسجل اسمه في مركزه الانتخابي بأنه من ناخبي الحزب الجمهوري او

---

(1) M.Duverger : Institutions et Droit Constitutionnel , Op , Cit , PP.320-322.

من ناخبي الحزب الديمقراطي ، ثم يطلب من الناخب ان يضع على قائمة مرشحي الحزب الذي اختاره علامة أمام المرشح الذي يفضلهُ لكل منصب من المناصب الانتخابية . أما في المرحلة الثانية فيرسل لكل ناخب بطاقتين إحداهما تتضمن أسماء مرشحي الحزب الجمهوري ، والاخرى تتضمن أسماء مرشحي الحزب الديمقراطي ، ويطلب منه إعادة احدى البطاقتين فقط بعد ان يؤشر امام اسم كل مرشح يفضلهُ لكل منصب انتخابي (١).

وتبدو أهمية الاحزاب السياسية الاميركية في عملية الترشيح للهيئات التشريعية ورئاسة الجمهورية واضحة ، من خلال موازنة موقف المرشحين الذين لاينتمون الى احزاب " Non Partisan Candidats " بموقف مرشحي الاحزاب " Partisan Candidats " ، فهؤلاء المرشحون (( مرشحو الاحزاب )) مسيطرون سيطرة تامة في معاركهم الانتخابية بفعل الدعم المالي (٢) او الدعاية التي تقف من ورائها الاحزاب بأجهزتها وامكانياتها الضخمة ، ناهيك عن العدد الضخم من المؤيدين والمناضلين للحزب الذي ينتمي اليه كل مرشح حزبي ، حتى أصبح من الصعوبة بمكان على أي فرد التفكير في خوض الانتخابات مستقلاً . ودور الاحزاب السياسية الاميركية لا يقتصر على اختيار المرشحين ، وانما التصويت لهم، ولهذا الغرض تقوم بدراسة الموضوعات التي تثار خلال الحملة الانتخابية

---

(1) Georges Burdeau , Dronstitutions et Institutions Politiques , Op , Cit , P . 256 .

(٢) يحرم المرشح المستقل من المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لكل مرشح حزبي في حملته الانتخابية ، وقدرها خمسون مليون دولار . د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٥٨٨ .

\* حالة المرشح للرئاسة (( روسبيرو )) حالة فريدة في الحياة السياسية الاميركية ، إذ رشح حاكم تكساس الملونير كونه مرشحاً مستقلاً للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، وقد انسحب من الحملة الانتخابية في تموز من نفس العام ، ثم عاد ورشح نفسه من جديد في بداية الشهر العاشر .

وتحدد سياستها تجاهها وتصدر البيانات بشأنهم ، كما انها تعمل على تقديم المرشحين الى الناخبين وتأييدهم صراحة ، وعلى اجتذاب الناخبين الى شخصيات المرشحين وبرامجهم \* ، ونظراً لهذه الاعتبار والامتيازات التي تتمتع بها الاحزاب في منافستها السياسية ، يجد الفرد نفسه مضطراً الى اللجوء الى أحد الاحزاب لكسب ثقته وترشيحه ، حتى يتمكن من الفوز في الانتخابات او على الاقل من كسب نسبة من الاصوات تمكنه من استرداد التأمين الذي يدفعه عند الترشيح حسبما تفرضه بعض القوانين والانظمة . وتدلنا الاستقراءات على أنه منذ وقت بعيد لم يتمكن أي من المرشحين المستقلين بالفوز بمقعد واحد في الكونغرس او الرئاسة\*\* .

ولا تتوقف اهمية الاحزاب ودورها في الانتخابات التشريعية عند حد اختيار المرشحين والتصويت لهم والعمل على فوزهم ، بل يتعدى ذلك ليصل الى حد ابعاد، حيث لكل من الحزبين في كل من المجلسين منظمات حزبية قوية تستطيع

---

\* حيث يخصص كل حزب لهذا الغرض مسؤول ((كابتن)) لكل اربعمائة ناخب، والمفروض بهذا المسؤول معرفة جميع هؤلاء الناخبين معرفة شخصية، ومعرفة ميولهم واتجاهاتهم السياسية ووظيفته الرئيسة تنظيم الناخبين واقتناعهم بالاشتراك في الانتخابات.

\*\* ولعل انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ١٩٨٠ قد اعطتنا مؤشرات واضحة على مايتفق مع هذا الرأي، من خلال السعي المستميت لمرشح الرئاسة المستقل ((جون اندرسون - J-Anderson)) للترشح على كرسي البيت الابيض فقد حصل على ٦% فقط من اصوات الناخبين الاميركيين ولم يتمكن من استرداد ملايين الدولارات التي انفقت خلال دعاياته الانتخابية كتعويض من الحكومة الاميركية حسبما ينص عليه قانون الانتخابات الفيدرالي . ومن خلال نظرة تاريخية لانتخابات الرئاسة الاميركية يظهر لنا انه باستثناء الرئيس ((جورج واشنطن))، فانه ابتداءً من عام ١٧٩٦ لم يتول أي رئيس من الرؤساء الثمانية والاربعين لهذا المنصب الا بدعم وترشيح جماعة او حزب من الاحزاب السياسية هناك ؛

- Kenneth Prewitt and Sidney Verba : An Introduction to American Government , 1977 , P . 566 .

بوساطتها السيطرة على عملية التشريع والتصويت وذلك بالتأثير في قرارات الكونغرس . ففي كل من المجلسين يدعو كل حزب من وقت الى آخر اعضاءه للاجتماع بقصد تنظيم نشاطه وتحديد موافقهم من الامور المعروضة ، ويسمى الجمهوريون هذه الاجتماعات ((مؤتمرات)) في حين يسميها الديمقراطيون (( اجتماعات داخلية)). هذا ولكل من الحزبين في كل مجلس موجه للمداولات ومساعد له يسمى (( الكرياج ))، ويعدّ موجه المداولات القائد العام لقوات الحزب بالنسبة للتصويت والمناقشات التي تدور في المجلس. ولكل من الحزبين في مجلس الشيوخ ايضاً لجنة التوجيهية، الا ان هاتين اللجنتين اقل نفوذاً من اللجنة التوجيهية لمجلس النواب ، لان اعضاء مجلس الشيوخ اقل من اعضاء مجلس النواب استسلاماً للتوجيه الحزبي (١).

ومن الصواب الاشارة ان قراءة سريعة لواقع الاحزاب الاميركية اليوم ، نجد ان نجم الحزب الديمقراطي بدأ يعلو ونجم الحزب الجمهوري يخبو بعد أن ظل مهيمناً من الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٢) ، وبذلك فهم يدفعون ثمن سياساتهم التي فرقّت بين الشمال وجنوب الولايات المتحدة ، فعلى مدى عشرين عاماً في الانتخابات العامة كان الجمهوريون يخسرون أصواتاً في الولايات الغربية والوسطى والجنوبية ، الا ان الاصوات التي كسبوها في ولايات الشمال الشرقي كانت تعوض هذه الخسارة .

وبالرغم من نجاح الحزب الديمقراطي على مستوى الرئاسة بشكل عام الا انه لم يكرر هذا النجاح على مستويات اخرى من قبل خمسة وعشرين عاماً، الديمقراطيون أغلبية في مقاعد الكونكرس (٣١) مقعداً من أجمالي خمسين ، ويشكلون أغلبية ايضاً في المجالس التشريعية على مستوى الولايات ، ثم أنقلب

---

(١) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

الوضع وأصبح الجمهوريون هم الذين يسيطرون على المجالس التشريعية التابعة للكونغرس ونصف المجالس التشريعية للولايات الامريكية .

ان هذه الاتجاهات المتضاربة تعطي مؤشراً بأنه على أعتاب القرن الحادي والعشرين فان السياسات الامريكية غير مستقرة ، ويرجع عدم الاستقرار هذا الى ان الولايات المتحدة في حالة تغيير مستمر وجذري ، وهذه السرعة في سياسة التغيير تفوق قدرات صناعات القرار والمؤسسات السياسية ، وان هذا الامر ناتج عن سرعة التغييرات التي حدثت داخل المجتمع الامريكي بمؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه سوف تشكل تحديات امام القادة والسياسيين في المستقبل<sup>(١)</sup>.

وأخيراً يمكن القول ، بأن عملية تصويت اعضاء الحزب الواحد داخل الكونغرس تنقسم بين مؤيد ومعارض ، وفي اغلب الحالات يصعب ايجاد موقف موحد للحزب الجمهوري او الحزب الديمقراطي ازاء القضايا المطروحة . وعند عرض مشروع قرار ما على التصويت يؤيده جمهوريون وديمقراطيون ويعارضه جمهوريون وديمقراطيون آخرون<sup>(٢)</sup>. ونستطيع القول ان دور الاحزاب في السياسة العامة وتوعية الرأي العام في مراقبة الحكومة يكاد يكون ضعيفاً اذا قيس بدور الاحزاب في الديمقراطيات الاخرى كبريطانيا او فرنسا ، ولكن دورها بارز جداً في انتخاب اعضاء الكونغرس ورئيس الجمهورية ونائبيه .

---

(1) William Galston and Elaine Kamarki : Five Realities than will Shape Centery politics ,  
http - www . dicorg , Blueprint Fall , 1998 ,P. 86.

(2) K. Prewitt and S . Verba , Op , Cit ., P . 258 .

## خامساً : رئيس الجمهورية

### (( وسائل عمل الرئيس ، علاقاته الدستورية بالكونغرس ))

رئيس جمهورية الولايات المتحدة يسود ويحكم في آن واحد ، وانتخابه من الشعب مباشرة يجعل له صفة تمثيلية عن الشعب ويعطيه حق التكلم باسمه والتعبير عن ارادته . ويستمد الرئيس نفوذه وسلطاته الواسعة من الدستور على انه رئيس الدولة ورئيس الوزراء في الوقت نفسه ، فهو يجمع بين يديه كافة الوظائف التنفيذية وهو وان كان لايقوم بها بنفسه مباشرة وانما يعاونه عدد من الاجهزة ، الا أن هذه الاجهزة جميعاً تعمل تحت اشرافه وتأتمر بأمرته وتسأل أمامه وهو المسؤول عنها امام الرأي العام . والرئيس ينتخب لمدة أربع سنوات ، ولم يضع الدستور قيداً على اعادة انتخاب الرئيس، وهكذا فعل (( فرانكلين روزفلت )) اذ رشح نفسه ونجح في الانتخابات الرئاسية أربع مرات متوالية ، وعقب ذلك عدل الدستور في عام ١٩٥٣ -التعديل الثاني والعشرين- حيث نص الدستور على عدم انتخاب أي شخص لمنصب رئيس الجمهورية لأكثر من مرتين متوالتين ، وقد هدف ذلك التعديل الى عدم اتاحة الفرصة لأي شخص على قدر كبير من السلطة مدة طويلة ، لهذا لاتزيد مدة الرئاسة المحددة على ثمانية اعوام <sup>(١)</sup>.

ويتولى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الاميركية كلاً من رئاسة الدولة ورئاسة الفرع التنفيذي للحكومة في (( العشرين من كانون الثاني )) بعد تنصيبه رسمياً لهذا المنصب ، فيبادر مباشرة بأختيار مساعديه (( الوزراء )) الذين يطلق على احدهم اسم (( السكرتير )) ، ويتولى بنفسه تعيينهم في رئاسة مرافق الدولة واجهزتها المختلفة الدفاع والخارجية والصحة والتعليم والمالية وهكذا .

---

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ١٨١ ؛ د. محمد فتح الله الخطيب : المصدر

السابق، ص ١٠٥ ؛

M . Duverger : Institution Politiques , Op , Cit , P . 309 - 310 .

والرئيس في عمله هذا لايحتاج الى كسب الثقة من السلطة التشريعية لتأكيد شرعيته او اقرار تثبيته في منصبه ، ولكن الافراد الذين يعينهم الرئيس لتولي المناصب الحكومية الكبيرة يحتاجون الى اقرار السلطة التشريعية لتعيينهم ، اذ يتولى مجلس الشيوخ مثلاً مهمة اقرار تعيين الوزراء والسفراء والقضاة وكبار الموظفين (١).

ويستقل الرئيس في أمر تعيين وزرائه وعزلهم عن أي تدخل من جانب مجلس الشيوخ ، ولايجوز للوزراء ان يكونوا اعضاء في الكونغرس ، ولذلك فهم مسؤولون فقط امام الرئيس ، فالرئيس هو صاحب الولاية الكاملة عليهم ، وله سلطة تقديرية واسعة في اختيارهم . والرئيس لاينقيد في اختيار وزرائه بما اذا كان لهم ماضٍ في عضوية الكونغرس او العمل السياسي ، ولايهتم كثيراً بما لهم من آراء واتجاهات سياسية او حزبية ولكن الضرورة تقتضي اختيارهم من الحزب الذي ينتمي اليه ، إما من حيث اختصاصات الوزراء \* فللرئيس مطلق الحرية من حيث تحديد المدى الذي يقيد به وزراءه، فهو يعرض عليهم كثيراً من الامور وقد يقوم بتصريف الامور بنفسه . وتقتصر وظيفة الوزراء على اسداء النصح للرئيس والكل يعمل في نطاق سياسته (٢). وعلى أية حال فان اختصاصات الرئيس تظهر بوضوح كونه القابض على زمام السلطة التنفيذية ، وان كان واقع سلطته يعني ماهو اكثر من مجرد تنفيذ ، اذ انه المسؤول عن وضع السياسة العامة للبلاد، ووضع الخطط السنوية اللازمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد الرئيس في تحمل اعباء السلطة ، اضافة الى الوزارة ، عدة أجهزة اخرى منها :

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلو : المصدر السابق، ص ١٩٩ .

\* وما حدث في عهد الرئيس لينكولن خير مثال على ذلك ، فقد دعا لينكولن وزراءه وكان عددهم سبعة ، فأجمعوا على رأي مخالف لرأيه فلم يكن الا ان قال متسهماً سبعة قالوا((لا))واحد يقول ((نعم)) اذن نعم هي التي تفوز .

(٢) د. محمد فتح الله الخطيب : المصدر السابق ، ص ١١٩ .

المكتب التنفيذي للرئيس \* وهم عبارة عن لجنة مساعدة للرئيس تتألف من ستة أشخاص، وهم كبار الموظفين الذين يعملون مباشرة مع الرئيس كمدير مكتبة وسكرتاريته الخاصة . ويقوم هذا المجلس عبر هذه اللجنة بمهام وخدمات كبيرة تساعد الرئيس في تأدية عمله بأفضل وجه ، فهي تتأكد من ان رئيس الدولة على علم بكل أمور الدولة ، وتساعده في دراسة المشاكل الوقتيّة ورسم خطة للمستقبل، وتتأكد وتفحص المعلومات التي يحتاجها الرئيس لاتخاذ القرارات كي يصبح في مأمن من الوقوع في الاخطاء نتيجة لاتخاذ قرارات سريعة .

واخيراً تقوم هذه اللجنة بالاشراف على كافة اجهزة الدولة المعنية للتأكد من تنفيذها لسياسة الرئيس<sup>(١)</sup>.

والى جوار المكتب التنفيذي ومجلس الوزراء توجد العديد من اللجان والوكالات والمؤسسات التي تتبع الرئيس مباشرة وتعاونه في القيام باختصاصاته كرئيس للجمهورية<sup>(٢)</sup>. بحيث تحول الرئيس اخيراً الى « جماعة من الناس ». صحيح ان لمسته لازمة لتصبح كل الاعمال شرعية ، لكن شخصية الرئيس الفردية أصبحت بعد أن أحيط بالآلاف من المساعدين « جماعية » . ويمكن القول بهذا الصدد ان الرئيس الاميركي يجد لزاماً عليه وهو يسعى الى وضع افكاره موضع التنفيذ ، التعامل مع جهاز اعلامي هائل . فالولايات المتحدة تملك نصف اجهزة

---

\* لقد ظهر المكتب التنفيذي للرئيس منذ عام ١٩٣٩ في عهد فرانكلين روزفلت، عندما طالب الكونغرس في ايجاد مثل هذا المكتب طبقاً لتنوع الابعاء وكثرتها وحاجته الى جماعة من المساعدين ، ولأقت الفكرة ترحيباً تبعه تشكيل لجنة مساعدة للرئيس من ستة اعضاء وعدد من الموظفين، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها الى البيت الابيض تصدرته عبارة (( الرئيس يحتاج الى مساعدة ))، وقد رفع هذا التقرير الى الكونغرس الذي وافق عليه في ايلول عام ١٩٣٩ .

(١) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(2) Radee and Other : Op,Cit,P.173.

الهاتف في العالم ، وحوالي (٩) آلاف محطة اذاعة ، و(١٧٠٠) صحيفة يومية ، و(١٥٠٠) مجلة <sup>(١)</sup>. هذا الكم الهائل من وسائل الاعلام يؤدي دوراً فاعلاً في صناعة الرأي العام الامريكي ، فالرئيس الاميركي لا يقتصر تعامله مع الاركان الرسمية كالكونغرس والادارة ، بل عليه ان يتعامل مع الصحافة التي تعد السلطة الرابعة الى جانب السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .

أما سلطاته في اوقات الازمات فتزداد بصورة غير اعتيادية ، فقد جرى العمل بان يكون للرئيس من السلطات كل ما من شأنه أن يحفظ النظام ويحقق أمن الدولة ويحافظ على سلامتها \* . فهو القائد العام للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية ، وهذا يخوله الاشراف على انتاج الاسلحة النووية وتطويرها ، وبموجب صلاحياته في قيادة القوات المسلحة يستطيع الرئيس ادخال القوات المسلحة الاميركية في عمليات حربية بدون ان يكون قد سبقها اعلان الحرب بصورة رسمية من الكونغرس . كما فعل الرئيس ترومان في حرب كوريا عام ١٩٥٠ ، وكان قد استخدم هذه الصلاحية في الداخل الرئيس ابراهام لنكولسن ، واستخدمها في الخارج كل من الرئيس ولسن خلال الحرب العالمية الاولى ، والرئيس روزفلت

---

(١) ألقت حسن أغا وسائل الاعلام الاميركية ، « السياسة الدولية » ، (مجلة) ، عدد ٧٨ ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٩٠ .

\* والرئيس عسكرياً يملك القيادة العليا للجيش ويتولى توصية العمليات الحربية في اوقات الازمات الدولية ، وقد تجلت وظيفته العسكرية في عدة مناسبات ، ففي عام ١٩٥٠ اصدر الرئيس توماس الامر بصنع القنبلة الهيدروجينية ، وهو صاحب قرار ١٩٤٥ الذي يمنح الرئيس سلطة اعطاء الامر بالقاء القنبلة الذرية في المكان والزمان اللذين يعينهما ، وفي عام ١٩٥٠ قرر الرئيس ارسال الجيوش الى كوريا ، والى سانت دومينكو عام ١٩٦٥ ، وهو الذي قرر الحصار التام على جزيرة كوبا بسبب اقامة الصواريخ السوفياتية في الجزيرة عام ١٩٦٢ ، وهو الذي قرر اسقاط نظام نورويغا في بنما ١٩٨٩ ، وهو الذي قرر اعلان الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ .

خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>. والرئيس بوش في حربه ضد العراق في الكويت عام ١٩٩١ ، والرئيس بيل كلينتون مع حلف شمال الاطلسي في يوغسلافيا بسبب أزمة ( أفليم كوسوفا ) اليوغسلافي عام ١٩٩٩ . فمن الناحية الرسمية اوضحت سلطة الكونغرس في اعلان الحرب مطلقة ، ولكن الواقع العملي أثبت ان الاعلانات الرسمية للحرب كحروب من نمطي الحرب الكورية والفيتنامية لم تعد تصدر بعد ، أما في حالة حصول حرب شاملة ، فمن غير المحتمل للكونغرس ان يصدر اعلاناً قبل ان يلقي الرئيس بصواريخه على العدو . وفي خطوة لتحجيم سلطات الرئيس اجاز الكونغرس في مطلع عام ١٩٦٩ عدداً من القرارات والمراكز التي تستهدف اعادة التأكيد على ضبط سلطات الرئيس ، فبدأ الكونغرس باعداد خبراء مستقلين لمراقبة الالتزامات الاجنبية والبحث عنها . ولكن الوقائع تشير الى ان الرئيس يملك القدرة على التمييز بين (( الحاجة الى السرعة والتهور المحدد )) ، والقوة اللازمة لحل المشاكل وعدم الازعاج لأي طرف عند اصدار حكم مستقل<sup>(٢)</sup>. والذي مكن الرئيس من ذلك ، هو الشعور العام الموجود لدى رجال الكونغرس بأن الرئيس في مبادرة منه في السياسة الخارجية وفي كل الظروف سيترك البلاد على الأرجح خلفه ومن ضمنها وسائل الاعلام والنخبة السياسية ، بيد ان تلك المبادرات الرئاسية في السياسة الخارجية تظهر عدم جدواها في حالة حدوث التضخم النقدي والعجز المالي والتجاري وزيادة البطالة ، الامر الذي يعرض النظام السياسي برمته للانقسام بشأن ، ذلك فيبدأ الكونغرس بعكس المشاعر الشعبية، وبهذا يتعرض مركز الرئيس للاختلال في ادارة الازمة ومواجهتها، هذا

(١) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(2) Louis Fisher : President Spending Power , Princeton , U.N.V.P. New Jersey , 1975 , P . 175 .

ما حدث للرئيس بوش بعد عام من حرب الخليج ١٩٩١ ، وللرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٩ بشأن إرسال قوات برية في إقليم كوسوفا اليوغسلافي .

أما فيما يتعلق بعلاقة الرئيس الدستورية بالكونغرس في مجال التشريع، فتظهر عندما يقر الكونغرس أي تشريع يحظى بأكثرية اصوات مجلس النواب والشيوخ ، ولكنه اذا مارس الرئيس (( حق الفيتو )) \* النقض على هذا التشريع، يكون على الكونغرس أن يؤمن أكثرية ثلثي الاصوات لصالح التشريع من كلا المجلسين للتغلب على فيتو الرئيس ، ونتيجة لذلك تسود عادة روح من التساهل المتبادل في العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذا الخصوص ، ولكن قد يحدث في بعض القضايا دون غيرها أن يصاب الكونكرس بحالة من الجمود ، ويقصد بها عزله عن تحرير بعض التشريعات لعدم القدرة على تجميع أغلبية تكفي للموافقة عليها ، وهو احتمال رغم خطورته على الحزبين، الا أنه ليس ببعيد أذ قد يلجأ بعض الجمهوريين الى عدم التصويت (( اذا كان الرئيس ديمقراطياً )) على بعض المشروعات ، على أساس أنهم يرون أن الجماهير قد اعطتهم أصواتها لتقليل حجم الدور الحكومي عموماً ، وقد يستغل بعض الرؤساء على نحو إيجابي هذا الامر ، كما فعل الرئيس كلينتون ١٩٩٦ حين أعيد ترشيح نفسه، حيث تمكن من ادارة حملته الانتخابية متهماً فيها الجمهوريين بتعطيل مصالح الجماهير، الذي يعيد الى الازهان حملة الرئيس ترومان عام ١٩٤٨ التي كانت في جوهرها حملة ضد الكونكرس الذي لم يفلح في تمرير أي من التشريعات التي يعارضها الرئيس ، وفي الوقت نفسه فشل في تجميع الاغلبية اللازمة للالتفاف حول حق الرئيس في

---

\* فقد كان حق استعمال ((الفيتو)) قليلاً في بداية تطبيق الدستور الاميركي ، الا أن استعمال هذا الحق ازداد بعد ذلك حتى انه احصى للرئيس روزفلت في مدة رئاسته الاربع ((٦٣١)) اعتراضاً ، وهذه حالة نادرة في اعتقادنا لن تتكرر وفرضتها الظروف وتجاوزتها الاحداث .

استخدام الفيتو ضد التشريعات التي يوافق عليها الكونكرس<sup>(١)</sup>. ورغم ذلك تمتد علاقة الرئيس الدستورية لتشمل حقه في اقتراح القوانين بصورة غير مباشرة ، كأن يعهد الرئيس الى أحد اعضاء الكونغرس من المقربين له او المنتمين لنفس الحزب ، بأن يقدم الى البرلمان اقتراحاً بقانون يعده مكتب رئيس الجمهورية ، اما الطريق المباشر فيتم بوساطة (( الرسالة السنوية )) التي يقدمها الرئيس للكونغرس دون فرض رأيه عليه بالموافقة ، وانما يعتمد في ذلك على مساندة الرأي العام له بسبب الدعاية التي تحيط بالرسالة الشفهية " Massage " ، ولاشك ان سلوك الطريق المباشرة في اقتراح القوانين يتأثر بمدى قوة شخصية الرئيس من ناحية ، وتماسك الكونغرس من ناحية اخرى، وتأخذ الرسالة اهميتها عندما يكون الرئيس فيها قوياً، كفرانكلين روزفلت ١٩٣٢ - ١٩٤٨ ، وجون كيندي ١٩٦١ ، وليندن جونسون ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، وريغان ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، وبوش عام ١٩٨٨ - ١٩٩٢ .

ولتأخذ الرئاسة اهميتها عندما تقدم رئيساً ضعيفاً مثل هاردينج ١٩٢٠ - ١٩٢٤ و كارتر ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، فالنظام السياسي الاميركي بطبيعته يعطي الرئيس سلطات واسعة ونفوذ كبير ، فاذا رافق هذا النفوذ سلطة تشريعية ضعيفة مكونة من كونغرس مفكك غدت سلطة اقتراح القوانين تمثل تدخلاً خطيراً وفعالاً للرئيس في شؤون الكونغرس ، حتى ولو لم ينص عليها صراحة في الدستور ، أو يتضمن بها النظام الرئاسي الذي يقوم أساساً على الفصل بين السلطات . ويمكن القول إن الرئيس الاميركي من غير شك اقوى واكثر الرؤساء المنتخبين سلطاناً في أية دولة ديمقراطية<sup>(٢)</sup>. وان سيطرته على الحياة السياسية الاميركية أوضح من غيرها بكثير كما يقول (( وليام ريكر )) إن مكتب الرئيس يتصرف لاشعورياً وكأنه

---

(١) منار الشوريجي : الانتخابات الاميركية ١٩٩٤ رئيس ديمقراطي وكونغرس جمهوري ، ((السياسة الدولية )) ، (مجلة) ، العدد ١١٩ يناير ١٩٩٥ ، ص ٢١٣ .

(٢) د. نعمان الخطيب : المصدر السابق ، ص ٥٦٣ .

ينكر نظرية الفصل بين السلطات ويجمع في قبضته السلطة التنفيذية والمسؤولية الأساسية عن التشريع ، وان الرئيس هو اعلى السلطات في الدولة ولديه من الاختصاصات مايمكنه من السيطرة على سائر اجهزة الحكم الاخرى (١).

### سادساً : علاقة الكونغرس بالسلطة التنفيذية

هناك صراع مؤسسات مستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويعود هذا الصراع في بعض الاحيان مجرد وسيلة يستخدمها اعضاء الكونغرس لرفع منزلتهم لدى الرأي العام من خلال اثبات قدرتهم على زحزحة الرئيس عن أهدافه . وقد عبّر العالم البريطاني (( هارولد لاسكي )) عن وجهة النظر هذه بقوله (( ليس هناك شك في ان الكونغرس كما يرى نفسه يكون هيبته واعتباره عندما يمنع الرئيس من السير في الطريق التي يختار ، او عندما يجبره على التوصل الى حل وسط في شأنها )) (٢). ومن هذه الوسائل الفعالة التي يملكها الكونغرس تجاه السلطة التنفيذية تكمن في سلطاته المالية . فالكونغرس هو الذي يصدق على الموازنة العامة ويوافق على الاعتمادات التي تطلبها الحكومة او يرفضها ، وبهذا يستطيع ان يفرض سلطانه على الادارة العامة . ومن جهة اخرى أصبحت لجان الكونغرس القضائية تقوم من خلال سلطات التحقيق الممنوحة لها بممارسة رقابة صارمة على السلطة التنفيذية . وان الغاية المعلنة من هذه اللجان تتوير الكونغرس ومساعدته من أجل اتخاذ قراراته ، ولكن هذه اللجان تجاوزت حدود صلاحياتها وأصبحت تمارس رقابة صارمة على السلطة التنفيذية ، وتجري تحقيقات شبه قضائية وتتخذ اجراءات بوليسية قد وصل بعضها الى حد ادخال الرعب والهلع في نفوس ابناء

---

(1) Rinar william : Democracy in the United State 2 nd , New York , 1967. P. 19 .

(٢) دولترجي أوليزيك : المصدر السابق ، ص ٩ .

جيل كامل كاللجنة التي كان رئيسها السناتور (( مكرثي )) \* خلال الخمسينات<sup>(١)</sup>. ولعل اخطر الوسائل التي يملكها الكونغرس ازاء السلطة التنفيذية (الاتهام الجنائي Empeachment ) عندما استخدم ضد الرئيس الاميركي نيكسون بسبب تورطه في فضيحة ( وترغيت Watergate ) ، حيث ينص الدستور الاميركي في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على ان (( يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين المدنيين للولايات المتحدة الاميركية من مناصبهم عند اتهامهم او إدانتهم بعدم الولاء او الخيانة " Trason " او الرشوة " Bridery " او غيرها من الجنايات " Misedemeanors " )) . وكان الاتهام قد وجه الى نيكسون ومن قبله الى (( جاكسون عام ١٨٣٥ )) و (( تايلور عام ١٩٤٨ )) و (( جونسون عام ١٩٦٨ )) ، ولكن أياً من هذه الاتهامات لم ينجح بسبب عدم توفر الاغلبية المطلوبة أحياناً ، أو استقالة الرئيس من منصبه قبل اتمام اجراءات الاتهام ، ذلك ماحدث للرئيس نيكسون في ١٩٧٤ ، وتلا ذلك عفواً من الرئيس الذي خلفه وكان نائباً له وهو جيرالد فورد<sup>(٢)</sup>.

ويتم التعامل مع عزل الرئيس في إطار تقاليد وفكر دستوري مستعاريين من بريطانيا التي يعتبر تشريعها وفقها القانوني من اهم مصادر النظام القانوني الاميركي . ويقضي هذا بمراعاة الدقة الشديدة والحرص التام في تناول مسألة عزل الرئيس على اعتبار أنه سيقع على رئيس منتخب من الشعب وان العزل سيلغي هذه

---

\* كانت (( المكارثية )) تعبيراً حديثاً عن التطرف الشعبي في اميركا ، ولم يكن لـ ((جوزيف مكارثي)) - عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ويكونس - خلال الخمسينات أي حزب او منظمة ولكنه ظهر سنوات عديدة على المسرح السياسي الاميركي ، حاملاً على قوى اليسار - الديمقراطي النيوديل (( الصفة الجديدة )) كخونة او مؤيدين للخونة .

للمزيد انظر : سيمون مارتن ليست : المصدر السابق ، ص .

(١) د. حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١٣ و ٣٧ .

(٢) د. سعاد الشرقاوي : المصدر السابق ، ص ١١٦ .

الموافقة ، كما ان العزل يجب ان يقتصر استخدامه كضمانة دستورية تهدف إلى تصحيح اوضاع خاطئة، وتفادي وقوع اخطار او خسائر كبيرة على الشعب بأسره، بمعنى أن يكون الفعل الضار الذي يبرر العزل من قبيل الخطأ الجسيم الذي يمارسه الرئيس بموجب سلطاته التنفيذية . أما ما هو أقل من ذلك من الافعال الخاطئة التي يرتكبها الرئيس فإن تركها للعملية السياسية والرأي العام .

فالرئاسة كما يوضح هذا الفقه الدستوري الأمريكي هي الرمز الاول لوحدة الامة الأمريكية ، وانتخاب الرئيس هو العمل السياسي الوحيد الذي يقوم به الشعب بأسره . والتصويت في انتخابات الرئاسة يعبر عن الخيار الأكثر اهمية للشعب الأمريكي ، وليس هناك ما هو أكثر اهمية من حقيقة أن الرئيس تسلم السلطة بلأرادة الشعب الأمريكي ، وأن أي تفكير في عزل الرئيس يكون بمثابة تحدي واضح لأرادة الشعب . ينبغي ان يقوم لاسباب واحداث في منتهى الخطورة على الدولة والشعب . ويستلزم الفقه الدستوري لتوفير مفهوم العزل أن يكون الخطأ الذي ارتكبه الرئيس موجهاً ضد الدولة مثل اختلاس الاموال العامة او التدخل في الانتخابات ، او قبول الرشوة او الاهمال في تأدية واجباته . فالعنصر الاساسي والهام للضرر الذي يتسبب فيه الرئيس يجب ان يكون الاضرار بالدولة ((Injury to the State)) او بالمجتمع او أنتهاك الدستور او التعسف في استخدام السلطة .

ويجمع الشراح على ان شاغلي المناصب العامة لايمكن عزلهم بسبب سلوكهم في حياتهم الخاصة ، الا اذا كان من شأن ذلك أن يجعل استمرار الرئيس في السلطة ضاراً بالنظام العام . وكذلك يكاد الفقه الدستوري الأمريكي ان يجمع على ان الادعاءات المتعلقة بالسلوك الخاص وخاصة السلوك الجنسي لايقع في عداد الجرائم التي تبرر العزل ، ذلك أنه من المتفق عليه أن عملية العزل هي عملية سياسية تقع على شاغلي المناصب العامة، وأن هدفها يجب أن يكون هدفاً

عاماً وليس شخصياً ، أي انها تمارس في المقام الاول في مواجهة من أهمل في أداء واجباته العامة . وعلى هذا الاساس يلاحظ أن المحقق ((ستار)) رئيس الهيئة الخاصة للتحقيق تحاشى الاستناد الى علاقة الرئيس النسائية كسبب لطلب اتخاذ اجراءات عزله ، لأنها تقع في إطار السلوك الشخصي للرئيس ، ولا تمثل خطراً على الامة او اضراراً بمصالح الدولة ، ولكنه أستند على اتهام الرئيس كلينتون بالشهادة الزور بأنكاره في البداية بأن له علاقة مع مونيكيا وبتعويق العدالة وتضليلها لأنه طلب منها - على حد قولها ان تخفي وجود أية علاقة بينهما في إطار التلاعب بالالفاظ . حيث قال كلينتون أنه كانت له علاقة شائنة معها ولكن لم تكن علاقة جنسية بالمعنى الكامل للعلاقة الجنسية بين رجل وامرأة<sup>(١)</sup>.

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان مجلس النواب يتمكن من اسقاط رئيس الجمهورية اذا كانت هناك اتهامات ضده ، ولكن خلع رئيس الجمهورية في هذه الحالة لا يتم الا بعد محاكمته من مجلس الشيوخ ، واذا لم يدين مجلس الشيوخ رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين فانه يستمر في منصبه حتى نهاية مدته في الحكم ، بالرغم من قرار مجلس النواب الخاص ببتحيته عن منصبه<sup>(٢)</sup>. ومن جهة اخرى يملك الكونغرس ازاء السلطة التنفيذية سلطة انتخابية (( إحتياطية )) ، فعند عجز الرئيس ونائبه عن الحصول على الاغلبية المطلقة في الانتخابات العامة ، يقوم مجلس النواب بانتخاب الرئيس ويقوم مجلس الشيوخ بانتخاب نائبه ، ولكن يلاحظ بعد ان ترسخ نظام الحزبين في الولايات المتحدة الاميركية كانت الاكثرية المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه تتوفر دائماً ، ولهذا لم يحدث للكونغرس منذ سنة ١٧٨٧ أن استعمل هذه السلطة الا مرتين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سفير ابراهيم يسري : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(2) K. Prewitt and S. Verba : Op , Cit , P . 491 .

(٣) د . حسن سيد احمد اسماعيل : المصدر السابق ، ص ٢٥ .

واخيراً نقول ان للكونغرس أيضاً سلطة اشراف على سير العمل في المرافق العامة وعلى الموظفين الفيدراليين ومراجعة حساباتهم .

### سابعاً : رئيس الجمهورية باعتباره رئيس حزب الأغلبية

لكي نتعرف على هذا الموضوع بصورة افضل نسأل أولاً عن مصدر قوة الرئيس السياسية في الولايات المتحدة الاميركية . هل يستمد الرئيس هذه القوة كونه منتخباً من الشعب مباشرة ؟ كما هي الحال بالنسبة للرئيس الفرنسي ، ام ان مصدر قوته متأث من كونه رئيس حزب الاغلبية البرلمانية ؟ كما هي الحال بالنسبة لرئيس وزراء بريطانيا . في البدء نقول ان الرئيس الاميركي لا يستمد قوته من الحزب لكونه رئيس حزب الاغلبية على الرغم مما تمنحه هذه الخاصية من الامتيازات ، بل قوته مستمدة من طريقة انتخابه ، فهو منتخب من الشعب مباشرة ومن أجل برنامج سياسي معين مطالب بتنفيذه ، فهو يقف على قدم المساواة مع الكونغرس في هذا المجال . ويمكننا ان نضيف الى ما تقدم ، شخصية الرئيس وكذلك الازمات الخطيرة ، كلها مصادر فعلية تسهم في زيادة نفوذه وسلطته .

وما يؤكد القول ان قوة الرئيس وأهميته ليست مستمدة من كونه رئيساً للحزب ولا يؤدي الحزب في هذا الخصوص الدور المميز كما هي الحال في أوروبا الغربية . فعملية اختيار المرشحين للرئاسة التي يقوم بها الحزبان الكبيران الجمهوري والديمقراطي كل أربع سنوات أصبحت أكثر تعقيداً ، وفي الوقت نفسه أكثر انفتاحاً ، على أثر ازدياد عدد الانتخابات الاولى ازدياداً كبيراً منذ عام ١٩٦٤ ، وازداد تبعاً لذلك اهتمام الصحافة بالانتخابات ، وفي الوقت نفسه أولت الصحافة اهتماماً أكبر من السابق للمؤتمرات الحزبية التي كانت محضورة فيما مضى ، وتخلي بعض الولايات عن الانتخابات الاولى منذ عام ١٩٨٤ ، ودخول التلفزيون منذ عام ١٩٦٣ وسيلة الاعلام الرئيسة في أميركا، مجموع تلك

التطورات جعلت مجمل عملية انتخابات الرئاسة اكثر وضوحاً وتيسيراً ، وبات باستطاعة مرشح غير معروف نسبياً \* أن يصبح نجماً لامعاً في جميع انحاء البلاد بين عشية وضحاها إذا حظي بتغطية إعلامية ملائمة (١).

و ((روس بيرو)) مثلاً على ذلك ، اذ أنه استخدم الدعاية الاعلامية المباشرة التي يتحدث فيها المرشح للناخب مباشرة وليس عن طريق برنامج تلفزيوني ، فعد من جانب بعض الاعلاميين وهو الامر الذي غير شكل الحملات الانتخابية ، اذ خلق هذا النوع من الدعاية علاقة مباشرة بين المرشح والناخب ، اذ يمكن للناخب أن يتحدث الى المرشح مباشرة ويناقشه عبر التلفزيون او الاقمار الصناعية والانترنت ، وهو الامر الذي يغير من شكل الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في الحملات الانتخابية . علماً بأن ((بيرو)) الذي خاض انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٢ قد انفق ٦٠ مليون دولار على حملته الانتخابية ، وهو مافاق ماأنفقه كل من بوش وكلينتون مجتمعين في المرحلة الانتخابية النهائية ، وهذا يعني بأنه بإمكان مرشح لايملك سوى ماله الخاص ولايتمتع بتأييد أي حزب سياسي ان يحصل على نسبة كبيرة من الاصوات كما حصل عليها ((بيرو)) وهي ١٩%، فأن ظاهرة ((بيرو)) تجسد في الواقع ثغرات القانون الفيدرالي لتمويل الحملات الانتخابية . فعلى الرغم من أن هذا القانون يضع قيوداً على تمويل الافراد

---

\* كالمرشح الرئيسي المستقل المليونير روس بيرو لانتخابات ١٩٩٢ .

(١) ستيفن هيس : صورة الرئيس ، (( هذه هي أميركا )) ، (مجلة) ، وكالة الاعلام الاميركية ، الولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٨٦ ، ص ١٤ .

وجماعات المصالح للمرشحين، إلا أنه يسمح للمرشح نفسه بأن ينفق من ماله الخاص كيفما يشاء على حملته الانتخابية كما فعل «روس بيرو»<sup>(١)</sup>.

الرئيس في عملية اختياره لايعتمد على ماضيه السياسي وتاريخه الحزبي، ومايزيد في نفوذه بعد انتخابه ضعف الحزبيين (( الجمهوري والديمقراطي )) تنظيمياً وعقائدياً ، بحيث جعلت الرئيس أكثر تحراً في مواقفه السياسية معتمداً على براعته الفردية وشخصيته الذاتية ، وليس كونه رئيس حزب الاغلبية . وعلى الرغم من كل ذلك فلا نستطيع على الاطلاق الغاء دور الحزب وبالذات في عملية الاختيار وقيادة الحملات الانتخابية . وكما هو معروف تمر الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة بعدة مراحل الى ان تصبح نهائية ، والفائز بالرئاسة من كلا الحزبين الديمقراطي او الجمهوري يصبح عملياً رئيساً للحزب ، وهذه الرئاسة الحزبية تعتمد اضافة الى ما ذكرنا على ما اذا كان الرئيس الجديد ينتمي الى حزب الاغلبية نفسه في داخل الكونغرس ام لا ، فأن كان منتمياً لحزب الاغلبية استطاع ان يقدم مايشاء من مشاريع القوانين ، وذلك عن طريق التنظيم الحزبي الذي يضمن له في الغالب صدورها من الكونغرس<sup>(٢)</sup>. وبعبارة أخرى عندما يكون حزبه لايشكل اغلبية في داخل الكونغرس ، حيث يواجه فيها رئيس امريكي أغلبية من الحزب المعارض في الكونغرس ، فقد حدث هذا الامر سابقاً في أكثر من مرة ، فقد حدث مع الرؤساء هاري ترومان و دوايت آيزنهاور و ريتشارد نيكسون و رونالد ريغان و جورج بوش ، إلا أنها تظل المرة الاولى منذ الاربعينات التي يحدث فيها ذلك مع رئيس ينتمي للحزب الديمقراطي بل كلينتون في ظل الكونغرس رقم ((١٠٤)) لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٦ . وتكمن اهمية التفرقة في أنه من الاسهل

---

(١) منار الشوريجي : إدارة كلينتون ومستقبل النظام السياسي الامريكي ، «السياسية الدولية» ،

(مجلة ) ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣ ، ص ١٣٢ .

(٢) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

نسبياً بالنسبة لرئيس جمهورية أن يتعامل مع كونكرس ديمقراطي ، بالمقارنة مع رئيس ديمقراطي في مواجهة كونكرس جمهوري ، ويرجع ذلك الى أنه في حالة سيطرة الجمهوريين على الكونكرس فان ذلك يؤدي عادة الى هيمنة ما يسمى بائتلاف المحافظين في الكونكرس، وهو ائتلاف يضم الجمهوريين والديمقراطيين المحافظين والذين يأتون في الغالب من الولايات الجنوبية .

اما بالنسبة للرئيس الذي ينتمي للحزب الديمقراطي كما في حالة كلينتون ١٩٩٤ مثلاً تصبح المسألة أكثر صعوبة ، أذ أن هذا الائتلاف يؤدي الى تهميش دور التيار الليبرالي في الحزب الديمقراطي ، وهو التيار الاوسع عدداً داخل الحزب ، وهو تيار لديه مصالح متناقضة مع مايطرحه تيار المحافظين ، ويتقاطع مع الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والعرفية في البلاد . وملخص الامر انه في حالة فوز رئيس ديمقراطي في الانتخابات يصبح مديناً بدرجة وأخرى لتلك القاعدة الاساسية في حزبه ، والتي تضم الاقليات عموماً والطبقة العاملة وولايات الغرب والشمال الشرقي ، وهذه القاعدة تضيق او تتسع وفقاً للتيار الذي ينتمي له هذا الرئيس داخل الحزب ونوعية الائتلاف الذي حمله الى البيت الابيض .

اما بالنسبة للرئيس الجمهوري ، فهو يأتي الى البيت الابيض بالاساس من خلال ائتلاف محافظ ، ومن ثم تكون لديه حرية الحركة بشكل أوسع نسبياً حينما يواجه تحالف المحافظين من كلا الحزبين داخل الكونكرس<sup>(١)</sup>. ورغم كل ذلك يستطيع الرئيس ان يتقدم كذلك بمشاريع القوانين وفي تسيير اعماله وتميرير صلاحياته التي تحتاج الى موافقة الكونغرس لا بنفس البساطة والطريقة ، وانما من خلال المناورة المحسوبة تارة او تخصيص الاموال الفيدرالية تارة أخرى ، او عن طريق توزيع المشاريع التي قد تكون حيوية جداً في اعادة انتخاب اعضاء

---

(١) منار الشروبي : الانتخابات الامريكية ١٩٩٤ رئيس ديمقراطي و كونكرس جمهوري ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

الكونغرس ، او عن طريق معالجة قضايا الناخبين التي تهم الشيوخ والنواب ، أي عن طريق المساومة المصلحية لكلا الطرفين (( الرئيس واعضاء الكونغرس ))، والذي يعزز دور الرئيس في هذه المناورات كونه اكبر شخصية سياسية، ومركزه استراتيجي في تعزيز هذه التحالفات بين المجموعات والمصالح الاجتماعية <sup>(١)</sup>. وإذا كان جميع رؤساء الجمهورية يعدّون بصورة عامة رؤساء لاحزابهم ، إلا ان تأثير الاحزاب فيهم ليس على درجة واحدة بالنسبة لجميع الرؤساء ، فكلما كان الفضل في فوزهم بالانتخابات يعود الى شخصية المرشح وتأثيره في الرأي العام قلّ تأثير الحزب فيه والعكس صحيح . لهذا نجد في الولايات المتحدة كثير من الرؤساء لا يعدّون انفسهم ممثلين لحزبهم فحسب ، بل ممثلين لجميع الشعب والمعبّرين عن الرأي العام الاميركي . ولهذا دعا الرئيس ولسن الى القول (( دع الرئيس يكسب عطف الرأي العام فلا يستطيع أحد ان يقف بوجهه لانه يمثل الشعب بأسره )) <sup>(٢)</sup>.

أما مدى خضوع الرئيس لحزبه فهذا يتوقف على رغبته في تجديد انتخابه، فإذا كانت الرغبة قائمة فعليه أن يعمل جهده لارضاء حزبه بالخضوع لادرائته واسناد المناصب المهمة لزعماء حزبه . وعلى خلاف ذلك اذا كان الرئيس زاهداً بالرئاسة فانه يعمل على تقريب الحزبين ، ويتصرف حسب حكمته وخبرته الشخصية دون أن يتقيد بحزبه <sup>(٣)</sup>.

### ثامناً : كيفية ممارسة السلطة

الحقيقة ان تاريخ الولايات المتحدة الاميركية مليء بالصراع الخفي بين السلطات الدستورية الثلاث والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والفكرية ، كل منها كان يحاول ان تكون له الغلبة وان تكون كلمته هي العليا ، ويرى الباحثون في

(١) ولتر جي أوليزيك : المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) د. شمران حمادي : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(٣) د. شمران حمادي : المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

النظم السياسية ، ان المحكمة العليا منذ عام ١٩٢٠ الى اوائل الثلاثينات من هذا القرن كانت هي السلطة الغالبة في الولايات المتحدة ، وان الميزان بدأ يميل لصالح رئيس الجمهورية في المدة بين ١٩٣٧ - ١٩٤٥ مدة رئاسة روزفلت وان الكونغرس كان هو القوة الغالبة في المدد الاخرى ، على حين عاد مركز الرئيس الى الصدارة منذ رئاسة كيندي ، ويظهر بشكل جلي عند الرئيس ريغان حيث كان معتمداً على شخصيته الجذابة ، وقد مثل نفس المركز تقريباً الرئيس بوش وبذات في حرب الخليج الاخيرة ، على عكس البقية الباقية من الرؤساء . ومنذ عام (( ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٩ )) فهي مرحلة تجاذب بين الطرفين (( رئيس الدولة والكونكرس )) ، فقد حاول الكونكرس أضعاف الرئيس كلينتون وتحجيم دوره وأطلقوا عليه بالرئيس (( الضعيف او المتردد )) ، ولكن عند أعادة أنتخابه عام ١٩٩٨ أخذت الامور تميل لصالح الرئيس بشكل واضح ، والامر يعود الى انجازاته على الصعيد الداخلي تمثل بالانتعاش الاقتصادي (( انخفاض مستوى العجز المالي وكذلك نسبة العاطلين عن العمل )) انجازاً لم يتحقق منذ (٣٣) عاماً ، والامر الثاني يعود الى الدعم الشعبي والاعلامي له بشكل دائم وكبير ، بحيث فوت الفرصة امام الجمهوريين في محاكمته ومن ثم احالته ، وقد انعكست جل هذه القضايا بوضوح على نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة لعام ١٩٩٩ ، بحيث لم يعد الجمهوريون الا أغلبية ضعيفة جداً من الكونكرس فرفع الامر بالرئيس كلينتون الى الصدارة من جديد .

---

\* وحسب تحليل (( مليسب )) للنظام السياسي الاميركي ، ان مركز اتخاذ القرار انتقل من الكونغرس الى السلطة التنفيذية ، وما الاخيرة سوى مجموعة من الاشخاص الذين لايزيد عددهم على (( ٥٠ )) شخصاً ، والاهم من بين هؤلاء الخمسين أربعة عشر منهم فقط من المحترفين الذين كرسوا حياتهم للعمل السياسي وحصلوا على اصواتهم من ناخبينهم ، اما الآخرون فتم تعيينهم من السلطة التنفيذية ويعملون دون رصيد انتخابي ويمثل غالبيتهم المصالح الخاصة ، ويعملون في نطاق تحقيق مصالح المؤسسات الاقتصادية والصناعية ،

والواقع ان الحياة العملية لايمكن ان تسمح بذلك الفصل المطلق بين سلطات دولة واحدة تعمل على أرض واحدة وفي مواجهة شعب واحد ، ولابد من التعاون او التداخل المتبادل بين السلطات سواء كانت دستورية او مؤسسات مالية اقتصادية او صناعية عسكرية ، وفقاً للظروف الداخلية والخارجية من ناحية ، وتبعاً لشخصية الذين يمارسون السلطة من ناحية اخرى . فحق الاعتراض على التشريعات مثلاً الذي منحه الدستور للرئيس ، وحقه في اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين، هذان الحقان يقيمان تداخلاً واضحاً في العملية التشريعية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، كذلك فان حق الكونغرس في انشاء لجان تتصدى بالنقد والتحليل لاعمال السلطة التنفيذية، وحق مجلس الشيوخ في الاشتراك في تعيين الموظفين الكبار ، وحقه في توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية في بعض الجرائم الكبرى . هذا ماتم فعلاً عام ١٩٩٩ عندما وجه الاتهام رسمياً للرئيس (كلينتون) من قبل مجلس الشيوخ بخصوص فضيحة الموظفة المتدربة (مونيكا لونسكي)، وقد وجه الاتهام له تحت طائلة (( الكذب في القسم وتضليل العدالة)).

ويظهر من كل ماتقدم مدى التداخل في اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويتأكد اكثر ان ماقصده الدستور من فصل شبه مطلق بين هاتين السلطتين ، هذا الفصل لم يتحقق عملاً وماكان من المستطاع تحقيقه (١).

ومبدأ الفصل هذا قد اعطى لجماعات الضغط والمصالح مجالاً أوسع للاتصال بالحكومة والتأثير في قراراتها وملاحقتها في الهيئتين التشريعية

---

رئيس شركة (( جنرال موتور )) مثلاً " Arewin wlsn charles " الذي عين في عهد الرئيس (( ايزنهاور )) وزيراً للدفاع ، حيث قال الرئيس (( ايزنهاور )) عنه (( ماهو حسن لمؤسسة جنرال موتور هو حسن ايضاً للولايات المتحدة )) .

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

والتنفيذية، كما مكنها من مقاضات أي قرار أو موقف حكومي امام الهيئة القضائية العليا . وتجد جماعات المصالح الاميركية فرصة كبيرة لممارسة نشاطاتها وتأثيرها في اعضاء الكونغرس لكسب تأييدهم ودعمهم لمصالحها طالما يصوت اعضاء الكونغرس بالطريقة التي تناسبهم دون الالتزام بموقف الحزب . فان جماعات المصالح والحال هذه تبادر بالاتصال بجميع الاعضاء في كلا المجلسين فرادي وجماعات ، بوساطة مندوبيها الذين يلقبون (( لوبيست )) نسبة الى اللوبي " Lobbyists " وتحاول اقناعهم بتأييد مطالبهم ، ولاكتفي تلك الجماعات بذلك وانما تحاول الاتصال ايضاً بدوائر الاجهزة التنفيذية للتأثير فيها .

فأصبحت تلك الاجهزة والحال هذه هدفاً آخر أو ملجأ ثانياً لجماعات المصالح ففي حالة صدور قرار من الكونغرس يعارض اهتمام بعض جماعات المصالح ، يحاول مندوبوها التأثير في الدوائر التنفيذية المختصة من خلال وضع العراقيل في طريق التنفيذ او تفسير القرار بالشكل الذي يخفف من الاضرار بمصالحها (١).

والى جوار جماعات الضغط ، ظهرت حديثاً (( جماعات الصالح العلم ))، ومجموعات الصالح العام هذه تتعاون أحياناً مع الحكومة الفيدرالية ، وتعاونها هذا يؤثر تأثيراً مهماً في التشريع او في قرارات الحكومة . ويلاحظ أن عدد الاميركيين المشاركين في تلك المجموعات (( مجموعات الوطنيين )) مثلاً ، يزداد منذ الستينات ، فراح المواطنون ينظمون المظاهرات ويشكلون التحالفات والروابط لدفع الحكومة الى اتخاذ اجراءات في عدد من المسائل وفي معظم الاحيان نجحوا ، ومنذ وقت قريب أخذوا يتبعون الوسائل والاساليب التي يلجأ اليها الوسطاء (( أعضاء اللوبي )) العاملون لحساب المصالح الخاصة ، ومن الوسائل الشائعة التي تلجأ اليها تلك الجماعات تقديم معلومات حول قضاياهم الى اعضاء الكونغرس وغيرهم من

---

(١) نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

المسؤولين الحكوميين ، فيحاولون دفع مشاريع القوانين للتصديق عليها أو يدلون بشهاداتهم امام الكونغرس والوكالات الحكومية ، أو يشاركون في الطعن بالقوانين أمام المحاكم<sup>(١)</sup>.

ويتعرض اعضاء الكونغرس ايضاً ، خلال صياغة قراراتهم التشريعية لتأثيرات عدد كبير آخر من وسائل الضغط الاخرى ، سواء كان ذلك من ناخبينهم او من البيت الابيض او من وسائل الاعلام او من مجموعات الضغط والمصالح المنظمة او من قيادتهم الحزبية . وتشكل هذه الضغوط احدى الخصائص الاساسية المميزة للحياة السياسية والبرلمانية في الولايات المتحدة الاميركية ، وهي تؤثر بالتالي في القواعد والاجراءات الرسمية للكونغرس ، وتبرز جميع هذه الضغوط بدرجات متفاوتة في كل خطوة من عملية التشريع بحيث يكون لمصالح ونفوذ المجموعات الاقتصادية والصناعية والمالية او الافراد خارج الكونغرس أثر واضح ومهم في مصير التشريع<sup>(٢)</sup> ، وممارسة السلطة وصنع القرار فيها ، فهناك من الجماعات والنخب التي لهما الحضور الدائم بهذا الصدد ، أولاً المؤسسة العسكرية وشركات الاسلحة التي تمثل بـ (( التركيبة العسكرية الصناعية )) ذات المصلحة الواضحة في التطوير المستمر للآلة العسكرية الاميركية ، اما النخبة الثانية فتتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات وقطاع البنوك وما يسمى بـ (( الرأسمال الدولي ))<sup>(٣)</sup>. وتعد المؤسسة العسكرية والصناعية من المؤسسات المهمة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة. ونظراً لضخامة هذه المؤسسة ، فقد اضحى

---

(١) جيفري بيرري : مجموعات المصالح العام ، « هذه هي اميركا » ، ( مجلة ) ، وكالات الاعلام الاميركية ، ص ٥٤ .

(٢) دولترجي أوليزيك : المصدر السابق ، ص ٩ .

(٣) نعوم تشومسكي : حقوق الانسان والسياسة الخارجية الاميركية ، ترجمة : عمر الايوبي ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٠ .

دورها مؤثراً في اتخاذ القرار السياسي وخاصة في مجال السياسة الخارجية ، ليس بسبب قدرتها على فرض نفسها على المؤسسة المدنية فحسب ، بل بسبب تنازل الأخيرة عن بعض مهامها واعتمادها على المؤسسة العسكرية وانتقال افرادها الى المؤسسة المدنية . ومما يلاحظ ان دور هذه المؤسسة يزداد في ظل الازمات السياسية والدولية ، ويكون ذلك واضحاً عند استبدال الحلول السياسية بحلول عسكرية . وعندما تصبح الأخيرة الأبسط والأفضل ، كما اتضح في حرب الخليج الأخيرة ١٩٩١ وكما تعبر العبارة التي يكثر من استخدامها في هذه الاوساط ((البنتاغون )) (( لدينا التكنولوجيا فلنستخدمها ))<sup>(١)</sup>.

وعلى الصعيد الخارجي ، يعدّ وزير الخارجية مستشاراً للرئيس في هذا المجال اذ يمدّ الرئيس بالمشورة والمعلومات ، والى جانبه (( مجلس الامن القومي )) الذي يتألف من ممثلي العديد من الوكالات العاملة في مجال العلاقات الخارجية . وعلى الرغم من هذا العدد من الوكالات والاشخاص يظل الرئيس الاميركي هو صاحب الرأي الاول في ادارة دفعة السياسة الخارجية ، الا ان الالتزامات الدولية التي يتعهد بها الرئيس تخضع لمراجعة الكونغرس الذي ينفرد وحده بسلطة اعلان الحرب . وترتبط السياسة الخارجية اضافة الى تلك الالتزامات ارتباطاً وثيقاً بالرأي العام فهي تارة تتبعه وطوراً تقوده ، وعملية صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة ليست مسألة بسيطة خالية من أي تعقيد ، ونادراً ماتعالج المسائل بمجرد اصدار أمر او قرار ، ولكن كل خطوة يخطوها الرئيس نحو تنفيذ سياسته عليه ان يعمل جاهداً في الحصول على ضمان مسبق من المشرعين بدعم سياساته اذ على الرئيس ان يقنع الكونغرس بصواب موقفه ، سواء كانت اكثرية اعضاء الكونغرس من حزب الرئيس ام لم تكن . وغالباً ماتكون

---

(١) نهى تادرس : السياسة الخارجية الاميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، ص

السياسة في ظل نظام توزيع السلطات نتاج توفيق بين الاختلافات وحصيلة الحلول الوسط<sup>(١)</sup>.

ويجد الرئيس الاميركي في أحيان كثيرة ان قدرته على العمل محدودة بفعل اعتبارات جوهرية ، إذا ما كان البلد في حالة حرب أو سلم ، اذا كان الناتج القومي الاجمالي في صعود أو هبوط ، المعدل العام للتضخم وميزان المدفوعات ، تركيبة المحكمة العليا والكونغرس ، وحجم الاكثرية التي انتخبته ، ويلاحظ ان تلك القدرة وهذه الاعتبارات يخف بريقها أو تكاد تختفي عند اعادة انتخاب الرئيس . فان إعادة انتخابه ثانية لا تتم في ضوء تلك المسلمات ، وانما يتم على اساس ماضيه بشكل رئيس - لا على اساس حالة الامة في عهده - ولا على اساس وعوده بشأن المستقبل ، الا ان الأمر المتفق عليه عادة هو ان سنواته الاربع الثانية ستكون أقل انتاجية من السنوات الاربع الاولى، ماعدا بعض الاستثناءات مثل رئاسة (ولسن) و (روزفلت) ، وأول مايفعله الرئيس المعاد انتخابه يبذل الجهود لاعادة تشكيل ادارته عن طريق استقدام موظفين جدد او بتعيين وظائف جديدة ، كما فعل الرئيس (نيكسون) ١٩٧٣ ، ويستفيد من شعبيته المتجددة فيدفع برنامجه التشريعي الى الامام، كما فعل (جونسون) ١٩٦٥ ، ثم يكشف عن مشاريعه المحببة التي كان في الماضي يحتفظ بها لنفسه ، كما فعل الرئيس (روزفلت) - ١٩٣٧<sup>(٢)</sup>.

والى جانب كل تلك المؤسسات والهيئات والاشخاص التي تساهم بشكل وآخر في ممارسة السلطة في الولايات المتحدة الاميركية ، تظل السلطة القضائية هي العلامة المميزة لكل تلك المؤسسات على الاطلاق ، فقد بقيت هذه السلطة أكثر استقلالاً من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومع ذلك فان حق الرئيس ومجلس الشيوخ في اختيار اعضاء المحكمة العليا ، واستعمال هذا الاختيار في حالات

(١) جورج ريدي : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٢) وولتر جي اوليزيك : المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

كثيرة استعمالاً يؤدي الى التأثير في اتجاهاتها باختيار قضاة ذوي اتجاه فكري معين ، هذا الحق يقيم بدوره جسراً بين السلطة القضائية من ناحية ، وكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية اخرى<sup>(١)</sup>. ولكن الدور الرئيس للسلطة القضائية في النظام الاميركي لم ينقيد ، وهو ان تحكم المحكمة على تصرفات وافعال السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وذلك للتأكد من دستورية مايسن من قوانين واحكام ، وليس لرسم سياسة قومية . الا انه في ضوء الطبيعة المتطورة للعبة الديمقراطية قامت المحكمة العليا باصدار قرارات كان لها الأثر الاكبر في السياسة القومية<sup>(٢)</sup>.

ويتضح مما تقدم أن ممارسة السلطة في الولايات المتحدة الاميركية تقوم على مؤسسات دستورية وقانونية (( تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية )) ، وتعتمد اساساً على الفئة الحاكمة وهي منتخبة ، بيد أن هذه المؤسسة لاتعبر عن مصالح الاغلبية وانما تعبر عن مصالحها ومصالح بعض المؤسسات الصناعية الكبرى المدنية منها والعسكرية: ورغم ذلك يظل الاحترام للدستور والنظام السمة المميزة للحياة السياسية الاميركية . ففي فضيحة ((كلينتون الجنسية مع مونیکا)) عام ١٩٩٩ ، نقول وعلى الرغم من أن الامر كله ، رغم قسوته وربما أفتعاله يقدم فيه النظام الاميركي مثلاً رائعاً لسيادة القانون فوق الجميع بمن فيهم رئيس الدولة وهو أقوى رئيس دستوري في العالم كله .

وختاماً لموضوعنا ، النظام السياسي للولايات المتحدة الاميركية ، نشير الى ظاهرة خطيرة لاتهدد النظام السياسي فقط بل قد تقوّض في المستقبل السمات التي أتصفت بها الحياة الاميركية . أذ كما هو معروف أن المجتمع الاميركي هو مجتمع مركب ومكون من أصول وأعراق مختلفة أسست تاريخه ، وقد تبنت أمريكا

(١) د. يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(٢) جورج ريدي : المصدر السابق ، ص ٢٣ .

في الماضي نظرية الاندماج الكامل بين أجناسها المختلفة ، ولكنها اليوم تخلت عن نظرية الاندماج وتنادي بالتعددية الثقافية ، لذلك فهي مهددة بأزمة هوية خطيرة ، فهذا الاتجاه يقضي على وحدة الولايات المتحدة ويدمر تلاحمها ويهز مؤسساتها السياسية والاقتصادية ويزعزع تطورها العلمي والصناعي . فاذا كان التلاحم الاجتماعي هو الهدف الاعظم التي سعت الى تحقيقه منذ أقامتها ، فهناك الرأي الآخر الذي يطالب بالتعددية لانه يرى ان الولايات المتحدة مكونه من عناصر وشعوب وثقافات مختلفة ، ورغم أختلاط بعضها ببعض الا انها مازالت متميزة ولكل منها طابعه المختلف ، وكل عنصر من هذه العناصر يضيف جديداً الى الحياة الامريكية . أن اسطورة الوحدة والذوبان والانصهار في بوتقة واحدة لم تعد موجودة بل عاد شعور القبيلة يسود المجتمع الامريكي من جديد ، وان الولايات المتحدة تقف على شفا هوة سحيقة هي أزمة الهوية الخطيرة ، وهو الأمر الذي يثير قلق ومخاوف علماء الاجتماع والتاريخ الامريكيين ، فظاهرة تفكك وتفتيت الثقافة الامريكية تزداد وتنتشر بصفة مستمرة ، ويرى هؤلاء الخبراء ان الابتعاد عن نظرية الاندماج والانصهار والانتقال الى نظرية التعددية الثقافية يهدد المجتمع الامريكي تهديداً كبيراً . وكل من يدافع عن هذه الازمة لا يدرك خطورتها ، فبعد نصف قرن ستصبح أمريكا البيضاء أقلية لان المواطنين من أصول أسيوية ومن أمريكا اللاتينية يزدادون عدداً بصورة مستمرة، لذلك فان الاولوية لابد أن تعطى لنظرية انصهار عناصر الامه في بوتقة واحدة دون تمايز او اختلاف وفي ظل مساواة تامة <sup>(1)</sup>.

---

(1) « Le Monde »: Dessers Americains , Le monde du 20 au 29 Octobar , 1992 .



## المراجع

### المراجع العربية :

#### اولاً : الكتب :

- ١- د. ابراهيم احمد شلبي : تطور الفكر السياسي ، بيروت ، ١٩٥٨ .
- ٢- ابراهيم درويش : النظام السياسي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٣- ادمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري العام ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ٤- اسكندر جرجيس غطاس : اسس التنظيم في الدول الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٥- آلر بليشكه : حكومة المانيا المعاصرة ، ترجمة : محمد حقي ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٦- د. السيد خليل هيكل : الاحزاب السياسية - فكرة ومضمون ، أسبوط، ١٩٧٩ .
- ٧- اندريه هوريو : القانون الدستوري والنظم السياسية ، ترجمة : علي مقلدو ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٨- البير مابيلو ، مارسيل ميرل : الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ، ترجمة : محمد برجايوي ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ٩- د. ابدوريا : المدخل الى العلوم السياسية ، ترجمة : فوزي محمد حسين ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- ١٠- د. ادوريا : الاوضاع السياسية في ايطاليا ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ .

- ١١- د. بطرس غالي ، د. محمود خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١٢- بالميرو تولياتي : النهج الايطالي نحو الاشتراكية ، ترجمة : عفيف الرزاز ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١٣- د. ثروت بدوي : النظم السياسية ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٤- جوندلين كارثر وجون هيرز : نظم الحكم والسياسة فى القرن العشرين ، ترجمة : ماهر نسيم ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٥- جون كلارك آدمز ، ياولو باريلي : نظام الحكم فى جمهورية ايطاليا ، ترجمة : احمد نجيب هاشم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١٦- جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة : علي ابراهيم السيد ، القاهرة ، [ د - ت ] .
- ١٧- د. حسنين عبد القادر : الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٨- د. حامد ربيع : الحوار العربي الاوربي ومنطق التعامل الدولي والاقليمي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ .
- ١٩- د. حافظ علوان حمادي الدليمي : المدخل الى علم السياسة ، بغداد ، ١٩٩٩ .
- ٢٠- د. حسن سيد احمد اسماعيل : النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢١- د. حسان محمد شفيق العاني : المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية فى الجزائر وايطاليا وفرنسا ، بغداد ، ١٩٨٨ .

- ٢٢- حقائق عن المانيا : معهد موسوعات برنثلمان ، ترجمة : حسن حمدان ، الطبعة الرابعة ، ميونيخ ، ١٩٨٤ .
- ٢٣- د. رمزي الشاعر : الايديولوجيات واثرها في الانظمة السياسية المعاصرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ .
- ٢٤- سيمون مارتن ليبست : رجل السياسة والاسس الاجتماعية للسياسة ، ترجمة : خيرى حماد ، بيروت ، [ د - ت ] .
- ٢٥- د. سليمان الطماوي : السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٢٦- سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٧- د. سموحي فوق العادة : موجز المذاهب السياسية ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- ٢٨- د. شمران حمادي : النظم السياسية ، الطبعة الرابعة ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- ٢٩- د. شمران حمادي : الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- ٣٠- د. صادق الاسود : الرأي العام والاعلام ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ٣١- د. عبد الغني بسيوني عبد الله : النظم السياسية - اسس التنظيم السياسي ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٣٢- د. عدنان حمودي الجليل : نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٣٣- د. عبد الحميد متولي : الحريات العامة - نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

- ٣٤- عصمت سيف الدولة : الاستبداد الديمقراطي ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٣٥- د. عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٣٦- د. عبد المنعم سعيد ، جهاد عودة ، جمال عبد الجواد : الخضر والمتغيرات الجديدة في السياسة الالمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٣٧- د. فاضل حسين ، د. كاظم هاشم نعمة : التاريخ الاوربي الحديث [ ١٨١٥ - ١٩٣٩ ] ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٨٢ .
- ٣٨- فوزي ابو ذياب : المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ٣٩- د. كريم يوسف احمد كشاكش : الحريات العامة ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .
- ٤٠- د. كمال غالي : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، الطبعة الرابعة ، دمشق ، ١٩٧٦ .
- ٤١- محمد محمد صالح : تاريخ اوربا الحديث [ ١٨٧٠ - ١٩١٤ ] ، بغداد ، ١٩٦٨ .
- ٤٢- محمد علي محمد : اصول علم الاجتماع السياسي ، الجزء الثاني ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
- ٤٣- محمد حسنين هيكل : زيارة جديدة للتاريخ ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٤٤- د. محمد فتح الله الخطيب : دراسات في الحكومات المقارنة ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- ٤٥- د. محسن خليل : النظم السياسية والدستور اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- ٤٦- د. نعمان الخطيب : الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر ، دار الثقافة ، ١٩٨٣ .
- ٤٧- نظام بركات ، عثمان الرواف ، محمد الحلو : مبادئ علم السياسة ، عمان ، ١٩٨٤ .
- ٤٨- نعوم تشوسكي : حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة : عمر الايوبي ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٤٩- هادي رشيد الجاوشلي : دول العالم ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- ٥٠- وليم زارتمان:المعارضة كدعامة للدولة : الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٩ .
- ٥١- وول ديورانت : قصة الفلسفة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٥٢- د. يحيى الجمل : الانظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ثانياً : البحوث والمقالات :**
- ١- -----:الاشتراكية الديمقراطية : مجموعة بحوث نشرتها مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٢- السيد عوض عثمان : التطورات السياسية على الساحة الايطالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ .
- ٣- ابراهيم محمد ابراهيم : الانتخابات والبحث عن بديل في ايطاليا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، اكتوبر ١٩٨٣ .

- ٤- ألفت حسـت أغا : وسائل الاعلام الاميركية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٧ ، اكتوبر ١٩٨٤ .
- ٥- د. جهاد عودة : فرنسا والازمة السياسية للجمهورية الخامسة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥ .
- ٦- د. جهاد عودة : التغيير والاستمرار في النظام السياسي الالمانى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ .
- ٧- جمال عبد الجواد : التطور القيمي في المجتمع الالمانى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ .
- ٨- جورج ريدي : الكونغرس والسياسة الخارجية ، مجلة هذه هي اميركا ، وكالات الاعلام الاميركية .
- ٩- جيفري بيرى : مجموعات الصالح العام ، مجلة هذه هي اميركا ، وكالات الاعلام الاميركية .
- ١٠- حسن ابو طالب : حقوق الانسان وطبيعة الدولة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ، ابريل ١٩٨٩ .
- ١١- دولترجي اوليزيك : صنع السياسة وسلطات الكونغرس ، مجلة هذه هي اميركا ، وكالات الاعلام الاميركية .
- ١٢- ريمون ماهر كامل : الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٩٧ .
- ١٣- سوسن حسين : ايطاليا ومرحلة تاريخية جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ .

- ١٤- سوسن حسين : بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٥ .
- ١٥- سوسن حسين : اليمين الايطالي والطريق الصعب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٥ .
- ١٦- سوسن حسين : الوحدة الالمانية وتحديات ما بعد يالسا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر ١٩٩٠ .
- ١٧- ستيفن هيس : صورة الرئيس ، مجلة هذه هي اميركا ، وكالة الاعلام الاميركية ، ١٩٨٦ .
- ١٨- سفير ابراهيم يسري : مونكا - جيت وامكانية عزل الرئيس كلينتون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٤ ، اكتوبر ١٩٩٨ .
- ١٩- عز الدين شكري : الانتخابات الايطالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ .
- ٢٠- عبد العليم محمد : ايطاليا .. عامان بعد الانتخابات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، اكتوبر ١٩٧٨ .
- ٢١- عمر الشوبكي : اليمين المتطرف في اوربا : هل هو تيار واحد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ .
- ٢٢- د. عبد المنعم سعيد : البعد الخارجي في التطور السياسي الالمانى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ .
- ٢٣- د. عبد المنعم سعيد : ظاهرة الخضر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، اكتوبر ١٩٨٥ .

- ٢٤- معتز محمد سلامة : أزمة حزب المحافظين في بريطانيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ .
- ٢٥- منار الشوربجي : الانتخابات الأمريكية ١٩٩٤ : رئيس ديمقراطي وكونجرس جمهوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ .
- ٢٦- منار الشوربجي : إدارة كلينتون ومستقبل النظام السياسي الأمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣ .
- ٢٧- نهى تادرس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية .
- ٢٨- نيرمين السعدني : القارة الأوروبية والتوجهات الألمانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ .
- ٢٩- نزيرة الافندي : الانتخابات الألمانية : النتائج والدلالات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ .
- ٣٠- نزيرة الافندي : تحديات في مواجهة حكومة بون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ .
- ٣١- نزيرة الافندي : إيطاليا بين الازمة والاستقرار ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨ .
- ٣٢- نزيرة الافندي : الانتخابات الإيطالية وحتمية التغيير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٥ ، يوليو ١٩٧٦ .
- ٣٣- نزيرة الافندي : الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ .

٣٤- نبيه الاصفهاني : المد الاشتراكي الجديد في جنوب القارة الاوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧١ يناير ١٩٨٣ .

٣٥- نبيل عبد الفتاح : اوربا وارهاسات التحول ، مجلة السياسة الدولية ، العدد، ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ .

٣٦- وائل حامد : الانتخابات الالمانية ومستقبل كول ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤ ، اكتوبر ١٩٩٨ .

#### ثالثاً : المجلات العربية :

١- مجلة الدستور - العدد ٥٣٢ في أيار ١٩٨٨ .

٢- مجلة الصياد - العدد ٢١٩٨ في كانون الاول ١٩٨٦ .

٣- مجلة التضامن - العدد ٢٢١ في تموز ١٩٨٧ .

٤- مجلة الطليعة العربية - العدد ١٥٠ في آذار ١٩٨٦ .

٥- مجلة اسرتي - العدد ١٢٢٢ في آب ١٩٨٨ .

## المراجع الأجنبية : الانكليزية والفرنسية :

### A : Books :

- 1- Andre , Haurio., Droit Constetinsts Politiques, Edition Montchrestion , Paris , 1975 .
- 2- Burdeau , George ., Traite de Science Politique , Paris , 1966 .
- 3- Burdeau , George ., Droit Constitutionnel et Institutions Politiques libraire General , Paris,1972.
- 4- Betz , H . George ., The New Politics of Vesentment , Radical Right - Wing Populist Partie in Western Europe , 1993 .
- 5- Bragdon , Lillian . J ., The Land and People of France , Philadelphia , 1960 .
- 6- Borella , Francais ., Les Partis Politiques dans La France D'aujourd'hui , 2 ed , Paris , 1974 .
- 7- Bell , H., and H. Williaw , Modern Government , New York , 1962 .
- 8- Chapsal , Jacques ., Lavie Politique Seus La Republique , P.U.F, France , 1981 .
- 9- Charlot , Jean ., Les Partis Politiques En France , Paris , 1978 .
- 10- Duverger , Mourice ., Institution Politiques et Droit Constitutionnel , Paris , 1980 .
- 11- Duverger , Mourice ., Le Partis Politiques , Huiteme ed , Librairie Armand Colin , Paris , 1973.
- 12- Dahl , Robert A., Polyarchy , Participation and Opposition , New York , 1971 .
- 13- Dimitri , Georges Lavro FF ., Les Systeme Politiques Francais , Dalloze France , 1972.
- 14- Diethiem , Bernard ., Les Partis Politiques Jous La Cinquieme Republique , Paris , 1978 .
- 15- Dalton , Russel J., Politics in West Germany , London , 1989 .

- 16- Eva Kolinaky ed , The Green in West Germany , Organization and Policy Making , Munich : Berg , 1989 .
- 17- Feit , Edward and Others ., Government and Leaders , An Approach to Comparative Politics , Boston , 1978 .
- 18- Francois , Hinker ., Les Cauch A, Perdu Le Pouvoirs, Politique Aujourd'hui Maj - Juin , No . 4, 1086 .
- 19- Fisher , Louis ., President Spending Power , New Jersey , 1975 .
- 20- Galston , William and Elaine Kamarki , Five Realities than Will Shape Gentury Politics , 1988.
- 21- Kergoat , Jacques ., Le Partis Socialiste De La Communeanos Jours Le Sycomore , Paris , 1983 .
- 22- Leon , P. Baradat ., Political Ideologies " Their Origins and Impact " , New Jersey , 1978 .
- 23- Lamlumiere , P., A. Demichel ., Les Regimes Parlementaires Europeen's , Paris , 1978 .
- 24- Lellouche , Pierre ., Lendemain de Fete , Ou Comment nepas Manquer notre Sortie de Yalta , Paris , 1990 .
- 25- Long , Emmet ., The Reunification of Germany , New York , 1992.
- 26- Maised , Louis and Paul M. Sacks , The Future of Political Partis , London , 1974 .
- 27- Milbrah , Lester . W ., The Washington Lobbyists , Chicago , 1985.
- 28- Ogga , F.A. and P.O. Roy ., Introduction to American Government, New York , 1959 .
- 29- Pactet , Piere ., Les Institutions Francases , P.U.F., Paris , 1976 .
- 30- Plumyene . J. et R. Lasirra ., Les Fascismes Francais 1923 - 1963 , Paris , 1063 .
- 31- Papadakis , Elirn ., The Green Movement in West Germany , London , 1984 .

- 32- Prewitt , Kenneth , and Sidney Verba ., An Introduction to American Government , 1977 .
- 33- Rose , Richard ., Politics in England , 3 rd - Ed , U.S.A , 1980 .
- 34- Rodec , Carlton C. Etat ., Introduction to Political Science , New York , 1967 .
- 35- Ranney , Austin ., The Governing of Men , 4 th - Ed, Linois , 1975.
- 36- Radee and Others ., Introduction to Political Science , New York , 1967 .
- 37- Snith , Cordon ., Democracy in West Germany , London , 1982 .
- 38- Winter , Herbert and Thomas Bellows ., People and Politics , An Introduction to Political Science , New York , 1977 .
- 39- Wheare , Kenneth G ., Federal Government , 3 rd - Ed , London , 1963 .
- 40- William , Rinar ., Democracy in the United State , New York , 1967 .
- 41- Zink , H. Penniaman and G. Hathaun ., American Government and Politics , P. Van - Nostrand Co., 1967 .
- 42- Zeigier , Harman ., Interest Groups in American Society , New Jersey , 1969 .

**B: Other Reterences :**

- 1- ("Lemonde Dessiers et Documents ") , de 16 Mars , 1986 .
- 2- ("Lemonde Dessiers et Document's ") , de Juin 1981.
- 3- ("Lemonde ") , Nov 30 , 1985 .
- 4- ("Lemonde ") , Jen 31 , 1987 .
- 5- ("Lemonde ") , Mars 26 , 1987 .
- 6- ("Lemonde ") , Dessiers Americans , Lemonde de 20 an 29 October , 1992 .
- 7- ("Lemonde Diplomatie)) , Paris , Avril 1990 .

- 8- " Lefigaro " , Malu , 1987 .
- 9- " Lefigaro " , Janvier 3 , 1986 .
- 10- " The Financial Times " , October 15 , 1988 .
- 11- " The Independent " , 1 st May , 1992 .





